العنوان: فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية
المؤلف: نور الدين الحلبي، علي بن إبراهيم - ١٠٤٤هـ
تاريخ النسخ: ١٢٤٧هـ
اسم الناسخ: محمد بن سليم
عدد الأوراق: ١٦٥ و
ملاحظات:

٤١٤ فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية
ف ن لنور الدين الحلبي، علي بن ابراهيم - ١٠٤٤هـ.
كتبه محمد بن سليم في ١٢٤٧هـ.
٦٢٢٢ ١٦٥ ق مسطرتها مختلفة ٢٠×١٥سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، استكملت بخط
أقدم مغاير.
الاعلام ٥: ٥٤ الظاهرية/النحو: ٣٨٢
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ
ج- تاريخ النسخ د- حاشية على شرح المقدمة الأزهرية

ف ٢٠٤٦/١

كتاب فرايد العقود العلوية لحل الفاظ شرح الازهرية
تاليف الامام العالم العلامة والحبر البحر
الفهامة شيخ الاسلام والمسلمين وخاتمة
العلماء المحققين نور الدين
علي بن ابراهيم الحلبي الشافعي ..
اغدق الله عليه من
رضوانه واسكنه
فسيح جنانه
امين

شرح عجيب به ايضاح معرفة ... وفي خبايا زواياه يواقيت
فلازم النظر الزاهي بروضته ... فانه مشرب ان شيت او قوت

ملك الفقير الى [ربه] محمد الفقي

فائدة:
قال مولفه رحمه الله اعلم اني حيث اقول
بعض المحققين فمرادي به الامام الرضي
وحيث اقول السيد فمرادي به المحقق
السيد الجرجاني وحيث اقول المحقق فمرادي به
السعد التفتازاني وحيث اقول فقد نبه بعض
المحققين فمرادي به الشهاب عميرة البرلسي فان
لكن بن علي الشرح كلهم فقد عثرت عليها لكن رايت
بعضهم نقل عنه والحمد لله رب العالمين فافعل
العادة وانا الناظم على جنب النبي تمت

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة حمداً لمن رفع من انتصب لخدمة الفنون
العربية • فاعربت افعاله عن الاحوال السرية • وشهادة للحق بانه المختص بالعبادة
عملاً ونية • وان محمداً عبده ورسوله لساير البرية • صلى الله وسلم عليه وعلى اله
واصحابه الذين خفضوا نفوسهم وانتصبوا لاقامة الحق فتميزوا باشرف النعوت
الاختصاصية • ما اعرب في الاعراب معرب فصار له في مستكن الضمير منزلة
علية • اما بعد فيقول علي بن ابراهيم الحلبي الشافعي • فاز من واهب العطية
بالموهبة والامنية • لما رايت شرح الازهرية • اولع به المحصلون للفوايد النحوية
لاسيما اهل الديار المصرية • وفي الزمن اليسير تعود بركته عليهم فيصير الواحد منهم
ذا فطانة ذكية • وقريحة لوذعية وقد طلب مني اقراوه جماعة المعية • فاجبتهم
لذلك رجاء حصول بركته الظاهرة الجلية • رايت ان اكتب عليه ما تحصل وقت
المطالعة من فرايد الفوايد السنية • فنظمت تلك الفوايد في عقد جواهره البهية
ومن ثم سميته فرايد العقود العلوية • لحل الفاظ شرح الازهرية • ومن واهب
الهبات المرضية • اسال دوام النفع بتلك الفوايد العلية • امين واقول
قبل الشروع في المقصود اعلم انه يجب على كل طالب اي متوجه لشيء من علم او غيره
ان يتصور ماهية ذلك الشيء بوجه ما والا لم يمكنه التوجه اليه عقلا واذا اراد الشروع
فيه لا بد ان يعلم ان له فايدة ما وان لم تكن فايدة له في نفس الامر والا لم يمكنه الشروع
فيه عقلا قال سيد المحققين الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم
اولا فايدة ما والا لامتنع الشروع فيه اهـ ومن الواجب استحسانا ان يتصور
ماهية الشيء بحده او رسمه ليكون على نفس بصيرة في الشروع فيه فتزداد تلك
البصيرة بامور منها تصور موضوعه ومنها ان يعلم فايدته في نفس الامر
ليصون نفسه عن العبث في نظره ومنها ان تكون تلك الفايدة معتداً بها
بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان الشروع فيه عبثاً
عرفا ومنها امور اخر ذكرها سيد المحققين لا نطيل بذكرها فحد النحو علم باصول يعرف
بها احوال الكلمات العربية اعرابا وبناء بناء على ان علم الصرف غير داخل فيه وهو ما
تعارفه الناس الان فان اريد شموله له قيل بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا
وفايدته صون اللسان عن الخطا في الكلام وموضوعه الكلمات العربية من حيث
الاعراب والبنا على ما تقدم اذا علمت ذلك فاعلم ان الكلام على البسملة والحمدلة
وافتتاح الكتب بهما والكلام على الفاظ الخطب المشهورة قد بلغ الغاية في
الاشتهار حتى ملته الاسماع وكلت منه الابصار • وعد المتكلم به لا سيما في مثل
هذه المصنفات مما حلى جيده العاطل بحلى معار وجر ذيل الافتخار • وهو
من اهل الافتقاد • وركض خيول الخيال • في ظلال الظلال • فحق حقيق
ان لا يستسمن ورمه ولا تنفخ ضرمه بل نتكلم عليه بما تقبله الطباع وتلذه الاسماع

فنقول اقتدي المصنف رحمه الله تعالى بالكتاب المجيد المبدو بالتسمية والتحميد
وبقول المنزه عن التكذيب والتعنيد كل امر ذي بال اي شان يهتم به
شرعا لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو اجذم
اي مقطوع البركة يحصل الابتدا بالبسملة حقيقيا وبالحمدلة اضافيا
قريبا من الحقيقي بان يذكر الحمدلة عقب ذكر البسملة بناء على ان الباء في
بسم الله وفي بالحمدلة صلة يبدا فان جعلت للاستعانة او الملابسة فلا
تعارض فقال اولا بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من اسماء الذات
الواجب الوجود لا لشيء من غيرها الموصوف بانه البالغ في الرحمة اي ارادة
الانعام او نفس الانعام بجلايل النعم واصولها ودقايقها وفضولها فالرحيم
في هذا المقام المنيف كالتتمة والرديف ابدا ومصاحبا او ملابسا او مستعينا
ثم قال ثانيا الحمد لله محافظة على ما هو الاكمل في البداءة والافاضل
البركة تحصل بالبداة باحدهما بل وبغيرهما من كل ما هو ذكر الله تعالى
تمسكا بما دل على انه ليس المراد هنا بالبسملة والحمدلة خصوصهما بل كونهما
ذكر الله تعالى وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذي بال لا يفتتح بذكر
الله فهو اجذم لا يقال في هذا حمل المقيد على المطلق والجايز انما هو عكسه
لانا نقول ذلك فيما اذا ذكر مقيد واحد ومطلق وهنا ذكر مقيدان
بقيدين متنافيين ومطلق فحمله على ذلك المطلق وقولنا هنا احترازا
عما ورد فيه نوع مخصوص من الذكر كالتسمية في الوضوء ثم لا يخفى ان الحمد
الصادر من العباد لغة هو الوصف بالجميل اي بصفة الكمال ولو بزعم الحامد
او المحمود بل او غيرهما على احتمال وان لم يكن اختياريا على الجميل الاختياري
حقيقة او حكما على جهة التعظيم بان لا يصدر ما ينافيه وان لم يعتقد
الحامد اتصاف المحمود بذلك الوصف حيث قصد به التعظيم لا السخرية
والمعنى او جد جنس هذا الوصف وحقيقته او كل فرد من المختص او المملوك
او المستحق لواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد وترك العاطف اشارة
الى استقلال كل ولم ينظر لما قيل ان بسم الله متعلق بالحمد لله فان الله
تعالى لا يحمد الا باسمايه على في اوح جميع الاحوال لكن في الحديث
كان صلى الله عليه وسلم اذا راى ما يكرهه قال الحمد لله على كل حال
واذا راى ما يسره او يعجبه قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وفي
هذا كالذي بعده براعة الاستهلال وهي ان يكون في الكلام المبتدا
به اشارة الى ما سيق الكلام لاجله كقول ابي الطيب المتنبي مهنيا

بمدوحه وهو سيف الدولة بزوال مرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال
عنك الي اعدايك الالم وقول ابي تمام مهنيا بعض الخلفاء بفتح البلاد
وقد زعم اهل التنجيم انها لا تفتح في الوقت التي فتحت فيه
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب السيف
متعتبا بعض احبته من باسياق هجرهم كلونا وقول بعضهم
ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الي الفن المصنف فيه ومن ذلك قول قال المحقق في المطول
جار الله الزمخشري في المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية
ان ثم عمل المصنف بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل خطبة ليس فيها
تشهد فهي كاليد الجذما فقال واشهد اي اعترف واذعن ان لا اله
اي لا معبود بحق في الوجود الا الله بالرفع على البدلية من محل لا مع
اسمها وهو الرفع بالابتدا او بالنصب على الاستثنا لا على البدلية
من اسم لا لان لا لا تعمل في معرفة وحده اي حال كونه منفردا عن
المشابهة والمماثل لا شريك له في شيء مما يتعلق بعلى ذاته وسني
صفاته المنزه كلامه النفسي المراد عند الاطلاق عن الالفاظ اي
التلفظات بالحروف في المقال اي القول والا فكلامه تعالى يقال ايضا
حقيقة للالفاظ المولفة المتلوة بالالسن ومعنى كون تلك الالفاظ كلام
الله انها دالة على تلك الصفة او من تاليفه لا من تاليف الخلق واشهد
اي اعترف واذعن ان محمدا علم على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم
منقول عن اسم مفعول الفعل المضاعف اي المكرر العين وهو محمد
بالتشديد وقد بينت من سماه بذلك ومن سمي به قبله وما يتعلق
بذلك فيما كتبته شرحا على انسان العيون في سيرة الامين المامون
وهو ما لخصته من عيون الاثر للحافظ اليعمري وزدت عليه وقوله
عبده هو من الصفات التي غلبت عليها الاسمية وغير خاف
ان اجل المقامات السنية مقام العبودية لذكرها في اشرف المواطن
العلية كيف لا وهي ترك الاختيار والاختبار والثقة بالفاعل
المختار والتسليم لامر الواحد القهار وعدم منازعة الاقدار حتى
لا يبقى له مع الله مراد الا ما اراد تعظيما لناموس الالوهية وتفوت
الربوبية حققنا الله بذلك وسلك بنا تلك المسالك وقد حقق
ان عبودية الرسول اكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق
الي الحق والرسالة بالعكس ولان العبد تكفل مولاه باصلاح شانه

والرسول

والرسول تكفل باصلاح شان الامة وكم بينهما وقوله ورسوله معطوف
على الخبر وهو على اشهر الاقوال انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه
المميز اي المفرق بين الهدى اي الاسلام والضلال اي الكفر ثم عمل
المصنف بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملايكة
تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب وبقوله صلى الله عليه وسلم
كل خطبة لا يصلى فيها على النبي شوها اي قبيحه وبينت في خير الكلام على
بسملة شيخ الاسلام معنى من صلى ومعنى من لا يصلى فيها فليراجع وجمع
بين الصلاة والسلام لفظا كما هو الظاهر من اثباتهما خطا عملا بقوله تعالى
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فقال صلى الله عليه وسلم اي من
صلى عليه اي ارحمه رحمة تليق بجنابه المنيف وسلم عليه اي سلمه مما يعد نقصا
بالنسبة لمقامه الشريف زيادة في شرفه اذ الكامل يقبل الترقي في غايات
الكمال ولا ينافي هذا انه صلى الله عليه وسلم افرغت عليه حلل الكمالات
فما من كمال الا وهو موصوف به ثابت له صلى الله عليه وسلم كما بينته في
خير الكلام على بسملة شيخ الاسلام وبينت فيه لم جازت الصلاة عليه
وكرهت الرحمة مع ان الصلاة بمعناها كما علمت وعلى اله هم في
هذا المقام امة الاجابة واتقياوها وهم بهذا المعنى يشملون الاصحاب
قال بعضهم ولا يضاف ال الا الي العقلا ممن له خطر دينا او دنيا ومن
الثاني ال فرعون قال ولا يضاف الي نكرة ولا الي مونث ورد الثاني
بقول زهير في مطالع بعض قصايده وعفى عن ال فاطمة الجواء الذين
جعلهم الله مصدرا اي محلا لصدور صحيح الافعال اي الافعال
الصحيحه الموافقه للشرع وعلى اصحابه جمع صحب بكسر العين
مخفف صاحب لا جمع صاحب لان افعالا لا يكون جمعا لفاعل الا شذوذا نحو
جاهل واجهال ولا جمعا لصحب بسكون العين ايضا جمع صاحب لان افعالا
لا يكون جمعا لفعل صحيح العين الا شذوذا بخلاف معتلها نحو ثوب واثواب
والصحابي هنا من اجتمع بالنبي ولو في ظلمة ولو كان اعمى اجتماعا متعارفا
وان لم يشعر به او راي النبي او راه النبي ولو مع بعد المسافة كما في حجة
الوداع وهو من جنس من يعقل ولو من غير الانس ولو غير مميز مومنا
اي محكوما بايمانه بمحمد صلى الله عليه وسلم اي بما جاء به من الشرع في حياته
الموصوفين بالسلامة من اللحن وهو مخالفة صواب الاعراب في الاقوال
صلاة وسلاما منصوبان على المفعولية المطلقة لتقوية العامل

ونقرير معناه دايمين متلازمين اي مستمرين باقيين على غاية من الكمال
لا يعتريهما نقص ولا زوال وبعد الواو عوض عن اما وبعد هنا من الظروف
المبنية على الضم لانقطاعها عن الاضافة مع نية معنى المضاف اليه والعامل
فيها اما التى نابت عنها الواو لنيابتها عن فعل الشرط وهو يكن كما نابت
عن اداة الشرط وهى مهما والاصل كما قال سيبويه وتبعه الجمهور مهما يكن
من شئ بعد ما تقدم فكذا والقصد من ذلك تحقق مدخول الفا وهو
الجزاء وانه واقع لا محالة لانه علق على ما هو محقق الوجود وهو وجود شئ ما
اعم من الزمان والمكان وغيرهما وذلك محقق الحصول لان الكون لا يخلوا
عن وجود شئ من ذلك ولبعض الناس سلك فى افادة التحقق غير هذه
الطريق وهو بمكان من التحقيق وقد بينت ذلك فى خير الكلام على
بسملة شيخ الاسلام بما لا يستغني عن الوقوف عليه فعليك بالرجوع
اليه والمضاف اليه بعد هنا ما تقدم من البسملة والحمدلة والتشهد و
والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه قال
بعضهم ويستحب الاتيان باما بعد فى الخطب والمكاتبات اقتداء برسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان المصنف قال اما بعد ما ذكر فيقول العبد
الفقير اي كثير الاحتياج او دايمه الى مولاه سيده الغنى عما سواه وفيه
الجمع بين العبد والمولى بمعنى السيد والفقير والغنى وابدل من العبد
قوله خالد ونعته اولا بقوله ابن عبد الله وثانيا بقوله الازهري
منسوب الى الجامع الازهر الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة المعزية
بناه جوهر قايد المعز صاحب المغرب والمعز هذا اول من ملك مصر
من الفاطميين بعد موت كافور الاخشيدي لان بعد موته تولى احمد
بن على بن الاخشيدي فلم تجتمع الكلمة عليه فارسل بعض امرايه للمعز
يستنهضه لاخذ مصر فارسل المعز مولاه جوهر المذكور وكان
روميا ويعرف بالكاتب فى ماية الف مقاتل ومعه من الاموال الف وماية بيتا
صندوق فانزعج الناس وارسلوا يطلبوا منه الامان فامنهم فلم يرضى
غالب الجند للقايه فكسرهم ثم جدد الامان ودخل يوم الثلاث لثمان عشرة
خلت من شعبان سنة ثمان وخمسين وثلثماية فدخل مصر ونزل
فى مكان القاهرة اليوم واسس من ليلته القصر وخطب الناس
يوم الجمعة ولم يذكر بني العباس بل عرض بمولاه وذكر الايمة الاثنى عشر

واذن

واذن بحي على خير العمل وفرغ من بناء الجامع المذكور لسبع خلون من رمضان
واقيمت به الجمعة فى الشهر المذكور سنة احدي وستين وثلثماية وهذا
المسجد الجامع يربوا فيه الايمان والجالس فيه يجد الراحة من قبل
الرحمن كما يشهد به الوجدان لازال كنزا تحصل فيه الاعلام جواهر العلوم
وتنفق من مطالب يمنه علماء الاسلام انواع المنطوق والمفهوم
معمورا بصلاة الصلوات وعوايد الطاعات والمبرات ومزدحما لمناكب
الفضلاء واقدام الاذكيا النبلا ما دخل اليه الذليل الا وصار عزيزا لمجيزا
اميزا ثم بين المصنف السبب الحامل له على وضع هذا الشرح بقوله
قد سالنى من اعتقد صلاحه اي قيامه بحق الله وحقوق عباده
ولا ينبغى مخالفته فيما سال فيه ان اشرح ابين واوضح مقدمتي
هي الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على المختار وهي
بكسر الدال اما قدم اللازم بمعنى تقدم اي متقدمة لما اشتملت عليه
مما يقتضى تقدمها بنفسها واما من قدم المتعدي اي تقدم من اعتنى
بها وفهم معناها على غيره ويجوز فتحها من قدم المتعدي اي
قدمت لما اشتملت عليه مما يقتضى تقديمها على غيرها وفى خير
الكلام بيان ما الاولى من ذلك المسماة تلك المقدمة الازهرية
فى علم العربية اي النحو التى امليتها اي تلك المقدمة لبعض
الطلبة شرحا لطيفا مختصرا ظريفا فاجبته الى ذلك اى بادرت
الى اجابته بالشروع فيه طالبا الثواب ممن يكتب مثاقيل الذر لكل
عامل فضلا منه واحسانا وجودا وامتنانا وترغيبا للطلاب
اي مرغبا لطالبي هذه المقدمة فى طلبها والاشتغال بها فان الشرح
يكشف مبانيها ويظهر معانيها جعله الله خالصا لوجهه اي
ذاته لا يشوبه شئ من الريا المحبط للثواب وجعله موجبا للفوز
اي الظفر بالمطلوب لديه اي عنده وفرق فى المغنى بين لدي
وعند من وجهين انه سبحانه على ذلك قدير وبالاجابة
للسوال جدير بفتح الجيم وكسر الدال المهملة حقيق الكلام اي
هذا اللفظ حال كونه عند النحويين اي فى اصطلاحهم وعرفهم
وهم جمع نحوي منسوب الى لغة العرب وهى الفاظ وضعها الواضع
يعبر بها كل قوم عن اغراضهم والواضع قيل هو الله تعالى بمعنى انه
خلق الفاظا ووضعها بازا المعانى وخلق علما ضروريا فى اناس

بان تلك الالفاظ موضوعة لتلك المعاني وقبلهم البشر باصطلاح
وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم القاطع والكلام في المسئلة شهير
وقد اوضحته بما لا مزيد عليه في مختصري المسمى بزهر المزهر في اللغة
عبارة اي معبر به عن القول اي ما يتقول به اي يتلفظ به قل او كثر
مهملا كان او مستعملا افاد اولا ومنه الحديث ان هذه الصلاة لا
يصلح فيها شيء من كلام الناس وفي كلام بعض شيوخنا اقل ما يبني
الكلام منه لغة حرفان آه وهل يشترط عندهم ان يكون هذا القول
صادرا عمن له قصد وروية الظاهر نعم وعبارة عن ما كان مكتفيا بنفسه
في اداء المعنى المراد سواء كان لفظا كالحرف الواحد المفهم او غيره كالخط
المفهم ومنه الحديث ما بين دفتي المصحف كلام الله واشترط الشلوبين
ان يكون بحيث يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحا قال فلو كتب قام
وحده لا يسمى كلاما واعترضه الجمال ابن هشام بان تسمية الخط
كلاما مجازا اي في اللغة فلا يشترط فيه ما ذكره آه قالي ومثل
والاشارة المفهمة ومنه قول بعض المولدين كلمته بجفون غير ناطقة
وفيه السؤال المتقدم وجوابه كما ذكره اي اطلاق الكلام على
كل من المعنيين المذكورين الامام مجد الدين في القاموس
والذي رايته فيه او بدل الواو ولعلها نسخة وظاهر كلامه ان
اطلاق الكلام على كل من المعنيين حقيقة واليه ذهب ابن عصفور
في مرة وقال في اخرى الكلام في اصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل
اي المركبات سواء كانت مفيدة او غير مفيدة وقد تخرجه
العرب عن ذلك فتستعمله في غيره على جهة المجاز آه وقد
يطلق الكلام في اللغة ايضا اما حقيقة او مجازا على معان
اخر منها ما يفهم من حال الشيء وعلى المعنى القائم بالنفس قال
الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
لكن اشترط فيه بعضهم ان يكون ذلك المعنى مما يعبر عنه باللفظ
المفيد اصطلاحا احترازا عما لو تصور ذات زيد مثلا من غير حكم عليها
بشيء وانما اقتصر المصنف على ما ذكره في بيان المعنى اللغوي
لانه انسب بالمعنى الاصطلاحي لان المعنى الاول اعتبر فيه كونه
لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا وان لم تكن الفايدة المرادة في
الاصطلاح وهو حالة كونه في اصطلاح اي عرف المتكلمين وهم اهل اصول

الدين

اصول الدين اشتهروا بذلك لان عنوان مباحثهم كان قولهم الكلام في
كذا اولان مسئلة الكلام اشهر مباحثهم واكثرها نزاعا الى غير ذلك
مما اطال به المحقق في شرح العقايد عبارة اي معبر به عن المعنى ما يعني
ويراد القايم اي ذلك المعنى بالنفس ويقال له الكلام النفسي ولا بعد
في تحقيق هذه الصفة لان من يامر مثلا وينهى ويخبر يجد في نفسه معنى
ثم يدل عليه بنحو العبارة ثم نعني كونه تعالى متكلما الثابت ذلك باجماع الامة
وتواتر النقل عن الايمة عن الصادقين من الانبياء والمرسلين صلوات
الله وسلامه عليهم اجمعين انه قايم بذاته تعالى معنى قديم يدل عليه
بالنظم المخصوص الذي ليس من تاليف المخلوقين الذي يقال له كلام الله
ايضا حقيقة ومعنى الاضافة على الاول واضح وهو كونه صفة له سبحانه
وتعالى وعلى الثاني تقدم بيانه فهو متكلم باعتبار تلك الصفة النفسانية وخص
المعتزلة بل وجميع الفرق كما قال بعضهم الكلام بالثاني اي الالفاظ
المخصوصة اوجدها سبحانه وتعالى في شيء فسمعت فهو متكلم بمعنى موجد
الكلام في الغير ورد عليهم بما منه ان المتحرك من قامت به الحركة لا من
اوجدها فان قيل يلزم ان يكون ذلك المعنى القايم هو المسموع لموسى
صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى نبينا افضل الصلاة واتم التسليم وكيف
يعقل ذلك قلنا قال الشيخ الاشعري لما لم تتعذر رؤية ذاته مع
انه ليس جسما ولا عرضا لا يتعذر ولا يستحيل سماع نفس ذلك المعنى
الذي ليس بحروف ومن نفى وجود هذه الصفة قال يستحيل سماع
ما ليس من جنس الحروف وموسى صلى الله تعالى عليه وسلم انما سمع الحروف
المخصوصة الدالة على ذلك المعنى وخص بالكليم لكونه سمع تلك الحروف
بغير واسطة الملك وهو حالة كونه في اصطلاح النحويين
اي في عرفهم وهو جمع نحوي منسوب الى علم النحو عبارة اي معبر به
عما اي مولف اشتمل اي ذلك المولف من حيث المجموع على كل واحد
من ثلاثة اشياء اشتمال الكل على اجزائه فالمغايرة بين المشتمل
والمشتمل عليه ظاهرة اذ الملحوظ كما علمت في الاول المجموع من حيث انه
مجموع وفي الثاني تلك الاشياء من حيث تفصيلها لا زايد عليها
على القول الصحيح وهي اي تلك الثلاثة اللفظ اي العربي
اي كونه ملفوظا كما سياتي انه عندهم حقيقة في ذلك والافادة

والافادة

التامة اي كونه مفيدا معنى تاما وسياتي بيانه والقصد اي كونه
مقصودا اي ان يتصف ذلك المولف بكل واحد من هذه الاوصاف الثلاثة
فاندفع ما عساه يقال كيف يصح اشتمال المولف على كل من اللفظ والافادة
والقصد ويتصف بها مع انها من صفات المتكلم وقيد التركيب الذي
زاده بعضهم في حد الكلام على اللفظ والافادة لا حاجة اليه
اي الى التصريح به كما يعلم من كلامه الاتي ان الافادة تغني عنه وفيه
ان المصنف هنا اتى مع اللفظ والافادة بما هو اخص من التركيب وهو
التاليف على ما اشتهر حيث فسر ما بمولف فكان المناسب لهذا ان
يفسر ما بشي ومن صرح بان التاليف اخص من التركيب للالفة وهي
الملايمة ابن القواس في شرح الفية ابن معطي وفي كلام سيدي المحقق
التاليف والتركيب واحد اه اي ومن ثم لم يشترط احد من النحويين
وجود الالفة المشعر بها التاليف بين اجزاء الكلام بل المدار على وجود
التركيب وجدت الالفة بين الاجزاء او لا لكن في التعليقة لابن
النحاس والفرق بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من
نسبة تحصل فايدة تامة مع التركيب مثل قولنا زيد منطلق وقام زيد فالمركب
اعم من المولف انتهى وليتامل فيه فانه عجيب وفي المغني لابن فلاح التاليف
حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف اي المتتالية تشبيها لها بالاجسام واذا
اردت معرفة كل من اللفظ والافادة والقصد فاللفظ في الاصل اي اللغة
لان المعنى اللغوي اصل بالنسبة للمعنى الاصطلاحي لتقدمه عليه مصدر
لفظت الشي اذا طرحته بفتح التاء اي تقول ذلك اذا طرحته ثم نقل
في عرف النحاة جمع ناح وهو العارف بالنحو عن هذا المعنى المصدري
الى اسم المفعول اي الملفوظ به كالنقل الحاصل في الخلق اذا اريد به
به الموجود فانه في الاصل مصدر خلق بمعنى اوجد فمعناه الايجاد نقل عن
ذلك المعنى المصدري وجعل بمعنى المخلوق اي الموجود اسم مفعول الا انه
فرق ما بينهما من جهة ان الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي من اطلاق
اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها اي لم يشتهر في ذلك بحيث هجر
المعنى الاصلي وصار لا يراد منه الا بقرينة فلم يحكم عليه بانه حقيقة عرفية
واللفظ اشتهر بمعنى الملفوظ بحيث هجر معناه الاصلي وصار لا يراد
منه الا بقرينة فحكم عليه بانه حقيقة عرفية ومن هذا التقدير علمت الفرق
بين المجاز اللغوي والمنقول وهو ان الاول لا يترك ويهجر فيه المعنى الاول
بخلاف الثاني فادعا النقل في الخلق فيه مسامحة ومن ثم اي من هنا اي من

اجل

اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ جاز استعماله في الحد
اذ لو بقي على معناه المجازي ولم يدع انه مشهور لم يسغ استعماله في الحد
لان الحدود اي حدود اهل الميزان تصان اي يجب صناعة صيانتها
وحدود نحو النحاة الاولى صيانتها عن المجاز الغير المشهور لان المراد منه
غير ظاهر الا بالقرينة الواضحة بخلاف المشهور فانه كالحقيقة ومن ثم
قال امام الحرمين ذو البصاير لا يودعون مقاصد الحدود الا في عبارات
هي قوالب لها تبلغ الغرض في غير قصور ولا ازدياد يفهمها المبتديون
ويحسنها المنتهيون اه لكن في كلام ابن السبكي لم ارى تعريفا الى الان
لا مجاز فيه لا في المنطق ولا في الكلام ولا في الاصول وهي العلوم التي
تحرز فيها التعاريف اكثر من غيرها فما ظنك بغيرها اه كما لا يخلو ان
التعاريف فيه لا يراد بها الكشف التام عن حقيقة المعرفات وحيث
جعل اللفظ بمعنى الملفوظ في عرف النحاة كان قياسه ان يشمل كل ملفوظ اي
مطروح لا خصوص الحروف والحركات من اي جارحة لا خصوص الفم كما ان
الخلق بمعنى المخلوق يشمل كل مخلوق الا ان النحاة لم يبقوه على هذا العموم
بل خصوه بما يلفظه ويطرحه اللسان والحلق والشفتان دون غيرها
من الجوارح اي من شانه ذلك كما سياتي وخص اللسان بالذكر لانه اشهر
في هذه الالات الثلاثة وبين ما بقوله من الصوت المشتمل على بعض
الحروف الهجائية او الحركات ولما كانت الحركات تابعة للحروف في المخرج
اقتصر على الحروف وتلخص منه هذا التقرير ان النحاة تصرفوا فيه اي
اللفظ تصرفين وهما النقل عن معناه الاصلي الذي هو المعنى المصدري
الى اسم المفعول والتخصيص بما يلفظه اللسان والشفتان والحلق من
الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية او الحركات وهذا التصريح بان
النحاة خصوه بما ذكر بعد جعله بمعنى اسم المفعول وقد تردد بعضهم في
ذلك فقال اللفظ في اللغة الرمي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء باقيا
على معناه المصدري او بعد جعله بمعنى اسم المفعول الى ما يمكن
ان يتلفظ به الانسان وحينيذ يصدق اللفظ على كلمات الله وكلمات
الملايكة والجن بنا على انه ليس لها الة النطق المعهودة للانسان
من اللسان والشفتين والحلق وتسبيح الحصا ونحوه لان ذلك مما يمكن
ان يتلفظ به الانسان وانما لم يقل الفاظ الله رعاية للادب اي
لانه اشتهر ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم ففي ذلك ايهام

اثبات الجارحة له تعالى وبهذا تعلم ان الصوت المذكور الخارج من غير
هذه المخارج يكون لفظا اصطلاحا ويكون ذكر اللسان والشفتين والحلق
فيما سيأتي جريا على ما هو الغالب المعهود كيف وثم حروف لا تخرج من
ذلك عند بعضهم وهي حروف الجوف ثم ان هذا الذي ذكره المصنف من
ان النحاة تصرفوا في اللفظ تصرفين هو المشهور بين الناس وفي شرح
رسالة الوضع واعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى
المفعول فيتناول ما هو صوت معتمد على مخرج وما هو غير ذلك صادر
ذلك من الفم او غيره لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من
الصوت المعتمد على مخرج اه وعليه فلم تتفرد النحاة لا بالنقل ولا بالتخصيص
لوجود ذلك عند اهل اللغة ويوافق هذا قول شيخ المحققين (الزيني) اللفظ
في اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ كما يقال الدينار ضرب
الامير اي مضروبه ان اريد انه استعمل حقيقة وان الملفوظ من
خصوص الصوت المعتمد على مخرج كما هو المتبادر وفي كلام سيدي
المحققين واللفظ في اصل اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفم والمعنيا ن [الجرجاني]
مصدريان اه وهو يفيد ان اللفظ لم يستعمل في اللغة بمعنى الملفوظ بل
بقي فيها على معناه المصدري اي فيخالف ما سبق وقوله من الفم هو
ظاهر في الصوت المعتمد على مخرج وحينئذ فقد انفرد النحاة بالنقل
دون التخصيص وهذا تحرير لما اطال به كثير واستعماله اي اللفظ في
الحد اي حد الكلام اولى من استعمال الصوت فيه لان الصوت
جنس بعيد بالنسبة للفظ لانطلاقه اي الصوت على الصوت
ذي صاحب الحروف اي جنسها او الحركات وغيرها اي وعلى غير ذي
الحروف اي والحركات ويقال له الصوت الساذج بخلاف اللفظ فانه
جنس قريب بالنسبة للصوت اذ لا يطلق الا على الصوت ذي الحروف
لانه اسم لصوت مشتمل على ذي صاحب مقاطع اي مخارج كما سيصرح
به ولانه يلزم على حمل المقاطع على حقيقته قصور في تعريف اللفظ وصاحب
المخارج اي جنسها الحرف او الحركة وان لم يكن المخرج لها استقلالا وذ لك
كالظواهر والضماير البارزة او مشتمل على ما هو في قوة ذلك الصوت
المشتمل على ما ذكر وذلك كالضماير المستترة وجوبا وجوازا فانها الفاظ
بالقوة لا يمكن ان يتلفظ بها الانسان لانها المعاني المرادة من غير ان
تقصد للفظ اي لم يوضع لها لفظ يعبر به عنها فهي صوت مشتمل على
ذي

ذي مقاطع حكما الا ترى انها اي تلك الضماير المستترة مستحضرة عند
النطق بما يلابسها من العوامل استحضارا لا خفاء معه ولا لبس
فكانها ملفوظة فهي لفظ حكما ومن ثم اجري عليها ما اجروه على الملفوظ
به بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها
ومجيء الحال منها الى غير ذلك وهذا كما لا يخفى ذاهبا في القول بان الضمير
المستتر لفظ حقيقة وهو ظاهر صنيع المصنف لان قايله عنى الحقيقة
العرفية لا الحقيقة اي اللغوية ايضا فان قيل قد ذكرت ان الضمير
مستتر وجوبا وجوازا وسمع من السنة المعربين ان في نحو اضرب ضميرا
مستترا وجوبا وتقديره انت وفي نحو قام من زيد قام ضميرا مستترا
جوازا تقديره هو فقد لفظ بالضمير المستتر اجيب بان هذا الملفوظ
به ليس هو عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير
به بدلا عن ذلك المستتر لضيق العبارة وتسهيلا على المتعلم كما يفهمه
قولهم تقديره ومن ثم لو قيل اضرب انت او زيد قام هو كان انت
وهو تاكيدا لذلك الضمير المستتر فان قيل حيث كان الضمير
المستتر لا يظهر بوجه فما معنى كونه مستترا جوازا اجيب بان هذه تفر قة
اصطلاحية وهي ان عامل ذلك الضمير ان كان يرفع اسما ظاهرا او
ضميرا بارزا قيل للمستتر فيه انه مستتر جوازا والا قيل انه مستتر
وجوبا ووجه هذه التفرقة ظاهر وقد علمت ان الحركة لفظ وان
المصنف كغيره انما اقتصر على الحرف لان الحركة تابعة له في المخرج لا استقلا ل
لها بمخرج فقول بعضهم اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد لم يرد بذلك
الاحتراز عن الحركة بل راي لما ذكرنا خلا فالمن اخذ بظاهره على ان
سيبويه سمى الحركات حروفا صغيرة حيث عبر عن الضمة بالواو الصغيرة
الى اخره وفي كلام ابن يعيش المتقدمون كانوا يسمون الفتحة الالف
الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات
والحروف اصوات وانما راي النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا
العظيم حرفا والضعيف حركة وان كان في الحقيقة شيئا واحدا
اه ثم لا يخفى ان قول المصنف استعمال اللفظ اولى من استعمال الصوت
قيل فيه انه من خلط اصطلاح باخر لان حدود نحو النحاة لا يراد
بها الكشف التام عن المحدودات كما هو شان اهل الميزان بل

تميزها وهذا يكتفى فيه بالاجناس البعيدة ويرد بان هذا لا يمنع دعوى
الاولوية وانما يمنع دعوى الاخلال نعم يقال كان الاولى حينئذ للمصنف
ان ياتي بدل اللفظ بالقول لان اللفظ جنس بعيد بالنسبة للقول
لانطلاقه على المهمل اي غير المستعمل الى غير الموضوع وقول ابن
هشام في شرح القطر والقول خاص بالموضوع اي والمستعمل وحينئذ
لا يخرج عن ذلك المجاز بنا على انه غير موضوع قال سيدي
المحققين في حواشي المطول المجاز غير موضوع البته وقال في حواشي
العضد الخلاف في ان المجاز موضوع اولا لفظي منشاؤه الاختلاف في معنى
الوضع اه والحق ان المجاز موضوع بالنوع واجيب بان القول وان كان
اخص من اللفظ لما ذكر الا انه استعمل في الراى والاعتقاد كثيرا حتى
صار كالحقيقة العرفية فصار كالمختص بذلك والصوت الذي هو مسمى
اللفظ لا مطلق الصوت كما لا يخفى عرض وهو عند المتكلمين ما لا يقوم
بذاته من الممكنات بل بغيره ومن ثم قال يقوم بمحل يخرج ذلك
العرض من داخل الرئة الى خارجها والرئة بالهمز عضو ذو شعبتين
احدهما في الجانب الايمن وهي ذات ثلاثة شعب والاخرى في الجانب
الايسر وهي ذات شعبتين محيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين
له يجذب للقلب بانبساطه النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار
الدخاني المحترق مع النفس مصاحبا للنفس حال كونه مستطيلا
ممتدا متصلا بمقطع اي مخرج من مقاطع مخارج حروف الحلق
واللسان والشفتين التي هي الة النطق المعهودة اي يستمر متصلا
حتى يعرض له في الحلق واللسان والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده و
استطالته فكل من الحرف والحركة عبارة عن الصوت الذي يسمع عند
انغماس الهوى في المخرج وكان المصنف اراد بهذا الكلام اعني قوله
والصوت عرض الى اخره ايضاح ما قدمه من قوله اللفظ اسم لصوت
مشتمل على ذي مقاطع لاشتمال هذه على بيان كيفية اشتمال الصوت
على الحروف والا فكان الاولى ان يقتصر هاهنا على تعريف مطلق الصوت
وهو عند اهل السنة كيفية للهوى يحدث بمحض خلق الله وعند الحكما
يحدث من تموج الهوا واصطكاك بعضه ببعض ولا يزال الهوى المتكيف
بالصوت يدفعه ما بعده الى ان يصل الى الدماغ فيسمع ثم ان المصنف
تجوز في اطلاقه لفظ المقطع على المخرج لما بينهما من العلاقة وقد
اشار الى ذلك بقوله واطلاق المقطع على المخرج المعين لارادة

ذلك زيادة لفظة حروف التي لولاها لكان تعريف اللفظ قاصرا من
اطلاق اسم الحال وهو الخارج على المحل اي على محل خروج ذلك الخارج
فهو من تسمية المحل باسم الحال فيه كما يسمى الحال باسم محله كالغائط
مرادا به الفضلة المخصوصة اذ المقطع عندهم حرف مع حركة او حرفان
ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقى والموسيقى
كلمة يونانية معناها علم الالحان ويعرف الان بالغنا لان النفس تستغني
به عن غيره من الملاذ البدنية في حال سماعه قال بعض الحكماء فضل الغناء
كفضل النطق على الخرس والدينار المنقوش على القطعة من الذهب
وفي كلام بعضهم الغنا يحرك الهواء الساكن ويسكن الهوا المتحرك
وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يوصل الى نعيم الدنيا والاخرة لانه يونس
الوحيد ويريح التعبان ويسلي الكئيب ويحض على الشجاعة واصطناع
المعروف قال افلاطون هذا العلم اي علم الموسيقى لم يضعه الحكماء للهوى
واللعب لكن للمنافع الذاتية ولذة الروح الروحانية وبسط النفس
وترطيب اليبوسات وتعديل السودا وترويق الدم اه والمقطع ما
ذكر على ما صرح به ايضا الامام ابو نصر الفيلسوف ناصر الدين
الفارابي في كتاب الالفاظ والحروف والمخرج محل
خروج الحرف اي جنسه وسكت عن الحركة لما تقدم والافادة في
الاصل مصدر افاد وليس المراد بها هنا ذلك والا لخالف ما سبق
من جعله صفة للمؤلف بل المراد بها افهام معنى من اللفظ لم يكن عند
السامع اي ان يفهم اللفظ معنى يحسن السكوت عليه اي على ذلك
المعنى الذي يفهمه اللفظ من المتكلم بذلك اللفظ او من السامع
له او من كل منهما اي المتكلم والسامع على خلاف في ذلك اي في حسن
السكوت ممن ذكر واصحها اي هذه الاقوال الثلاثة اولها
ومن ثم قدم وانما كان اصحها لمناسبة لفظية وما ذاك الا لان
السكوت خلاف التكلم وقد اتصف المتكلم بالتكلم لصدوره عنه
فكما ان التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته ايضا اي
المناسب ذلك وبهذا يندفع ما قيل السامع يصح ان يتصف بالتكلم
ايضا وكما يكون التكلم صفته يكون السكوت صفته ايضا وحاصل
الدفع ان تعلق السكوت بالمتكلم اتم واولى لوجود التكلم منه

بالفعل ووصف السامع بالتكلم انما هو على ضرب من التجوز واشار بعضهم
الى ان هذا الخلاف لفظي اي لان معنى حسن سكوت المتكلم ان لا يصير
السامع بعد فهم المعنى من اللفظ الذي اتى به المتكلم منتظرا لشي اخر
ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى كالمسند اليه و
معنى حسن سكوت السامع ان لا يصير بعد فهم المعنى من اللفظ الذى
اتى به المتكلم منتظرا لشيء اخر ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك
المعنى كالمسند اليه المتقدم فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت
السامع وبالعكس فان قيل متى يحسن السكوت قيل اذا اتى
المتكلم بالمسند وبالمسند اليه مع الاسناد والا لم يحسن ومنه يعلم ان
حسن السكوت لا يتوقف على ذكر شي من الفضلات كالمفعول
والحال والانتظار لذلك لا عبرة به ومن ثم قيل لم الانتظار لنا قص
فقد علم ان الفايدة المذكورة تستلزم الاسناد الذي هو على
المشهور ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد فايدة تامة اي ولو بحسب الاصل
عند المصنف كما يدل عليه كلامه الاتي **فخرج بذلك** اي باشتراط
الفايدة المذكورة **المفردات كلها** ومنها نحو عبد الله علما على الراجح
كما سياتي ولا يقال المفردات خارجة بما لانها واقعة على المولف
لانه قد يراد بالمولف ولو من الحروف **و**خرج بذلك **المركبات التي
لا تفيد فايدة الكلام المذكورة لكونها غير مشتملة على اسناد**
اصلا **كغلام زيد** وعبد الله غير علم **و**خرج ايضا **المركبات الاسنادية**
اي المشتملة على اسناد بحسب الاصل **التي لا تفيد** الفايدة المذكورة
لعدم اشتمالها على اسناد الان لان الاسناد الذي كان فيها قد زال
واضمحل وهي التي يقال لها المركبات الناقصة ومن ثم قال **لكونها ناقصة**
نحو ان قام زيد وقد عبر عن ذلك بانه قد يزاد على التام فيعود ناقصا
ومن ذلك جملة الصفة والصلة والخبر والحال **او** المشتملة على اسناد
حاصل الان لكن تخلفت عنها الفايدة **لكون مضمونها معلوم الثبوت
او الانتفا بالضرورة** اي لا يكاد احد يجهله فلم يفهم منها غالبا معنى لم
يكن عند السامع وبهذا التقرير يعلم ان الاسناد في كلامه محمول على الاعم
من الوجود بحسب الاصل او بحسب الان وبه يندفع ما قيل كيف تدعى
ان الجملة الشرطية مشتملة على اسناد ومتى وجد الاسناد توجد الفايده
التامة واذا اردت معرفة كل من المعلوم الثبوت او الانتفا بالضرورة

فالاول

فالاول اي معلوم الثبوت بالضرورة **نحو الجزء اقل من الكل** والواحد
نصف الاثنين **والثاني** اي معلوم الانتفاء بالضرورة **نحو الكل اقل
من الجزء** والاثنان نصف الواحد والحكم على ذلك بانه غير كلام اصطلاحا
لان الاصل والظاهر في ذلك عدم جهله لاحد ولو خوطب به من يجهل
مضمونه بان كان في اول سن التمييز ولا يدري معنى الكل ولا معنى
الجزء اذ رب ضروري لشخص يكون نظريا او كسبيا لاخر على ان
عدم العلم بوضع الالفاظ لا يمنع الضرورة وهذا هو المناسب لما ذكروه
من عدم صحة الاخبار عن النكرة حيث لا فايدة ومن صحة الاخبار
حيث وجدت الفايدة وجعلوا من الاول في الدنيا رجال لان العادة
توجب عدم خلو الحال مما ذكر وجعلوا من الثاني عندنا رجل لان
العادة لا توجب خلو الحال مما ذكر قال الشيخ ابو حيان كان لبعض من
عاصرناه يقول العجب لهولاء النحاة اي لهولاء الطايفة منهم يجيبون
لا صدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان
ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان اي لان ذلك
معلوم بالضرورة لا يقال هلا يتمشى ما مضمونه معلوم بالضرورة كلاما
حيث خوطب به من يجهل مضمونه لعدم علمه بوضع الالفاظ لحصول
الفايدة منه بالفعل لما ذكر والمدار على حصول الفايدة بالفعل
وعدمه حتى فيما ليس مضمونه معلوما بالضرورة كما يفيده كلامه الاتي
في قوله ومثال اجتماع هذه الثلاثة الى اخره اي بناء على ان ذلك
ليس من معلوم الثبوت بالضرورة وهو المفهوم من كلامه ويوافقه
قول ابن عصفور والمفيد الذي يحصل منه للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه
قبل ذلك اه لانا نقول يلزم عليه ان الكلام كما قال الشيخ ابو حيان
اذا طرق سمع الانسان فاستفاد معناه ثم طرقه ثانيا وهو
قد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه
لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشي الواحد كلاما وغير كلام بحسب
افادة السامع هذا خلف اه اي لان العرف لا يفرق بين هاتين
الحالتين سيما مع قرب الزمن ومن ثم صرح بعضهم بانه اذا قيل
جا زيد جا زيد كانت الجملة الثانية كلاما اتفاقا وان كانت معلومة
من الاولى ويلزم عليه ايضا انه لو خوطب اثنان بقام زيد احدهما
يعلم مضمون ذلك والاخر يجهله ان يكون هذا كلاما وغير

كلام في ان واحد وهو بعيد عرفا فهذا لا التفات اليه بل الاول هو المنظور اليه
ولا يخالفه قول الجلال ابن هشام انما حكم على المعلوم بما يجهله السامع
فيحصل له بذلك فايدة لان المراد ما من شانه ان يجهله وكذا لا يخالفه
قول ابن عصفور والمفيد الذي يحصل منه للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه
لانه يجوز ان يكون المراد الذي من شانه ان يحصل منه للمخاطب ما ذكر
والحاصل انما كان مضمونه مما يقتضي العادة بعلمه جهله لا يكون كلاما وان
خوطب به من يجهل مضمونه وان كان مضمونه مما يقتضي العادة بجهله
يكون كلاما وان خوطب به من لا يجهل مضمونه وهذا هو الموافق لكلام المصنف
في شرح التوضيح حيث ذكر فيه ان علمت وظننت ليس بكلام لان
الانسان لا يخلوا عن علم وظن غالبا بخلاف اعلمت فانه كلام لان
الاعلام يخلوا الانسان عنه غالبا فسقط ما تقدم به الاعتراض عن
ابي حيان وغيره نعم كلام المصنف في قوله ومثال اجتماع هذه الخ
يخالف ذلك وسننبه عليه ثم والقصد الارادة اي مطلق الارادة
وهي هنا ان يقصد اي يريد المتكلم افادة السامع مضمون
ذلك اللفظ الذي يخاطبه به وليس المراد سامع معين فلذلك قال
اي سامع كان اي وجد ويقتضي هذا ان من قال في خلوته ولم
يقصد اسماع احد قام زيد مثلا لا يكون كلاما اصطلاحا وقد يلتزم
ذلك لانه امر اصطلاحي وقد لا يلتزم وهو الظاهر والتقييد بما ذكره جري
على ما هو الغالب من ان العاقل لا يوجه كلامه الا نحو الغير ولو بالتنزيل
فقد قال بعض المحققين الخطاب الحقيقي لا يستلزم وجود المخاطب
بالفعل بل يكتفي ان ينزل المعدوم منزلة الموجود فالمجاز في التنزيل
لا في الخطاب والمراد بذلك ان يكون المتكلم قاصدا لما يتكلم اي
لم يصدر منه على طريق السهو والغفلة فخرج بقصد افادة
السامع كلام النايم والساهي ونحوهما كالمغمى عليه والسكران
فان نحو النايم لا قصد له وذهب الاستاذ ابو الحسن بن الضايع
بمعجمة فمهملة احترازا عن الصايغ بمهملة فمعجمة الاول ممن
اخذ عنه ابو حيان والثاني ممن اخذ عن ابي حيان الى ان القصد
اي كون المتكلم قاصدا لما يتكلم به لا يشترط اي التصريح به بدليل
قول المصنف فانه مستفاد من حصول الفايدة فيلزم من كون
المولف مفيدا ان يكون مقصودا اي صادرا عن قصد فيكون ذكره

من التصريح

من التصريح بما علم التزاما وفاء بما هو الاصل في القيود فان قيل رد نحو
كلام النايم لانه مفيد غير مقصود اجيب بانه لا يرد كلام نحو النايم لان
قول النايم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شيء فانتفى القصد لا لانتفاء الفايدة
وفيه ان مقتضى هذا الكلام ان ابن الضايع يقول باشتراط القصد
في الكلام لكن لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد وليس كذلك
فقد رد رحمه الله علي من اشترطه اي كون الكلام صادرا عن قصد حيث
اعترض علي جميع من فسر الوضع الواقع في حد الجزولي في حد الكلام بالقصد و
اخرجوا به كلام الساهي والنايم وقالوا الا ترى ان كلام الساهي والنايم
~~وقالوا الا ترى ان كلام الساهي~~ مفيد لكن بغير الوضع اي القصد بقوله
وقول المتاخرين ان كلام الساهي والنايم والمجنون مفيد الا انه بغير الوضع
اي القصد لا ينبغي ان يقال لان مثل هذا اي كلام الساهي وما عطف عليه لا يفيد
بوجه فهو اي هذا القول غلط من قايله ولا بد وانما يمكن هنا ان يحترز بالوضع
مما لا يفيد الا بالعرض لا بالوضع وذلك انك اذا قلت قام غلام زيد افاد هذا
الكلام شيئين احدهما الاخبار عن غلام زيد بالقيام وهذا هو المعنى الذي
وضع له اللفظ والثاني ملك زيد للغلام وليس اللفظ موضوعا له فاذا هو مفيد
له بغير وضع فمن هذا يحترز القايل بالوضع اه كلام ابن الضايع اي فالمراد
بالوضع في كلام الجزولي الوضع العربي لا القصد ومن ثم قال ابو حيان
وفهم من كلامه اي ابن الضايع انه لا يشترط في الافادة قصد المتكلم اياها
وانما يشترط فيها ان تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب اه فكان
على المصنف ان يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفايدة ثم ان في نفي
ابن الضايع الفايدة مطلقا عن كلام نحو الساهي نظرا اذ غايته
ان يكون مما لم يطابق الواقع وقد تقرر انه لا يشترط في الكلام ان يكون مطابقا
للواقع بل يجوز ان يكون مما يستحال معناه كقولك صعدت السماء وحملت
الجبل الا ان يقال لما كان شان العقلاء الاعراض عما يتكلم به نحو النايم لا يلقون
له بالا لم يسم كلاما اصطلاحا وان حصلت منه فايدة فهي في حيز العدم
لا اعتداد بها هذا والمتاخرون على خلاف قوله اي قول ابن الضايع
ان القصد لا يشترط التصريح به على ما ذكر المصنف عنه حيث صرحوا بالقصد
في حد الكلام منهم الجزولي في مقدمته وابن مالك في تسهيله وابن
عصفور في تقريبه ولو كان القصد مستفادا من حصول الفايدة كما زعم
لما صرح به هولاء الايمة مع ذكرهم الفايدة والا لكان من ذكرها لا يحتاج

لان
اليه كلام هولاء الايمة يصان عن مثل ذلك هذا تقرير كلام المصنف وفيه
ان تصريح هولاء بالقصد لا يقضي بمخالفة ابن الضايع اذ ليس في التصريح
بذلك دلالة على عدم استفادة القصد من الفايدة اذ يجوز ان
يكون من التصريح بما علم التزاما جريا على ما هو الاصل في القيود التي
تذكر في التعاريف وايضا الجزولي لم يصرح بالقصد انما ذكر الوضع
واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع
العربي كابن الضايع كما علمت والحاصل ان ابن الضايع يقول بعدم اشتراط
القصد في الكلام ويحكم على ان كلام نحو النايم ليس بكلام اصطلاحا
لعدم وجود الفايدة وقد علمت وجهه وغيره ممن لم يشترط القصد قال
بان كلام نحو النايم يسمى كلاما اصطلاحا لوجود الفايدة فلا يضر كونها
صادرة عن شخص لا قصد له ولا روية اي من جنس من يعقل بخلاف ما لو صدر
ذلك عن بعض الطيور فلا يسمى كلاما اصطلاحا عند هولاء ومنهم من
قال باشتراط القصد وبنى عليه ان كلام نحو النايم لا يسمى كلاما اصطلاحا
وان حصل منه معنى يحسن السكوت عليه وعدم التصريح به في بعض كتب من
يقول باشتراطه للاستغنا عنه بالفايدة لانهم اشترطوا ان تكون الفايدة
مما يحسن سكوت المتكلم عليها وحسن سكوت المتكلم عليها يستدعي ان
يكون قاصدا لما يتكلم به فوصف الكلام بكونه مفيدا بالمعنى المذكور يستلزم
وصفه بكونه مقصودا فليتأمل **ولا حاجة الى ذكر التركيب** اي
التصريح به في حد الكلام الذي وجد فيه اللفظ والافادة كحد المصنف
لما سياتي ان الفايدة تستلزمه وان كان التصريح به هو الاصل اكتفاء بدلالة
الالتزام وفيه ما علمت من ان المصنف لم يكتف بذلك بل صرح بما هو اخص
منه عند بعضهم وهو التاليف **ولا حاجة الى ذكر الوضع** في حد الكلام
لان الوضع ليس بمعتبر في الكلام اصلا **لان الصحيح اختصاصه** اي
الوضع **بالمفردات والكلام** هنا **في المركبات** لانه في بيان حقيقة
الكلام والكلام فيها كما علم **والمركبات دلالتها** على معانيها **غير وضعية**
بل عقلية **على الاصح** والا لتوقف فهم معانيها عن نقلها عن العرب ولا
ولاودعها ايمة اللغة كتبهم كالمفردات مع ان العرب تركتها لاختيار
المتكلم يتكلم بها كيف اراد على القانون العربي وهذا المذهب الذي سلكه
المصنف تبع فيه بعضهم قال ابن اياز كان شيخي سعد الدين المغربي يقول
في

في اشتراط الوضع نظرا لان واضع اللغة لم يوضع الجمل كما وضع المفردات وبرهن
على ذلك اي بنحو ما قدمناه ورد بان المراد بالوضع في المركبات الوضع النوعي
وفي المفردات الوضع الشخصي وفرق ما بينهما والذي برهن شيخ ابن
اياز على انتفايه في المركبات هو الوضع الشخصي وايضاح الفرق بين
الوضعين ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض
او الطهر فهذا وضع شخصي واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الفاظ
قياسية كان يقول مثلا متى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم المضاف على
المضاف اليه فتقول نحو غلام زيد وثوب زيد وعبد زيد مما لا يتناهى وعلى
اعتبار الوضع في الكلام فالمراد به الوضع العربي وبذلك يخرج ما افاده المعنى
المتقدم بالعقل كما اذا قال شخص غير مشاهد للسامع قام زيد فان هذا
المولف يفيد معنى يحسن السكوت عليه وهو حياة المتكلم به لكن لا بالوضع لان الواضع
لم يضع قام زيد لحياة المتكلم به واستفاد المعنى المذكور منه انما هو بمحض
العقل لان العقل يقضي بان كل متكلم حي فتسمية هذا المولف كلاما لافادة
المعنى المذكور الموضوع هو له وضعا نوعيا وهو نسبة القيام الى زيد ويخرج
بذلك ايضا ما افاد المعنى المتقدم بسبب التصحيف فلا يسمى كلاما لان
استفادة المعنى المذكور بالعقل لا بالوضع ويخرج ايضا المفيد للمعنى المذكور
بالوضع الغير العربي فلا يسمى كلاما لان مدار علم العربية على التفرقة
بين الكلام العربي وغيره قال ابن مالك وزاد بعض العلماء اي من الاصوليين
وهو الامام ابو بكر ابن الباقلاني في حد الكلام من ناطق واحد لانه محل واحد
فلا يكون عامله الا واحدا ورد بانه لا يعتبر كما لا يعتبر اتحاد الكاتب لتسميته
خطا ان ووافقه على ذلك الشيخ ابو حيان واعترضه المرادي
والبزار الدماميني بانه يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة ان كل كلام
يشتمل على نسبة احد ~~الطرفين~~ طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني اي
قايم بالنفس لا يقبل التجزي ورد بان النسبة التي بين طرفي الكلام
هي ارتباط احد الطرفين بالاخر وهذه قايمة بالكلام لا بالنفس ويقال
لها النسبة بين بين والقايم بالنفس انما هو النسبة بمعنى الحكم بهذا
الارتباط والاولى تقبل التجزي دون الثانية والحاصل في الكلام انما
هو الاول دون الثاني لان كلام نحو الشاك لا يتصور فيه نسبة بمعنى
الحكم ثم اشار المصنف الى ايضاح ما اعتبره في حد الكلام بمثال وهو جزي
يذكر لايضاح القاعدة فقال **مثال اجتماع هذه الثلاثة** التي
اعتبر اشتمال المولف عليها **اعني** بذلك **اللفظ والافادة والقصد**
اي كونه ملفوظا به مفيدا مقصودا قول من له قصد وروية **العلم**
نافع فالعلم نافع لفظ لانه صوت مشتمل على مقاطع اي مخارج

الثاني قليل

بعض حروف الحلق واللسان والشفتين وهي بعض الحروف الهجائية
منسوب الي الهجا وهو كالتهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التى تركبت منها
تلك الكلمة بذكر اسماء تلك الحروف فالالفاظ التى يتهجا بها اسماء
مسمياتها الحروف البسيطة التى يقال لها حروف المباني وهي تسعة وعشرون
حرفا وفى الحديث من لم يومن بالحروف وهي تسعة وعشرون حرفا لا يخرج
من النار من لم يعد لام الف فهو بري مني وانا بري منه مثلا جيم اسم للحرف
الاول من جعفر مثلا ومن ثم لما سئل الامام الخليل بن احمد اصحابه
كيف تنطقوا اذا اردتم ان تنطقوا بالجيم من جعفر فقولوا الجيم قال
انما جيتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمي وانما يقال جه اي
بدون افصاح بالهاء وانما رسمت وفا بقاعدة الخط وقد راعوا في
هذه التسمية معنا لطيفا هو جعل المسمي صدرا لكل اسم منها ليكون
المسمي اول ما يقرع السمع من الاسم الا الالف فانهم استعاروا الهمزة
مكان مسماها لان الالف عند الاطلاق ليست الا ساكنة وربما سميت
تلك الالفاظ التى يتهجا بها حروفا مجازا باسم مدلولاتها التى هي
حروف المباني ومنه قولهم حروف الهجا ومنه قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم من قرا حرفا من كتاب الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر
امثالها لا اقول الف لام ميم حرف بل الالف حرف واللام حرف والميم
حرف فقد حكم على الالفاظ التى يتهجا بها بانها حروف باعتبار مدلولتها
فالثواب حاصل باعتبار الحرف المسمى لا باعتبار حروف اسمه **ومفيد**
لانه افهم معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم بحيث لا يصير
السامع اي سامع **منتظرا لشي اخر** ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه
تمام ذلك المعنى انتظارا تاما لوجود المسند والمسند اليه والاسناد ولا
نظر لانتظار ما عداها كما علمت **ومقصود** ذلك المعنى **بالافادة لان**
المتكلم قصد افادة السامع اي سامع وهذا مستفاد مما افهمنا
عنه فيما سبق لا من مجرد كلامه وقوله **اذا كان السامع يجهل**
ذلك المعنى مخالف للاصل الذي قدمناه انه لا يخلو اما ان يكون هذا
المثال من المعلوم ثبوته بالضرورة اي لا يجهل غالبا او لا فان كان من
الاول فلا يحسن التقييد بما ذكر لما علمت ان معلوم الثبوت بالضرورة
ليس بكلام وان خوطب به من يجهله ومن ثم اطلق فيه المصنف ولم
يقيده بذلك وان كان من الثاني فكذلك كما علمت ان غير معلوم الثبوت
بالضرورة كلام وان خوطب به من يعلم مضمونه فلا وجه لهذا التقييد

لا يقال

لا يقال ما المانع ان يدعي ان مذهب المصنف ان غير معلوم الثبوت
بالضرورة لا يكون كلاما اصطلاحا الا ان حصلت منه فايدة بالفعل بان خوطب
به من يجهل مضمونه ويويد ذلك بانه مثل فى شرح الاجرومية بما لا يحتمل
ان يكون معلوم الثبوت بالضرورة وهو قام زيد ويوافقه ظاهر ما تقدم عن
ابن هشام وابن عصفور لانا نقول المانع من ذلك مخالفة ما ذكره فى شرح
التوضيح وكلام ابن هشام وابن عصفور مصروف عن ظاهره والمراد منه ظاهر
ما تقدم واختار المصنف خصوص هذا المثال لاشتماله على بعض حروف
المخارج الثلاثة كما بينته فى بعض النسخ ولينشط الطالب بذكر نفع العلم
الذي هو ثمرة الطلب ولم ينظر الي ايهام اختصاص الكلام بما اشتمل على حروف
المخارج الثلاثة خصوصا وقد بينها فى تعريف اللفظ ولعله لضعف
هذا الايهام **والافادة** اي الفايدة **المذكورة تستلزم التركيب** اذ ليس
لنا لفظ مفيد الا وهو مركب واما احرف الجواب فليست هي الكلام كما زعمه ابن
طلحة بل الكلام المقدر بعدها والاصل اذا قلت نعم فى جواب هل قام زيد
نعم قام زيد بدليل عمل فعل تلك الجملة المحذوفة فى التابع نحو قولك في
جواب الم تضرب زيدا نعم وعمرا والتقدير نعم ضربت زيدا وعمرا وفيه ان دلالة
الالتزام مهجورة فى التعاريف وقد علم جوابه مما تقدم فالكلام من المركب
وكل مركب من المعلوم انه **لا بد له من اجزاء** اثنين فاكثر **يتركب منها**
فلذلك شرع المصنف فى بيان اجزاء الكلام التى يتركب منها بقوله
واجزاء الكلام التى يتركب منها اي من مجموعها لا من جميعها اي لا
من كل واحد منها كما سنبينه **ثلاثة اشياء** احدها **الاسم** اي ما صدقه
لا هذا اللفظ وقدم الاسم لشرفه بالاسناد له واليه غالبا ولان الكلام لا
يخلو عنه كما سياتي **و** ثانيها **الفعل** اي ما صدقه لا هذا اللفظ وقدمه
على الحرف لشرفه باسناده الي الاسم **و** ثالثها **الحرف** اي ما صدقه لا هذا
اللفظ **وهي** اي الاسم والفعل والحرف **الكلمات الثلاث** عندهم **ولا رابع**
لها بالاستقراء وهو ان ايمة العربية تتبعوا الالفاظ التى نطقت بها العرب
فلم يجدوا غير هذه الثلاثة وصرح به الامام على ابن ابي طالب رضى الله عنه
فقد ذكر الزجاجي فى اماليه بسنده الي ابي الاسود الدولى انه قال
دخلت علي علي بن ابي طالب رضى الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت
فيما تتفكر يا امير المومنين قال اني سمعت ببلدكم لحنا فاردت ان اضع كتابا
فى اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم
اتيته بعد ثلاثة ايام فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف الخ وفى رواية ان ابا الاسود هو الذي

سمع اللحن من ابنته حيث قالت له وقد رات النجوم ليلا تزهر ما أحسنُ السماءِ برفع نون
احسن اي ولم تظهر اعراب السما فقال لها نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال
ينبغي ان تقولي ما احسنَ بنصب نون احسن وقيل سمع قاريا يقرا ان الله
بري من المشركين ورسوله بالجر فذهب الي الامام واخبره وقيل غير ذلك وذهب
الاستاذ ابو جعفر ابن صابر الي ان اسم الفعل الماضي والمضارع والامر قسم رابع ولم
يسمه بذلك اي باسم الفعل بل سماه خالفة وانما سماه بذلك لانه خلف عن الفعل
اي يقوم مقامه في افادة معناه فان اسماء الافعال انما وضعت لتكون عوضا من
افعالها حملهم على ذلك روم الاختصار لانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمفرد وغيره
مع المبالغة في المعنى فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد وكذلك باقيها وبهذا
يسقط قول الشاطبي ان تسميته اسم فعل تدل على انه اسم لان هذا القايل كما علمت لم
يسمه بذلك والجواب الواضح ان اسم الفعل من افراد الاسم لان الاسم هنا ما قابل
الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد في قولنا زيد قايم واسم اللفظ كمعنى لنا
زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان واسم الفعل اما اسم الفعل الاصطلاحي
الذي هو الصيغة وهو الراجح او اسم للفعل اللغوي الذي هو المصدر وهو المرجوح الذي
قال به بعض البصريين وجرى عليه شيخ المحققين فان كان الاول فهو من الثاني وان
كان الثاني فهو من الثالث وهذا الجواب اولى من جواب المصنف عنه تبعا للشاطبي بقوله
وهذا القول بان اسم الفعل كلمة رابعة ليست داخلة تحت واحدة من الكلمات الثلاث
حدث بعد انعقاد الاجماع اي اجماع النحاة واتفاقهم على الثلاثة المذكورة انها اقسام
الكلمة فلا يعتد به اي بهذا القول لان فيه خرقا للاجماع بناء على ان الاجماع في الامور
اللغوية يجب اتباعه بل هذا الجواب ساقط لان فيه تسليم ان اسم الفعل ليس داخلا تحت
كلمة من الكلمات الثلاثة وقد علمت بطلانه ومن ثم ذكر الشيخ ابو حيان ان شيخه الاستاذ
ابا جعفر بن الزبير حكى لهم هذه المقالة عن صاحبه الاستاذ ابي جعفر بن صابر على سبيل
الاستغراب لها قال الشاطبي فان قيل اين الاجماع وقد خالفه الفرا في المسئلة وهو
من الصدر الاول الذي لا ينعقد اجماع دونهم لانه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين
حيث قال في كلا انها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا واجيب بان الفرا لم يحكم بانها غير الثلاثة
بل قال بالوقف لتعارض الادلة ومن المعلوم ان اجزاء الشيء المركب لا بد من اجتماعها وليس
هذا مرادا هنا بل المراد ان الكلام يتركب من مجموعها اي تلك الاجزاء لا من جميعها اي لا من
كل واحد منها حتى لا يسمى كلاما الا ما وجدت فيه هذه الثلاثة اذ ليس ذلك شرطا وحيث
كان التركيب من مجموعها فليس كل تركيب من ذلك يكون كلاما فان التركيب
الثنائي الواقع بينها اي بين مجموع تلك الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف
على ضربين احدهما لا يسمى كلاما لانه غير مفيد فايدة الكلام وهو ستة اقسام
احدها تركيب حرفين نحو ليتما والثاني تركيب حرف واسم اي والحرف مقدم
نحو الرجل والثالث تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد والرابع
تركيب فعل وحرف نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا والسادس
تركيب اسم وحرف اي والحرف متاخر نحو ذلك فلا يرد ان هذا القسم هو عين
القسم الثاني في كلامه اي لان الملحوظ في القسم الاول تقدم الحرف وفي هذا القسم
تقدم الاسم كما هو المفهوم من تعبيره واعترض بانه لو نظر لذلك لزادت الاقسام على ما
ذكر فالصواب اسقاطه وان يذكر بدله الفعل مع الفعل اي لتتم الاقسام الستة بحسب

بالفعل

بالفعل والثاني من القسمين تركيب اسمين على وجه يكون احدهما خبرا عن الاخر اي فلا بد أن يكون
بينهما اسناد وعدم عد المصنف له جزءا من الكلام لا لكون الفايدة تستلزمه كما تقدم بل لكونه شرطا
في الكلام لا شطرا منه والا لزم ان لا يوجد كلام ملفوظ به حقيقة اصلا وهو في غاية البعد على ان
بعضهم قال ان الاسناد من الكيفيات والكيفيات من قبيل اللفظ مثل لما اولهما مبتدا والاخر
خبر عنه بقوله نحو زيد عدل وعندي جرو مثل الخبر فاعل اقيم مقام الخبر نحو اقايم الزيدان
وتسمى اي هذه الجملة الحاصلة من المبتداء والخبر وما قام مقامه جملة اسمية لتصديرها بالاسم
فعلم ان الكلام لا يوجد ويتحقق من نوع الحرف فقط ولا من نوع الفعل فقط ولا منهما فقط ويتحقق
من نوع الاسم فقط واقل ما يوجد ويتحقق من اسمين او من اسم وفعل والا فقد يوجد من فعل
واسمين نحو كان زيد قايما ومن فعل وثلاثة اسماء نحو علمت زيدا منطلقا ومن فعل واربعة
اسماء نحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا او من جملتي الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قام عمرو
او من جملتي القسم والجواب نحو والله لاكرمنك او من اسم وجملة نحو زيد يقوم ابوه هذا وقد
ذكر شيخ المحققين ان الكلام ليس الجملة الجزاء فقط وجملة الجواب فقط وقال سيد المحققين
الحق ان الكلام مجموع الشرط والجزاء لا الجزاء وحده وجواب القسم كلام بلا نزاع ووجه
ذلك ما يطول وادعى ابن الحاجب ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل وما
عدا ذلك خارج عن حقيقة الكلام ولا ينافي ذلك اطلاق الكلام على المجموع فقد قال بعضهم ان ذلك
حقيقة الكلام لا تتوقف على ما ورا مسند ومسند اليه حتى شاع اطلاقه على المركب منهما ضربين
وما زاد عليهما ومن هنا كله يعلم ان الفعل له دخل في تحقق الكلام وانه لا دخل للحرف في ذلك
اي في تحقق الكلام وهو واضح لانه ليس موضوعا بالذات ولذلك لا يسند ولا يسند اليه
وانما يوتى به للربط بين اسمين نحو زيد في الدار او بين فعلين نحو ان تضرب
اضرب وفيه ان هذا ربط بين جملتين واجيب بانه لما اثر الحرف في كل من
الفعلين نسب الربط اليهما او بين فعل واسم نحو مر بزيد وفي بعض النسخ مررت
بزيد وفيه ان هذا ربط بين جملة هي فعل الامر وفاعله واسم واجيب بان الفعل هو المقصود
من الجملة نسب الربط الى الفعل او بين جملتين فعليتين نحو ان جاء زيد اكرمته
او فعلية واسمية نحو ان دخلت الدار فعبدي حر هذا وفي المغني ما يفيد ان الحرف
له دخل في تحقق الكلام عند سيبويه ولم يذكر عن احد مخالفته وهو الا التي للتمني
لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا
من حرف واسم واتمام الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء وعلم ان الكلام
لا يوجد بدون الاسم ويوجد بدون الفعل والحرف وبذلك صرح الاستاذ ابو علي
الشلوبين حيث قال الكلام المفيد لا يخلو عن الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثيرا لا
يكون فيه فعل ولا حرف ومن ثم كان اي الاسم في الكلام اصلا للفعل والحرف انتهى حينئذ
يقال الجزء الشيء ما لا يوجد ذلك الشيء بدونه فكيف اطلق لفظ الجزء على كل من الفعل

والحرف ويجاب بان اطلاق الجزء عليهما لا باعتبار توقف تحقق الكلام عليهما بل باعتبار توقف
بعض صور عليهما اما الفعل فواضح واما الحرف فبكناية وفي التعليقة لابن النحاس ان قيل الاسم ان الحرف
من اجزاء الكلام لان الكلام لا يفتقر الى وجوده بوجه ما قلنا وان لم يكن له مدخل في الاسناد
الا ان له مدخلا في الكلام اذ احصل الكلام من جملتين انتهى ايضا فكل من الفعل والحرف من الاجزاء
العرفية التي لا ينعدم اصلها بانعدامها كشعر الانسان وغصن الشجرة واما الاسم فكالجزء
الحقيقي واذا اردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف فعلامة الاسم اي ماصدق
عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست ال
للحقيقة ولا للشمول المميزة له عن قسيميه يعني الفعل والحرف الخفض وهي الكسرة
وما ناب عنها التي تحدث لفظا او تقديرا عند دخول عامل الخفض به وبسببه
سواء كان ذلك العامل الذي هو الخافض حرفا ام اسما مضافا ولا ثالث لهما
على القول الاصح ومقابله الخفض بالاضافة وقيل بالحرف المقدر لا بالمضاف ويثبت
الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا
جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت لجحر
المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في
خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح يقول بان التابع في غير البدل مجرور بما جر
به متبوعه اي وهو الحرف او الاسم وفي البدل بحرف او اسم مماثل الجار متبوعه
لا بالتبعية وان الجر في المجاورة يرجع الى الجر بالمضاف اي لان مجاوره مجرور به فسرى
ذلك الجر اليه فكانه مجرور به لا بالمجاورة والمجرور في التوهم يرجع الى الجر بالحرف اي الحرف
المتوهم لا بالتوهم وسياتي ذلك في كلامه في باب الاضافة فالمجرور بالحرف نحو مررت
بزيد والمجرور بالاسم المضاف نحو غلام زيد ومقابل الاصح يقول الجار في ذلك هو
الاضافة وقيل الحرف المقدر والخفض عبارة اهل الكوفة ويرادفه الجر وهو عبارة
اهل البصرة وتفسير المصنف الخفض بالكسر ناسب ما ذهب اليه الجمهور ان الاعراب
من قبيل اللفظ لا ما ذهب اليه المصنف في المتن من ان الاعراب من قبيل المعنى كما سياتي اذ
المناسب له ان يقول الخفض تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها فان قيل في تعريف
اللفظ الخفض دور لانه اخذ الخفض في تعريف الخفض اجيب بانه من التعريف
اللفظي وسياتي في كلامه حكمة اختصاص الخفض بالاسم فان قيل قد وجدت اضافة
الاسم للفعل المضارع نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع باضافة يوم اليه
اجيب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان والفعل وان لم تكن
ان موجودة ولا مقدرة فهو وان لم يكن اسما حقيقة لكنه في حكم الاسم وهو علامة
المميزة له عن قسيميه ايضا التنوين واخره عن الجر لان التنوين يتاخر عن الجر عند
اجتماعهما والمراد التنوين المطلق اي الذي يذكر من غير قيد بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا

كتنوين

٢

كتنوين المترنم والغالي فانه لا يكون علامة للاسم وهو في الاصل مصدر نونت
الكلمة اذا ادخلت فيها نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة تلحق الاخر
حقيقة او حكما تثبت وصلا لفظا فيهن اي في السكون ولحوق الاخر وثبوتها وصلا
وتحذف خطا ووقفا فهو من تسمية الشيء باسم ذلك الشيء فخرج بساكنة النون
الاولى من ضيفن وهو الذي يتبع الضيف من غير دعوة وقد الغز في هذا الحريري بقوله
وما وصف اذا اردف بالنون نقص صاحبه في العيون وقوم بالدون وخرج من الزبون وتعرض للمجون
فان ضيفا اذا الحقته النون صار ضيفنا وقد علمته وبلحوق الاخر نحو انكسر والنون
اللاحقة لنحو احمد من قولك احمد انطلق لان المراد بلحوقها للاخر ان تلزم اخر حركته بان لا يمكن
التلفظ بها بدون حركة الاخر وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة لاخراجها بقوله تحذف خطا كما
فعل المصنف في الشرح وبالحذف خطا نون اضربن وقدن والنجي وابن لثبوت ذلك خطا وهذه
النون في الاول والثاني وكذا الثالث يقال لهما تنوين الترنم خلافا للمصنف في الشرح حيث
جعله من الغالي وبذلك يخرج ايضا نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ضمة او كسرة
نحو لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند لانها ترسم نونا وكذا الواقعة بعد فتحة ان خيف اللبس
اتفاقا نحو قولك امرا للواحد اضربن زيدا ونهيا لا تضربن زيدا لانها لو رسمت الفا لالتبس
امر الواحد ونهيه بامر الاثنين ونهيهما وعند الامن من ذلك على المرجوح واما
على الراجح فترسم الفا وعليه فلا بد ان يزاد في التعريف لغير توكيد فان قيل لا حاجة
لذلك ويراد بقوله وتحذف خطا هي وبدلها وبدلها هنا لم يحذف قلنا يصير التعريف
غير جامع لانه يخرج عنه التنوين اذا ابدل الفا حالة النصب وقفا قيل ولا حاجة لذكر
السكون ولحوق الاخر لان ما يخرج به يخرج بالحذف خطا وهو سؤال على ما جاء عنه
الاحتياج اليه وايضا هو ما جاء على الاصل اذ الاصل في التعريف التصريح بجميع القيود
وان لزم من احدها غيره لان الاولى عدم الاكتفاء في التعاريف بدلالة الالتزام كما علمت
وقيد بالغالب حتى يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض افراد التنوين فالتقييد
به للادخال بدليل قوله ومن غير الغالب ان التنوين قد يحرك لعارض وذلك
لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر والساكنان التنوين والنون وحرك
ولم يحذف كما حذفت نون التوكيد الخفيفة عند التقاء الساكنين في نحو اضرب القوم
مع ان وضعها السكون ايضا لان التنوين منزل من الاسم منزلة الجزء الملازمة له
حيث خلا عن ال والاضافة والنون المذكورة لا تلزم الفعل وايضا فقد وان يحلق
النون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل ومن غير الغالب ان التنوين
لا يلحق الاخر بل قد يلحق الاول اي ما ليس باخر بحسب ما كان نحو شربت ما
بالقصر اي في لغة القصر لان الميم اول الاسم واخره الالف وقد نقل المصنف
عن الجمال ابن هشام ان التنوين انما لحق الاخر الذي هو الالف ثم حذفت لالتقاء الساكنين

انتهى على انه لا يبعد اطلاق الاخر على الميم باعتبار انه لا شيء بعدها فليتأمل ومن غير الغالب
ان التنوين لا يثبت وصلا بل قد يحذف وصلا لزوما كما في المغني وذلك اذا كان في علم
اسم او كنية او لقب قيل او ما هو كناية عن العلم كفلان وفلانة موصوف ذلك العلم
بابن متصلا به قال في المغني او بنت باتفاق او بنة عند قوم من العرب وخالف ابن عصفور
في ابنة مضاف ذلك الابن ونحوه الى علم اخر اسم او كنية او لقب او ما هو كناية
عنه على ما تقدم وذلك نحو قال زيد بن عمرو او ابن ابي بكر او ابن زين العابدين او هند
ابنة او بنت عمرو او ابي الخير او ضياء الدين او فلان ابن فلان او فلانة ابنة او بنت
فلان فيحذف تنوين زيد في المثال الاول تخفيفا لانه كثر استعمال ابن ونحوه
بين علمين وصفا لا يكاد ينفك عن ذلك فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
ومن ثم لم يحذف اذا لم يكن ابن صفة بان جعل خبرا عما قبله او فصل نحو جاء زيد الفاضل
ابن عمرو او لم يكن بين علمين بان كان بين وصفين نحو جاء كريم ابن كريم او بين علم
وصفة نحو جاء زيد ابن اخينا لقلة الاستعمال ومن ثم اشترط بعضهم ان يكون العلم الثاني
ابا للاول حقيقة فان كان جدا لم يحذف التنوين لان الاكثر نسبة الانسان الى ابيه
لا الى جده ومنه قد ينشأ توقف في الحاق الكناية عن العلم به لانه لا يكثر استعمالها
كالعلم ومن هذا يعلم ضعف القول بان التنوين انما حذف في ذلك لالتقاء الساكنين
وهما التنوين والباء لا للتخفيف وهل المراد لا يحذف فيما ذكر لزوما كما تدل
عليه المقابلة او لا يجوز حذفه محل نظر وكما خففوا الموصوف بحذف تنوينه لفظا
خففوا الصفة وهي ابن ونحوه بحذف الفه خطا على خلاف القياس كانهم جعلوا
الاسمين اسما واحدا لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد وهذا يمكن ان يكون هو
المراد من تشبيه سيبويه له بامرء وابنم لا ما فهمه منه بعضهم ان حركة الموصوف
حركة اتباع لحركة ابن لا حركة اعراب وانما كان حذف الالف خطا على خلاف
القياس لان القياس والقاعدة في الخط ان كل كلمة تكتب بالحروف التي ينطق
بها عند الابتداء بها والوقف عليها وابن ونحوه اذا ابتدي به ثبتت فيه الالف ومن
ثم لم يرسم التنوين نونا لانه يسقط في الوقف وانما رسم بدله الفا في حالة النصب
وقفا ولم يرسم بدله واوا ولا ياء في حالتي الرفع والجر وقفا لخفة الالف وهذا حيث لم
يقع ابن ونحوه اول سطر والا رسم فيه الالف لانه محل الابتداء به غالبا لان
القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده وهو اي
التنوين المذكور اي الذي يجب ان يذكر غير مقيد اقسام اربعة القسم الاول
تنوين التمكين ويقال له تنوين الصرف وسمي بالاول لانه يدل على تمكن الاسم و
رسوخ قدمه في صفة الاسمية حيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف الذي هو التنوين المذكور وربما قيل لمطلق التنوين وسمي بالثاني

لانه

اي ولو كان ان نسب الى امه كعيسى ابن مريم ويونس ابن متى

لعله الحركة

15

لانه يدل على انصراف الاسم عن شبه الفعل والحرف عداد في شرح الايضاح
لابن ابي الربيع ان لفظ التنوين اذا اطلق يراد به تنوين التمكين فان اريد غيره
قيد وهذا التنوين هو اللاحق للاسم المعرب الذي لم يشبه الفعل ولم يكن مجموعا بالف
وتاء معرفة كان او نكرة نحو تنوين زيد ورجل ورجال وقيل هو في رجل للتنكير نظرا الى ان مدلوله
غير معين وفي المغني تنوين رجل تمكين لا تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة انتهى ولهذا انتقد على المصنف
في التمثيل وفي كلام شيخ المحققين انا لا نرى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا
فيقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فان جعل علما تمحض للتمكين انتهى اي فليس التنوين
مع العلمية هو عين التنوين الموجود قبلها وصح تمنع استدلاله في المغني تبعا لابن
الحاجب على نفي كون تنوين رجل للتنكير بقوله ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه
مع زوال التنكير انتهى ومن هذا التنوين تنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين المنادى في الضرورة
وتنوين الحكاية كان سميت رجلا بعاقلة فانك تحكي اللفظ المسمى به بتنوينه كما قال ابن هشام
انه الحق ونوزع في الثالث بانه تنوين تمكين قبل العلمية لا بعدها لان تنوين التمكين لا يوجد
فيما فيه علتان تمنعانه منه الا ترى ان الحركة قبل الحكاية اعراب وبعدها ليست اعرابا
اي فهو قسم اخر وفي كلام شيخ المحققين واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم اي صرف ما لا
ينصرف فليس مختصا بمحض التنكير بل هو للتمكين ايضا لان الاسم منصرف انتهى واما
تنوين الشذوذ فيما حكاه بعضهم من قوله هؤلاء قومك بالتنوين فاختار ابن مالك انه ليس
بتنوين وانه كنون ضيفن لكثرة اللفظ والقسم الثاني تنوين التنكير اي الدال على ان
ما دخله نكرة اي اريد به غير معين وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية وهو العلم المختوم
بويه واسم الفعل واسم الصوت ويلحق الاول قياسا مطردا والثاني والثالث سماعا فالاول
نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه فتقوله من غير تنوين اذا اردت شخصا معينا
مسمى بهذا الاسم وبالتنوين اذا اردت شخصا ما مسمى بهذا الاسم فغير المنون معرفة بالعلمية
والثاني نحو صه وايه من كل ما يدخله التنوين جوازا من اسم الفعل فتقول لمخاطبك اذا اردت
سكوته المخصوص صه بغير تنوين وان اردت سكوتا ما صه بالتنوين واذا اردت استزادة
مخاطبك من حديث مخصوص قلت ايه بغير تنوين وان اردت من حديث ما قلت ايه بالتنوين
والثالث نحو غاق فتقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا اردت صوتا ما واذا اردت صوتا
مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين فغير المنون من ذلك كالمعرف بال الحضورية وذكر المصنف
في التصريح ان قولهم اسم الفعل يكون نكرة ويكون معرفة مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر اي الذي
هو الفعل اللغوي وهو قول بعض البصريين واما على القول بان مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي
هو قول الجمهور كما تقدم فلا لان جميع الافعال نكرات انتهى اي كما اجمع عليه اهل البلد ومن ثم افاد
العموم اذا وقع في حيز النفي ويؤيد ذلك اي ان قولهم المذكور مبني على ما ذكر ان الجمال ابن هشام
في التوضيح مثل للنكرة التي لا تقبل ال ولكن تقع موقع ما يقبلها بصه منونا قال فانه يقع موقع

وما احسن قول بعض الشعراء وقد دخل عليها من لا تعرفه فقالت له ما اسمك فقال اسمي احمد واحمد لا ينصرف فقالت له ذلك اذا كان معرفة واما اذا كان نكرة فانه ينصرف

قولك سكوتًا انتهى وانما كان سماعيًا في اسم الفعل لان منه ما الزم التنوين نحو واهًا في التعجب
ووبهًا في الاغراء ومنه ما الزم عدمه نحو نزال ودراك ومنه ما جاز فيه الوجهان وهو صه وايه
وما يجوز فيه الوجهان اسم الصوت كما علمت وذكر الاصمعي ان العرب لا تقول الا ايهٍ بالتنوين
وانكر ما ورد من قول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم قال ابو حيان والصواب ما قاله
الجمهور من جواز ذلك انتهى قلت ذكر بعضهم انه جرى ذكر الاصمعي بمجلس ابي علي الفارسي فبالغ
بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على اعيان العلماء في بابه فرايت ابا علي كالمنكر لذلك وقال
للقائل ما بلغ من امره قال كان يخطي الفحول من الشعراء انكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة
العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها ومراميها في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم بان
الصواب ان ينون ايه فقال ابو علي ما هذا الاصمعي يخطي فيه وذو الرمة مصيب وهذه
من اوابد الاصمعي الذي تقدم عليها بغير علم انتهى وفي الصحاح انه اسم يسمى به الفعل تقول للرجل
اذا استزدته من حديث او عمل ايهِ بكسر الهاء فان وصلت نونت فقلت ايهٍ حديثًا وقيل اذا قلت
ايه يا رجل فانما تامره بان يزيدك من الحديث المعهود بينكما كانك قلت هات الحديث وان قلت ايهٍ
بالتنوين كانك قلت هات حديثًا ما لان التنوين تنكير وصه كلمة بنيت على السكون وهو
اسم سمي به الفعل ومعناه اسكت تقول للرجل اذا اسكته صه فان وصلت نونت فقلت صهٍ
صهٍ وقيل فان قلت صه يا رجل بالتنوين فانما تزيد الفرق بين التعريف والتنكير لان
التنوين انتهى وبه يعلم ان ما اشتهر في صه وايه بين الناس خلاف المشهور في اللغة
والقسم الثالث تنوين المقابلة اي الذي جعل في مقابلة شي اخر وهو اللاحق ما جمع بالف
وتا نحو تنوين هندات من الاعلام ومسلمات من الصفات فانه اي التنوين المذكور
في مقابلة النون في اصله وهو جمع المذكر السالم نحو زيدين ومسلمين في المعنى الذي جيء بها
فيه لاجله من كونه علامة لتمام الاسم وانفصاله عما بعده على المشهور في ذلك من ستة اقوال
لان النون في ذلك الاصل الذي هو جمع المذكر السالم قائمة مقام التنوين الذي في الواحد
اي واحد هذا الجمع وهو زيد ومسلم في ذلك اي في الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده
قاله شيخ المحققين الرضي بمعنى هذا اللفظ فان قيل لم لم يجعل التنوين في جمع المؤنث في مقابلة
التنوين الذي في واحده ايضًا قلنا لان واحده قد لا يكون فيه بان يكون ممنوعًا من الصرف
بخلاف واحد جمع المذكر هذا والذي في التصريح نقلا عن الرضي ان التنوين في جمع المؤنث
في مقابلة تنوين مفرده كما جعلت النون في جمع المذكر في مقابلة تنوين مفرده قال الشيخ
ابو حيان ونقل لي عن بعضهم انه ادعى ان هذا التنوين عوض وفسره ابن ذلك البعض بانه
عوض عن الفتحة التي كان يستحقها في حالة النصب وهذا فاسد لثبوته في حالتي الرفع
والجر انتهى زاد في المغني ولان الكسرة قد عوضت عن تلك الفتحة فما هذا التعويض الثاني وذهب
جمع منهم جار الله الزمخشري الى ان هذا التنوين للتمكين واعترض بانه لو كان للتمكين
ما ثبت فيما سمي به من هذا الجمع نحو عرفات علمًا للموقف الحاج لوجود العلمية والتانيث

قال الله

قال الله تعالى فاذا افضتم من عرفات فثبوته في ذلك دليل على انه للمقابلة لا للتمكين واجاب
الزمخشري بان التنوين انما لم يسقط في عرفات لان التا التي فيها التا نيث فيها ضعيف
لان هذه التا مع الالف علامة الجمع اي ليست متمحضة للتانيث بل له وللجمعية فضعف امرها
عن كونها علة مانعة ونظر فيه شيخ المحققين بان عرفات مؤنث وان قلنا لا علامة تانيث فيها اصلا
وانه لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بنا وبل البقعة ثم قال والاولى عندي ان يقال ان التنوين
للصرف والتمكين وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو كالتنوين في غير
المنصرف للضرورة انتهى ويقال من جانب هولا لو كان تنوين ما جمع بالف وتا للمقابلة كما تقولون
لوجب بقاؤه في نحو عرفات دائمًا وابدا مع انه يعرب ايضًا اعراب ما لا ينصرف فيجر بالفتحة من
غير تنوين اجيب بان هذا الوجه ممنوع عند البصريين وانما اجازه الكوفيون في الشعر
ومن ثم اعترض ابو حيان على ابن مالك في قوله ان اعراب عرفات اعراب ما لا ينصرف لغة
وبانه نقل به ذلك لكونه يشبه تنوين التمكين في الصورة والذي يظهر الا ان ثم رايت كلام
المصنف في التصريح يصرح به ان الحكم على تنوين جمع المؤنث بانه للمقابلة محله ما دام
جمعًا فان جعل علمًا خرج تنوينه عن المقابلة وصار للتمكين والصرف ويؤيد هذا ان المحقق
صرح بان تا عرفات علمًا تبدل في الوقف هاء وجمعًا لا تبدل وحينئذ يندفع ما يقال
شرط التا تمنع من الصرف ان تبدل في الوقف هاء فان قيل لو كان تنوين نحو عرفات للتمكين
والصرف لوجب اعرابه اعراب ما لا ينصرف دائمًا وابدا وكيف جاز جره بالكسرة
مع التنوين اجيب بان من اجاز ذلك استصحب بعد العلمية صورة حاله قبل العلمية
وعبارة المصنف في التصريح واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به
على ثلاث فرق فبعضهم يجريه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل
للمقابلة فاستصحب بعد التسمية انتهى وهو كما ترى يصرح بما ذكرته من ان تنوين نحو عرفات
ليس للمقابلة ولعل هذا الجواب هو مراد القاضي بقوله وانما نون وكسر اي عرفات وفيه
العلمية والتانيث لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لا تنوين التمكين انتهى اي فاستصحب
الصورة تلك الحالة بعد العلمية لكن قوله ولذلك اي ولكون تنوين الجمع للمقابلة يجتمع
مع اللام فيه نظر لان التنوين المطلق لا يجامع اللام وبما قررناه يظهر لك ان استدلال
المصنف في التصريح تبعا لشيخ المحققين وللمغني والمرادي على ان تنوين جمع المؤنث للمقابلة
بوجوده في نحو عرفات فيه نظر وسياتي لهذا مزيد بيان عند الكلام على جر جمع المؤنث
بالكسرة والقسم الرابع تنوين العوض اي الذي جعل عوضًا عن شي اخر وهو اما عوض
عن حرف اصلي او عن جملة فالاول نحو جوار من كل جمع تكسير مماثل جار على وزن فواعل
في حالتي الرفع والجر ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف حتى يشمل نحو اعيم تصغير
اعمى فان ما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل وهو افيعل لا افعل كما يطرد نحو قاض علما لامراة

فان ما نعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي والثاني نحو يوسف فالاول عوض
عن حرف اصلي اي وهو الياء المحذوفة رفعًا وجرًا لان الاصل في الاول جواري بالرفع
مع التنوين وفي الثاني جواري بالجر مع التنوين اي بتنوين التمكين نظرا الى ان الاصل
في الاسماء الصرف والاعلال متقدم على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو سبب
الثقل الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة وهي غير ظاهرة
استثقلت الضمة او الكسرة على الياء فحذفت فصارت الياء ساكنة والتقت مع التنوين
وهو ساكن لان التنوين بعد الحركة التي هي الضمة او الكسرة حذفت الياء لانها جزء
الكلمة لدفع التقاء الساكنين ثم بعد هذا الاعلال استحقت الكلمة منع هذا
التنوين اعني تنوين التمكين لانها من صيغ منتهى الجموع تقديرًا لان الحرف الخامس
وهو الياء محذوف لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فحذف ذلك التنوين فلما حذف
خيف رجوع الياء لزوال ضدها وبرجوعها يحصل ثقل في الكلمة فجيء بتنوين عوضًا
عنها لخفته اذ جوارٍ بالتنوين اخف من جواري بالياء فالتنوين الموجود عوض
عن تلك الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ومثل هذا يقال في غواشٍ وقاضٍ علمًا لامرأة
وقيل التنوين في نحو جوارٍ عوض عن حركة الياء التي هي الضمة او الكسرة لا عن الياء
بناءً على ان منع الصرف متقدم على الاعلال فاصله في حالة الرفع جواري بالضمة
وفي حالة الجر جواري بالكسرة من غير تنوين التمكين لان هذه الصيغة لا تقبله لما
علم انها من صيغ منتهى الجموع استثقل كل من الضمة والكسرة على الياء فحذفت ثم عوض
عنه التنوين فالتقى ساكنا مع الياء الساكنة فحذفت الياء لدفع التقاء الساكنين
فصار جوارٍ بتنوين عوضًا عن تلك الحركة التي هي الضمة او الكسرة وانما عوض التنوين
عن تلك الحركة ليتوصل به لحذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة واعترض هذا القيل
بانه لو كان منع الصرف مقدمًا على الاعلال لوجب الفتح اي فتح الياء في قولك مررت
بجواري ولا وجه لكسرها لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين والجر بالفتحة
اي حينئذٍ لا وجه لحذف تلك الفتحة حتى يكون سببًا لحذف الياء في حالة الجر لان
الفتحة خفيفة ويجاب بانهم عبروا بالكسرة نظرًا للاصل والا فلو قالوا الاصل جواري
بالفتحة استثقلت الفتحة على الياء فحذفت لكان صحيحًا لان الفتحة حينئذٍ ليست
خفيفة بل ثقيلة لنيابتها عن الكسرة فاستثقلت على الياء فحذفت ثم حذفت الياء ثم
رايت المصنف في التصريح ذكر ذلك نقلا عن المبرد فقال وليس التنوين عوضًا عن ضمة
الياء وفتحها النائب عن الكسرة خلافًا للمبرد انتهى واما في النصب فلا خلاف في انه
جواري باثبات الياء ونصبها بالفتحة الظاهرة من غير تنوين لان الفتحة في
ذلك اصلية ليست نائبة عن حركة ثقيلة هذا وادعى الاخفش ان تنوين نحو
جوارٍ تنوين تمكين فهو منصرف قال لان الياء لما حذفت التحق هذا الجمع باوزان

الاحاد كسلام وكلام فصرف وهو مردود بان الياء كما علمت محذوفة لعلة فهي
كالثابتة فلم تخرج عن صيغة الجموع المتناهية المخالفة لاوزان الاحاد وقد يكون
عوضًا عن حرف زائد غير اصلي نحو جندلٍ بالتنوين عوضًا عن الف جنادل التي هي الف
الجمع كما قاله ابن مالك لكن في المغني الذي يظهر انه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة
وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوارٍ انتهى والثاني عوض عن جملة
لان اذ تجب اضافتها الى الجملة اتفاقًا والاصل يوم اذ كان كذا وكذا فحذفت تلك الجملة
المضافة لاذ جوازًا قال ابو حيان كما يظهر من قواعد العربية انتهى وكسرت ذال اذ
لالتقاء الساكنين وربما فتحت نحو قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وذهب
الاخفش الى ان تنوينه تمكين والكسرة اعراب المضاف اليه واضافة يوم الى اذ
من اضافة الاعم الى الاخص اي يوم هو وقت كذا وقيل من اضافة احد المترادفين
الى الاخر وليس منه اي من تنوين العوض العوض اي الواقع عوضًا عن المفرد اي عن
كلمة مفردة اي المتوهم كونه عوضًا عن المفرد في مثل كل وبعض فالحكم عليه بانه من
العوض عن المفرد انما هو بحسب ما يتوهم لا بحسب نفس الامر فلا ينافي ما ذكره بقوله
فان تنوينهما اي كل وبعض ليس عوضًا بل تنوين تمكين لصدق ضابطه السابق عليه
لان الاضافة كانت تمنع منه فلما قطع كل منهما عنها دخله التنوين لانه اسم معرب
لم يشبه الفعل حقه ان تدخله حركات الاعراب مع التنوين ولعل هذا مراد المصنف
بقوله يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها هذا اي تنوين كل وبعض التمكين
لا العوض هو الصحيح ومقابله انه تنوين عوض عن المضاف اليه المحذوف لان حق
كل منهما ان يضاف الى ما بعده فلما قطعا عن الاضافة لدلالة ما قبله عليه عوض التنوين
وجرى عليه في المغني حيث قال الثالث اي من تنوين العوض تنوين كل وبعض اذا قطعا عن
الاضافة وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه انتهى وفي كلام
بعض شيوخ مشايخنا تنوينهما اي كل وبعض عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه مع
ذلك تنوين صرف لان مدخوله معرب اي لم يشبه الفعل فهو من القسم الاول وهذا بخلاف
تنوين حينئذٍ ويومئذٍ فانه تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبني فهو من القسم
الرابع انتهى وكلام المصنف يمكن حمله على هذا بان يكون مراده انه ليس من تنوين
العوض فقط بل تنوين تمكين ايضًا وحينئذٍ لا يحتاج كلامه الى ما ولناه به فليتامل
وانما اختصت هذه الاقسام الاربعة بالاسم لان المعاني التي جيء بتلك الاقسام لاجلها
لا تتصور في غيره وبيانه ان تنوين التمكين جيء به للدلالة على تمكين مدخوله في صفة
الاسمية كما علمت وكل من الفعل والحرف لا اسمية له اصطلاحا فضلا عن تمكنه فيها
وتنوين التنكير جيء به للدلالة على تنكير مدخوله كما علمت والحرف لا يتصف بتعريف
ولا تنكير والفعل وان وصف عند اهل البلدين بالتنكير الا ان المراد انه في حكم النكرة

وتنوين المقابلة خاص بالجمع لانه جيء به في مقابلة ما وجد في جمع اخر هو اصل لذلك
الجمع على ما علمت وكل من الفعل والحرف لا يقبل الجمعية وتنوين العوض قد يقع عوضا
عن المضاف اليه وكل من الفعل والحرف لا يضاف اي وحمل ما عدا ذلك من بقية اقسام
تنوين العوض عليه كجوار فسقط ما قيل الفعل يشارك الاسم في الحذف نحو لم يغز
فلم خصوا تنوين العوض بما حذف من الاسم هذا وقد اقتصر ابن الحاجب في شرح
منظومته على ان الذي من خصايص الاسم تنوين التمكين والتنكير فقط وعلامة
الاسم المميزة له عن قسيميه ايضا الالف واللام اي وجودهما اوله والمراد بهما الزايدتان
على بنية الكلمة المعرفتان المرادتان عند الاطلاق ويكونان في الاسم وفي الصفة
اي المشبهة وافعل التفضيل فالاول نحو الغلام لانه وان كان وصفا في الاصل
ماخوذ من الغلمة وهي شدة الجماع الا انه غلبت عليه الاسمية كالمؤمن والكافر
والثاني نحو اليقظان من الصفات المشبهة واليقظان الحذر ونحو الافضل
وقيل هي في الصفة المشبهة موصولة لا معرفة وجرى عليه الشيخ ابن مالك وتبعه
الجمال ابن هشام في شرح القطر وفي الاوضح لكنه قال في المغني ان هذا القول ليس
بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا
كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة اتفاقا وانما اختصت ال المعرفة بالاسم
اي ما قابل الفعل والحرف حتى صح جعلها علامة عليه لانها موضوعة للتعريف ودفع
الابهام وانما يقبل ذلك الاسم قاله البدر ابن مالك اي لان معنى الاسم مستقل ملحوظ
بالذات يقبل التعيين بخلاف معنى الفعل والحرف لا استقلال له حتى يقبل التعيين
فان قيل سياتي في كلام المصنف ان معنى الفعل مستقل قلنا ذاك معناه التضمني
الذي هو الحدث دون الزمان او النسبة لعدم استقلالهما لا المطابقي الذي
هو مجموع الحدث والزمان كالنسبة ثم فان قيل هلا قبل التعيين باعتبار هذا المعنى
التضمني الذي هو الحدث قلت ذكر بعضهم والشيخ ان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مبهم
فلو عين خرج عن وضعه وفيه منع لان الواضع اعتبر الحدث في الفعل مبهما يجوز
ان يكون اعتبره من غير ابهام ولا عدمه وجوز بعضهم ان يراد بالالف واللام
اي الزائد بنى على بنية الكلمة ما يعم الموصولة كالضارب والمضروب من الصفات
الموصوفة اي التي لم تغلب عليها الاسمية حيث لا عهد والزائدة اي التي ليست
معرفة ولا موصولة سواء كانت مقارنة الوضع كاليسع والآن والذي او
عارضة للضرورة نحو وطبت النفس يا قيس عن عمرو او للشذوذ نحو ادخلوا
الاول فالاول او للمح الاصل كالحارث او في العلم بالغلبة كالعقبة والاستفهامية
كال رجل في الدار اي هل ودخول الموصولة على الفعل المضارع في قول الفرزدق
يهجو شخصا من بني عذرة بحضرة عبد الملك ابن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته

ضرورة

ضرورة عند الجمهور بناء على ان الضرورة ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عنه
مندوحة خلافا لابن مالك حيث قال انه اختيار لا ضرورة بناء على ان الضرورة
ما لا مندوحة للشاعر عنه لان الشاعر هنا متمكن من ان يقول المرضي قال في
البهجة المرضية ورد بانه لو قاله لوقع في محذور اشد من جهة عدم تانيث
الوصف المسند الى المؤنث انتهى وفيه ان تاء تانيث الوصف حينئذ جائز لا
واجب كما في المغني في الباب السادس على ان حكومة مصدر مؤول بان والفعل فلا ينظر لتانيثه
ودخول ال الاستفهامية على الفعل الماضي نحو ال فعلت كذا نادر لان المتبادر من
المدخول الشايع الكثير الخالي عن الضرورة والندور هذا وفي المغني ومن الغريب ان ال
تاتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب ال فعلت بمعنى هل فعلت وهو من ابدال
الخفيف ثقيلا انتهى فعلم ان ال باقسامها المذكورة زائدة على بنية الكلمة وهو واضح
فقد قيل ليس لنا ال من بنية الكلمة الا ما كان في لفظ الجلالة على ارجح القولين ولو
عبر المصنف بال كان اولى لان ما وضع على حرف فطريق الاصالة ان يعبر عنه بلفظه
لا باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر والواو للعطف ولا ينطق بلفظهما فلا يقال
ب للجر و و للعطف ومن ثم يقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل
ولا يقال ت فاعل كما نقل عن بعض المعربين بخلاف ما وضع على حرف فصاعدا نحو قِ
نفسك ولِ هذا الامر فيعبر عنه بلفظه فيقال قِ فعل امر ولِ فعل امر لا باسمه
فلا يقال القاف ولا اللام لان الحرف في ذلك عارض فاعتبروا فيه الاصل وما وضع على اكثر
من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الالف واللام ال وللمركب من الهاء واللام
هل وللمركب من القاف والدال قد ولا يقال الالف واللام ولا الهاء واللام ولا
القاف والدال كراهة الاطالة قال في المغني وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم
الالف واللام ولا يخفى ان مثل الالف واللام بدلها وهي ام عند حمير لانهم
يقلبون اللام ميما ولو مدغمة وبها نطق صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبر امصيام في امسفر
وبهذا الحديث رد على من ادعى ان هذه اللغة مختصة بالاسم الذي لا يدغم لام التعريف في
اوله نحو غلام وكتاب بخلاف نحو رجل وناس لدخولها فيه على النوعين وعلامته المميزة
له عن قسيميه ايضا دخول اي وجود حروف الخفض اوله اي كل حرف من الحروف الموجدة
للخفض نحو من الله ومن الرسول وقس الباقي من حروف الخفض وانما اختصت بالاسم حتى
صح جعلها علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به كما علمت فان قيل فلا حاجة لذكرها فان
الخفض يغني عنها اجيب بانه نص عليها لتدخل الاسماء المبنية لانها ليست الا في محل خفض
وقد تقرر ان ما في محل خفض لا خفض فيه ومن ثم رجح بعضهم التعبير بحرف الجر على التعبير
بالجر لقصور الثاني ورد بان الجر يوجد حيث لا يوجد الحرف وذلك مع المضاف ففي
التعبير بالحرف قصور ايضا ومن ثم جمع بينهما وايد الثاني بان حرف الجر يدخل ما ليس

باسم في اللفظ لقول القايل   والله ما ليلي بنام صاحبه   ورد بان المضاف يدخل ايضا على ما
ليس باسم في اللفظ نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وانما اقتصر المصنف على هذه العلاما
لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي في الاشباه تتبعناها
فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدها وقد علمت ان اثنين منها يوجدان اول الاسم و
اثنين يوجدان اخره واتى بالوضع بعكس ما يقتضيه حيث قدم ما للاخر واخر ما للاول وهو في
قوة الخطاء عند المحصلين كما قاله بعضهم لطول الكلام على ما للاول وهو حروف الخفض ولم يقتصر
على عدم تقديمه لئلا يلزم عليه الفصل بين المتجانسين واخره لطول الكلام عليه وحيث علمت ان
الغرض من ذكر هذه العلامات بيان معظم افراد الاسم لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الاسماء
لا يقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة نحو قط وتزال ثم لما فرغ من ذكر العلامات التي
يميز بها الاسم شرع في ذكر بيان العلامات التي يميز بها الفعل بقوله **وعلامات الفعل** من حيث هو
اعم من ان يكون ماضيا او مضارعا او امرا اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان
معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست الى الحقيقة ولا للشمول المميزة لذلك الفعل عن
قسيميه **قد** الحرفية لانها المرادة عند الاطلاق ومن ثم استغنى عن التقييد وهي مشتركة بين
الماضي والمضارع **فتدخل على الماضي نحو قد قام وتدخل على المضارع نحو قد يقوم** ومعناها
معهما مختلف قال الشيخ ابو حيان الذي تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس ان قد حرف
تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل اي المضارع انتهى
اي لان الماضي وقع وانقضى والمضارع منتظر الوقوع وفي المغني ان الاكثرين قالوا انها للتوقع
مع الماضي ومنه قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لها وان بعضهم انكر كونها للتوقع
مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع واجاب بان مراد من اثبت ذلك انها
تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان متوقع قال والذي
يظهر لي انها لا تفيد التوقع اصلا لا في الماضي ولا في المضارع وبين ذلك بما يطول وتكون
للتقريب مع الماضي اي لقرب زمنه من الحال لانك اذا قلت قام زيد كان محتملا للماضي القريب
والماضي البعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب وتكون للتقليل اما تقليل وقوع الفعل
نحو قد يصدق الكذوب واما تقليل متعلق الفعل نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه
هو اقل معلوماته سبحانه وبعضهم جعلها في ذلك للتحقيق ومنهم الزمخشري حيث قال
في الثاني دخلت لتوكيد العلم ووجه ذلك في الاول ان التقليل مستفاد من قولك يصدق
الكذوب لا من قد اذ لو لم يحمل على ان صدور الصدق منه قليل لكان فاسدا لان اخر الكلام
يناقض اوله وتكون للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء
اي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية وانشد بيت الهذلي   قد اترك القرن مصفرا انامله
وخرج بالحرفية الاسمية وهي اما بمعنى حسب اي كافي او مرادفة لهذا اللفظ واما اسم فعل
اي اسم ليكفي فان كان الاولى فالاكثر استعمالها مبنية فتقول على البنا قد زيد بسكون الدال

تدبيا لان هذا انما عبر عن المضارع بالماضي كانه لقربه ووقوعه وقع

قال البصريون ويلبني على ... اما دخلت ... ذلك منع دخولها على ليس وعسى بما هو حاصل

او قد في بنون الوقاية في الغالب او قدي بحذفها في القليل درهم على المبتدا والخبر اي
حسبه او حسبي درهم وادعى البدر ابن مالك ان حذف النون في ذلك اعرف من اثباتها
وغلط في ذلك بان الصواب العكس وهو ما قدمناه من ان الحاقها واثباتها هو الغالب فيكون
الاعرف لان في بقاء النون في ذلك محافظة على بقاء السكون الذي هو اصل البنا وتقول على
الاعراب قد زيد برفع قد وقدي بغير نون الوقاية درهم على المبتدا والخبر كذلك وان
كان الثاني فهي اسم فعل مضارع فلا تكون الا مبنية كسائر اسماء الافعال ولا تفارقها النون
محافظة على ما تقدم فتقول قدني درهم اي يكفيني درهم وقد درهم فاعل وياء المتكلم في محل نصب
على المفعولية **وعلامة المميزة له ايضا السين** اي مسماها والمراد بها الدالة على التنفيس
اي تاخر الفعل في الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال لانها المرادة عند الاطلاق
ومن ثم استغنى عن التقييد وهي كما في المغني صيغة مستقلة ليست مقتطعة من سوف خلافا
للكوفيين ولا زمن الاستقبال بها اضيق من سوف خلافا للبصريين وكانهم نظروا الى كثرة
الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد اي فهما مترادفان ويمتنع الجمع بينهما
وينازع في الثاني قول ابن اياز التراخي في سوف اشد منه في السين بدليل استقرا كلامهم
وفي الاول قول الشيخ ابن مالك زعموا ان السين اصل براسها غير متفرعة على سوف وهذا
عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل فقد اجمعنا على ان سف وسو فرع سوف
فلتكن السين ايضا فرعها لان التخصيص دون تخصيص مردود انتهى فليتامل **وهي مختصة**
من انواع الفعل **بالمضارع نحو** قوله تعالى **سيقول السفهاء** **وعلامة المميزة**
له ايضا **تاء التانيث الساكنة** اي مسماها والمراد الدالة على تانيث المسند اليه ذلك
الفعل او تانيث فرده المقصود منه بالحكم وهذا اولى من قول المصنف الاتي وتدل على تانيث
فاعل ذلك الفعل الذي لحقته لقصوره كما ستبين ذلك ثم والمراد بكونها ساكنة ان وضعها
السكون فلا يخرج عن كونه للتانيث ما حرك لعارض في نحو ضربتا وقالت امرات العزيز وقالت
امة بالنقل فخرجت التاء الساكنة في ربت وثمت على لغة من سكن التا لانها في ذلك
لتانيث اللفظ وخرج المتحركة اصالة بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم نحو قائمة
او بحركة بناء فانها توجد في الاسم نحو لا قوة وهي في ذلك دالة على تانيث الكلمة
وتانيث المسند اليه وفي الحرف نحو ربت وثمت على الاكثر ومنه لات قال المصنف في التصريح
وزيادة التاء في لات احسن منها في ربت وثمت وانما اختص الفعل بالساكنة لانها لحقتها
تناسب ثقله الاتي بيانه في كلام المصنف كما اختص الاسم بالمتحركة لثقلها المناسب
لخفته **وتختص** اي تلك التاء من انواع الفعل **بالماضي نحو قامت وقعدت** هند وتبارك اسما
وانكر بعضهم دخول تاء التانيث في تبارك **وعلامة المميزة له ايضا ياء المؤنثة المخاطبة**
حال كونها **مع الطلب بالصيغة** اي بنفس الصيغة الموضوعة لذلك وانما استعملت في نحو
الاباحة   هي مختصة **تختص** من انواع الفعل **الامر نحو قومي** يا هند **بخلافها**

قال ابن هشام وزعم الزمخشري ان السين اذا دخلت على محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة

انها تفيد توكيد ذلك وتثبيت معناه ... قال الجلال السيوطي

الطلب بغير الصيغة كالطلب باللام الظاهرة او مقدرة او بغير الطلب بالكلية فانها لا تختص
بالامر بل تدخل على المضارع مع اللام الظاهرة نحو لتقومي يا هند ومع اللام نحو والوالدات المذكرة صح
يرضعن اي ليرضعن ومع غير الطلب نحو انت تفعلين هذا يا هند وسيذكر المصنف في علامات
الافعال ان اللفظ اذا دل على الطلب ولم يقبل يا المخاطبة كان اسم فعل امر نحو صه وان قبل
يا المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين فان قيل حيث كان غرض
المصنف بيان الفعل من حيث هو فما فائدة التقييد بكون الطلب بالصيغة مع ان ما لا يدل
على الطلب بالصيغة لا يخرج عن كونه فعلا كما علمت قلنا المصنف لاقى بيان مطلق الفعل
معنى لطيفا وهو بيانه بعلامة مشتركة بين الماضي والمضارع وهي قد وبعلامة مختصة
بالمضارع وهو السين وبعلامة مختصة بالماضي وهي تاء التانيث وبعلامة مختصة وهي
يا المؤنثة المخاطبة ولا تكون علامة للامر الا اذا كانت مع الطلب بالصيغة فقد ظهر لك
حسن قوله في قد وتدخل على الماضي والمضارع وقوله في السين وتختص بالمضارع وقوله
في تاء التانيث وتختص بالماضي وقوله في يا المؤنثة المخاطبة مع الطلب بالصيغة وتختص
بالامر فتدبر ذلك واقتصر المصنف على هذه العلامات لما علم في الاسم والا فعلامات
الفعل كثيرة فقد ذكر الجلال السيوطي ان جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع
عشرة علامة ذكرها في الاشباه وقد علمت ان اثنين منها يوجدان اوله واثنين اخره
وقد جاء بدلالة على الترتيب المذكور وحيث علمت ان الغرض من ذكر هذه العلامات بيان
معظم افراد الفعل لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الافعال لا يقبل شيئا من هذه العلامات
المذكورة كافعل به وما افعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا نواصب وجر من حبذا
وكفى من كفى بهند ان تفعل كذا وذكر المصنف تبعا للشاطبي جوابا عن ذلك وهو ان
هذه افعال ماضية تقبل تاء التانيث بالنظر الى اصلها اي بحسب الوضع وعدم
قبولها لها عارض لان العرب التزمت عدم دخول تاء التانيث فيها والحق
بالاصل ثم لما فرغ من العلامات التي يميز بها الفعل بعد العلامات التي يميز بها الاسم
شرع في بيان العلامة التي يميز بها الحرف بقوله وعلامة الحرف اي ما يصدق عليه
هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست
ال للحقيقة ولا للشمول عدمية اي ماخوذ في مفهومها العدم وهو النفي وهي ان لا
تقبل شيئا من ذلك المذكور في هذا الكتاب من علامات الاسم ومن علامات
الفعل وما لم يذكر فيه من علاماتهما الثابتة لهما المتعرض لها في غير هذا الكتاب
فترك العلامة اي كل علامة علامة له لانه قام الاجماع على انحصار اجزاء الكلام في
الاسم والفعل والحرف وانه لا وجود لغيرها فمتى انتفت الاسمية والفعلية عن كلمة
ثبتت لها الحرفية فان قيل القول بانه بانتفاء الاسمية والفعلية تثبت الحرفية للانحصار
الذي قام الدليل عليه مقبول الا ان المصنف جعل الدليل على وجود الحرفية انتفاء كل من

الاسمية

الاسمية والفعلية بانتفاء علامته وهو لا يتم الا اذا قلنا بوجوب انعكاس العلامة والمقرر
عدم وجوب انعكاسها فاذا لا يلزم من انتفاء علامة الاسمية عن كلمة انتفاء الاسمية عنها
ولا من انتفاء علامة الفعلية عن كلمة انتفاء الفعلية عنها فاذا كان كذلك فلا تثبت الحرفية
قلنا ذاك اذا اريد علامة معينة والمصنف اراد جميع العلامات ويستحيل وجود كل من
الاسم والفعل عند المتكلم مع عدم وجود علامة ما لهما وليس هذا من انعكاس العلامة على ان
العلامة قد يدعى انها من حيث القبول شرط لازم فيلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها
شرطا لازما لا من جهة كونها علامة اشار الى ذلك البدر ابن مالك فان قيل في قول المصنف وما
لم يذكر احالة على مجهول اجيب بانه وان كان مجهولا للمخاطب بهذا الكتاب لكنه معلوم
للموفق ولعل هذا مراد بعضهم بقوله المحال عليه هنا غير مذكور لا مجهول انتهى فتسمح المصنف
في ذلك اعتمادا على الموفق للعلم بان المبتدي لا ينبغي عنده للقطع بعجزه عن الاستقلال
وبانه ان ايقاف المبتدي على جميع علامات الاسم وعلامات الفعل وان هذه الكلمة لا تقبل شيئا
من ذلك غاية العسر والمشقة المنافي ذلك لحاله فان قيل اي محوج لذلك وهلا اكتفى
المصنف في الاستدلال بالعلامات المذكورة في كلامه هنا قلنا لو فعل ذلك لاكتفاه ولا
يقال كيف يكفيه ذلك مع قول الجمال ابن هشام كم من كلمات لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة
وليست حروفا بالاتفاق وح يصير المخاطب بعد يخطي باعتقاد حرفية كل ما انتفى عنه
قبول تلك العلامات المذكورة للاسم والفعل وبعضه غير حرف قطعا لانا نقول على تسليم ما
قاله الجمال ابن هشام قد قدمنا ان الغرض بيان معظم كل من الاسم والفعل والحرف
لا جميعها وهذا كاف في حق المبتدي لان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي
انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل وغالب
الاسماء والافعال يتميز بما ذكر من العلامات ولا يخرج عن ذلك الا ما قل فحينئذ يكون
غالب الالفاظ التي لا تقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة للاسم والفعل حروفا
فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ لانتفاء قبول هذه العلامات المذكورة ولا يضره انه
قد يخطي باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفاء قبول العلامات المذكورة مع انه
ليس بحرف في الواقع لقلة ذلك بالنسبة لغيره لما علم انه مظنة الخطاء على ان الموفق قد
يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفى عنها قبول تلك العلامات
المذكورة هنا وليست حروفا في الواقع فكان المصنف قال علامة الحرف ان لا يقبل
الخفض ولا التنوين الى اخره ولا قد ولا السين الى اخره اي كونه لا يقبل ما ذكر فان قيل
الضمير في يقبل يرجع للحرف وحينئذ يلزم الدور فكانه قال علامة الحرف ان لا يقبل
الحرف كذا وايضا علامات الاسم والفعل المذكورة حروف فكانه قال علامة الحرف
ان لا يقبل شيئا من هذه الحروف وفيه دور واجيب عن الاول بان الضمير عائد على الحرف لا بمعنى
ان كونه حرفا بل بمعنى ان كونه لفظا لان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه

لفظاً وعن الثاني بان العلامات لم تذكر بعنوان الحروف وان كانت حروفاً في الواقع فلا
دور حتى لو فرض ذكرها بعنوان كونها حروفاً لا دور لامكان الجواب عنه بما تقدم من الاستناد
او الترتيب الذكري اللفظ مطلقاً ولو مهملاً لا الدال على معنى بالمطابقة كما دل المناطقة قسمان
لا زائد عليهما مفرد ومركب وبدا بالمفرد لان التقسيم بحسب الذات وذات المفرد متقدمة
على ذات المركب لاحتياج المركب اليه وانما انحصر اللفظ في ذلك لانه الموجود في الخارج
بحسب الاستقراء او لانه اي اللفظ ما صدقه لا يخلو اما ان لا يدل جزؤه اي شيء
من اجزائه على جزء معناه من حيث انه جزء معنى ذلك اللفظ بان لا يكون لذلك اللفظ جزء
ويكون له جزء لكن ذلك الجزء غير دال على معنى او يكون ذلك الجزء دالاً على معنى
لكن ذلك المعنى ليس جزء المعنى اللفظ من حيث انه جزء او يدل جزؤه اي شيء من
اجزائه على جزء معناه من حيث هو جزء معناه واحد الجزء يبين بعضها الاخر في
اللفظ بان يكون له جزء ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى جزء معنى اللفظ
من حيث هو جزء فالاول المفرد كهمزة الاستفهام فانه لا جزء لها وكزيد فانه
لا شيء من اجزائه له معنى بحسب الاصطلاح اللغوي ولا يضر دلالة شيء منها
بحسب اصطلاح غير اهل اللغة على عدد معين كدال زيد مقلوب زيد لانه لا معنى له فضلاً
عن جزئه والقول بانه لو كان مفرداً لزم ان يوصف بالفصاحة ساقط لانه ليس
كل مفرد يوصف بالفصاحة وكعبد الله علماً فانه وان دل شيء من اجزائه كعبد على معنى
ذلك المعنى جزء الموضوع له اللفظ الذي هو المعنى العلمي لكن لا من حيث انه جزء لذلك
المعنى بل من غير هذه الحيثية وهو جزء معناه الغير العلمي الذي هو جزؤه ومن هذا
التقرير تعلم ان مثل عبد الله علماً حيوان ناطق علماً انسان لا نجزؤه وحيوان
~~هو الماهية الانسانية على جزء~~ مثلاً وان دل من حيث الوضع العلم الغير العلمي
المعنى العلمي وهو الحيوانية لان المعنى العلمي هو الماهية الانسانية مع التشخص
ولا شك ان كلاً من معنى لفظ حيوان ولفظ ناطق جزء الماهية التي هي جزء المعنى العلمي
وجزء الجزء جزء لكن لا يدل على ذلك من حيث انه جزء المعنى العلمي اذ لا يقصد دلالة
جزء اللفظ باعتبار واحد وضعه على جزء معنى الوضع الاخر من حيث انه جزء معنى
ذلك الوضع الاخر وقيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار فلا
حاجة لاخراج ذلك بما زاده بعض اهل الميزان بقوله المقصود لان معنى حيوان ناطق
على الذات المتشخصة لا تعرف فيه للحيوانية والناطقية ولا يقصدان وان وجدا فيه
والثاني المركب كغلام زيد علماً فانه يدل شيء من اجزائه على ما ذكر وهو غلام
او زيد فقد علمت انه لا يشترط في المركب ان يدل كل جزء من اجزائه وحينئذ يسقط ما
اعتباره بقال العين من غلام زيد جزء اللفظ المذكور وهي لا تدل فيه على معنى فيكون
مفرداً وفي تقديمه تعريف المفرد على تعريف المركب نظراً لان القيود في مفهوم

جميع ذكر ان الفعل الماضي مخصوص بكلمة بمفرده بلا خلاف مع ان الحدث مدلول الحروف وحصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الجاري على حروف والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوع وضعاً معيناً والحركات مما يتلفظ به اوني منه الكيفيات من قبيل اللفظ
كما قدمنا فهو اي الفعل الماضي اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه ويقول لما يدل جزؤه المتعقب للاخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن ... واحد الجزئين ... على جزء معناه ... يفيد بغير المركب ... وهو اعتراض وارد الان

المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على العدم فكان
الاولى تاخير المفرد في التعريف وهذا التعريف للمفرد والمركب ذكر في كتب المنطق
واطالوا الكلام بما يخرج عن الصدد واكثر النحاة على ان المفرد ما يلفظ به مرة واحدة
والمركب ما يلفظ به مرتين بحسب الحرف وعليه فغلام زيد علماً مركب فقد قال بعضهم
المفرد عند المحققين من النحاة الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف فالعلم المركب غير مفرد
اذ نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب مشتمل على اعرابين وفي اصطلاح
المنطق مفرد اذ نظرهم في المعاني اصالة وبقولنا واحد لجزئين يعقب الاخر في اللفظ
يندفع ما اورد على تعريف المركب من الفعل الماضي كما افصح عنه شيخ المحققين بما يطول ذكره
والمفرد المذكور باعتبار ما صدقه بحسب الاستقراء لما وجد في الخارج ثلاثة اقسام
لا زائد عليها اسم وفعل وحرف ولانه لا يخلو اما ان يستقل معناه ولو التضمني
بالمفهومية بان لا يحتاج فهمه منه الى انضمام غيره اليه او لا يستقل معناه بالمفهومية بان يحتاج
فهمه منه الى انضمام غيره اليه الثاني الذي لا يستقل معناه الحرف فالحرف له معنى لكنه غير مستقل
لانه لا يفهم منه بمجرد ذكره بل لا بد من انضمامه الى غيره وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل
على معنى في غيره اي فقط لا في نفسه ففي التعليقة لابن النحاس اعلم ان قول النحاة الكلمة لها
معنى في نفسها او لا يعنون به ان الكلمة ان فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة
فهي المعبر عنها بان لها معنى في نفسها وان كان فهم تمام معناها يتوقف على ضميمة فهي المعبر عنها
بان معناها في غيرها فالحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب انتهى وهو كلام في غاية
النفاسة واما قول الجلال السيوطي انه خرق لاجماعهم حيث قال في الهمع ما ذكرناه من ان
الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي اجمع النحاة عليه وتحرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس فذهب في تعليقه على المقرب الى انه يدل على معنى في نفسه انتهى ففيه نظر لا يخفى
وعن تحقيق سيد المحققين على الغاء النحاة ان الحرف لا معنى له اصلاً لا في نفسه ولا في غيره
نقله السيوطي في الاشباه في الغرايب واخر الحرف في التقسيم لما تقدم وقدمه في البيان
لانه شيء واحد ومقابله يشتمل على شيئين وهو ما اشار اليه بقوله والاول اي الذي يستقل معناه
ولو التضمني بالمفهومية لا يخلو اما ان يدل بهيئته وزنته وضعاً على احد الازمنة
الثلاثة المستقبل والحال والماضي او لا يدل على ذلك كذلك الثاني اي الذي لا يدل
بهيئته وزنته على احد الازمنة الثلاثة وضعاً الاسم والاول اي الذي يدل على ما ذكر
الفعل والعناد اي التنافي بين هذه الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف حقيقي يمنع
الجمع بينها فلا يوجد لفظ هو اسم وفعل وحرف او بين اثنين منها فلا يوجد اسم وفعل
او حرف ولا فعل وحرف في ان واحد والخلو عنها فلا يخلو اللفظ عن واحد من هذه
الثلاثة وقد علم بذلك اي بهذا الحصر حد كل واحد منها اي الاسم والفعل والحرف
جامعاً ومانعاً للاحاطة المشترك بين هذه الثلاثة اي الاسم والفعل والحرف

وهو اللفظ المفرد بين الاسم والفعل فقط وهو اللفظ المستقل بالمفهومية وذلك
المشترك هو الجنس و للاحاطة بما به يمتاز كل واحد عن الاخر وهو بالنسبة للحرف
عدم الاستقلال بالمفهومية وبالنسبة للاسم عدم دلالته بهيئته على احد الازمنة الثلاثة
وذلك الممتاز به كل واحد هو الفصل والغرض من معرفة الحد معرفة الجنس والفصل
تقييد الجنس بالفصل فعلم ان حد الاسم لفظ مفرد مستقل معناه اي المطابقي
بالمفهومية وضعا وان دل مع ذلك بالتضمن على معنى غير مستقل بالمفهومية كاسماء
الشرط والاستفهام وان حد الفعل لفظ مفرد مستقل معناه اي الذي له معنى مستقل
بالمفهومية بل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة وذلك المعنى هو الحدث وانما قلنا ذلك
لدفع ما عساه يقال او قيل كيف ان الفعل معناه مستقل بالمفهومية ومعناه مجموع الحدث
والزمان والنسبة المخصوصة بدليل على الاول والاخير بذاته وعلى الثاني بهيئته وتلك النسبة
غير مستقلة اتفاقا وكذلك الزمان على ما اقتضاه كلام سيد المحققين وصرح به بعض الحذاق
حيث قال الزمان قيد للنسبة ملحوظ بالتبع مثل النسبة وحاصل الدفع ان الفعل له معنى
تضمني مستقل بالمفهومية وهو الحدث الذي هو الزمان والنسبة لعدم استقلالهما وان
كان معناه المطابقي الذي هو المجموع غير مستقل بالمفهومية لعدم استقلاله وهذا تقريب في
الكلام على معنى الفعل الذي زلت فيه اقدام افهام الاعلام ولما قسم المفرد ثلاثة اقسام
اخذ بتقسيم كل قسم منها كذلك فقال القسم الاول من هذه الاقسام الثلاثة الاسم
وهو ثلاثة اقسام ايضا مظهر هو وما بعده بدل من الثلاثة او من اقسام او خبر لمبتدا محذوف
اي الاول مظهر نحو زيد ورجل و الثاني مضمر اسم مفعول من قولك اضمرته اذا اخفيته
وسترته لان تلك الحروف الموضوعة غالبا مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس
الصوت الخفي وحينئذ لا يكون اطلاقه على البارز توسعا كما قيل ويقال له الضمير ماخوذ من
الضمر وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف اي حرف او حرفين وهو اصطلاح بصري
واهل الكوفة يسمونه الكناية والمكني لانه يكنى به عن الاسم الظاهر اختصارا نحو انا
وانت وهو من كل ما دل على شخص متكلم او شخص مخاطب او شخص غائب اي على الذات المشخصة
اي المتصفة بما ياتي و الثالث مبهم نحو هذا وهذه والذي والتي وهذا اي كون اسم الاشارة
مبهما هو المشهور وذهب بعضهم الى ان اسماء الاشارة من المظهر قال ابن يعيش وهو القياس قال
وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لان له شبها بالظاهر
وشبها بالمضمر من حيث انه لا يفارقه تعريف الاشارة كالمضمر ومن حيث انه يوصف ويوصف به
كالظاهر وانما كان الاسم منحصرا في هذه الاقسام الثلاثة لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس
او لا الاول اي الصالح لكل جنس المبهم و الثاني اي الاسم الذي لا يصلح لكل جنس اما ان يكون
كناية عن غيره او لا الاول اي ما يكون كناية عن غيره المضمر لانه يكنى به عن الظاهر اختصارا كما علمت
هذا مناسب لمذهب الكوفيين و الثاني اي الذي لا يكون كناية عن غيره المظهر ومنع بعضهم

صلاحية المبهم

صلاحية المبهم لكل جنس قال على ما لا يخفى على ذي وضع والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة الفعل اي مطلق
وهو باعتبار ما صدق فيه ثلاثة اقسام ايضا على القول الاصح القسم الاول ماض نحو قام قدمه لانه اصل
المضارع والثاني مضارع احزه عن الماضي لانه الماضي بزيادة حرف المضارعة كما سيصرح به نحو يقوم
الثالث امر نحو قم وانما كان الفعل منحصرا في هذه الاقسام الثلاثة لانه بحسب الاستقرا
لما وجد في الخارج ولانه لا يخلو اما ان يدل وضعا على الاستقبال اي الزمن المستقبل او وضعا الثاني
اي الذي لا يدل على الاستقبال وضعا الماضي واما دلالته على الاستقبال اذا اقترن باداة شرط
نحو ان قام زيد فعارضة نشات من اداة الشرط فان قيل الذي لا يدل على الاستقبال لا ينحصر
في الماضي بل منه ما يدل على الحاضر الذي هو الحال قلنا ما يدل على الحاضر يجب ان يدل على المستقبل
لانهم لم يضعوا للحاضر صيغة تخصوصها و الاول اي الذي يدل على الاستقبال وضعا اما ان
يختص بالدلالة على الاستقبال او لا الثاني اي الذي لا يختص بالدلالة بل يدل عليه وعلى الحال
الذي هو الحال المضارع لانه حقيقة في الحال والاستقبال على الاصح وكل من القول بانه حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وبعكسه ذلك وغير ذلك مما قيل مرجوح لا يعول عليه واما عدم دلالته على ذلك
اذا جزم بلم نحو لم يقم وفارض نشا منه و الاول اي الذي يختص بالدلالة على الاستقبال الامر
لان الامر بمعنى الصيغة يدل على طلب ايجاد الحدث في الزمن المستقبل وقد علم بذلك حد كل
واحد منها للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الاخر وهو الفصل ولعل
المصنف انما سكت عن الافصاح بذلك لانه في بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال كما سيصرح به
بعد وقد علمت من هذا ان الزمن الحاضر الذي هو الحال لم تضع له العرب صيغة مستقلة لا تركه
فيه غيره ومقابل الاصح ما ذهب اليه الكوفيون ذهبوا الى انه اي الفعل قسمان لا ثالث
لهما ماض ومضارع واما الامر فمقتطع من المضارع كما سياتي في الكلام على اعراب الفعل والقسم
الثالث من الاقسام الثلاثة الحرف وهو ثلاثة اقسام ايضا قسم منها مشترك بين جنس الاسماء
والافعال فيدخل عليهما ولا يعمل فيهما شيئا اي بحقه ذلك فلا يرد ما ولا النافيتان فانهما يعملان
عمل ليس مع اشتراكهما بين الاسماء والافعال وذلك المشترك الذي لا يعمل نحو هل اي هل ونحوها
فان هل لطلب التصديق لا غير فتدخل على الجملتين الا ترى انك تقول تقول هل قام زيد لنوال
وهل قام زيد اذا كان المطلوب التصديق بحصول الاخوة لزيد والقيام له والثاني من حيث هو
مشتركة اي مبني على اشتراكها وجواز دخولها على الاسماء اذا لم يكن في حيزها اي بعد دخولها على الاسم
فعل فتختص به اي بالفعل ولا يجوز ان تكون داخلة مع وجود الفعل في الكلام على الاسم حينئذ
الا ان كان معمولا لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بل لا بد ان يليها الفعل لفظا في الاوضح
ولا يليها في نثر الكلام الاصح الفعل انتهى فلا يجوز اختيارا نحو هل زيدا ضربته والضمير
ولا يجوز بالاولى هل زيدا ضربت بغير الضمير وهل زيد خرج برفع زيد هذا مذهب سيبويه
وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل اختيارا اي سواء كان
مرفوعا نحو زيد خرج ام منصوبا نحو زيدا رايته هذا هو المفهوم من كلام المصنف في الشرح

قال المحقق ان الثالث قبيح باتفاق النحاة قال وما ذكره صاحب المفصل من انحو هل زيد خرج
على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه سائغ حسن انتهى ومن هذا تعلم ان قول المصنف
فرارا من هل زيد قام فانه بفعل محذوف دل عليه المذكور تقديره اي ذلك الفعل منضما للتركيب
المذكور هل قام زيد قام تصحيح للقول القبيح لا لانه حسن سائغ ولا يجوز ان يكون مبتداء
وجملة قام خبره فان قيل كيف الجمع بين قولهم هنا ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال وبين
قولهم في باب الاشتغال ان هل مما يختص بالافعال اجيب بان قولهم ثم مخصوص بما اذا كان
الفعل في حيزها اي داخلة عليه من غير فاصل لا مطلقا والسر في ذلك اي في اختصاصها بالفعل
اذا كان في حيزها ولا يجوز ان تكون داخلة مع وجوده على الاسم ان هل في الاصل بمعنى قد
وقد مختصة بالفعل فحق هل ان تكون كذلك وكان مقتضى هذا ان يمتنع دخولهما على الجملة
الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد اخوك الا ان هل لما تطفلت على همزة الاستفهام
في افادتها لان اصلها اهل قال الشاعر · اهل عرفت بالدويين · ثم تركت همزة الاستفهام
لكثرة الاستعمال واقيمت هل مقامها في افادته وحينئذ انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به حيث تراه في حيزها لانها حينئذ تتذكر الاخا والالفة فتحن الى
المفها المالوف فتعانقه ولا ترضى بفصل غيره بينهما فاذا لم تره في حيزها تسلت عنه
ذاهلة ومن ثم قيل من غاب عن العين غاب عن الخاطر وهذا التوجيه الذي ذكرناه لعدم جواز
تقدم الاسم على الفعل مع هل هو احد توجيهين ثم لا يخفى ان كون هل تاتي بمعنى قد اثبته
جماعة منهم جار الله الزمخشري حيث قال في المفصل وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم
تركوا الهمزة قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام انتهى عبارة سيبويه وكذلك هل انما هي
بمنزلة قد وبين السيرافي ان مراد سيبويه بذلك ان هل يستقبل بها الاستفهام كما ان
قد يستقبل بها الخبر ومن ثم انكر جماعة مجيء هل بمعنى قد قال الجلال السيوطي على سبيل
الجاز فضلا عن كونها موضوعة له وذكر الشيخ ابو حيان انه لم يقم على ذلك اي كون هل
بمعنى قد دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الاية يعني هل اتى على الانسان وهو تفسير
معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انتهى قال الجلال السيوطي وبالجملة فاكثر النحاة
متفقون على انها عند ارادة الاستفهام ليست بمعنى قد انتهى وقد اشرنا الى ذلك في صدر توجيه
اختصاصها بالفعل **وقسم منها يختص بالاسماء** اي بجنسها **و**تدخل عليها فلا تتعداها الى
غيرها **و** **يعمل فيها** العمل الخاص بها وهو الجر اي حقه وطريقته ذلك فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية
كالا او يعمل العمل الغير الخاص كان واخواتها فانها مختصات بالاسماء ولا يعملان فيها العمل
الخاص الذي هو الجر بل النصب والرفع فالمختص الذي يعمل العمل الخاص **نحو في** التي
ونحوه ومن معانيها بل قيل انه اصلها الظرفية **كقوله تعالى وفي السماء رزقكم وقسم منها**
يختص بالافعال اي بجنسها تدخل عليها ولا تتعداها الى غيرها **و** **يعمل فيها** العمل الخاص بها وهو
الجزم اي حقه وطريقته ذلك فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين او يعمل العمل

الخبر الخاص

الخبر الخاص كان فانها مختصة بالافعال ولا يعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم بل النصب
وذلك المختص الذي يعمل العمل المذكور **نحو لم** اي لم ونحوها **كقوله تعالى لم يلد ولم يولد** ثم لا يخفى
ان قولنا حقه وطريقته انما هو كالجزئين الاسم والفعل حقه ان يعمل العمل الخاص وفيه نظر ومن ثم قيد
بعضهم بقوله ولم يكن كالجزء ولما فرغ من تقسيم المفرد وذكر اقسامه شرع في بيان السبب الذي اقتضى
تسمية الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا تتميما للفائدة فقال **سمي الاسم** اي الاصطلاحي الذي
هو قسيم الفعل والحرف **اسما لسموه** اي علوه وارتفاعه **على قسيميه** الفعل والحرف **بالاخبار به وعنه**
اي بمعناه وعن معناه معبرا عن ذلك المعنى بمجرد لفظه دونهما او لكونه سمة وعلامة على مسماه الاول
على ان الاسم مشتق وماخوذ من السمو وهو ما ذهب اليه اهل البصرة والثاني على انه مشتق وماخوذ من الوسم بمعنى
العلامة وهو ما ذهب اليه اهل الكوفة واورد على الثاني ان كلا من الفعل والحرف علامة على مسماه ولم يدبان
وجه التسمية لا يلزم اطراده وانما اخبر بالاسم وعنه بالمعنى المذكور لان معناه المطابقي مستقل ملحوظ
بالذات كما علمت واما الفعل فمعناه المطابقي الذي هو الحدث والزمان والنسبة غير مستقل وملحوظ بالذات
وكذا التضمني الذي هو الزمان والنسبة كما علمت فلا يصح الاخبار به ولا عنه لعدم استقلاله واما
معناه التضمني الذي هو الحدث فمستقل ملحوظ بالذات كما علمت فهو وان صح الاخبار به لا يصح
الاخبار عنه لان الحدث وضع للاخبار به لا عنه واما الحرف فمعناه غير مستقل وملحوظ بالذات
بل بالتبع كما علمت فلم يخبر به ولا عنه لان شرط المخبر به وعنه ان يكون مستقلا ملحوظا بالذات
حتى يتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره ومن هذا التقرير تعلم ان الاخبار بالاسم وعنه
باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى والاخبار بالفعل لا عنه باعتبار معناه
الموضوع له ضمنا الذي هو الحدث اي اذا كان مستعملا في ذلك وعدم الاخبار بالحرف وعنه باعتبار
معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى واما اذا استعمل الفعل في غير معناه الموضوع
له الذي هو الحدث بان استعمل في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه بقولك هذه ضرب وضرب
ثلاثي وكذا الحرف اذا استعمل في غير معناه الموضوع له كالابتداء مثلا بالنسبة لمن بان استعمل
في مجرد لفظه يجوز الاخبار به وعنه تقول هذه من ومن ثنائي كما يجوز الاخبار بالاسم وعنه
حينئذ اي حين اذ يستعمل في غير معناه الموضوع له كالذات المخصوصة بالنسبة لزيد مثلا بان
استعمل في مجرد لفظه نحو هذا زيد اشارة الى الصيغة المركبة من الزاي والياء والدال وزيد ثلاثي
فاقدام الكلمات الثلاث بهذا الاعتبار متساوية في صحة الاخبار بها وعنها وحينئذ يكون قولهم
المبتدا لا يكون الا اسما محله اذا استعمل اللفظ في معناه الموضوع له لا في مجرد لفظه والا لم يجب ان يكون
المبتدا اسما حينئذ بل يجوز ان يكون فعلا اي صيغة فعل وحرفا اي صيغة حرف وحينئذ فالاسناد
الخاص بالفعل بالاسم ان يسند الى اللفظ ما هو ثابت لمعناه الموضوع له لا ما هو ثابت لذات اللفظ وبه
صرح ابن مالك في التسهيل وشرحه فقد علمت انه لا حاجة في صحة الاخبار عن الفعل وفي صحة
الاخبار بالحرف وعنه الى دعوى ان كلا منهما يصير في مثل هذه التراكيب اسما للفظه فيكون هناك
ذاك هو اسم ومدلوله هو مسمى محكوم عليه حتى يكون الاسناد دائما وابدا من خصائص الاسماء

ويكون الاسناد اليه باعتبار معناه ومدلوله محافظة على ان المبتدا لا يكون اسماً كما ادعاه بعض المحققين
ورد على السيد المحصلين وعلى ذلك فالاسناد في ذلك ليس باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار
المعنى المستعمل فيه من غير وضع لان الواضع لم يضع الالفاظ لانفسها لان هذا موجود
في الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل اي هذا اللفظ مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة
على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ويلزم على ان الالفاظ موضوعة
لانفسها ان تكون الالفاظ كلها مشتركة بين انفسها وبين معانيها ولا قائل به واجاب المحقق
عن هذا بان هذا وضع غير قصدي والموجب للاشتراك انما هو الوضع القصدي اي ولا يضر
وجود الوضع الغير القصدي في الالفاظ المهملة ومن هذا تعلم ان ضرب فعل ماض على ما قلناه
مثل ضرب ثلاثي اي من الاسناد الى مجرد اللفظ اي هذه الصيغة المركبة من الضاد والراء والباء
من صيغ الفعل الماضي اي الموضوعة للدلالة على الحدث في الزمن الماضي وان كانت غير مستعملة
في ذلك الآن فليس هناك دال هو اسم ومدلوله هو مسمى محكوم عليه بما ذكر ومن ثم قيل كل حكم
ورد على اسم فهو على مدلوله الا بقرينة كضرب فعل ماض اي فان الحكم على ما ذكر ليس باعتبار مدلوله بل
باعتبار نفسه وعلى ما ادعاه بعض المحققين ليس من الاسناد الى مجرد اللفظ بل من الاسناد اليه
باعتبار معناه ومدلوله وهو لفظ ضرب ومعنى كونه فعلاً ماضياً انه صيغة من صيغ الفعل الماضي
فعلى كل من قولنا وما ادعاه بعض المحققين يكون قولهم الفعل يدل على الحدث ولا بد له من فاعل محمولاً
على ما اذا استعمل في معناه الموضوع وضعاً قصدياً وادعى بعضهم ان هذه الصيغة اسم للفظ
ضرب الدال على الحدث في الزمن الماضي في نحو قولك ضرب زيد ليصح الحكم على ذلك الاسم بانه فعل ماض
محافظة على ان الفعل يدل على الحدث وانه لا بد له من فاعل ثم رايته في المغني صرح بذلك حيث قال فان
قلت فاذا كان اي ضرب اسماً فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الجبان في قولك
زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت
عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان انتهى وحينئذ لا يجس الاستثنا
المذكور لان الحكم على هذا على المدلول ومن ضرب فعل ماض يعرف من حرف جر وهذا محصل ما اطلت
به الكلام بما لا مزيد عليه ولا يعول المعلية في هذا المقام في حير الكلام في شرح بسملة شيخ الاسلام
وسمي الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم الكل الاسم والحرف اعني الصيغة المخصوصة كضرب
ويضرب واضرب فعلاً باسم مدلول اصله المشتق ذلك الفعل منه وذلك الاصل المشتق منه
الفعل هو المصدر يعني اللفظ الدال على الحدث الجاري على فعله كلفظ الضرب لضرب عند البصريين
لان المصدر اي مدلوله الذي هو الحدث هو فعل الفاعل حقيقة فيسمى الفعل الاصطلاحي الذي
هو الصيغة فعلاً باسم باسم مدلول المصدر الذي هو الحدث لان الحدث فعل الفاعل ويسمى المصدر
مصدراً لان فعله يصدر عنه وهذا التعبير الموهم تبع فيه المصنف التعليقة لابن النحاس ونصها
وانما سمي الفعل فعلاً لانه مشتق من المصدر على مذهب البصريين وهو الصحيح والمصدر فعل حقيقة
لانه الذي يفعله الاسناد فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو اصله انتهى وقد علمت ان المراد بالمصدر
مدلوله

هو لفظ ... صيغة من صيغ الحروف ... هذه اللفظة من في البصرة ... الصيغة بانها حرف جر ... الذي جرى عليه في المغني ... اسم ... خرجت من ... الصيغة نحو قولك ... الحكم على هذه ... ليصح ... ومحافظة على ان الحرف لا بد له من متعلق ...

مدلوله الذي هو الحدث لان ذلك الحدث هو فعل الفاعل حقيقة وفي التعليقة قيل وسمي فعلاً
لان لفظ فعل يعبر به عن كل الافعال وسمي الفعل الصناعي بما يعبر به عنه انتهى وسمي الحرف
حرفاً لوقوعه في الكلام حرفاً اي طرفاً لانه ليس مقصوداً بالذات ومن ثم لم يقع ركناً للاسناد
وانما يؤتى به للربط كما علمت هذا ونقل عن المبرد انه كان يقول لا يجيز ان اسميها اي الكلمات الثلاث
كلها اسماء لان كل واحد اسم لما دل عليه ولا يجيز ان اسميها كلها افعالاً لانها صادرة عن المتكلم ولا يجيز
ان اسميها حروفاً لانها قطع من الكلام متفرقة ولعل سيبويه يلحظ هذا في اطلاق الحرف على الاسم
والفعل كما نقله شارح كتابه الامام الصفار وفيه ان هذا خلاف الاصطلاح المشهور وقد قال
سيد المحققين بعد نقل المواقف ولا مشاحة في الاصطلاح ما لفظه الا ان رعاية الموافقة
في الامور المشهورة في الامور اولى بين الجمهور اولى واحب انتهى فان قيل قد اشتهر ان الاسماء
لا تعلل قلنا معناه لا يجب ان تعلل بناء على انه لا يجب ان يكون بين اللفظ ومعناه مناسبة تحمل
الواضع على الوضع وهو الصحيح كما بينته في مختصري المسمى بزهر المزهر في اللغة ثم لما قسم المصنف
المفرد الى ثلاثة اقسام شرع بتقسيم المركب الى ذلك ايضاً فقال والمركب من حيث هو لا المعروف
بما سبق والا لا شكل بقوله ثلاثة اقسام لا زائد عليها الاول منها مركب اضافي ويقال
في ضابطه هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها كغلام زيد فان
زيداً نزل منزلة التنوين مما قبله بجامع ان المضاف اليه والتنوين كل منهما ملازم حالة
واحدة وهي الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون بالنسبة للتنوين والاعراب قبله
اي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل علماً بل هو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر في
الاعلام المكنية وهي كل مركب اضافي صدر باب او ام وحينئذ يبقى على اعرابه قبل العلمية كعبد
وزين العابدين وابي الخير والثاني منهما مركب مزجي اي مزج فيه الكلمتان وصارتا كالكلمة
الواحدة حتى انفصلتا في الخط ويقال في ضابطه هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث
مما قبلها كبعلبك اسم لبلدة مركب من بعل اسم صنم ومن بك اسم صاحب البلد فان
كلمة بك نزلت منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع ان الجزء الاول منهما ملازم حالة واحدة وهي
الفتح فيهما والاعراب فيهما على الجزء الثاني لانه اخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء
والمراد بالاعراب اعراب ما لا ينصرف اي بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً من غير تنوين للعلمية
والتركيب لان هذا القسم لا يكون في الغالب الا علماً ومن ثم قال فيه بعضهم هو الذي تركيبه للعلمية
وحينئذ فوصفه بالتركيب انما هو باعتبار اصله المنقول عنه والا فهو الان من قسم المفرد لانه
لا شيء من الاعلام يدل شيء من اجزائه على جزء معناه ومن ثم لم يجعل المركب المعهود وفيه انه حينئذ يصير
المراد بالمركب ما ضم فيه كلمة الى اخرى وحينئذ لا وجه لحصره في هذه الاقسام الثلاثة بل منه ما
ركب من حرفين او من حرف وفعل او حرف واسم الا ان يقال لما كان تركيب هذه لا يكون الا مزجياً والمزجي
لا يكون غالباً الا علماً ولم يتفق ان العرب سمت بشيء منها لم يتعرض فان سمي بشيء منها حكي كالجملة
ولم يذكر المركب من فعلين لعدم وقوعه وفيه ايضاً ان هذا الضابط للمركب المزجي الذي ذكره لا

يشمل نحو معدي كرب اسم رجل بكسر دال معدي على خلاف القياس مع ان هذا من المركب المزجي ويعرب
الاعراب المذكور اي اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني والاول يلزم حالة واحدة وليست الفتح بل السكون
ويجوز ان يعرب اعراب المركب الاضافي فيضاف الجزء الاول الى الثاني وحينئذ يكون الاعراب متعددا في
الاحوال الثلاثة على اخر الجزء الاول دعوا ليا والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون على المشهور فان قيل
هلا ظهرت الفتحة حالة النصب كيا القاضي لخفة الفتحة اجيب بان بعضهم جوز ذلك وهو خلاف
المشهور لانه بالتركيب حصل مزيد الثقل فلم تقبل اليا الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف ولا يشمل
الضابط ايضا الاعلام المختومة بويه مع انها من المركب المزجي نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه
وخالويه لعدم الاعراب على الجزء الثاني بناء على ما اشتهر فيها من البناء على الكسر لا يقال يراد بالاعراب
ولو الحكمي ولو معربة محلا لانا نقول لا اعراب المحلي لا يقال انه على الجزء الثاني واما على غير ما اشتهر
من انها معربة اعراب ما لا ينصرف وهو ما اختاره الجرمي فيشملها قال الشيخ ابو حيان وهو مشكل
الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البنا لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا
انتهى (والثالث منها مركب اسنادي وهو على المشهور كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى)
على وجه يفيد فائدة تامة (كقام زيد) وقد يطلق على ما يشمل غير المفيد كما علمت فخرج ان قام زيد فلو جعل علما
نحو شاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا كان مبنيا ولم يبينوا على ماذا بني وحكم على محله بالرفع
او النصب او الجر وحكي بحالته المذكورة قبل العلمية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها … بني شاب قرناها تصر وتحلب

ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية ولكن النحاة قاسوه ثم لما قسم الاسم الى ثلاثة
اقسام من حيث الاظهار والاضمار والابهام اخذ بتقسيمه الى قسمين من حيث الاعراب والبنا فقال
(ثم) بينها ما تقدم (الاسم) من حيث الاعراب والبنا بعد التركيب مع العامل كما ذكره في الاوضح (قسمان)
(قسم معرب) اي بالفعل فهو بدل من قسمان ويجوز ان يكون خبر المبتدأ المحذوف اي احدهما معرب اي
جار عليه الاعراب لفظا او تقديرا وقد وقع الاختلاف في الاسم قبل التركيب هل يقال فيه معرب اصطلاحا
او مبني او لا يحكم عليه بواحد منهما ذهب جمع منهم جار الله الزمخشري الى الاول ومعنى كونه معربا انه صالح
لاجرا الاعراب عليه ومستحق له لو ركب مع العامل ومن ثم يقال لم يعرب الاسم وهو معرب اي لم يعرب
بالفعل اي لم يركب مع العامل مع انه معرب اي صالح ومستحق للاعراب ومن ثم قيل لم يشترط احد
في كون الاسم يسمى معربا اي اصطلاحا وجود الاعراب فيه بالفعل وذهب جمع الى الثاني المشبه الاهمالي
اي ولا يقال معرب اصطلاحا الا لما وجد فيه الاعراب بالفعل بان ركب مع العامل وقد بينت
ذلك بما يروي الغليل ويشفي العليل في رسالة سميتها جلا الاذهان بالكلام على اوايل سورة الدخان
ومنه الجواب عما عساه يقال لم وقع الاختلاف في الاسم ولم يقع في الفعل المضارع الخالي من النونين وهو ان الفعل
المذكور لا يخلو عن العامل اصلا فهو دائما معرب لعدم مفارقة العامل له (وقسم مبني) اي بالفعل
(ولا ثالث لهما) اي المعرب والمبني يعني ليس من الاسم ما ليس بمعرب ولا مبني فقد قال ابو البقا ليس
في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين هنا

قوله بينها اي بين ما تقدم اي بين كونها للترتيب الذكري او للاستيناف

اي اللفظي والمعنوي بخلاف الاسم فانه يخلو عنهما منه

واسطة

واسطة انتهى وهذا القول بانه لا ثالث لهما وهو الراجح (خلافا) اي اقول ذلك مخالفا او ذا خلاف (لقوم
ذهبوا الى ان المضاف الى يا المتكلم) من نحو غلامي من جاء غلامي من ذلك اي (ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب
فيه (ولا مبنيا) لعدم مقتضي البناء لان الاضافة الى المبني ليس سببا موجبا للبناء (ولذلك) اي لكونه
لا من المعرب ولا من المبني (سموه خصيا) واعترضه ابو البقا بانه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني
عند اخرين اي وهذا احداث قول ثالث قال الحلبي ان تسميته خصيا خطأ لان الخصي ذكر حقيقة وكان
الانسب ان يسمى خنثى مشكل انتهى ويرد بان الخنثى المشكل ليس حقيقة ثالثة اذ لا يخرج عن كونه
ذكرا او انثى غاية الامر انه لا يدري حاله فلا يحكم عليه بانه ذكر ولا بانه انثى وقد يقال هو مراد
من قال بانه لا معرب ولا مبني اي لا يدرى حاله لكنه خلاف ظاهر المصنف وخلاف ظاهر ما في التعليقة
وهو واختلف في المضاف لياء المتكلم فقيل معرب وقيل مبني وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب
غير موجود اي غير ظاهر فيه والبنا لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون الاسم منزلة بين منزلتين
انتهى ويرد بان عدم ظهور الاعراب فيه لا يخرجه عن كونه معربا اذ يبعد ان يكون هذا القائل لا يرى
الاعراب التقديري ويحكم على كل ما قدر فيه الاعراب وانتفى عنه مقتضي البنا بانه واسطة ثم رايت
عن الغرة لابن الدهان الاشارة الى هذا الاعتراض ونصه وهذا اي القول بان غلامي لا معرب ولا مبني ثالث قيل
خطا عند الاكثر لانه يؤدي هذا القول الى ان عصاك كذلك انتهى اي وفي ذلك بعد ظاهر فان قيل
المعرب والمبني مشتقان من الاعراب والبنا ومعرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق فكان
المناسب ان يقدم الكلام على الاعراب والبنا اجيب بان المصنف يجوز انه لا يكون اراد بالمعرب
والمبني المتصف بالاعراب والبنا كما سلكناه في شرح كلامه بل اراد الاعم منه ومن الصالح لذلك
وحينئذ يحتاج ان يبين الصالح وغيره فيبين اولا الصالح وغير الصالح ثم يبين الاعراب والبنا
لان من عرف الصالح للبنا للاعراب وغير الصالح تاتى له اجرا الاعراب وعدم اجرائه
والمعرب والمبني محل والاعراب والبنا حال والمحل مقدم على الحال فيه (وخلافا لقوم ذهبوا الى
ان الاسم لا معرب ولا مبني) ولقوم ذهبوا الى ان المنادى المفرد نحو يا زيد لا معرب ولا مبني
والصحيح ان كلا منهما مبني واذا اردت معرفة كل من المعرب والمبني من الاسم (فالمعرب) منه
اي الجاري عليه الاعراب او الصالح للاعراب بناء على ان الاعراب معنوي (ما) اسم او الاسم
الذي (تغير) اي حصل له التغير او صلح ان يتغير لفظا او تقديرا (اخره حقيقة كاخر زيد او
مجازا) اي حكما (كاخر يد) لان ما بعده نزل شيئا من الاخر لانه اثنا عشر لان عشر حال محل النون
القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يخرج ما قبله من كونه اخرا فكذا ما حل محله
ولا فرق في تغير ذلك الاخر ان تتغير صفته او ذاته فالاول ان يتبدل حركة ذلك الاخر بحركة
حقيقة لفظا كزيد او تقديرا كالفتى في حالتي النصب والجر اعتبارا لفظا او تقديرا وذلك كزيد والفتى
في حالة الرفع لان حالة الرفع اول الاحوال وفي غير المنصرف في حالة جره بعد نصبه كاحمد
وموسى والثاني ان يتبدل ذلك الحرف الاخر بحرف اخر حقيقة لفظا او تقديرا كواو جمع المذكر السالم
وكالف المثنى في حالتي النصب والجر اعتبارا كذلك كما في حالة الرفع لان واو الجمع

ماخوذ من قولهم تخنث الطعام اذا اشتبه امره فلم يخلص طعمه المقصود وشارك طعم غيره فسمي الخنثى بذلك لاشتراك الشبهين فيه قاله الماوردي من ايمتنا منه

وحكى بعض اصحابنا معاشر الشافعية وجها انه نوع ثالث ليس برجل ولا امراة ويرده قوله تعالى ويهب لمن يشاء اناثا الاية وقوله تعالى خلق الزوجين الذكر والانثى منه

اي او بدل حركة ذلك الاخر بحركة اخرى اعتبارا منه

والف المثنى صارا علامتين للاعراب ايضا بعدما كانا علامتين للجمع والتثنية فقط ولا بد ان يكون
ذلك التغير بسبب عامل ملفوظ به او مقدرا ومعنوي والعامل ما به اصطلاحا يتقوم ويتحقق
المعنى المقتضي للاعراب والاصل فيه ان يكون فعلا ثم حرفا ثم اسما والمقتضي للاعراب في الاسم
وجود معاني مختلفة تركيبية اي حاصلة بسبب التركيب يفتقر في تمييزها الى اعراب لتواردها
على صيغة واحدة من صيغة على المشهور في ذلك كما اشار اليه ذلك في علة بناء الحرف كما سياتي
وتلك هي المعاني الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن ثم قال يقتضي ذلك العامل رفعه
اي رفع ذلك الاسم المحصل للفاعلية او نصبه المحصل للمفعولية او جره المحصل للاضافة
اي ولو بايصال الفعل الى ما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزائد والا فالفعل لا يضاف تقول
اذا اردت التمثيل للاخر الحقيقي المتغير صفة لفظا اعتبارا جاء زيد حقيقة رايت
زيدا ومررت بزيد وتقول للاخر المجازي كذلك طالت يده وقبلت يدا او نظرت الى يد
وللاخر المتغير صفة تقديرا حقيقة رايت الفتى ومررت بالفتى وللاخر المتغير صفة تقديرا
اعتبارا جاء الفتى ومررت باحمد وموسى بعد قولك رايت احمد وموسى وللاخر المتغير
ذاتا اعتبارا لفظا جاء الزيدان وتقديرا جاء صالحا القوم ومثل ذلك جاء الزيدون
وصالحو القوم وابوك وابو القوم وللاخر المتغير ذاتا حقيقة لفظا رايت الزيدين
ومررت بالزيدين بصيغة المثنى او الجمع ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم وتقديرا
رايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وهذا كله في العامل الملفوظ به واما العامل
المقدر فكالعامل في زيدا من قولك زيدا في جواب من ضربت واما المعنوي فالابتداء
في المبتداء والتقييد بالاخر لبيان الواقع كما نبه عليه الجمال ابن هشام في شرح الشذور
لان الاعراب لا يكون الا في الاخر وسياتي توجيهه عند الكلام على الاعراب وبسبب
عامل يخرج ما تغير اخره لا بسبب عامل كحيث بالفتح بعد الضم مثلا ويدخل ما حرك بحركة
الاتباع نحو الحمد لله او المجاورة نحو جحر ضب خرب او الحكاية نحو من زيدا باعتبار الحركة
الحركة المقدرة لتغير اخرها تقديرا بسبب عامل ودخل امرؤ وابنم اخرهما لفظا بسبب
عامل وقد اختلف اهل البلدين هل في امرؤ وابنم في قولك جاء امرؤ وابنم ورايت
امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم على اللغة الفصحى اعراب واحد او اعرابان فقال البصريون
اي النحاة المنسوبون الى البصرة وهي بتثليث الباء لكن لم ينسب اليها بالضم فيه اعراب واحد
وهو حركة الاخر وحركة ما قبل الاخر اتباع لحركة الاخر اي اتبع فيه حركة العين
للام قال بعضهم ولا ثالث لهما في اتباع حركة للام وقال الكوفيون اي النحاة المنسوبون
الى الكوفة فيه اعرابان اعراب على الاخر واعراب على ما قبل الاخر فهو معرب من مكانين
وكذا ابوك وحموك وفوك وذو مال لكنها معربة عندهم من مكانين كما سياتي في الكلام
على الاسماء الستة قال الجمال ابن هشام في شرح الشذور وقول البصريين هو الصواب
انتهى قالوا لانه لو جاز ان يجعل في اسم واحد رفعان لجاز ان يجتمع فيه اعرابان مختلفان

فكما

لا باعتبار الحركة الظاهرة فانها ليست اعرابا ولا بناء فهي فيه ليس معربا ولا مبنيا منه

فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان وهناك لغة اخرى في امرء وابنم غير فصحى وهي فتح الراء
والنون في الاحوال الثلاثة والاعراب على الهمزة والميم قيل اخذ الاعراب في تعريف العامل الماخوذ
في تعريف المعرب يوجب دورا وهو توقف كل من المعرب والاعراب على الاخر ورد بان غاية ما
يوجب توقف معرفة المعرب على معرفة العامل المتوقف على معرفة الاعراب لا توقف معرفة الاعرا[ب]
على معرفة المعرب وما قيل ان قوله ما تغير غير مانع لتناوله الاسما حال عدم تركيبها مع العامل
بعد ان ركبت مع العامل اي اجري عليها الاعراب بالفعل لانها تغيرت فيما مضى ساقط لانه
يجوز ان لا يكون المراد بالمعرب والمتغير في كلامه المعرب والمتغير بالفعل بل الصالح
للاعراب والتغير كما علمت ان الافعال في الحدود لا يراد بها الا مجرد الحدث مجردا عن الزمن
هذا ما يتعلق بالمعرب من الاسم بناء على ان الاعراب معنوي والمبني منه بناء على ان
البنا معنوي وكذا على انه لفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المعرب في معناه المذكور
وحينئذ يكون هو ما اسم او الاسم الذي لم يتغير اي لم يحصل فيه تغير او لم يصلح لان
يتغير اخره حقيقة او حكما لفظا او تقديرا بسبب عامل يقتضي رفعه او نصبه او جره
ولم يكن ذلك التغير لنحو حكاية او اتباع او مجاورة بان لم يتغير اصلا نحو هؤلاء من قولك
جاء هؤلاء ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء فان اخره لم يتغير اصلا ولذلك كان بكسر
الهمزة التي هي اخره في الاحوال الثلاثة اعني حالة الرفع والنصب والجر او تغير لا بسبب
عامل او لم يكن التغير لنحو ما ذكرناه فان قيل كان الواجب ان يعبر بدل الخلاف بالضد لان الحو
بين المعرب والمبني التضاد المفيد لعدم جواز اجتماعهما لا الخلاف الصادق بجواز الاجتماع
اجيب بانه ليس المراد بالمخالفة مطلق المخالفة بل المخالفة بما يتنافيان ولا يجتمعان بقرينة
تقسيم الاسم اليهما لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التقسيم على انه
يجوز ان يكون المصنف قصد بذلك ارشاد الطالب الى هذه النكتة الدقيقة وحينئذ
لا يكون التعبير بالضد اولى على ان التعبير بالضد يوهم ارتفاع البنا والاعراب فاولى منه في
التعبير النقيض لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان هذا ما يتعلق بتعريف المعرب
والمبني على القول بان كلا من الاعراب والبنا معنوي واما تعريفهما على القول بان كلا من
الاعراب والبنا لفظي فلا يخفى انه يقال في تعريف المعرب ح انه ما حصل في اخره حقيقة
او حكما اثر ظاهر او مقدر حقيقة او اعتبارا بعامل ملفوظ به او غيره والبنا ما لم يحصل
في اخره المذكور ما ذكر وليس لنحو حكاية ثم لما قسم الاسم الى المعرب والى المبني اخذ
يقسم كل واحد منهما الى قسمين فقال والمعرب من الاسماء قسمان لانه اما ما اي قسم
يظهر اعرابه اي علامة اعرابه بناء على ان الاعراب معنوي وعلى انه لفظي لا حاجة الى
تقدير هذا المضاف وظهور ذلك لصلاحية اخره لذلك وما اي وقسم لا يظهر اعرابه
اي علامة اعرابه بل يقدر فهي صفة جرت على غير من هي له فكان يجب ابراز الضمير فيقول
وما يقدر هو الا ان يقال جري على مذهب الكوفيين وهو ان الابراز لا يجب حينئذ الا اذا

جود عنها

وتحرك حركة الحكاية او الاتباع والمجاورة لانها تغير لا بسبب عامل فيقتضي ما قرر ذلك مبني وانها حركة بناء وليس كذلك فانها ليست حركة بناء ولا اعراب منه

جنف اللبس ويدعى هنا انه مامون وانما قدر فيه لعدم صلاحية اخره لظهور ذلك ثم قسم
القسم الاول الى قسمين واذا اردت معرفة ذلك فالقسم الاول الذي يظهر اعرابه اي علامة
اعرابه على ما تقدم لفظا حيث لا مانع قسمان لا ثالث لهما قسم علامة اعرابه حرف وقسم
علامة اعرابه حركة والذي علامة اعرابه حركة قسمان لا ثالث لهما قسم صحيح الاخر
وهو ما اخره حرف صحيح بان لم يكن من حروف العلة وهي الواو والالف والياء
جانسها حركة ما قبلها اولا والاضافة فيها للبيان لانها تزيل قوة الكلمة بحذفها
وبتغيرها وانقلاب بعضها الى بعض تشبيها بالمرض المسمى المسمى علة لانه يزيل قوة
الانسان او بمعنى اللام اي حروف للعلة لانها تقال عند العلة اي المرض في حال شدة علته يتلفظ بكلمة
مركبة من هذه الحروف كواي فالصحيح كزيد و قسم غير صحيح الاخر لكنه يشبه صحيح الاخر
وهو ما اخره حرف من حروف العلة يشبه الصحيح وهو ما كان في اخره واو وياء لم يتحرك ما
ما قبلهما بحركة تجانسهما وهي الضمة بالنسبة للواو والكسرة بالنسبة للياء بل ما قبلهما ساكن نحو
دلو وظبي وغزو وعدو ودعي وعلي وانما اشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا تثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة واما الالف فلا تشبه الصحيح ابدا لانها
لا تكون الا ساكنة وقبلها متحرك بحركة تجانسها وهي الفتحة تقول اذا اردت التمثيل لما يظهر
اعرابه اي علامة اعرابه من المعرب بالحرف جاء ابوك وجاء الزيدان وجاء الزيدون الى اخره ومن المعرب
بالحركة من الصحيح الاخر جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومما يشبه الصحيح هذا دلو وظبي
وغزو وعدو ودعي وعلي ورايت دلوا وظبيا وغزوا وعدوا ودعيا وعليا ومررت بدلو وظبي
وغزو وعدو ودعي وعلي فتظهر فيه اي فيما اخره حرف يشبه الصحيح الحركات كلها كما تظهر
في الصحيح اي حيث لا مانع يمنع من ظهور ذلك فيهما كما تقدم وذلك كالوقف والادغام والتخفيف
والحكاية والاتباع والمجاورة وسياتي بيانه فيما يقدر فيه حركة فقد علمت ان ظهور علامة الاعراب
في الاسم لا يختص بالحركات كما هو ظاهر اقتصار المصنف ولعل اقتصاره عليها لكونها الاصل
لكن الانسب بما ذكره في المقدر ان يذكر الحرف ايضا كما ذكرنا لانه ذكره فيما يقدر ولم
يقتصر على الحركة حيث قال و القسم الثاني الذي يقدر فيه الاعراب اي علامته ه
قسمان ايضا لا ثالث لهما ما اي قسم يقدر فيه حرف فيه لانه محل الخفا وما اي وقسم
تقدر فيه حركة واذا اردت معرفة كل من القسمين فالقسم الذي يقدر فيه حرف
الاسماء الستة اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن في الاحوال الثلاثة فيقدر فيها الواو
والالف والياء نحو جاء ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن والمثنى اذا
اضيف الى ذلك في حالة الرفع خاصة فيقدر فيه الالف نحو جاء صالحا القوم وجمع المذكر
السالم اذا اضيف الى ذلك في الاحوال الثلاثة فيقدر فيه الواو والياء نحو جاء صالحو
القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم والسالم بالرفع صفة لجمع وبالجر
صفة للمذكر لانه الموصوف بالسلامة حقيقة وجمع المذكر السالم المضاف الى المتكلم

فان العليل م

في حالة الرفع خاصة فانه تقدر فيه الواو نحو جاء مسلمي اصله بعد الاضافة
مسلموي اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وهي الواو وقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء الاصلية وقلبت الضمة التي على الميم التي كانت
لمناسبة الواو كسرة لمناسبة الياء ولان بقاء الضمة قبل الياء يوجب تغييرها وظاهر كلامه كغيره
انه يبدا بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني حيث اختار تقديم قلب الضمة
على قلب الواو قال لان الاقدام على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوي انتهى وقدرت الواو
التي هي الفرع دون الضمة التي هي الاصل لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف لا بالحركات
على المشهور من الخلاف الاتي هذا وذهب الشيخ ابو حيان الى ان اعراب مسلمي من القسم الاول
اعني من الملفوظ به لا من المقدر قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير انما هو
المحل من المقدر ولا يتاتى ذلك هنا لان تلك الواو انقلبت ياء فلم تنعدم انما تبدلت صفتها ونظير
ذلك في الجسمانيات استحالة الخمر خلا لا بقاء الذات انعدمت اذ لو انعدمت ما وجد الخل
انتهى وهو معارض بان قلب الف المثنى ياء وقلب واو الجمع ياء من تغير الذات الا ان يفرق بين
المنقلب لعلة والمنقلب لغيرها وخرج بحالة الرفع حالتا النصب والجر فان اعرابه فيهما لفظي
لبقاء الياء التي هي الاعراب فيهما وادغامها لا يخرجها عن حقيقتها وكذا يقال في المثنى اذا اضيف
الى كلمة اولها ساكن في حالة النصب والجر اعرابه لفظي لبقاء الياء التي هي الاعراب لعدم ما يدل
عليها لو حذفت وبما ذكرته يعلم ان هذا القسم لا ينحصر فيما ذكره كما هو مقتضى عبارته ولعل
اقتصاره عليه لما فيه من الخلاف الذي علمته ونص ابن الحاجب على ان تقدير الواو في مسلمي للاستثقال
واعترضه بعض المحققين بانه حكم بالتعذر في عصا بعد الاعلال القلب وبالاستثقال في مسلمي وهو
تحكم لم يظهر له وجه وجيه انتهى وظاهر صنيع المصنف ان هذا التقدير لا يتصف بتعذر ولا استثقال
حيث سكت عنه هنا اي فيما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في مقابله اي فيما تقدر فيه الحركة حيث قال
والذي تقدر فيه الحركة قسمان ما اي قسم تقدر اي الحركة فيه رفعا ونصبا وجرا للتعذر
اي لذاته وذلك كالفتى وهو يشمل كل اسم معرب اخره الف لازمة غير مهموزة منصرفا او غير
منصرف فان ذلك تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة للتعذر وهل الفتى يائي او واوي قال في القاموس
والفتى الشاب والسخي الكريم وهما فتيان وفتوان والجمع فتيان وفتوان انتهى وبه يعلم ان ما في شرح
القطر من الجزم بانه يائي فيه نظر وقد تبعه المصنف في التصريح حيث قال بعد قول التوضيح نحو
الفتى ما لفظه لام الفه منقلبة عن ياء وبعد قوله والمصطفى ما لفظه لام الفه منقلبة عن واو انتهى
ويسمى ما انطبق عليه الضابط المذكور مقصورا اي غير ممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره
همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء لان صوت الالف يمتد بهمزة بعدها فقصر من صوتها
اذا كانت الهمزة بعدها فقد منع المد الذي هو تمام الصوت وقيل سمي بذلك لانه قصر اي منع
وحبس عن ظهور الحركات فكانه قصر على حالة واحدة فعلى الاول لا يسمى نحو يسعى مقصورا
لانه لا يقابله ممدود حتى يقال ان هذا منع المد وعلى الثاني مقتضاه ان يسمى مقصورا لانه ممنوع

ح
وقد يقال الالف في عصا ليست اعرابا ولا علامة عليه بخلاف الواو

من ظهور الحركات وكذا نحو غلامي لانه قصر من ظهور الحركات ولا يسمى مقصورًا كما سيعلم
عما يخرج عن الضابط الذي ذكرناه فانه بالاسم يخرج الفعل كيرضى ويخرج نحو غلامي مما اخره الف وبالمعرب
المبني نحو ذا وبالالف اللازمة الف ابا ك ونحوه في حالة النصب بينا في الثاني والمثنى حالة الرفع
لانقلاب الفهما ياء في حالة الجر في الاول وفي حالة النصب ايضا في الثاني وبغير مهموزة نحو دلو
وكساء واما ان يكون التعذر لعارض وذلك كغلامي بكسر ما قبل الياء وفتح الياء واسكانها
من كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورًا ولا منقوصًا فان
ذلك تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة للتعذر وانما استثنى ما ذكر لان المثنى اذا اضيف
الى ياء المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة نحو مسلماي ورايت مسلمي
ومررت بمسلمي في حالة الرفع وان اعرب بالحرف المقدر كما تقدم لكن للثقل لا للتعذر
على ما علمت والمقصور اذا اضيف الى ياء المتكلم وان قدرت فيه الثلاث للتعذر
نحو فتاي لكن لذاته لا لعارض الاضافة والمنقوص اذا اضيف الى ما ذكر وان قدرت
فيه الحركات كقاضي لكن الضمة والكسرة للثقل والفتحة للتعذر لا لذاته بل للسكون
العارض للادغام فعلم ان جمع التكسير وجمع المونث السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم يكون
اعرابهما مقدرا للتعذر بسبب الاضافة كالمفرد تقول اذا اردت التمثيل لذلك جاء
الفتى وفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة في الاول والمحذوفة لالتقاء الساكنين
في الثاني للتعذر وغلامي وغلماني وهنداتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
للتعذر ورايت الفتى وفتى وغلامي وغلماني وهنداتي ومررت بالفتى وفتى وغلامي
وغلماني وهنداتي وموجب هذا التقدير في الاول ان ذات الالف لا تقبل الحركة
لان وضعها السكون وما قبل ياء المتكلم في الثاني وان قبل الحركة لكن اشتغل بحركة
المناسبة للياء وهي الكسرة قبل دخول العامل والحرف لا يتحرك بحركتين في ان واحد فتقدر
فيهما اي في الالف وما قبل الياء الحركات الثلاث للتعذر لكن لذاته في الاول ولعارض
الاضافة في الثاني هذا اي تقدير الحركات الثلاث في نحو الفتى اذا كان منصرفا فان كان غير
منصرف نحو موسى قدرت فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والجر
ولا تقدر فيه الكسرة لانها لا تدخل غير المنصرف وذهب بعضهم الى تقديرها للثقل ولا ثقل
مع التقدير وجوابه ان الثقل يتحاشى عنه مطلقا ولان الفعل لا يدخله الكسر مطلقا فكذا
ما اشبهه وعلى قياسه تقدر الكسرة في جمع المؤنث المضاف لياء المتكلم في حالة النصب
والجر والقول بان الحركات الثلاث تقدر فيما اضيف الى ياء المتكلم هو ما ذهب اليه الجمهور
قال الشيخ ابو حيان وهو الصحيح الذي تلقيناه من افواه شيوخنا انتهى ومقابله ما ذهب
اليه الشيخ ابن مالك فانه ذهب الى ان المضاف للياء المذكورة تقدر فيه الضمة في
حالة الرفع والفتحة في حالة النصب فقط وتظهر الكسرة فيه في حالة الجر واعترض
عليه في ذلك اي اعترضه الشيخ ابو حيان بان هذا مخالف لمذاهب الناس في المسئلة اي حيث

اتفقوا

اتفقوا على تقدير الاعراب حينئذ وهو القياس الموافق لمذهب البصريين في نظير المسئلة
ولان الكسرة لا يجوز ان تكون للجر لانها موجودة لمناسبة الياء قبل دخول عامل الجر لان الجر
انما هو على الغلام مع صفة الاضافة لا على مطلق الغلام فلا يمكن ان تكون تلك الكسرة اثر العامل
والا لزم ان يكون مجيء العامل لتحصيل الحاصل واشار المصنف للجواب عن ذلك بقوله وله اي
للشيخ ابن مالك ان يجيب عن هذا الاعتراض بان يدعي ان الكسرة مع العامل غيرها قبل وجوده
التي كانت للمناسبة وان كسرة المناسبة ذهبت عند دخول العامل وخلفتها كسرة
الاعراب الذي جلبه العامل وحصل بها المناسبة ويكون هذا القول كما قالوا اي كقولهم
اي النحاة في ضُرِب اذا بنوه للمفعول ان تلك الضمة فيه غير الكسرة في ضَرَب
المبني للفاعل حتى يظهر قولهم فان كان الفعل ماضيا واريد بناؤه للمفعول ضم اوله وكسر ما قبل
اخره وفي اسناد هذا القول للنحاة نظر لان هذا القول انما قاله الشيخ ابو حيان بحثا ونص
هل كسرة ضُرِب اذا بني للمفعول لتنفي ظاهر كلامهم نعم ولو قيل انها اي كسرة ضرب المذكور
زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا في يا منصُ اذا رخمت منصور على لغة
من لا ينتظر انهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة التي هي من حركات الكلمة الاصلية انتهى
اي ومن ثم اي من اجل ذلك الى اخره بعضهم في هذه الضمة بقوله وما هي ضمة صالح لاسر حديث او لما قد كان قدما
اي وكما قالوا في رفع اسم كان وخبر ان ردا على الكوفيين وذلك ان تقول المغايرة التي زعموها
لا يؤخذ منها التبدل المذكور هنا اي في غلامي وضُرِب لعدم توقف المغايرة على التبدل ولو
الفرضي لانه يجوز ان يقال ضمة منصور صارت بعد الترخيم للبناء بعد ان كانت للمناسبة
وحينئذ يقال ان الكسرة هنا اي في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده
صارت للاعراب ايضا من غير تبدل ولا شك في ثبوت المغايرة حينئذ على انه ما تكلفه الشيخ
ابو حيان في ضُرِب مبنيا للمفعول لا حاجة اليه لان قول النحاة بضم اول الماضي وبكسر ما قبل
اخره محمول على غير المكسور علما بانه لا معنى لكسر المكسور فما كان مكسورًا يبقى على حاله
وقد صرح المحقق في شرح التصريف بنظير ذلك في المضارع حيث قال فانه كان اي ما قبل اخر
المضارع مفتوحا في الاصل يبقى عليه والا يفتح انتهى ولا يظهر فرق بين الماضي والمضارع وقد
صرح الشيخ ابن مالك في الف المثنى وواو الجمع بتقدير مغايرتهما وانهما صارا اعرابا ايضا
في حالة الرفع الموجودتين قبل دخول العامل علامة للتثنية والجمع بتقدير مغايرتهما وانهما
صارا اعرابا ايضا فالكل تقدر ضمة الجمع غير ضمته في الافراد انتهى وحينئذ يقال ما وجه
موافقة المصنف وغيره لابن مالك في الف المثنى وواو الجمع حيث جعلوهما اعرابا او علامة
عليه في حالة الرفع ومخالفتهم له هنا في ان الكسرة ليست اعرابا ولا علامة عليه في حالة
الجر مع ان كلا من الف المثنى وواو الجمع والكسر موجود قبل دخول العامل لغرض لا يفوت
بدخول العامل وجعلها اثرا له وهما تقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر لا لذاته بل لعارض
زيادة على ما تقدم اي وهو المحل المشغول بحركة المناسبة ستة اشياء احدها ما حرك بحركة الحكاية

ثم بعد الفرغ بعضهم بقوله وهل الاسم ظاهر الاعراب للا مضاف دون ما ورد به

ومن ذلك ايضا نحو قول العرب لا ابا لي لان لفظ الاب اسم مضاف لياء المتكلم عند سيبويه والجمهور وهو اسم لا النافية للجنس مرفوع بالالف ظاهره وهذا من امثلة اللغز المكنون على الناس منه

ولا يخفى ان الفتحة تقدر في ذلك ايضا وان حذف ياء المتكلم والحرف بعد قبلها في الترخيم نحو يا صاح بناء على ان اصله يا صاحبي لا يا صاحب على لغة من ينتظر فيقال منصوب بفتحة مقدرة على الحرف المحذوف المشتغل بحركة المناسبة منه

ولذا انتقد الفتحة في ذلك ايضا اذا قلبت يا غلاما فانه اسم منادى مضاف الى ياء المتكلم المنقلبة الفا وهو منصوب بفتحة مقدرة على اخره لاشتغاله بالفتحة لاجل تلك

اي واما على لغة من ينتظر فضمة البناء مقدرة منع من ظهورها ضمة المناسبة منه

اي انها غير تلك الضمة الموجودة قبل دخول العامل الذي هو كان وان منه

حيث قال المصنف في كسرة غلامي ذهبت وخلفتها كسرة الاعراب وقال ابو حيان في كسرة ضرب زالت وجاءت كسرة اخرى منه

نحو قول الشاعر سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعي بلالا فان الرواية برفع
الناس وكان الشاعر سمع قايلا يقول الناس ينتجعون غيثاً فحكى الاسم مرفوعاً كما سمع ونحو من زيد
في جواب من قال مررت بزيد وكذا من زيدٍ في جواب من قال جاء زيدٌ فالناس منصوب بفتحة مقدرة
على اخره منع من ظهورها التعذر وزيد في ذلك مجرور مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
التعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية خلافاً لمن زعم انها في الاخير حركة اعراب لا حركة حكاية
قال لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجوده بالفعل وانما قلنا بانها حركة حكاية في حال
النصب والجر للضرورة ورد بان تقدير حركة الاعراب هو قياس النظاير وهو الحكم خلافاً
لبني تميم فانهم يقولون من زيدٌ بالرفع في جميع الاحوال ولا يحكون قال ابن الانباري وهو
القياس ثانيها ما حرك بحركة الاتباع نحو الحمدِ لله بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام في قراءة
الحسن البصري فالحمد مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال
المحل بحركة الاتباع وهذه لغة بني تميم وهي ضعيفة في الكثير ولا يجوز استعمال الحركة
الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمدِ لله اي بكسر الدال لان القياس
ان يكون الثاني هو التابع للاول وبذلك قرا يزيد المكي اي الحمدُ لُله بضم اللام اتباعاً لضم
الدال قال ابن جني وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون المسبب اسبق
رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال ووجه ذلك ايضاً بان حركة الدال
اعراب وحركة الدال اللام غير اعراب وحركة الاعراب اقوى فالاولى ان تكون متبوعة
لا تابعة انتهى وهذا دليل على ان الاتباع في الحركة لا يتقيد بكونه في كلمة واحدة ثالثها
ما حرك بحركة المجاورة وفي المغني والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا
انتهى نحو هذا جحر ضبٍّ خربٍ بكسر الباء من خرب لمجاورته لضب المجرور وهو صفة لجحر
فهو مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة المجاورة
رابعها ما سكن للوقف نحو جا زيد ومررت بزيد ورايت زيد بالسكون للوقف على لغة ربيعة
في الثالث فزيد مرفوع في الاول بضمة مقدرة ومجرور في الثاني بكسرة مقدرة ومنصوب في
الثالث بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الوقف
خامسها ما سكن للتخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم واعبدوا بارئكم وباريكم متقضا بالهمزة بحرف
الهمزة فبارئ في الاول مجرور بكسرة مقدرة وفي الثاني منصوب بفتحة مقدرة وفي الثالث
مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف
هذا ويحتمل ان تقدير الاعراب فيما سكن للوقف والتخفيف للثقل لا للتعذر ويفرق ما
بينهما وبين ما سكن للادغام لان الادغام لا يمكن بغير تسكين فالتسكين فيه متحتم واجب
بخلافهما وربما يدل لذلك ما نقله عن ابن ناظر الجيش مما يتعذر فيه الحركة قسمان قسم امتنع
فيه النطق بالحركة لعارض فلزم فيه التعذر التقدير كالمدغم وقسم يمكن فيه الاتيان
بالحركة فتسكن جوازاً كتسكين تا يقولون سادسها ما سكن للادغام نحو وقتل داود

جالوت

ودفعه جاز لان الفعل منصوب فيصح ان يكون حالا ولم ... ولكن ... ولا بكونه في السبق انتهى
وعند المحققين ... ان ... حكم بجرور ... لان العطف ... من التجاوز ... بعدد الرؤوس ...

جالوت وترى الناس سكارى عن العاديات ضبحاً فداود فاعل فهو مرفوع بضمة مقدرة على
اخره والناس مفعول فهو منصوب بفتحة مقدرة على اخره والعاديات مجرور بكسرة
مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام
فعلم ان الموجب لتقدير الاعراب من الحركات اربع حركة المناسبة وحركة الحكاية وحركة
الاتباع وحركة المجاورة واما المجرور بالحرف الزايد نحو كفى بالله شهيداً ونحو بحسبك
درهم فيقال فيه انه في محل كذا كما صرحوا به في غير ما محل في المغني واعلم ان مجرور لعل
في موضع رفع بالابتدا التنزيل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما
من عدم التعلق بعامل انتهى فان قلت هلا كان من المعرب تقديراً كما ادعاه بعض شيوخنا
كالمحرك بحركة المجاورة وما الفرق بينهما وكيف وصف بانه في محل مع ان المحل انما هو
للمبني قلت انما حكموا عليه بانه في محل ولم يجروه تقديراً لما يلزم عليه ان يصير الاسم
معرباً باعرابين في محل احد وان كان لحدهما لفظاً والاخر تقديراً ولا نظير له في
كلامهم ولا يلزم ذلك فيما حرك بحركة المجاورة وكون المحل لا يكون الا للمبني ممنوع
بالمثال الا ان انه اشتهر عندهم المحل للمبني والا فقد وصفوا المعرب تقديراً بانه
في محل في التعليقة لابن النحاس اذا قلنا ان الفتى والقاضي في موضع رفع نعني به ان
الضمة مقدرة على الالف والياء لولا امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة على الياء
لظهرت الحركة انتهى فتدبر ذلك تدبراً جيداً ولا تكن ممن يفهم تقليداً ثم لما فرغ من
ذكر القسم الاول اعني ما تقدر فيه الحركة للتعذر شرع في الكلام على القسم الثاني وهو
ما تقدر فيه الحركة للاستثقال فقال وما اي وقسم تقدر اي الحركة فيه رفعاً وجراً
للاستثقال وذلك كالقاضي وقاض من كل اسم معرب اخره ياء لازمة
قبلها كسرة منصرفاً او غير منصرف ويسمى ما انطبق عليه هذا الضابط المذكور
منقوصاً لنقص لامه اي حذفه للتنوين او لانه نقص منه ظهور بعض الحركات فخرج
بالاسم الفعل نحو يرمي والحرف نحو في وبالمعرب المبني وبالياء ما اخره الف كموسى
وباللازمة يا نحو ابيك وبقبلها كسرة نحو كرسي فانه اي القاضي ونحوه تقدر
فيه الضمة في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر لثقلهما وثقل هذه اليا واتقلهما
الضمة وتظهر فيه الفتحة في حالة النصب حيث لا مانع لخفتها لما سنذكره تقول
اذا اردت التمثيل لذلك جاء القاضي وقاض بضمة مقدرة على اليا الموجودة
في الاول والمحذوفة لالتقاء الساكنين في الثاني ومنه زانٍ من قوله تعالى لا ينكحها الا زانٍ
او مشرك ومررت بالقاضي وقاضٍ بكسرة مقدرة على اليا كذلك وربما ظن
بعض ضعفة الطلبة من المبتدئين ان الكسرة الظاهرة في نحو قاضٍ في المثال المذكور
علامة الجر ومن ثم سال بعضهم في الاية المتقدمة كيف عطف المرفوع اي وهو مشرك على
المجرور اي وهو زانٍ وكان الا وقبله كان الاولى بك ان تقول كيف جر الفاعل

هو ابو عبد الله محمد الخزرجي الحنفي تغمده الله تعالى واعاد علينا من بركاته

في الصحاح الكرسي واحد الكراسي وربما قالوا كرسي بكسر الكاف

وتقول رايت القاضي وقاضيًا وجوارًا بفتحة ظاهرة على اليا الموجودة حينئذ لم تكن
نايبة عن الكسرة ولم يتعرض لذلك لان كلامه في المقدر وانما قال وتظهر فيه الفتحة
لتحقق المقدور وعدم ظهور الفتحة على اليا في قول القايل اعط القوس باريها بسكون
اليا لغة وقيل ضرورة ويؤيد الاول قراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون
اهاليكم وقراءة غيره اهليكم بسكون اليا **وموجب هذا التقدير للضمة والكسرة**
ان اليا المكسور ما قبلها ثقيلة وتحريكها بالضمة والكسرة **يزيدها ثقلا**
وظهورها اي الضمة في قول جرير يهجو الفرزدق ٭ وعرق الفرزدق شر العروق ٭
خبيث الثرى كابي الازند ٭ والكسرة في قول الشاعر ٭
لا بارك الله في الغواني هل ٭ يصبحن الا لهن مطلب ٭
ضرورة وموجب ظهور الفتحة خفتها كما علمت ومحل تقدير الكسرة اذا كان
المنقوص منصرفًا والا قدرت فيه الفتحة نيابة عن الكسرة في حالة الجر
نحو مررت بجوار وليال من قوله تعالى والفجر وليال عشر ولا تقدر فيه الكسرة
خلافا لبعضهم لما علمت في المقصور وانما قدرت الفتحة حينئذ ولم تظهر لانها نايبة
عن حركة ثقيلة التي هي الكسرة فاعطيها الثقل لان نايب الثقيل ثقيل كما تقدم
في الكلام على تنوين العوض ومحل ظهور الفتحة حالة النصب ما لم يكن من المركب المزجي
الذي جزوه الاول يا نحو معدي كرب واعرب اعراب المركب الاضافي والا قدرت
الفتحة في حالة النصب نحو رايت معدي كرب لما قدمناه في الكلام على المركب المزجي
وهو مزيد الثقل الحاصل بالتركيب فلم تقبل اليا الحركة مطلقا واسكنت للتخفيف
وعن هذا احترزنا بقولنا حيث لا مانع وفيه ان هذا التقدير حينئذ ليس للثقل
بل للتعذر بالسكون العارض لاجل التخفيف فليتامل فان قيل فلم اقتصر المصنف
فيما يظهر اعرابه على ذكر الحركات مع انه لا يختص كما علم ولم يقتصر على ذلك فيما
يقدر اعرابه بل ذكر تقدير الحرف وقد سوى تقدير الحركة فما سر ذلك قلنا تقدم الجواب
عن ذلك وهو انه انما اقتصر فيما يظهر اعرابه على الحركات لانها الاصل ولانه لما كان
تقدير الحرف محل خفا واستغراب نبه عليه وقدمه على الحركة ثم لما فرغ من ذكر تقسيم
القسم الاول الذي هو المعرب شرع في تقسيم القسم الثاني الذي هو المبني فقال
والمبني قسمان لانك لك فيها **ما** اي قسم **يظهر فيه حركة البنا** اي حركة للبنا
بناء على ان البنا معنوي او حركة هي نفس البنا بناء على انه لفظي **وما** اي وقسم **يقدر** اي
حركة البنا **فيه فالقسم الاول الذي يظهر فيه حركة البنا** ثلاثة اقسام قسم يبنى على الفتح
وقسم يبنى على الكسر وقسم يبنى على الضم ولم يذكر ما يبنى من الاسما على السكون ويظهر
فيها ويمكن دخوله في كلامه بان يراد بالحركة وجودًا وعدمًا فكانه قال وما الذي يظهر
فيه حركة البنا او عدم حركته كذا لان السكون عدم الحركة بسكون الفم وعدم

تحركه

٢٠

تحركه عند النطق به ومن ثم سمي سكونًا ولا يضر عدم تمثيله له وحينئذ تكون الاقسام
اربعة فالمبني على الفتح **نحو اين بالبنا على الفتح** اي على علامته وهي الفتحة او هو نفس الفتحة ويسمى
فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك شي من العضلتين عند التلفظ به وانما بني
لتضمنه معنى حرف الاستفهام او الشرط وكان بناوه على حركة لئلا يلتقي ساكنان او ليعلم ان
له اصلا في الاعراب وكان على خصوص الفتح **للخفة** لانه اقرب الى السكون ومن ثم كثر في
كلامهم ولذلك بدا به المصنف اذ لو حرك بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين لثقل لحصول الكسرة مع اليا مع كثرة استعمال هذا اللفظ فيلزم كثرة استعمال
الثقيل فلا ينتقض بنحو حيث لقلة استعماله ولما كان الكسر هو الاصل في التخلص من التقاء السا
كنين وكان اعدل الحركات لانه بين الضم والفتح في الثقل وابعد الحركات عن الاعراب واقربها
الى البنا لانه لا يكون اعرابًا الا مع التنوين او ما عاقبه من ال والاضافة كان المبني عليه
اكثر من المبني على الضم ولذلك قدمه عليه فقال **ونحو امس بالبنا على الكسر** اي على علامته
وهي الكسرة او هو نفس الكسرة ويسمى كسرًا لانه ينشأ عن كسر اللحي الاسفل اي انجراره
الى اسفل انجرارًا قويًا عند التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت
معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق على ما يليه ذلك اليوم وما قبله من الايام الماضية
القريبة من ذلك اليوم او البعيدة منه لكن المتبادر الغالب في الاستعمال الاول فكانه
معرف بال العهدية تقديرًا ومن ثم وصف بما فيه ال في قولهم لقيته امس الدابر ولولا انه
معرفة بتقديرها ذكر لما وصف بذلك وانما قلنا بتقديرها ذكر لانه ليس احد المعارف
الخمسة المعروفة التي هي الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بال والمضاف
لواحد منها وكان بناوه على حركة لما تقدم وكان على خصوص الكسر لما انه **على اصل**
التقاء الساكنين اي الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وانما كان الكسر هو الاصل في
ذلك لان الجر مختص بالاسماء كما علمت والاصل ان يدل عليه بالكسرة كما سياتي والجزم
مختص بالافعال كما علمت والاصل ان يدل عليه بالسكون كما سياتي فصارت الكسرة ضدا
للسكون والاصل ان يتخلص من الشي بضده وفي كلام الشاطبي وانما كان الاصل ذلك لان
الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة الاعراب الا مع التنوين او ما
عاقبه انتهى اي كما تقدم بخلاف الضمة والفتحة فان كلا منهما يكون اعرابًا مع عدم
ما ذكر كما في الاسم الذي لا ينصرف ثم بنا امس على الكسر في الاحوال الثلاث
هو لغة اهل الحجاز ووافقهم اكثر بني تميم في حالتي النصب والجر واعربوه في حالة
الرفع اعراب ما لا ينصرف اي رفعوه بالضمة من غير تنوين وذهب اقلهم الى اعراب
الاعراب المذكور في الاحوال الثلاثة للعلمية اي الجنسية والعدل
عن الامس ومحل هذا الخلاف اذا نوعت في امس شروط احدها ان
يراد به معين سواء اكان ذلك اليوم المعين هو اليوم الذي يليه يومك الذي

كثير

ان فيه كما هو المتبادر الغالب في الاستعمال او قبله من الايام الماضية كما تقدم ثم رايت
بعض الشيوخ بحث هذا الاخذ من اطلاق قول الشذور اذا اردت به معينا ثانيها ان لا يعرف
بال ثالثها ان لا يضاف رابعها ان لا يكسر خامسها ان لا يصغر سادسها ان لا يستعمل ظرفا فان
فقد شرط من هذه الشروط بان اريد به غير معين اي اريد به يوم ما من الايام الماضية قبل يومك
كمضى امس او عرف كمضى الامس او اضيف كمضى امسنا او كسر كمضت اموس او صغر
كمضى امييس وفي كلام بعضهم ولا يصغر امس كما لا يصغر غد او استعمل ظرفا نحو اعتكفت
امس فلا خلاف في اعرابه في غير فوات الشرط الاخير وانما اعرب لزوال علة البناء وهي
تضمنه معنى حرف التعريف ويكون منصرفا فيما عدا المعرف والمضاف وانما صرف لفوات
العلمية الجنسية التي هي احدى علتي منع الصرف فان قيل لم اعرب عند تعريفه بال مع
انه في حالة بنائه متضمن لمعناها كما علمت قلنا لان عند ارادة تعريفه بذلك ينوى
تنكيره وقد قال بعضهم ليس في العربية مبني تدخل عليه ال الا رجع الى الاعراب كامس اذا
عرف بال صار معربا والمراد انه مبني في حالة تعيينه لا في حالة تنكيره فلا يرد ان خمسة عشر
واخواته يصير معربا بدخول ال عليه بل يبقى معها على بنائه لانه مبني حال تنكيره وفي
فوات الشرط الاخير يكون مبنيا اجماعا كما في الاوضح وفي كلام سيبويه وقد جاء
ابني ضرورة الشعر امس بالفتح ثم ختم بالمبني على الضم فقال ونحو حيث بالبنا
على الضم اي على علامته وهي الضمة او هو نفس الضمة ويسمى ضما لانه ينشا عن ضم
الشفتين عند التلفظ به وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الشرط ان كانت شرطية
او لافتقارها الى الجملة افتقارا لازما وكان بناؤها على حركة لما علم وكانت
على خصوص الضم تشبيها لها بقبل وبعد واخواتهما من الغايات
التي بنيت على ذلك للفرق بين حركة اعرابها وحركة بنائها لان الضم ليس
حركة لها حال الاعراب فجعل حركة لها حال البناء ووجه الشبه ان حيث
قطعت عن الاضافة الى المفرد الذي كان حقها ان تضاف اليه كما ان اخواتهما
كان قبل وبعد قطعا عن الاضافة الى ذلك فلا يقال ان حيث ملازمة للاضافة
ونحو قبل وبعد غير مضاف فاين المشابهة وبناؤها على الضم هو احدى
اللغات الست المشهورة الحاصلة بتثليث الثا المثلثة مع اليا او الواو
او الالف ووجه بنائها على الكسر والفتح يعلم مما تقدم في اين وامس وحكى
الكسائي ان فقعس يعربونها مطلقا اي في الاحوال الثلاثة وقراءة بعضهم سنستدرجهم
من حيث لا يعلمون بالكسر يحتمل الاعراب والبناء وذهب الزجاج الى ان حيث
اسم موصول بمعنى الذي وليست مضافة فبناؤها حينئذ وكونها غاية هو المشهور
وذهب بعضهم الى اعرابها موافقة لفقعس والمبني على السكون من الاسماء نحو كم
بنيت للشبه الوضعي والمعنوي لانها تضمنت معنى همزة الاستفهام ان جعلت

[illegible]

استفهامية

استفهامية وبمعنى التي للتكثير ان جعلت خبرية ومما بني على السكون نحو ذا ومتى والظاهر
انه مقدر للتعذر لان الالف ساكنة بالذات فلا تقبل سكونا اخر فقد علمت ان الاسم بالنسبة
الى البنا اقسام اربعة لانقسام انواع البنا اليها كما ياتي مبني على الفتح ومبني على الكسر
ومبني على الضم ومبني على السكون وعلمت ان الفتح على ان البنا هو الفتحة والكسر هو الكسرة
والضم هو الضمة وعلى ان البنا معنوي تكون الفتحة والكسرة والضمة علامات وعلمت وجه
التسمية بذلك وعلمت ان الاسم اذا بني على الفتح او الكسر او الضم يسال فيه ثلاثة
اسئلة لم بني ولم كان بناؤه على حركة ولم كانت الحركة خصوص الفتحة او الكسرة او الضمة
ولا يخفى انه اذا بني على السكون يسال فيه سؤال واحد وهو لم بني ولم يذكر المصنف ما بني
من الاسماء على ما ينوب عن الحركة كما فعل في المعرب فمما بني على نائب الفتح المثنى وجمع المذكر
السالم وجمع المؤنث السالم اذا وقع كل اسما للا العاملة عمل ان نحو لا مسلمين ولا مسلمين ولا
مسلمات بالياء في الاولين والكسرة في الاخير نيابة عن الفتحة ومما بني على نائب الكسر
ما بني على الفتحة نيابة عن الكسرة نحو سحر على القول ببنائه ومما بني على نائب الضم المثنى
وجمع المذكر في النداء نحو يا زيدان لمعينين ويا زيدون كذلك والتمثيل بسحر لما ناب عن الكسرة
ذكره الجلال السيوطي في النكت وقال كما بين في الشذور وفي قوله نظر لانه في الشذور
وشرحه لم يمثل لما بني على نائب الكسر لا بهذا المثال ولا بغيره وكنت تخيلت سابقا ان يمثل
له بلا مسلمات بالفتحة على القول به وهو الراجح وحينئذ يكون بناء عن الكسرة لانه
حينئذ بني على خلاف ما ينصب به لو كان معربا لان النصب في ذلك بالكسرة لا بالفتحة
لانه اصل مهجور لا يلتفت اليه ويعزبه قوله في المغني في اسم لا ويبنى على الكسرة في نحو مسلمات
وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتحة وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها المركب
انتهى اي لان المركب حقه ان يبنى على الفتحة لخفتها فليس المراد ان استحقاقه للفتحة
لانها الاصل في نصب ما ذكر لانه اصل مهجور كما علمت ثم ظهر ان هذا يعارضه جعل
بناء مسلمات على الكسرة بطريق النيابة عن الفتحة اذ لو كان النصب بالفتحة في ذلك
اصلا مهجورا لما وقعت البنا بدلا عنها واما السكون في بناء الاسماء فلا نائب عنه ثم
ظهر انه لا يحسن دخول السكون في كلام المصنف وان المصنف انما اقتصر على المبني
على حركة دون المبني على السكون لقوله والذي تقدر فيه حركة البنا لان السكون
لا يقدر في البنا في الاسماء فلا يستقيم التقسيم والذي يقدر فيه حركة البنا من
الاسماء نحو المنادى المبني قبل النداء فالمنادى نحو سيبويه من قولك
يا سيبويه من كل علم مختوم بويه وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف وقيل
لمشابهته لاسم الصوت فبناؤه لمشابهته المبني ونحو حذام من قولك يا حذام
من علم المؤنث جاء على فعال سواء كان اخره راء كوبار وحضار وسفار ام لا كقطام
فان هذا النوع مبني عند اهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تاء التانيث وقيل

رده انا قدمنا ان السكون متعذر في ذا ومتى الالف فقد وجد تعذر السكون في الاسما المبنية منه

قوله المشابهة الحرف اي في كونه يعمل ولا يتاثر بالعامل

للمشابهة للمبني وهو اسم الفعل الذي على وزنه فعال الذي للامر كنزال في الزنة المبني لمشابهته الحرف في الاستعمال او لوقوعه موقع المبني الذي هو الفعل كما قيل وكان على حركة لما تقدم وكانت كسرة لما علم في امس وقيل لانها تشعر بالتاء نيث ومن ثم كسرت التاء في انت للمؤنث وذهب اكثر بني تميم الى بناء ما ختم براء واعراب ما لم يختم بها اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتانيث وقيل العدل عن فاعله فانك تقدر فيه اي في نحو سيبويه وحذام في النداء الضمة لان المنادى المفرد يبنى على ما يرفع به لو كان معربا فهذا يبنى على الضمة تقديرا وفي المنادى المذكور اسم لا العاملة عمل ان المبني قبل دخولها نحو لا سيبويه بالمتون عندنا فانك تقدر فيه الفتحة لان اسمها المفرد يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فهذا يبنى على الفتحة تقديرا وهذا التقدير وان كان لا يظهر اثره في المتبوع الذي هو الاسم المبني لكن يظهر اثر ذلك التقدير في الاسم المعرب التابع لذلك الاسم المبني تقول في تابع المنادى يا سيبويه العالم او نفسه او زيني العابدين بالرفع لذلك التابع اتباعا للضم اي لذلك الضم المقدر في اخره اي اخر ذلك الاسم المنادى الذي هو المتبوع فحركة المتبوع بناء وحركة التابع اعراب كما علم من تعبيره وفي جعل حركة التابع اعرابا اشكال قوي لان عامل المتبوع لا يقتضي الرفع وقد تقرر ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع واجاب الفاضل الهندي في شرح الكافية بان العامل فيهما يا النداء المشبهة بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا وفيه نظر لا يخفى وعندي ان حركة التابع اتباع لا اعراب والتعبير عنها بالرفع فيه مسامحة وحينئذ يكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع اذ لو ان العامل متوهم كانه توهم ان العامل المتبوع نائب فاعل الفعل الذي نابت عنه يا بان يقدر مبنيا للمجهول ويجوز ان يقول العالم او نفسه او نحوه بالنصب اتباعا للنصب الثابت لمحله اي لمحل ذلك الاسم المنادى الذي هو المتبوع لانه في محل نصب على المفعولية بالفعل المقدر الذي نابت عنه يا وظاهر كلامهم استوا الوجهين فيما ذكر ثم رايت ابن الانباري قال الحمل على الموضع هو الاختيار عندي لان الاصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع انتهى ويمتنع العالم او نفسه او نحوه بالجر اتباعا للكسر الثابت للفظه اي للفظ ذلك الاسم المنادى الذي هو المتبوع ويقول في تابع اسم لا لا سيبويه ظريف بالفتح اتباعا للفتح المقدر وكانه ركب مع الموصوف قبل دخول لا ويجوز نصبه فيقال ظريفا نظرا للمحل ذلك الموصوف مع لا ويمتنع ظريف بالجر اتباعا للكسر الملفوظ به وما ذاك الا لان حركة البناء الاصلية لا يجوز اتباعها لضعفها للزومها وعدم مفارقتها بخلاف العارضة بسبب النداء ونحوه كدخول لا فانه يجوز اتباعها لانها شبيهة بحركة الاعراب من حيث انها نظرا له وتزول وحركة الاعراب مع كونها طارئة اقوى من حركة البناء لانها لمعنى بخلاف البناء وقد الغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله

يا هؤلاء اخبروا سائلكم ... ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه في تابع ... والموضعان قد يراعيان

وما

ولما قسم الاسم من جهة وصفه بالاعراب والبناء الى قسمين معرب ومبني قسم الفعل من الجهة المذكورة الى ذلك فقال والفعل من حيث هو قسمان قسم معرب على خلاف الاصل عند جمهور البصريين اي الجاري عليه الاعراب او صالح له وقدمه وقسم مبني على الاصل ولا ثالث لهما ولم يحك المصنف خلافا في اثبات الواسطة هنا كما قدمه في الاسم وهو بظاهره ربما يفيد انه لا قائل بذلك هنا مع ان قياس من اثبت الواسطة في الاسم لما لم يظهر اعرابه ان يثبتها هنا في الفعل المضارع الذي لا يظهر اعرابه وهو الفعل المعتل الاخر ثم رايت المصنف في التصريح نقل ذلك عن ابن السراج ومن تبعه وعلله بعدم تقدير الاعراب فيه بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره فيه انتهى ومن المعلوم انه غير مبني فهو واسطة ثم رايت الشاطبي نقل عن بعضهم ان الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة او غير مباشرة لا معرب ولا مبني قال فهو حاله بين حالين كالمضاف لياء المتكلم اي عند من قال انه واسطة كما تقدم وستعلم ضعف هذا القول وان المضارع المذكور مبني في الاول ومعرب في الثاني على الاصح واذا اردت معرفة كل من المعرب والمبني من الفعل فالمعرب منه بالمعنى المتقدم الفعل المضارع للاسم في المعنى الذي اقتضى اعراب الاسم وهو وجود معاني تركيبية يفتقر في تمييزها الى اعراب لتواردها على صيغة واحدة على المشهور وتقدم انها في الاسم الفاعلية والمفعولية والاضافة واما في الفعل ففي النهي عن كل من امرين والنهي عن الجمع بينهما والنهي عن الاول واباحة الثاني كما سياتي ايضاحه وذلك الفعل المضارع هو المجرد من نون الاناث اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن من الذكور ضميرا وعلامة ونون التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا بان لا يفصل بينها وبينه فاصل في اللفظ او التقدير ثقيلة كانت او خفيفة كما سياتي في كلامه ولم يذكر للمعرب هنا ضابطا فلم يبين هو ما تغير اخره بسبب عامل الجازم كما فعل في الاسم لانه نوع واحد وذلك المجرد اما مرفوع نحو يضرب او منصوب نحو لن يضرب او مجزوم نحو لم يضرب والمبني منه الفعل المضارع غير المجرد مما ذكر على الاصح كما سيذكره المصنف في علامات الافعال واحكامها والمبني منه ايضا الفعل الماضي اتفاقا اي بالاتفاق او حال كونه بنائه متفقا عليه ولا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا تقديرا لعدم ما يقتضي اعرابه وفيه ما ستعلم واما محلا فقد حكموا عليه في قولك ان قام زيد قام عمرو بانه في محل جزم وان الجزم محكوم به لذلك الفعل وحده لا للجملة باسرها اي له مع فاعله وكان حقه ان يبنى على السكون لانه اي السكون الاصل في البناء اي الغالب الكثير لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لتمييز تلك المعاني المقتضية له فالمناسب ان يكون البناء بعدم الحركة وهو السكون لتحقق المضادة او لانه اخف فهو الاليق بالمبني الثقيل بملازمته حالة واحدة او لانه عدم الحركة والعدم هو الاصل فوجب استصحابه ولا يعدل عنه الا لسبب وقد ذكروا للبناء على حركة اسبابا منها التقاء الساكنين ومنها الاعلام بان له اصلا في الاعراب وقد تقدما ومنها مشابهة المعرب وحينئذ فانما عدل هنا عن الاصل وبني اي الفعل الماضي على حركة لمشابهته الاسم اي المعرب وهو اسم الفاعل وفي التصريح للمصنف لمشابهته المضارع في الجملة ولو قال لمشابهته المعرب لشملهما والمشابهة في امور منها وقوعه ظاهرا صفة وصلة وخبرا وحالا لا فضلة في قولك مررت برجل ضرب

وصلة في قولك جاء الذي ضرب وخبراً في قولك زيد ضرب وحالاً في قولك رايت زيداً قد
ضرب وانما قلنا ظاهراً لان المحكوم عليه في الحقيقة بذلك هو الجملة لا الفعل وحده وذكروا للبناء على
خصوص الفتحة اسباباً منها الخفة فلذلك قال وكانت تلك الحركة فتحة اي خصوص
الفتحة لفظاً وتقديراً لتعادل خفتها اي الفتحة ثقل الفعل لما سيبنيه عليه ومن المبني فعل الامر
على الاصح فلذلك قال والامر اي فعل الامر مبني لكن لا اتفاقاً كالماضي بل على القول الاصح
عند جمهور البصريين على ما هو الاصل في البناء وهو السكون او نائبه وستعلمه ومقابل الاصح
ما ذهب اليه الكوفيون وبعض البصريين ذهبوا الى انه مضارع معرب مجزوم
بالسكون او ما ناب عنه بلام الامر حال كونها مقدرة غير ملفوظ بها فاصل اضرب تلا عندهم
اي الكوفيين وبعض البصريين لتضرب بلام الامر وتاء المضارعة حذفت تلك اللام
حذفاً مستمراً تخفيفاً ثم حذفت تلك التاء تخفيفاً ايضاً او خوف اي لخوف الالتباس
بالمضارع الصحيح الاخر المرفوع وقفاً اي في حالة الوقف فلا يقال لا التباس مدفوع لان المرفوع
محرك الاخر بالضمة والمجزوم ساكن الاخر فيكفي الالتباس ولو في صورة فعلم ان ما ليس فيه محمول
على ما فيه ليطرد الباب ثم بعد حذف التاء صارت الضاد ساكنة ولا يمكن الابتداء بالساكن
اتي بهمزة الوصل توصلا الى النطق بتلك الضاد الساكنة ولم يكتفوا بتحريك
الضاد مع انه ايسر من اجتلاب الهمزة محافظة على صيغة المضارع التي هي الاصل وفيه ان
هذا خلاف الاصل فلا يعول عليه من غير ضرورة تدعوا اليه لكنه قال في المغني بهذا القول
اقول واستدل له بامور منها انهم قد نطقوا بهذا الاصل كقول الشاعر
لتقم انت يا ابن خير قريش وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
بالتاء الفوقية ثم لما قسم المعرب من الاسماء الى قسمين ما يظهر اعرابه وما يقدر اخذ
يقسم المعرب من الافعال الى ذلك فقال ثم المعرب من الافعال اي الذي هو كما علمت
المضارع المجرد من نوني الاناث والتوكيد قسمان ما اي قسم يظهر اعرابه اي علامة اعرابه
لفظاً لصلاحية اخره لذلك وما اي وقسم لا يظهر اعرابه بل يقدر هو اي اعرابه اي علامة
اعرابه لعدم صلاحية اخره لظهور ذلك وكان من حقه ان يبرز هذا الضمير لان يقدر صفة
جرت على غير من هي له وفيه ما تقدم فالقسم الذي يظهر اعرابه اي علامة اعرابه لفظاً
حيث لا مانع قسمان لا ثالث لهما قسم علامة اعرابه حرف وقسم علامة اعرابه حركة او
عدمها وهو السكون والقسم الثاني من القسم الاول هو الفعل المضارع الصحيح الاخر
وهو ما اخره حرف صحيح اي ليس من حروف العلة المتقدم ذكرها ولم يتصل به الف اثنين
ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة ولم يقم به مانع يمنع من ظهور ذلك بقرينة تمثيله
للمرفوع بقوله كيضرب وللمنصوب بلن يضرب وللمجزوم بلم يضرب والقسم الاول
من القسم الاول هو الفعل المضارع الذي اتصل به الف الاثنين او واو الجماعة او ياء
المؤنثة المخاطبة ولم يؤكد بالنون الثقيلة نحو يفعلان ويفعلون وتفعلين ولم ولن

تفعلا

تفعلا وتفعلوا وتفعلي فقد علمت ان ظهور علامة الاعراب في الفعل لا يختص بالحركات كما هو ظاهر اقتصار
المصنف عليها وتقدم له نظيره في الاسم وقلنا فيما سبق ان اقتصاره عليها لعله لكونها الاصل وان
الاسبب ما ذكر في المعتد بان يذكر الحروف ايضاً كما ذكرنا لانه ذكره فيما يقدر ولم يقتصر على الحركات
وهذا يأبى نظيره هنا فانه ذكر الحروف فيما يقدر حيث قال والذي يقدر اعرابه اي علامة
اعرابه قسمان ما اي قسم يقدر فيه حرف وقدمه لما سبق في الاسم وما اي قسم يقدر فيه
حركة فالذي يقدر فيه حرف الفعل المضارع المرفوع المتصل به واو الجماعة او الف
الاثنين او ياء المخاطبة اذا اكد بالنون اي المثقلة فانه معرب لعدم مباشرة النون
له في اللفظ ويقدر فيه نون الرفع وخرج بالمرفوع المجزوم فان اعرابه يكون ظاهراً كما
سياتي فالمضارع المرفوع المؤكد بما ذكر المتصل به واو الجماعة نحو لتبلون والمتصل
به الف اثنين نحو لتبلوان والمتصل به ياء المخاطبة نحو لتبلين واذا اردت معرفة
كل واحد منهما فلتبلون اصله بعد التوكيد بالنون المذكورة لتبلوونن بواوين اولاهما
لام الفعل لانه مضارع بلى يبلو اي الابتلاء وهو الاختبار والتجربة وثانيهما واو الجماعة
وثلاث نونات زوائد نون الرفع ونونا التوكيد تحركت الواو الاولى التي هي لام
الفعل وانفتح ما قبلها قلبت الفاً جرياً بالقاعدة فاجتمع ساكنان تلك الالف المنقلبة
عن واو والجماعة حذفت الالف لالتقاء الساكنين اي للتخلص منه او نقول استثقلت الضمة
على الواو الاولى التي هي لام الفعل فحذفت تلك الضمة للثقل فاجتمع ساكنان الواو الاولى والثانية
حذفت الاولى لانها جزء كلمة للتخلص من التقاء الساكنين بعد هذا الاعلال توالت امثال
ثلاثة زوائد وهي نون الرفع ونونا التوكيد حذفت نون الرفع لتوالي الامثال
فاجتمع ساكنان على غير حده بناء على ان الذي على حده ان يكونا في كلمة واحدة ويكون الاول منهما
حرف مد والثاني مدغماً والساكنان هما واو الجماعة ونون التوكيد الاولى المدغمة في الثانية
والمدغم لا يكون الا ساكناً فلم يمكن تحريكها فحركت الواو بالضمة المناسبة لها لالتقاء الساكنين
اي للتخلص منه وخصت بالتحريك ولم تحذف تلك الواو لعدم وجود ما يدل عليها من الحركات
قبلها وهي الضمة ولم تحذف النون المشددة لانه يختل بها الغرض ويفوت بها ما جيء بها وهو التوكيد
فان قلت قد علم مما سبق ان القاعدة انه اذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها يجب قلبها
الفاً فما السبب في ان الواو لم تقلب ههنا الفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها قلت السبب
في ذلك ان الحركة وهي الضمة هنا عارضة للتخلص من الساكنين والحركة العارضة لا اعتداد
في الاعلال فلا يعل لاجلها ولتبلوان اصله بعد التوكيد لتبلوانن توالت فيه امثال
ثلاثة زوائد وهي نون الرفع ونونا التوكيد حذفت نون الرفع لتوالي تلك النونات
الثلاث فاجتمع فيه ساكنان على غير حده على ما تقدم الف الاثنين ونون التوكيد الاولى المدغمة
في الثانية ولم تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا يمكن تحريك النون
الاولى ولم تحذف النون المشددة لما تقدم ولم تقلب الواو الفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها

لئلا يلزم التقاء الساكنين ايضًا والحاصل انهم اغتفروا هذا التقاء الساكنين وهما الالف والنون الاولى المدغمة على غير حده وغاية ما فعلوا ان حركوا النون الثانية بالكسرة كنون المثنى فعلم ان هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقاء الساكنين كما قد يتوهم ولتبيين اصله بعد التوكيد لتناوين تحركت الواو التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها قلبت الفًا وفاء بالقاعدة فالتقى ساكنان على غير حده تلك الالف المنقلبة وياء المونثة المخاطبة فحذفت الالف لالتقاء الساكنين اي للتخلص منه وحصت بالحذف لانها جزء كلمة بخلاف اليا وبعد هذا الاعلال لتوالت امثال ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونونا التوكيد حذفت نون الرفع لتوالي تلك النونات فاجتمع ساكنان ياء المخاطبة والنون الاولى من نوني التوكيد المدغمة في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنًا فلا يمكن تحريكها كما علمت فحركت تلك اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وخصت تلك اليا بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها وهي الكسرة ولم تحذف النون المشددة لما تقدم وفي اليا ما تقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف وبالتقييد بزوايد المضارع لان منها شيئين من نفس الكلمة وواحدة زائدة والثقل انما يحصل بالزوايد وحيث حذفت نون الرفع لعارض توالي النونات فانها تقدر علامة للرفع حرصًا على بقاء علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت لا للتوالي الامثال بل للجازم بان كان المضارع المذكور اي الذي تتصل به واو الجماعة او الف الاثنين او يا المخاطبة واكد بالنون الثقيلة مجزومًا فانها لا تقدر نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فاما ترين وعن هذا احترز المصنف بقوله المرفوع وقد اشرنا اليه فيما سبق ووعدنا ثم بمجيئه فالمضارع المذكور المجزوم من المعرب لفظًا لان اصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدونك حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون المدغمة حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار يصدنك وهذا من المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل وهو واو الجماعة وان لم تكن فاصلة في اللفظ فهي فاصلة في التقدير وقد قدمنا ان النون التوكيد لا تقتضي بناء المضارع الا ان باشرته في اللفظ والتقدير وقولنا ثم اكد بالنون اي بعد دخول الجازم هو الواضح لا قول الجمال ابن هشام في شرح القطر اصله قبل دخول الجازم يصدونك لانه انما يأتي على شذوذ وهو توكيد الفعل الخالي عن الطلب وما في معناه واصل الثاني قبل التوكيد ودخول الجازم تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما الالف والنون المدغمة لا يجوز ان تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت ما جيء بها لاجله واصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترايين بوزن تفعلين فالرا فا الكلمة والهمزة عينها واليا الاولى لامها نقلت حركة الهمزة

الى الرا

الى الرا ثم حذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال فصار ترييين بفتح الرا وكسر اليا الاولى وسكون الثانية قلبت الاولى الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها او استثقلت الكسرة عليها فحذفت فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزايدة فحذفت النون فصار اما تري بسكون اليا المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما يا المخاطبة والنون المدغمة وحذف احدا متعذر لما علمت فحركت اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة وفيه ما تقدم فكون الاعراب في هذه الثلاثة لفظيًا واضح لانه يحذف النون للجازم لا تقديري وان النون حذفت لتوالي الامثال كالثلاثة قبلها كما توهمه بعضهم وممن توهم ذلك الجمال ابن هشام في التوضيح وقد يقال هو سنه بناء على ما يراه من خلاف المشهور الذي قدمنا عنه من ان نون التوكيد في ذلك جيء بها قبل دخول الجازم ادعليه فقد يقال حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فلما دخل الجازم فقد وجودها ثم حذفها له وحينئذ يسقط الاعتراض عليه لان من اعترض بنى اعتراضه على ما هو المشهور من ان التاكيد متاخر عن الجازم فليتنا وربما حذفت نون الرفع من المضارع المرفوع الذي اتصل به ما ذكر لغير توالي الامثال بل لمجرد التخفيف كقول الشاعر

ابيت اسري وتبيتي تدلكي ... وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وهو نادر هذا ما يتعلق بما يقدر فيه حرف ولم يذكر ان تقديرها الحرف للثقل او للتعذر وظاهر صنيعه ان هذا لا يتصف بتعذر ولا استثقال حيث سكت عنه في ذلك وذكره فيما يقدر فيه الحركة حيث قال والذي تقدر فيه حركة قسمان ما اي قسم يقدد اي الحركة فيه تعذرًا لذاته وهو ما في اخره اي الجزء الف كيخشى لما علمت ان ذات الالف لا تقبل الحركة فانه تقدر فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب على الالف للتعذر لذاته نحو هو يخشى ولن يخشى ومما تقدر فيه الحركة للتعذر لكن لا لذاته بل لعارض ولم يعرج عليه كما اشار في الاسم ما اشتغل اخره بحركة النقل كما في قول القايل وتفنيدت نفسي بعدما كدت افعاله بفتح اللام والاصل بعد ما كدت افعلها فحذفت الالف اعتباطًا ثم نقلت حركة الهاء التي هي الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها الى كلام تعد التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرًا او بالسكون للادغام نحو يضرب بكر وقد يقدر عدم الحركة وهو السكون للتعذر لا لذاته بل لعارض بان اشتغل اخر المضارع بحركة التخلص من الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا وعن هذا العارض احترزنا فيما سبق بقولنا ما لم يقم به مانع يمنع من ظهوره ذلك وما اي وقسم يقدد اي الحركة فيه بنية استثقالا وهو ما في اخره اي اخره واو كيدعو وما في اخره اي اخره يا نحو يرمي فانه تقدر فيه الضمة في حالة الرفع فقط على كل من الواو واليا للثقل فان كلا من الواو واليا حرف ثقيل وحركة كل منهما بالضمة يزيده ثقلا واما ظهورها على الواو في قول الشاعر

اذا قلت على القلب سلو قيضت ... وعلى اليا في قول الشاعر تناديه عتري غير خمش دوام

فضرورة وتظهر الفتحة على كل من الواو والياء حالة النصب لخفتها وعدم ظهورها

تمامه
وبنا إخالُ لدينا منكرٍ متوبل

على الواو في قول الشاعر ** ارجو وآمل ان تدنو مودتها ** وعلى اليا في قول الشاعر
ما انتد الله ان يدنى على سخط ** ضرورة وقال بعضهم هو احسنها وخرج عليه قراءة بعضهم او يعفو الذي
بيده عقدة النكاح بسكون الواو وفيه انه يجوز ان يكون ذلك على اهمال ان في المعطوف عليه
والمبني من الافعال قسمان لا ثالث لهما القسم الاول مبني على الفتح لفظا او تقديرا فالمبني
على الفتح لفظا كضرب واستخرج وعلى الفتح تقديرا نحو كفى وضربت بتثليث التاء وضربنا زيدا
وضربتما وضربتم وضربتن وضربن والزيدون ضربوا فانه مبني على الفتح تقديرا منع من
ظهوره التعذر الذاتي في نحو كفى والعروض السكون للتخفيف في ضربت وضربنا وضربتما
وضربتم وضربتن وضربن لخوف توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما
سيصرح به وحمل عليه نحو اكرمت واستخرجت وقولهم كالكلمة الواحدة احترازا عن
الكلمات فربما اجتمع فيه ثماني حركات متوالية كقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا
ولا يرد عليه نحو علبط وجندل لانه مرخم عن اصل اذ اصل الاول علابط والثاني
جنادل حذفوا الالف تخفيفا وما حذف للتخفيف في حكم الملفوظ به وقيل انما سكن
ما قبل نا في ضربنا لتمييز الفاعل من المفعول ثم حملت التا والنون على نا للمساواة في
الرفع والاتصال وبهذا القيل قال الشيخ ابن مالك والعروض الضمة لمناسبة واو
الجماعة في ضربوا ان محل بناء الماضي على الفتح لفظا اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك
نحو ضربت بتثليث التاء وضربنا وضربتما وضربتم وضربتن وضربن كما سيصرح
به بعد او واو الجماعة نحو الزيدون ضربوا والا بني على الفتح تقديرا وتقييد
ضمير الرفع بالمتحرك مصرح بان فتحة ضربا للبنا ويوجه بانها استصحبت بعد دخول
الف الاثنين وحصلت بها المناسبة وليست لمحض المناسبة وهذا الصنيع اي جعل
الفعل الماضي مع واو الجماعة مبنيا على الفتح تقديرا وان الضمة فيه للمناسبة لا للبنا
يرشد اليه قول المصنف هنا قسمان اذ لا انه يقتضي ان لا شيء من الافعال يبنى على الضم وقد
صرحوا بذلك برمتهم وصرح به المصنف فيما سياتي وصرح فيما سياتي بان الضم للمناسبة
وسياتي وجه بناء ما قبل واو الجماعة على الفتح في نحو غزوا ورموا فقد علم ان قوله اذا لم
شرط لبناء الماضي على الفتح لفظا ومنه يعلم ان ما اتصل به ضمير الرفع المتحرك ليس مبنيا
على السكون خلافا لما قد يوهمه كلامه من ان الفعل مع ضمير الرفع المتحرك مبني على السكون
ومع واو الجماعة مبني على الضم هذا وذهب بعضهم الى انه مع ضمير الرفع المتحرك مبني
على السكون وعلله بان اصله البنا واصل البنا السكون والضمير برد كثيرا الاشيا
الى اصولها قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات
لانه لا يطرد في استخرجت واشباهه انتهى وقد علمت ان نحو استخرجت محمول على نحو
ضربت والقسم الثاني قسمان قسم مبني على السكون لفظا او تقديرا وهو الاصل
في كل مبني وحينئذ كان المناسب ان يقدمه على المبني على الفتح الا ان يقال اخره لطول

الكلام

الكلام عليه او مبني على نائبه اي نائب السكون وهو الحذف اما للام الفعل او لغيرها
مما هو منزل منزلتها فالاول اي المبني على السكون لفظا كاضرب يا زيد واضربن يا هندات
وتقديرا كاضرب الرجل فان السكون فيه مقدر منع من ظهوره اشتغال الاخر بالفعل
بالحركة العارضة لخوف التقاء الساكنين ومعلوم ان محل بناء اضرب ونحوه مما هو صحيح الاخر
على السكون اذا لم يباشره نون التوكيد والا بني على الفتح كاضربن وحينئذ يكون من
القسم الاول والثاني اي المبني على نائب السكون وهو الحذف للام الفعل كاخش واغز
وارم مما هو معتل الاخر وليس حرف العلة فيه بدلا من همزة فان كان بدلا من همزة كاقرا جاز
الحذف وعدمه كما سياتي في كلامه وما لم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مؤنثة
مخاطبة والا لم يكن بناؤه على حذف اخره بل على ما هو منزل منزلته وهو النون وما لم يتصل به
نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد والا لم يكن بناؤه على نائب السكون بل يكون على
السكون في الاول نحو اخشين واغزون وارمين وعلى الفتح في الثاني نحو اخشين واغزون
وارمين كما سياتي في احكام الافعال وعلاماتها او لغير لام الفعل نحو قولا وقولوا
وقولي مما هو صحيح الاخر وقد اتصل به الف الاثنين او واو الجماعة او يا المؤنثة
المخاطبة وكذا معتله وقد اتصل به ما ذكر وان اكد بالنون نحو اغزوا واغزوا واغزي
اصل الاول اغزووا والاصل الثاني اغزوي فانه اي ما ذكر من اخش وما بعده مبني على
نائب السكون وهو الحذف فالمحذوف من اخش الالف والفتحة قبلها
دليل عليها ومن اغز الواو والضمة قبلها دليل عليها ومن ارم اليا
والكسرة قبلها دليل عليها وكل من الالف والواو واليا لام الفعل فهو اخر اصالة
كما سياتي في كلامه والمحذوف من قولا وقولوا وقولي ومن اغزوا واغزوا
واغزوي النون التي هي علامة الرفع وليست لام الفعل وليست اخرا بل هي في حكم الاخر ومنزلة
منزلته وسياتي في احكام الافعال ان ما اكد بالنون مما اتصل به واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة
صحيحا كان او معتلا يحذف فيه كل من الواو واليا لخوف التقاء الساكنين نحو قولن وقولن واغزن
واغزن واما ما اتصل به الف الاثنين لا تحذف منه الالف نحو اضربان واغزوان خوف الالتباس و
سياتي ايضا ان فعل الامر قد يدخله الحذف حتى يصير على حرف او حركة وصنيعه يقتضي انه لا نائب
للفتح في بناء الافعال وهو كذلك كما انه لا نائب للسكون في بناء الاسماء كما علمت وان كلا من الفتح و
السكون لا يقدر وليس كذلك كما علمت وكان قياس ما سبق له في الاسم ان يقول بعد قوله والمبني من
الافعال قسمان ما يظهر فيه علامة البناء وما يقدر فيه وقد علمت ما يظهر فيه علامة البناء وما يقدر فيه ولما
تكلم المصنف على الاسم وقسمه الى معرب ومبني وعلى الفعل وقسمه كذلك اخذ يتكلم على الحرف فقال والحروف
كلها مبنية اي كل واحد منها حرف مبني لانه لا مقتضى لاعرابها لان المقتضي للاعراب كما تقدم وسياتي توارد
معان تركيبية على الكلمة بصيغة واحدة فيفتقر في تمييزها الى اعراب وهي خالية عن ذلك لانها لا
يتداول عليها من المعاني المختلفة التركيبية اي الحاصلة بسبب التركيب بصيغة واحدة

ما تفتقر في دلالته اي في الدلالة عليه الى اعراب لتتميز تلك المعاني فلو اعربت لكان
اعرابها ضايعا كذا صنع الشيخ ابن مالك واعترضه الشيخ ابو حيان بانا نجد كثيرا من الحروف
تكون لمعان كثيرة تفهم منه وكل معنى منها حالة التركيب وذلك نحو من فانها تكون لابتداء
الغاية وللتبعيض وللتبيين اي بيان الجنس انتهى وفيه ان هذا غفلة عن اعتبار الصيغة
الواحدة وهي لا تحتمل هذه المعاني بصيغة واحدة في تركيب واحد ثم لك ان تقول ما السر في ان
المصنف لم يذكر علة اعراب المعرب من الاسم ولا علة اعراب المعرب من الفعل المضارع
ولا علة المبني منهما فيما سبق وذكر هنا علة بناء الحرف وقد علمت مما سبق ان الاسم بالنسبة الى
البنا اربعة اقسام مبني على الفتح او نايبه ومبني على الكسر او نايبه ومبني على الضم او نايبه ومبني
على السكون ولبيسله ما ينوب عنه وسكت المصنف عن المبني من ذلك على السكون وان الفعل بالنسبة
الى البناء قسمان مبني على الفتح وليس له ما ينوب عنه ومبني على السكون او نايبه واما الحرف فقد اشار
اليه بقوله وهي اي الحروف بالنسبة الى البنا اربعة اقسام لانقسام انواعه اليها كما سياتي
قسم مبني على السكون وهو الاصل في كل مبني لا خصوص الحرف لان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب ضد البناء فالمناسب ان يكون البنا بعدم الحركة لتتحقق المضادة
اولان السكون اخف من الحركة فهو اليق بالمبني الثقيل علا زمنه حالة واحدة فلا يجدد عنه
الا لسبب اولان السكون عدم الحركة والعدم هو الاصل فوجب استصحابه ما لم يمنع
مانع منه فيعدل الى الحركة ومن ثم قدمه نحو لم من الحروف الجازمة للمضارع و
قسم مبني على الفتح اي الفتحة وانما بني على حركة لخوف التقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة
نحو ليت من الحروف الناسخة وقسم مبني على الكسر اي الكسرة وانما بني على حركة
لما تقدم وكانت كسرة على اصل التقاء الساكنين اي لان الاصل في التخلص من التقاء الساكنين
يكون بالكسر لما تقدم نحو جير بفتح الجيم وسكون اليا التحتية وكسر الرا على الاشهر
من الحروف الجوابية اي التي يجاب بها الكلام كنعم ولحظوا ثقل الكسرة مع اليا لقلة استعماله
هذا وربما فتحت للتخفيف وقسم مبني على الضم اي الضمة وانما بني على حركة لما تقدم وكانت تشبيها
بالغايات التي هي قبل وبعد واخواتهما في شدة الابهام والاحتياج الى ما تضاف اليه نحو منذ من
الحروف الجارة قال في الخرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ انتهى خلاف منذ الرافعة
فانها اسم مبتدا او خبر مبنية للشبه اللفظي في نحو ما لقيته منذ يومان فعلى الاول يكون التقدير
امد عدم اللقي يومان وعلى الثاني يكون التقدير بيني وبين لقائه يومان فيكون هذا التركيب كلاما
يتضمن جملتين مستانفتين الاولى مستانفة استينافا نحويا والثانية مستانفة استينافا بيانيا
لانها جواب سوال مقدر ناشي عن الجملة الاولى كانك لما قلت ما لقيته قيل لك على الاول
ما امد ذلك اي مدته فقلت امده اي مدته يومان وعلى الثاني قيل لك ما بينك وبين لقائه
فقلت بيني وبينه يومان وعلى الاول اقتصر ابن هشام في القواعد لان الثاني بعيد من جهة
اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان فيه جعل اللفظ الواحد بمعنى ظرفين متنافيين ولا نظير له

في كلامهم

في كلامهم واما المعنى فلان المناسب ان يكون السوال عن عدم اللقي وان يكون جوابه كذلك لا عن
اللقي لانه لا يتشاغل عن ما لقيته السوال عن اللقي بل عن عدمه وقيل هو ظرف مضاف للجملة بعده ويومان
فاعل بفعل محذوف واي التي التي منذ مضى يومان ومجاهد عاملة في منذ لما فيها من معنى النفي وقيل يومان
خبر لمبتدا محذوف وتلك الجملة صلة للذا لمن منذ لانها ذو الطائية تركبت مع من الابتدائية
والتقدير من الزمان الذي هو يومان وقيل ان منذ وما بعدها جملة اسمية في موضع نصب
على الحال والتقدير ما لقيته في حال كون عدم لقيه يومان والكلام على هذه الجملة في الاقوال
الثلاثة جملة واحدة مستانفة لا جملتين مستانفتين كما في القولين الاولين وضعف الاول
من هذه الاقوال الثلاثة بان فيه حذف الفعل من غير احتياج اليه والثاني بان فيه حذف
صدر صلة غير اي من غير استطالة ولا دليل على ان منذ مركبة من من الابتدائية وذو الطائية
وضعف الثالث بانه يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا من غير رابط واما الجواب عنه بانه
يكفي الربط من جهة المعنى وهو موجود وان كان من جهة اللفظ مفقودا ففيه نظر لان
الربط اللفظي في الجملة الاسمية الواقعة حالا لا بد منه لفظا او تقديرا وهما اما الواو
او الضمير او هما وهذا توضيح لخلاصة الكلام في هذا المقام وقد علمت فيما سبق حكمة
تقديم الفتح على الكسر وتقديم المكسور على الضم ثم لما فرغ من ذكر المعرب والمبني شرع
على الاعراب والبنا معقدما للكلام على البنا لقلة الكلام على احكام انواعه فقال والبناء على
القول بانه معنوي وهو ما عليه غير الجمهور من قدماء النحاة وبعض المتاخرين يقال في
تعريفه انه لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لفظا وتقديرا لغير عامل اي عدم تغير ذلك
الاخر لفظا وتقديرا بعامل ملفوظ به او غيره بان لا يتغير اصلا او يتغير لا بسبب عامل
نحو حيث لان اخرها وان تغير لكن لا لعامل على ان لك ان تمنع تغير اخر حيث لان الفتح
والكسر والضم لغات مختلفة زاد بعضهم في التعريف ولا اعتلال حتى لا يرد لزوم اخر
المعتل لفظا ولا حاجة اليه لان المعتل وان لزم اخره حالة واحدة لفظا لكن لا يلزم
اخره حالة واحدة تقديرا وذلك كلزوم كم وقم ولم السكون وقد علمت وجه بناء كم
ولزوم اين وكان وان الفتح وقد علمت وجه بناء اين وعلمت ايضا وجه البنا على حركة
ووجه خصوص كونها فتحة ولزوم هولاء وجير الكسر وانما بنيت هولا لمشابهتها
الحروف في المعنى وهو الاشارة وقد علمت وجه البنا على حركة ووجه خصوص كونها الكسرة
ولزوم حيث ومنذ الضم وقد علمت وجه بناء حيث ومنذ الاسمية وعلمت وجه
بنائهما على حركة ووجه خصوص كونها ضمة والبناء على القول بانه لفظي وهو ما عليه
الجمهور يقال في تعريفه انه ما جيء به لفظا وتقديرا لا لبيان مقتضى العامل
اي الامر الذي يطلبه العامل ويقتضيه من شبه الاعراب بيان لما اي المشابه له
في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا في الاخر وليس اي ذلك الشبه حكاية ولا انتقالا
ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا فالحكاية نحو من

قوله كم يسأل عنها سؤال واحد كما بينت تقرير لتضمنها همزة الاستفهام ان كانت استفهامية او بنيت لتضمنها معنى رب ان كانت خبرية

زيدا بالنصب ومن زيد بالجر جوابا لمن قال رأيت زيدا ومررت بزيد وكذا زيد بالرفع
لمن قال جاء زيد على الراجح كما تقدم فالمصنف اقتصر على بعض المتفق عليه والنقل نحو من ابني بضم
النون نقلا اي بنقل تلك الضمة من الهمزة الى تلك النون والاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال
اتباعا لكسر اللام على ما تقدم والتخلص من التقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا
بكسر النون وفيه انه علم مما سبق ان من اسباب البناء على حركة خوف التقاء الساكنين
وهو تصريح بان حركة البنا تكون للتخلص من الساكنين والمناسبة نحو ضربوا والتخفيف
نحو ضربت على ما تقدم والوقف نحو جاء زيد بالسكون فليس هذا السكون ولا شيء من الحركات
المذكورة بناء ثم لما ذكر حقيقة البناء على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي بعد ما الاول
على الثاني بعكس ما ياتي له في الاعراب اخذ يذكر انواع البنا فقال وانواع البناء على القولين اربعة
ضم اي نوع من اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالضم وعلامته على الاول الضمة
ملفوظا بها او مقدرة وما ناب عنها وعلى الثاني هو نفس الضمة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية الضم
ضما لكن اذا كان بمعنى الضمة واما اذا كان بمعنى اللزوم فلعله باعتبار علامته ولم ينظروا في وجه
التسمية لما ناب عن الضمة وكسر اي نوع من اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالكسر
وعلامته على الاول الكسرة ملفوظا بها وعلى الثاني هو نفس الكسرة وتقدم التوقف فيما ينوب
عن الكسرة وتقدم تسمية الكسر كسرا لكن اذا كان بمعنى الكسرة وفيه نظير ما سبق
وهما اي الضم والكسر ثقيلان واثقلهما الضم كما تقدم ولثقلهما المعلوم مما تقدم وثقل
الفعل المعلوم مما ياتي لم يدخلا فيه اي الفعل ودخلا الاسم والحرف وقد ذكرنا ان ذلك دليل
على ان الضمة في ضربوا للمناسبة لا للبناء وفتح اي نوع من انواع اللزوم او من شبه الاعراب
مخصوص يسمى بالفتح وعلامته على الاول الفتحة ملفوظا بها او مقدرة وما ناب عنها وتقدم وجه
تسمية الفتح فتحا لكن اذا كان بمعنى الفتحة وفيه نظير ما سبق وسكون اي نوع من انواع اللزوم
او شبه الاعراب مخصوص يسمى بالسكون وعلامته على الاول قطع الحركة لفظا او تقديرا وما
ناب عنها او هو نفس قطع الحركة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية السكون سكونا لكن اذا كان
بمعنى عدم الحركة وفيه نظير ما سبق وهما اي الفتح والسكون خفيفان ولخفتهما دخلا الكلم
الثلاث يعني الاسم والفعل والحرف فعلم ان هذه الانواع الاربعة قسم مشترك بين الاسم
والفعل والحرف وقسم مختص بالاسم والحرف والى ذلك اشار بقوله فحينئذ السكون والفتح
يشترك فيهما الاسم فيوجدان فيه نحو كم من اسماء الاستفهام واين من اسماء الشرط والا
والاستفهام والفعل فيوجدان فيه نحو قم فعل امر وباع فعل ماض والحرف فيوجدان فيه
نحو لم من الحروف الجازمة وان من الحروف المؤكدة والكسر والضم يختص بهما الاسم
والحرف ولا يدخلان الفعل لما تقدم مثال دخول الكسر في الاسم والحرف امس
وجير وتقدم الكلام عليهما ومثال دخول الضم في الاسم والحرف منذ في لغة من
رفع بها او جر فالرافعة اسم والجارة حرف وتقدم الكلام على ذلك مستوفى وكان المناسب

لماسياتي

لما سياتي له في الاعراب ان يقول هنا ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع ثم اشار
الى الكلام على الاعراب بقوله والاعراب مصدر اعرب اذا غير او حسن او ابان وقد ياتي لازما
بمعنى تكلم بالعربية او صارت له خيل عراب او اعطى العربون وكل المعاني التي ذكرت للمتعدي
وكذا اللازم بالنسبة لمعناه الاول تناسب المعنى الاصطلاحي المقابل للبناء وهو على
القول بانه لفظي وهو مذهب الجمهور قال بعضهم الوجدان يدل على انه الحق لانه انما جيء به
للتمييز بين المعاني والتمييز انما يكون بما يظهر انتهى يقال في تعريفه ما اي شيء جيء به لفظا او
تقديرا آخر الاسم الذي لم يشبه الحرف او الفعل المضارع الخالي من النونين سواء اكان ذلك
الآخر حقيقة ام حكما لبيان مقتضى العامل اي ما يقتضيه العامل ويطلبه وهو الرفع والنصب
والجر والجزم ومن ثم بين ذلك بقوله من حركة او حرف او سكون او حذف فخرج حركة
الاتباع والحكاية والنقل والتخلص من الساكنين والمناسبة والسكون للوقف او
التخفيف او الادغام فليس شيء من ذلك اعرابا كما انه ليس بناء كما تقدم والاعراب
على القول بانه معنوي وهو ما عليه غير الجمهور من قدماء النحاة وبعض المتأخرين ونسبه
بعضهم لاكثر اهل العربية وايد بانه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات نفس الاعراب
لم يصح الاضافة اذ لا يضاف الشيء الى نفسه وبان الحركات تذهب بالوقف مع الحكم بالاعراب ورد
الاول بانه صادر عن غير تامل لان الاضافة في ذلك من اضافة الاعم الى الاخص ولا شبهة في تغايرهما ورد قولهم
الثاني بان الحركة في الوقف مقدرة يقال في تعريفه تغيير اي تغيير اواخر الاسم حقيقة او حكما ذاتا
او صفة حقيقة او اعتبارا ذاتا وتقديرا في المعرب والمراد بالاسم الاسم المتمكن اي الذي له تمكن في
باب الاسمية حيث لم يشبه الحرف شبها قويا بمعنى ان لا يعارضه ما يرجح به الاعراب مما هو من
خصائص الاسماء وممن ذكر ان سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير ابن جني والزجاج وذكر ابن العطار
انه مذهب الحذاق من النحاة وجرى على ذلك الشيخ ابن مالك فجعله في الخلاصة اربعة اشياء احدها
الشبه الوضعي بان يكون الاسم مشبها للحرف في الوضع بان يكون على حرف او حرفين بحسب الوضع
الاصلي ومن ثم اعرب ما وضع من الاسماء على اكثر من حرفين ثم دخله الحذف حتى صار على حرفين
نحو يد ودم واب واخ ولهذا الشبه الوضعي بنيت الضمائر على اشهر الاقوال لان اكثرها على حرف
او حرفين بحسب الوضع وما وضع منها على اكثر من ذلك بطريق الالحاق وقد انكر الشيخ ابو حيان
هذا الشبه حين قال لم اقف على هذا الشبه الوضعي الا لهذا الرجل يعني ابن مالك ثم لا يخفى ان محل اعتبار
الشبه الوضعي في غير باب التسمية لان من يرى الشبه الوضعي اعرب الاسم المسمى به وان كان على
حرف او حرفين وقد قال ثريد اذا سميت بيا ضرب قلت جاء ابي باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب
وكانهم نظروا الى ان وضع التسمية طارئ فهو ضعيف عن تاثير البنا اي وجوبا والا فالاعراب ما ذكر
ليس بواجب اذ يجوز فيه البنا ومن ثم جوزوا بناء قد الاسمية لشبهها بقد الحرفية على ان ما هو باطل
وضع اللغة لغوفة فاندفع ما قيل هذا من تبعي الشبه الوضعي ثانيها الشبه المعنوي بان يؤدي
بالاسم معنى من معاني الحروف اي معنى غير مستقل ملحوظا تبعا وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف

الموجودة فمن ذلك اسماء الاستفهام والشرط الا ايفانها اعربت لوجود المعارض وهو ملازمتها الا
الى المفرد واسما الاشارة الا ذان وتان فانهما اعربا لوجود المعارض وهو مجيئهما على صورة المثنى
وليسا من المثنى لان من شرط ما يثنى قياسا مطردا حتى يقال له مثنى حقيقة ان يكون معربا يقبل
التنكير وايضا لم يجيا على قياس المثنى اذ قاسه فيهما ذيان وتيان بقلب الفهما يا لان اصل ذا
ذيي حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه الفا وشل ذا تا كما يقال في تثنية الفتى فتيان او فتوان
بقلب الالف ياء او واوا لانها اصلها الا انهم فرقوا بين تثنية المعرب المبني وبعد ما يعلم رد
اعتراض المصنف على الجمال ابن هشام في قوله في التوضيح وانما اعرب هذان وهاتان لضعف
الشبه بما عارضه بمجيئهما على صورة المثنى انتهى بان هذا القول ملفق من قولين فان من قال
بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال انهما مبنيان قال بمجيئهما على صورة المثنى وليسا
مثنيين حقيقة فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة وقوله ثانيا
لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا مثنيين حقيقة واذا اجمع طرفي كلامه انتفى كونهما معربين
مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه انتهى ثالثها استعمال الحروف بان يكون
عاملا غير معمول او لا عاملا ولا معمولا لان من الحروف ما يعمل ولا يعمل ولا يدخل الشبه الا
هما لجري للمعنى الاول من تثنية اسماء الافعال لانها تعمل ولا يعمل غيرها فيها على ما قاله الاخفش
وجرى عليه ابن مالك والمعنى الثاني بنيت الاسماء قبل التركيب مع العامل عند الشيخ ابن
مالك رابعها الشبه الافتقاري وهو ان يفتقر الاسم الى جملة افتقارا لازما ومن ثم
بنيت الظروف المضافة لزوما الى الجمل كاذ وحيث وبنيت الاسماء الموصولة لافتقارها
الى الصلة الا اي فانها اعربت في غالب احوالها عنده وفي سائر احوالها عند غيره لوجود
المعارض وهو ملازمتها الاضافة الى المفرد والا اللذان واللتان فانهما اعربا لوجود المعارض
وهو مجيئهما على صورة المثنى وليسا من المثنى لما علمت ان من شرط المثنى الحقيقي ان يكون مفرده
معربا يقبل التنكير وايضا لم يجيا على قياس التثنية اذ قياس التثنية فيهما اللذيان واللتيان
باثبات اليا كما يقال في تثنية القاضي قاضيان وفيه ما تقدم في ذان على ان المصنف نقل ان الشيخ
ابن مالك قال في شرح التسهيل العرب استغنت بتثنية اللذين بحذف اليا واللتين كذلك
عن تثنية الذي والتي باثبات اليا لان العرب لم تثنيها انتهى فان قيل هلا اعرب الذين
بالواو رفعا وباليا نصبا وجرا كما فعل بعض العرب لان الجمع من خصائص الاسماء فقد عارض
شبه الحرف ما هو من خصائص الاسماء وهو مجيئه على صورة الجمع وليس من الجمع الحقيقي لان من شرط
الجمع المذكور الحقيقي ان يكون مفرده معربا يقبل التنكير والذي ليس كذلك كما تقدم وايضا
هذا مفرده اعم منه معنى ومن ثم حكم عليه بانه اسم جمع لا جمع قلنا فرق الشيخ ابن مالك بين
صورة المثنى والجمع حيث قال لم تعرب اكثر العرب الذين اي بالواو وحالتها رفعا وباليا نصبا
وجرا وان كان الجمع من خصائص الاسماء المتمكنة اي كما ان التثنية كذلك لان الذين مخصوص
باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى انتهى وفيه ان المقتضي للاعراب

كونه

كونه على صورة الجمع لا ان يكون جمعا حقيقيا وكونه ليس على سنن الجمع هو المراد واجاب بعض
الشيوخ بانه وان كان المدعى انه على صورة الجمع لكن كونه على صورته مع مخالفته لواحده لا اثر له
لضعف المشابهة في الصورة مع اختلاف المعنى انتهى ومن هذا يعلم ان الشبه الوضعي والاستعمالي ليس
لا معارض لهما واعترض على حصر سبب البنا في شبه الحرف بان الناس قد ذكروا للبنا اسبابا
غير شبه الحرف كالاضافة الى المبني والوقوع موقع المبني ومشابهة المبني والخروج عن النظير كذا
قال بعضهم واشار الشيخ ابن مالك للجواب حيث قال في شرح العمدة جعل شبه الحرف سببا لبنا الاسم
اولى من غيره لان اعتباره مغن عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يغني عن اعتباره انتهى وايضا فان
الاسباب الذي ذكروها للبنا لا تخرج عن هذه الانواع الاربعة وقد قال بعضهم شبه الحرف لا ينحصر
في هذه الانواع الاربعة اذ منه سقوط موجب الاعراب ومنها الجمود ومنها اللزوم لوضع واحد
واجاب بعضهم بان الشيخ ابن مالك اراد الشبه الموجب للبنا وهو شبه الحرف المذكور في هذه
الاربعة وما عداه يجوز معه الاعراب وهذا كله انما هو على تسليم ان عبارته في الخلاصة تفيد
حصر هذه الانواع الاربعة بان تكون الكاف داخلة على معنا ويتعدد مثل هذه الانواع المذكورة والا
فعبارته ظاهرة في عدم حصر شبه الحرف في الانواع المذكورة اذ في الكاف تنبيه على ان ثم
اشيا من شبه الحرف لم يذكرها اذ لو اراد الحصر لقال في الشبه الوضعي نحو ومن ثم قال بعضهم
اشار الى الشبه الاهمالي الذي ذكره في الكافية بالكاف وقد علم دخول الشبه الاهمالي في الاستعمالي
ثم ان بعضهم اعترض بانه لا يصح الحكم على الاسم بالبنا لاجل مشابهة الحرف في هذه الانواع
الاربعة لان الحرف لم يبن لاجل شيء منها وانما بني لما قدمه المصنف وهو عدم تداول المعاني
التركيبية عليه بصيغة واحدة ومن شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم واجيب بان
هذه الانواع وان لم تكن اسبابا لبنا الحروف الا انه يصح الالحاق بسببها على طريقة قياس
الشبه وهو حمل الفرع على الاصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاصح وفي
البنا بالمشابهة سوال هو اذا اشبه الاسم الحرف لزم ان يشبه الحرف الاسم فلم اثرت
مشابهة الاسم للحرف حتى بني ذلك الاسم ولم تؤثر مشابهة الحرف للاسم حتى يعرب ذلك
الحرف اجيب بان الحرف ثبت استغناؤه عن الاعراب ولو اعرب لكان الاعراب فيه
ضيعا كما تقدم وعطف على الاسم المتمكن قوله **والفعل المضارع** اي يدخل تغيير الفعل ايضا
حقيقة او حكما **الخالي عن النونين** اي نون الاناث ونون التوكيد حال كون ذلك التغيير
لفظا اي ملفوظا به بعلامة الدالة عليه **او تقديرا** اي مقدرا ومفروضا وجوده اي وجود مثل
تلك العلامة الدالة عليه ولا بد ان يكون ذلك التغيير بسبب **عامل ملفوظ به** اي بذلك العامل
او مقدرا اي مفروض وجود ذلك العامل وقد سنا تعريف العامل وهو ما به اصطلاحا يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب وهو في الاسم تمييز الفاعلية والمفعولية والاضافة لتواردها على
صيغة واحدة من صيغه وفي الفعل تمييز النفي عن كل من امرين والنهي عن الجمع بينهما والنهي
عن الاول واباحة الثاني لتواردها على صيغة واحدة وسياتي في كلام المصنف قريبا

مطلب في الجواب عن كون الاعراب في اخر الكلمة

بيان كل من الصيغتين وسنوضح الكلام على ذلك وقد اختلف توجيه بجعل الاعراب
في الاخر وسنه ان هذه المعاني التي جيء بالاعراب لاجلها احوال للذات وهي متاخرة عنها والمناسب
ان يكون الدال على المتاخر متاخرا وهذا ما وعدناك به ثم لما بين حقيقة الاعراب في الاسم والفعل
المضارع اخذ يذكر امثلة يتحقق فيها ذلك الاعراب ليتضح كل الاتضاح فقال مثال تغيير
اخر الاسم حقيقة صفة لفظا او تقديرا حقيقة او اعتبارا بعامل ملفوظ به جاء زيد
والفتى ورايت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى ومثال تغير اخر الفعل المضارع
الخالي من التنوين حقيقة صفة لفظا او تقديرا حقيقة بعامل ملفوظ به لن يضرب
ولم يضرب ولن يخشى ولم يخش ومثال تغير اخر الاسم حقيقة صفة لفظا او تقديرا
حقيقة او اعتبارا بعامل مقدر جوازا زيد والفتى في جواب من قال من قام وفي جواب
من قال من رايت فزيد والفتى في الاول مرفوعان على الفاعلية بفعل محذوف اي مقدر
جوازا تقديره قام زيد والفتى لان قولك في السوال من قام كناية عن قام زيد او عمرو او خالد
الى غير ذلك فجملة السوال في الحقيقة فعلية فالمناسب ان تكون جملة الجواب كذلك وبهذا
يندفع ما قيل كان المناسب ان يعرب زيد مبتدا لا فاعلا حتى تكون الجملة اسمية كجملة السوال
وفي الثاني منصوبان على المفعولية بفعل محذوف اي مقدر جوازا تقديره رايت
زيدا والفتى ومثال تغير اخر الفعل المذكور حقيقة بعامل مقدر لفظا او تقديرا حقيقة
بعامل مقدر جوازا حتى يقوم ويسعى زيد فيقوم ويسعى منصوبان بعامل
مقدر جوازا وهو ان المصدرية وبقية الاقسام قدمنا امثلتها في الكلام على المعرب فلا
عود ولا اعادة وقد يكون العامل مقدرا وجوبا كعود ان احد من المشركين استجارك فاجره
ولم يتعرض للعامل المعنوي وهو شيئان على الاصح الابتدا او التجرد وقد يعتني بكلام المصنف
بجعل داخلا فيه بان يراد بالمقدر ما عدا اللفظ ولا يضر عدم تمثيله له هنا فقد مثله فيما
سياتي في اجتماع الرفع والنصب والجزم في الفعل ثم لما ذكر حقيقة الاعراب والامثلة
التي يتحقق فيها اخذ يبين انواعه فقال وانواع الاعراب اربعة رفع اي نوع مخصوص
من التغير او مما جيء به لبيان مقتضى العامل يسمى بالرفع وعلامته على الاول الضمة او ما ناب
عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس الضمة او ما ناب عنها
كذلك وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلامته وهذا
ظاهر في الضمة والواو دون الالف والنون وقيل سمي رفعا لارتفاعه على اخويه لانه اعراب
العمدة ومن ثم قدم وهو مشتق من الرافع الذي هو عامله ونصب اي نوع كذلك يسمى
بالنصب وعلامته الفتحة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى
الثاني هو نفسها او ما ناب عنها كذلك وسمي نصبا لانتصاب الشفتين عند التلفظ به
او بعلامته وهذا ظاهر في الفتحة والالف دون الكسرة والياء وحذف النون وهو
مشتق من الناصب الذي هو عامله وقدمه على ما بعده لان عامله قد يكون فعلا

والعامل له

والعامل له بطريق الاصالة وخفض اي نوع كذلك يسمى بالخفض وعلامته على الاول
الكسرة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس الكسرة
او ما ناب عنها كذلك وسمي خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلامته
وهو ظاهر في الكسرة والياء دون الفتحة وهو مشتق من الخافض الذي هو
عامله وقدمه على الجزم لانه مختص بالاشرف وجزم اي نوع كذلك يسمى بالجزم
وعلامته على الاول السكون او ما ناب عنه ملفوظا او مقدرا وعلى الثاني
هو نفس السكون او ما ناب عنه كذلك وسمي جزما لانجزام اي انقطاع الحركة او
الحرف المشبه لها وهو مشتق من الجازم الذي هو عامله ثم ان هذه الانواع
الاربعة ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاسم والفعل فيوجد فيهما وقسم
مختص بالاسم فيوجد فيه دون غيره واذا اردت معرفة ذلك فالرفع والنصب
مشتركان في الاسماء والافعال والخفض يختص بالاسماء والجزم يختص بالافعال
فعلم ان الاسماء يوجد فيها الرفع والنصب والخفض ولا يوجد فيها الجزم مثال ذلك
اي دخول اي وجود الرفع والنصب والخفض في الاسماء في صيغة واحدة
محتملة لها نحو قولك ما احسن زيد فان زيد في هذا التركيب يحتمل الرفع والنصب
والجر فلذلك قال برفع زيد على النفي اي بناء على ان ما نافية وزيد فاعل باحسن
وهو فعل ماض اي لم يوجد من زيد احسان وبنصبه اي زيد على التعجب اي بناء
على ان ما تعجبية وهي نكرة تامة او ناقصة او اسم موصول مبتدا او زيد مفعول
باحسن وهو فعل ماض ايضا وفاعله ضمير يعود على ما والجملة على الاول خبر ما وعلى
الثاني صفة وعلى الثالث صلة له والخبر عليهما محذوف وجوبا والتقدير على الاول
شيء احسن زيدا وعلى الثاني شيء احسن زيدا شيء عظيم وعلى الثالث الذي احسن زيدا
شيء عظيم وفي هذا الوجه الذي هو النصب ان الرسم لا يساعد عليه الا ان قال بان الالف
ستقطع للخط تبعا للنطق بناء على انه يوجد فقف عليه بالسكون وبخفضه اي زيد
على الاستفهام اي بناء على ان ما استفهامية مبتدا واحسن خبر وزيد مجرور
باضافة احسن اليه لانه اسم تفضيل اي اي شيء في زيد احسن والنون اي نون احسن
في الوجهين الاولين وهما رفع زيد ونصبه مفتوحة اي محل الحركة الفتح لانه فعل
ماض وفي الوجه الثالث وهو خفض زيد مرفوعة اي محل الحركة الرفع لانه افعل
تفضيل وانما قلنا اي محل الخ لان الذي يتصف بكونه مفتوحا ومرفوعا انما هو كلمة
احسن بتمامها لا النون فقط كما هو ظاهر ولتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة
من صيغ الاسماء عرب الاسم لتتميز تلك المعاني ثم حمل غير هذه الحالة عليها اي حملا لا
لباس فيه على ما فيه التباس وهذا هو المشهور كما تقدم قال الزجاجي وهذا قول جميع النحويين
الا قطرب فانه عاب عليهم ذلك وقال انما دخل الاعراب للفرق بين وصل الاسم والوقف

عليه انتهى وقيل انما اعرب الاسم ليتميز الفاعل عن المفعول لوقوع اللبس بينهما في بعض الصور
التي يجوز ان يكون كل منهما فاعلا او مفعولا نحو ضرب زيد عمرو فيحمل غير هذه الحالة اي ما يتميز فيها
الفاعل عن المفعول نحو شرب زيد الماء على هذه الحالة وعلم ان الافعال يوجد فيها الرفع والنصب
والجزم ولا يوجد فيها الخفض مثال ذلك اي وجود الرفع والجزم في الافعال في صيغة والتصحيح
واحدة محتملة نحو قولك لا تاكل السمكة وتشرب اللبن فان تشرب في هذا التركيب يحتمل
للرفع والنصب والجزم فلذلك قال تشرب برفع على الاستيناف اي بناء على ان الواو
للاستيناف اي لا تاكل السمك ولك ان تشرب اللبن فقد نهاه عن الاكل واباح له الشرب
وبنصبه اي تشرب على المصاحبة في النهي اي بناء على ان الواو للمصاحبة بمعنى مع اي لا تاكل
السمك مع شرب اللبن اي مصاحبا له اي لا يكن منك اكل وشرب والسمك في وقت واحد اطردا
من غير سابك خلافا لما فهم من كلام المصنف في التفريع لانه اراد الحكم بتشرب بان يضمر
لتعرض في الظاهر اما معطوفا على فعل وهو ممتنع وقد نهي عن الجمع بينهما طبا ففي شرح
الشفا لابن نفيس قال اصحاب التجارب من الهند وغيرهم ان الجمع بين اللبن والسمك
يولد امراضا ردية مزمنة سريعا مثل الجذام والبرص والفالج والهيضة والقولنج
ثم بين وجه ذلك بما يطول وبجزمه اي تشرب على النهي عن الشرب ايضا اي
كما وقع النهي عن اكل السمك اي بناء على ان الواو للعطف اي لا تاكل السمك ولا
تشرب اللبن فقد نهاه عن كل من الاكل والشرب في كل حال اي ظاهرا فلا يعترض بان
على تقدير جعل الواو للعطف لا يتعين ان يكون النهي عن كل منهما في كل حال بل يجوز
ان يكون النهي عن الجمع بينهما ويرجحه انه المنهي عنه طبا كما علمت فقد قالوا اذا
قلت ما جاءني زيد وعمرو يحتمل ان يكون المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا
جاء بلا وقت ما جاءني زيد ولا عمرو وكان الكلام نصا في المعنى الاول وحاصل الجواب
ان على الجزم يكون النهي عن كل واحد منهما في كل حال اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال
النهي عن الجمع بينهما وهذه المسألة الغز فيها بعضهم بقوله وما حرف يليه
الفعل يجزم وما مرفوعا وينصب بعده ايضا وكل جاء مسموعا وقد علمت انه لغط
في هذا التركيب ولتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الفعل اعرب لتتميز
تلك المعاني ثم حمل غير هذه الحالة عليها اي حمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس ولهذا
قيل لهذا الفعل مضارع لمضارعته اي مشابهته للاسم في المعنى المذكور على المشهور
واعترض بان الفعل الماضي يتوارد عليه معان تركيبية بصيغة واحدة فكان حقه
ان يعرب نحو قولك ما صام زيد واعتكف فان هذا التركيب يحتمل نفي كل من الامرين
في كل حال ويحتمل نفي الاول واثبات الثاني واي فرق بين النفي والنهي واعترض ايضا
بانه حيث كان المعنى المقتضي لاعراب الاسم المضارع واحدا وهو توارد معان تركيبية
بصيغة واحدة فلم حكموا بان الاعراب اصل في الاسم فرع في المضارع وهلا كان اصلا

فيهما

فيهما لذلك كما قال الكوفيون واجيب عن الثاني بان الاسم لم يحتج للاعراب اذ ليس لتلك
المعاني صيغ تدل عليها لان الرافع والناصب والخافض لزيد على كل حال هو لفظا حسن
وفي المضارع يميزها اظهار العوامل المقدرة كما اظهار ان والخبر في النهي عن الاول فقط
بان يقال ولك ان تشرب واظهار ان فقط في النهي عن الجمع بان يقال وان تشرب
واظهار لا في النهي عن كل حال بان يقال ولا تشرب فكان المضارع الاعراب في
المضارع فرعا هكذا احتج الشيخ ابن مالك لاصالة الاعراب في الاسم وفرعيته
في المضارع ولغيره على بيان وجه ذلك ازدحام واطالة كلام فمن ذلك قول ابي
الحسن ابن خروف لان اكثر الاسماء معرب والقليل مبني واكثر الافعال مبني والقليل
معرب والكثرة دليل الاصالة والقلة دليل الفرعية قال الشيخ ابو حيان وليس بذاك
الدليل اذ تكثر الفروع وتقل الاصول وفيه ان ابن خروف نظر لما هو الاصل ومن ذلك
قول ابي الحسن ابن عصفور لان الاسماء كلها معربة الا ما اشبه منها المبني والافعال
كلها مبنية الا ما اشبه منها المعرب والاعراب انما دخل الفعل من جهة الشبه لا من جهة
والا لاعربت جميع الافعال فاذا لم يشبه المعرب بقي على اصله من الاعراب فان قيل اذا
كان الاعراب في المضارع فرعا فما بالهم عللوا بناءه مع نون الاناث والتوكيد وقد تقرر
ان ما جاء على الاصل لا يعلل قلنا قد اشرنا للجواب عن ذلك فيما سبق بان الاعراب
صار اصلا فرعيا عن هذا الاصل الطاري ومثال دخول الرفع فقط في الاسماء
والافعال نحو قولك زيد يقوم على جهة الابتدا اي بزيد وعلى جهة الخبر اي بجملة
يقوم فزيد اسم مرفوع بالابتدا وهو جعل الشيء اولا وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
ويقوم مع فاعله المستتر فيه جوازا خبر وهو اي يقوم فعل مضارع مرفوع بالتجرد
وهو اخلاؤه من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومثال دخول النصب فقط في الاسما
والافعال ان زيدا لن يضرب فزيدا بالنصب على الحكاية وفيه ان حكاية المفرد بعد غير من شاذة
وهو اسم منصوب بان على انه اي زيد اسمها اي اسم ان وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
ويضرب فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ومثال اختصاص الاسم
بالخفض نحو زيد مررت فزيد اسم مخفوض بالبا الموحدة وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ومثال
اختصاص الفعل بالجزم نحو لم يقم فيقم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون
الظاهر وفي كلامه ادخال الباء على المقصور وهو قليل لكنه عربي جيد والشائع الكثير دخولها
على المقصود عليه وبقولنا فقط يعلم وجه الجمع في التمثيل بين في شرح للمصنف ولا يخفى
ان ذكر ما يخفض الاسم به وهو الخفض وما يختص الفعل به وهو الجزم لمجرد الايضاح تتميما
للاقسام والا فقد علم مما سبق اول الكتاب وقد سبق الوعد بانه سياتي في كلام المصنف
بيان حكمة اختصاص الاسم بالخفض واختصاص الفعل بالجزم وقد اشار الى ذلك هنا
بقوله وانما اختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم للتعادل بينهما اي بين الاسم والخفض وبين

الفعل والجزم لان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون الذي هو علامة الجزم اخف من
التحريك الحاصل بالكسرة التي هي علامة الخفض فاعطي الخفيف الذي هو الاسم الثقيل
الذي هو التحريك الحاصل بالكسرة واعطي الثقيل وهو الفعل الخفيف الذي هو
السكون لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك ويعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما قلنا الاسم خفيف
لان مدلول الاسم اصالة بسيط وهو الذات او المعنى او اللفظ ومدلول الفعل اصالة
مركب من الحدث والزمان والنسبة على ما تقدم والمركب ثقيل والبسيط خفيف ولان الاسم يوجد فيه
الثلاثي ساكن الوسط اصالة بخلاف الفعل ما لثقل فيه من جهة اللفظ والمعنى والخفة
في الاسم من جهة اللفظ وفي كلام ابي البقا الخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من
طريق اللفظ فالخفيف من اللفظ ما قلت مدلولاته والثقيل ما كثرت وعلل بعضهم ثقل
الفعل بافتقاره للفاعل فيثقل بخلاف الاسم قال فان قلت فان المبتدا يحتاج الى خبر
فليكن كما يحتاج الفعل الى الفاعل قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا
بخبره لان الفاعل متنزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدا انتهى وعلل
ذلك بامور اخر لا نطيل بها هذا وفي كلام بعض شراح الجمل السؤال عن مبادي اللغات
يؤدي الى التسلسل فلا ينبغي ان يسال لاي شي انفردت الاسما بالجر وانفردت الافعال
بالجزم قلت ويؤيد ذلك ان الخليل لما ساله اصحابه لم رفع الفاعل ونصب المفعول
قالوا كان سوالكم كسولنا فقال قد احببتم انه لا جواب لسوالكم اذا كانت اجابتكم
عنه نحو هذا المثل سوالكم انتهى واقول لعل الامر في ذلك على قياس ما قدمناه في تعليل
الاسماء فيكون المراد انه لا يجاب السوال عن مبادي اللغة والا نقد على الخليل رفع
الفاعل ونصب المفعول بما يطول ثم لما فرغ من ذكر انواع الاعراب وبيان المشترك منها علامات
والمختص شرع في بيان تلك الانواع بناء على القول بان الاعراب معنوي كما علمت فقال
ولهذه الانواع الاربعة اعني اي اقصد واريد بذلك انواع الاعراب التي
هي الرفع والنصب والخفض والجزم علامات وهي على قسمين علامات اصول وعلامات فروع
يعرف بها اي بتلك العلامات تلك الانواع الاربعة وتتميز بها عن انواع البنا
الاربعة التي تقدمت في كلامه وهي الضم والفتح والكسر والسكون
ولك ان تقول تمييز انواع الاعراب عن انواع البنا حاصل باختلاف التسمية فاذا
قيل مرفوع مثلا يعلم انه معرب واذا قيل مضموم مثلا يعلم انه مبني فتمييز تلك الانواع
لا يتوقف على تلك العلامات على انه كيف تتميز انواع الاعراب عن انواع البنا
بهذه العلامات لانها كما هي علامات لانواع الاعراب هي علامات لانواع
البنا ايضا بناء على القول بان البنا معنوي فاي تمييز على انه يلزم على جعلها علامات
لها عدم التمييز بين علامات الاعراب وعلامات البنا ويلزم على القول بان كلا
من الاعراب والبناء لفظي ان تكون تلك العلامات اعرابا وبناء فيلزم اجتماع

الاعراب

الاعراب والبنا على ذات واحدة مثلا الضمة تسمى رفعا وتسمى ضما وجا بعض قولنا
ويلزم عدم التمييز بين علامات الاعراب وعلامات البنا الخ بانه لا محذور في جعل
الفتحة والضمة والكسرة والسكون علامات لانواع الاعراب ولانواع البنا ولا في
جعلها اعرابا وبناء ولا يلزم من ذلك عدم تمييز علامات الاعراب عن علامات البنا ولا
لاجتماع الاعراب والبنا على ذات واحدة لان الضمة مثلا ان جي بها العامل لزم الاخر
فهي بناء او علامة عليه وان لم تلزم الاخر فليست اعرابا ولا بناء ولا علامة عليهما واذا
قيل مرفوع وعلامة رفعه الضمة او ورفعه الضمة يعلم ان الضمة علامة اعراب او هي نفسه
واذا قيل مضموم وعلامة ضمه او وضمه الضمة يعلم انها علامة بناء او هي نفسه فان قيل هلا
قد ابين حركات الاعراب وحركات البنا في التسمية كما فرقوا بين انواع الاعراب
والبنا في ذلك فسموا انواع الاول رفعا ونصبا وخفضا وجزما وسموا انواع الثاني
ضما وفتحا وكسرا وسكونا فيقولون في حركات الاعراب رفعه ونصبه وخفضه وجزمه
لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالمعرب الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم
ويقولون في حركات ضمة وفتحة وكسرة وسكون لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص
بالمبني الذي هو الضم والفتح والكسر والسكون اجيب بانهم اكتفوا في التمييز بالمغايرة
في التسمية بين انواع الاعراب والبنا ولم يغايروا بين حركات الاعراب والبنا
بل اطلقوا على حركات الاعراب ضمة وفتحة وكسرة وسكونا للخفة لان الضمة اخف
من الرفعة والفتحة اخف من النصبة والكسرة اخف من الخفضة والسكون اخف
من الجزمة واكتفوا في التمييز بين تلك الحركات بما تقدم واذا اردت معرفة
كل من العلامات الاصول والعلامات الفروع فالعلامات الاصول اربعة
جات على عدد انواع الاعراب الاربعة كل علامة منها اي من تلك العلامات تختص بنوع
من تلك الانواع الاربعة العلامة الاولى من تلك العلامات الاصول الضمة وهي
علامة الرفع الذي هو النوع الاول من انواع الاعراب عند المصنف بها يتحقق ويوجد
نحو جا زيد فزيد فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والعلامة
الثانية من تلك العلامات الفتحة وهي علامة النصب وهو النوع الثاني من انواع الاعراب
بها يتحقق ويوجد نحو رايت زيدا فزيدا بالنصب على الحكاية لا د فيه ما علمت مفعول به منصوب
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والعلامة الثالثة من تلك العلامات الكسرة وهي
علامة الخفض وهو النوع الثالث من انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد
نحو مررت بزيد فزيد مخفوض بالبا الموحدة وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة والعلامة
الرابعة من تلك العلامات السكون وهو علامة الجزم وهو النوع الرابع من انواع الاعراب
بها يتحقق ويوجد نحو لم يضرب فيضرب مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر فان قيل المصنف
بصدد بيان العلامات الاصول سياتي يبين الموضع التي تكون فيها علامة فما وجه

ذكر هذه الامثلة اجيب بانه ذكرها لمجرد الايضاح فان قيل قد ذكرت ان جعلها ذكر
علامات انما هو على القول بان الاعراب معنوي مع انا نجد من يعتقد ان الاعراب لفظي
يعبر بالعلامة فيقول تارة يرفع الاسم مثلا بكذا واخرى وعلامة رفعه كذا
اجيب بان هذه عبارة من يعتقد ان الاعراب معنوي الفتها الالسن فصارت تسبق
اليها فمن ثم تداولتها السن المعربين من الفريقين لانرى احدا يقول مرفوع ورفعه
الضمة مثلا وهذا اولى مما اجاب به المصنف في التصريح من ان العلامة في قول من يعتقد
ان الاعراب لفظي علامة رفعه ضمة مثلا بمعنى العلم اي فالضمة علم مسماه الرفع وكذا الباقي
اذ لا يأتي ذلك في العلامات الفروع اذ لا يقال ان الرفع يسمى بالضمة وبالكسرة وبالواو
وبالالف وبالنون وان كان اعلم على الرفع ثم لما بين تلك العلامات الاصول شرع في مواضعها
بيان مواضعها التي تكون فيها علامة على ما ذكر فقال ولها اي لتلك العلامات الاصول
مواضع احد عشر موضعا تقع فيها علامة على ما ذكر واذا اردت معرفة تفصيل تلك المواضع
فاما الضمة فتكون علامة للرفع في اربعة مواضع الموضع الاول من تلك المواضع يكون في
الاسم المفرد اي مما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من
الاسماء الخمسة وان دل على جماعة كقوم القوم الرجال دون النساء او لا واحد له من لفظه
ورهط الرهط دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امراة ونساء وان كان غير منصرف
وذلك الموضع هو اخر ذلك الاسم المفرد ولا شك ان اخر الشيء موجود في ذلك الشيء
فاندفع ما يقال يلزم على هذا ظرفية الشيء لنفسه لان الاول هو عين الاسم المفرد
في المواضع وذلك نحو زيد واحمد والقاضي والفتى وفتى وقاض ومن قولك من وغلامي
جاء زيد واحمد والفتى والقاضي وقاض وغلامي فزيد والفتى مرفوعان على الفاعلية
حقيقة في الاول وحكما فيما بعده وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في اخر زيد مقدرة
في اخر الفتى اي وعلى القاضي المحذوف الملفوظ به والمحذوف في فتى وقاض وقد
الغز بهذا فقيل ما معرب اعرابه قدر فيه حرف ذهب وتقديرها في الفتى وفتى للتعذر
لذاته وفي القاضي وقاض للثقل وللتعذر بعارضه في غلامي فالضمة تكون في الاسم المفرد
المرفوع ظاهرة ومقدرة وقد اجتمع التقدير للتعذر والثقل في قوله تعالى وجنى
الجنتين دان فان جنى مبتدا مرفوع بضمة مقدرة للثقل على اليا المحذوفة
لالتقاء الساكنين والموضع الثاني من تلك المواضع يكون في جمع التكسير
اي التغيير اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وفيه ما تقدم وجمع التكسير هو ما دل
على اكثر من اثنين وتغير فيه بناء اي لفظ واحده عن حالته قبل الجمع تحقيقا
او تقديرا لغير اعلال سواء كان منصرفا او غير منصرف وذلك نحو الرجال والاسارى
من قولك جاء الرجال والاسارى فالرجال مرفوعان على الفاعلية حقيقة والاسارى
في الاول وحكما في الثاني وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في الرجال مقدرة في

الاسارى

الاسارى للتعذر لذاته او العارض كجاء غلامي وغير المنصرف نحو هذه مساجد
فالضمة تكون في جمع التكسير علامة للرفع ظاهرة ومقدرة والتغيير الحقيقي حصره
الشيخ ابن مالك في ستة اقسام فقال التغيير اما بالزيادة اي بالشيء فقط نحو صنو
وصنوان لاكثر من اثنين والفرق بين صيغة المثنى والجمع ان نون الجمع منونة
والصنوان النخلة لها راسان او بالنقص نحو تخمة وتخم وتبديل الشكل نحو
اسد واسد او بالزيادة وتبديل الشكل نحو رجل ورجال واما بالنقص وتبديل
الشكل نحو غلام وغلمان والتغيير التقديري نحو فلك ودلاص وهجان وكناز يملحا
للمفرد والجمع بصيغة واحدة ولا تمييز لانه يقال للواحدة والجمع من السفن فلك فيقال
فلك مشحون اي مملوء ومشحونة اي مملوءة او مشحونات اي مملوات قال تعالى
في الفلك المشحون وقال حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ويقال للواحد والجمع
من الدرع دلاص فيقال درع دلاص اي براق ودرع دلاص اي براقات ويقال
للواحد والجمع من الابل هجان فيقال جمل هجان اي ابيض وهجانات وابل هجان ويقال
للواحد والجمع من النوق كناز فيقال ناقة كناز اي مكتنزة اللحم فالحركات
في فلك مفردا كحركات قفل وفيه جمعا كحركات بدن والكسرة في نحو دلاص
مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في كلام ودعاهم الى ذلك اي تقدير
التغيير ولم يجعلوه من المشترك بين المفرد والجمع كجنب حيث قالوا هذا جنب
وهؤلاء جنب ولم يقدروا التغيير في جنب انهم قالوا في تثنية فلك فلكان ولم
يقولوا هذا جنبان بل قالوا اجنب فلم يقصدوا بذلك ما قصدوا بجنب بين ما يقدر تغيير
وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه في الافراد واحد وجدان التثنية فيما بعد معها
اي وقد وجدت التثنية فيما بعد ذلك ايضا ويعرف الجمع من المفرد بالنعت والضمير
فان قيل هلا اعتبر تبديل الشكل في صنو وصنوان في تخمة وتخم مع الزيادة في الاول
والنقص في الثاني تقديرا اجيب بانهم انما اعتبروا تبديل الشكل تقديرا حيث لا
بسبب ظاهر يحال عليه وهنا السبب الظاهر موجود وهو الزيادة او النقص فلا
حاجة معه الى التقدير شيء وبهذا يسقط قول ابي حيان اعتراضا على الشيخ ابن مالك
ما ذكره يعني ابن مالك لا تحرير فيه لان قوله زيادة كصنو وصنوان ونقص كتخمة
وتخم هو في التحقيق من زيادة وتبدل شكل ونقص وتبدل شكل لان الحركات التي في
الجمع غير الحركات التي في المفرد ففي تقسيمه تداخل انتهى وخرج بقولنا لغير اعلال
قاضون والاعلون من جموع التصحيح والملحق به لان اصلهما
قاضيون والاعليون نقلت حركة اليا الى ما قبلها بعد ان سلبت حركته طلبا
للتخفيف في الاول وحذفت حركة اليا لثقلها في الثاني ثم حذفت اليا فيهما لالتقاء
الساكنين وبقولنا لما ليس عوضا يخرج نحو الزيدون فان الواو وان زيدت فيه لكن

عوضًا عن الضمة على ما سيأتي تحريره في الكلام على اعراب جمع المذكر السالم ويستثنى من
اطلاقه ما الحق من هذا الجمع بجمع المذكر السالم في اعرابه سواء اطردت صيغة جمع
المذكر السالم فيه اولا فالاول نحو سنين وبابه والثاني ارضون وابون واخون
وحمون وهنون وبنون وظبون والموضع الثالث من تلك المواضع يكون
في جمع المؤنث السالم اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وفيه ما علم وهو كما سيأتي في كلام
المصنف انه ما جمع بالف وتاء مزيدتين سواء كان ذلك المؤنث اسمًا او صفة وتكون
فيه ظاهرة ومقدرة وذلك نحو قولك جاءت الهندات المسلمات وجاءت
العاديات صبحًا شرع في بيان ما يجمع هذا الجمع اي بالالف والتا قياسًا
مطردًا وما يقتصر فيه على السماع وقبل ذلك يعلم ان الذي يجمع هذا الجمع قياسًا
مطردًا خمسة انواع الاول الاول ما فيه تاء التانيث علمًا كان كفاطمة وطلحة
او اسم جنس كبنت وذات علمي بمعنى صاحبة وذات الموصولة التي بمعنى
صاحبة وجمعها ذوات الثاني علم المؤنث سواء كان فيه التا كما تقدم اولا كهند
لعاقل او لغيره كعفوا علمًا على دابة لونها اصفر الثالث صفة المذكر الذي
لا يعقل مثل راسيات ومعدودات الرابع تصغير المذكر الذي لا يعقل كدريهمات
الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف اسمًا كان كصحرا او صفة كحبلى غير فعلى
فعلان وفعلى افعل وما عدا ذلك مقصور على السماع لا يقاس على شيء منه وح
المصنف يكون منه بنات او وبرونات عروس فقد ذكر جمع في التصريح ان الاول
ابن او برو الثاني جمع ابن عروس قال ولا يقال ابنوا وبرو ولا ابنو عرس لانه
لا يعقل والمصنف ذكر ما لا يشمل هذه الانواع الخمسة فقال فان كان ذلك
المؤنث اسمًا علمًا اي لمؤنث فانه يجمع هذا الجمع اي بالالف والتا بلا شرط اي
سواء فيه التاء اولا سواء كان لعاقل اولا كفاطمات وهندات وسعديات
وعفراوات واشترط ابن ابي الربيع ان يكون لعاقل وعليه فلا يقال عفراوات
قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم احدًا ذكر هذا الشرط غيره انتهى ويستثنى ما بني
من اعلام المؤنث نحو حذام ووبار لان الجمع مناقض للبنا وعلى من اعرب ذلك
اعراب ما لا ينصرف يجمعا هذا الجمع فيقال حذامات ووبارات ويستثنى
نحو شاة وشفة وامة اعلامًا للمؤنث فلا يجمع هذا الجمع لانه استغنى بجمعه
تكسيرًا عن جمعه بهذا الجمع وان كان ذلك المؤنث صفة لمن يعقل ولغيره
وله اي لذلك المؤنث الواقع صفة مذكر فشرطه اي شرط جمع ذلك المؤنث
هذا الجمع ان يكون مذكره قد جمع جمع مذكر سالم اي له بواو ونون في حالة
الرفع اي قياسًا مطردًا الا هو المتبادر ويجوز الاخذ بالاطلاق كمسلمات هو
واخريات جمع مسلمة واخرى فانه مذكر هذه الصفة في الاول مسلم وفي الثاني

آخر

آخر وقد جمع بواو ونون فيقال فيه مسلمون وآخرون وان لم يجمع مذكره بذلك فلا يجمع
هذا الجمع نحو سكرى وهي صفة لامراة حمرا كذلك لان مذكرها وهو سكران واحمر لم يجمع
بواو ونون كما سيأتي فلا يقال سكريات ولا حمراوات فان جعل علمًا المؤنث جمعا هذا
الجمع وان لم يكن له اي لذلك هذا الجمع المؤنث الواقع صفة هذا الجمع ان لا يكون   مذكر فشرطه ع
مؤنثه اي لا يكون ذلك المؤنث مجردًا من التا كحايض صفة لامراة بمعنى متاهلة
للحيض اي بلغت في ذا زيد بها من طرا لها الحيض لحقتها التا فيقال حايضة
وحينئذ يجمع هذا الجمع وكلامه يفيد ان نحو عجز الكبيرة المجز وعدرا المن لم نزل
عدرتها اي بكارتها لا تجمع هذا الجمع لانه لا مذكر لذلك والمؤنث مجرد من التا اذ لم
يسمع رجل عجز الكبير المجبرة والرجل لا عذرة له حين يقال له اعدر وهو خلاف ما ذهب   البحر ٢٢
اليه ابن مالك حيث قال يقال عجزاوات وعدراوات لانه انما امتنع هذا الجمع في
سكرى وحمرا المنع مذكرهما من الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر لانه لا مذكر لهما
انتهى بالمعنى خالفه الشيخ ابو حيان وقال الذي ينبغي ان يجرى فعلا من هذا النوع
ايما الذي لا فعل له مجرى ماله افعل ولا يجمع هذا الجمع كما اجروا افعل الذي لا فعلى له نحو
كمر لعظيم الكمرة مجرى افعل الذي له فعلا نحو احمر في جمعه بالواو والنون كما امتنع
افعل الذي لا فعل له من الجمع بالواو والنون فكذلك يجمع يمتنع من المؤنث وهو فعلا   ٩٢
الذي لا فعل له من الجمع بالالف والتا واما جمعهم حنيفا فشاذ انتهى بالمعنى فعلم من
كلامه ان كل ما فيه [illegible] تا التانيث المؤنثة من الاعلام وما فيه تا التانيث
من الصفات يجمع هذا الجمع فمن الصفات علامة وشابة وبنت واخت فيقال علامات
وشابات واخوات وانه يخرج من كلامه علم مذكر الذي فيه تا التانيث نحو طلحة
وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو ايام معدودات وجبال راسيات وذكر الشيخ ابو
حيان ذلك ان ابن عصفور لم يذكر في كتبه ان صفة ما لا يعقل يجمع بالالف
والتا وانه يخرج مفرد ما لا يعقل نحو دريهمات وخرج اسم الجنس المؤنث بالالف
نحو صحراوات وحبليات بقلب الالف واوا في الاول ويا في الثاني مع ان كل
ذلك يجمع هذا الجمع قياسًا مطردًا كما علمت فعلم ان عدد الانواع الخمسة التي
ذكرناها لا تجمع قياسًا مطردا وان سمع شيء منه حفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك هو
سماوات واخوات وحمامات وسرادقات واصطبلات وجوالقات وفراسنات
لكن في كلام ان ما لم يجمع تكسيرًا من اسم الجنس الذي لم يؤنث بالالف ولا بالتاء ولم
يصغر يكون جمعه هذا الجمع اي بالالف والتا قياسًا مطردًا حيث قال لا يقال
جوالق وفراسن ويقال حمامات وسرادقات لانهما لم يكسرا فقد جعل له علة جوالق
جمع حمام جمع حمام وسرادق هذا الجمع كونهما لم يكسرا وجعل علة منع جمع جوالق
وفراسن كونهما كسرا وحينئذ يضاف هذا النوع للانواع الخمسة فعلم ان جمع

المؤنث السالم ما تحققت جمعيته بزيادة الف وتاء قياسًا مطردًا وما عدا ذلك من
الملحق به ومنه اولات وكذا ما سمي من هذا الجمع نحو عرفات وانما كان اولات وعرفات
من الملحقات لان الاول اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات والثاني
لا مفرد له بالكلية وقد جروا على الغالب في تسميتهم هذا الجمع بجمع المؤنث السالم لانه
كما علمت لا يختص بالمؤنث بدليل دريهمات ومعدودات وراسيات ولا يختص بالسالم
بدليل صحراوات وحبليات ومثل المصنف في شرح الاجرومية للاول باصطبلات
وقد يقال لما كان ما لا يعقل في حكم المؤنث سموه مؤنثا ويجوز ان يكون من سمى هذه
التسمية لا يرى جمع نحو صحراء وحبلى هذا الجمع قياسًا مطردًا او ربما يؤيده ما تقدم
ان ابن عصفور سكت عن ذلك في كتبه اذ لو كان ذلك مذكورًا في كلام القوم لم يسعه
السكوت عنه في ساير كتبه واصطبلات علمت انه غير مقيس على ما فيه واما سجدات
ففي حواشي المغني للشمني نقلا عن الجاربردي لكن بصيغة التبري انه ليس من جمع
التكسير بل من جمع التصحيح حيث قال كل ما جمع بالف وتا فهو جمع تصحيح لا تكسير
وان تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كدعد ودعدات وغرفات
وغزوات وفطرة وفطرات لان التغيير انما عرض له بعد مجيء الالف والتاء وفي
كلام بعض المشايخ ان جمع المؤنث السالم صار علما بالغلبة على جمع تحققت جمعيته
بالف وتا ولو غير قياس فيدخل فيه ما جمع هذا الجمع من غير الانواع المتقدمة
وما مفرده مذكر وغير سالم ويخرج عنه ما ليس بجمع كاولات وما جعل علما كاذرعات
وعرفات فانهما من الملحقات وسياتي محترز الزيادة في الالف والتاء في نصب هذا
الجمع بالكسر **و** الموضع **الرابع** من تلك المواضع يكون **في الفعل المضارع**
المعرب ايما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد المجرد من نوني الاناث والتوكيد
الذي لم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة لفظًا وتقديرًا ولا ياء مخاطبة بقرينة
تمثيله بقوله **نحو يضرب ويخشى فيضرب ويخشى مرفوعان** بتجردهما عن الناصب
والجازم **وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى** منع من ظهورها
التعذر لذاته او لعارض نحو يضرب بكسر **واما الفتحة** التي هي العلامة الثانية
من تلك العلامات الاصول **فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع** الموضع
الاول من تلك المواضع الثلاثة يتحقق **في الاسم المفرد** ايما يصدق عليه هذا
اللفظ وان كان غير منصرف وقد علمت حقيقة المفرد وفي هذا التركيب نظير ما
مر وذلك الاسم المفرد **نحو** زيدا والفتى وفتا وغلامي من قولك **رايت زيدا**
والفتى وفتى وغلامي والقاضي وقاضيا واحمد **فزيدا والفتى منصوبان** على
المفعولية برايت حقيقة في الاول وحكما فيما بعده **وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة**
في اخر زيد والقاضي وقاضيا واحمد **مقدرة في** اخر **الفتى** ورايت وغلامي التعذر

لذاته

لذاته او لعارض نحو وترى الناس سكارى فالفتحة تكون علامة للنصب في الاسم
المفرد ظاهرة ومقدرة **و** الموضع **الثاني** من تلك المواضع الثلاثة يكون
في جمع التكسير ايما يصدق عليه هذا اللفظ وقد علمنا حقيقة جمع التكسير والمراد
غير ما الحق منه بجمع التصحيح وقد علمته ولو كان غير منصرف **نحو** الرجال والاسارى
والمساجد وغلماني من قولك **رايت** هؤ **الرجال والاسارى منصوبان** على المفعولية **بفتحة ظاهرة**
في اخر **الرجال** والمساجد **مقدرة في** اخر **الاسارى** للتعذر لذاته وفي اخر غلماني لعارض
فالفتحة تكون علامة للنصب في جمع التكسير ظاهرة ومقدرة **و** الموضع **الثالث** وبه تتم
تلك المواضع الثلاثة يكون **في الفعل المضارع المعرب** اي الخالي من نوني الاناث والتوكيد
الذي لم تتصل به الف اثنين او واو جماعة لفظا او تقديرا او ياء مخاطبة بقرينة قوله
نحو لن يضرب زيد ولن يخشى فيضرب ويخشى منصوبان بلن **وعلامة نصبهما**
فتحة ظاهرة في اخر **يضرب مقدرة** للتعذر لذاته **في** اخر **يخشى** او لعارض نحو
لن يضرب بعوضًا الفتحة تكون علامة للنصب في الفعل المضارع ظاهرة ومقدرة **واما**
الكسرة التي هي العلامة الثالثة من تلك العلامات الاصول **فتكون علامة للخفض**
في ثلاثة مواضع ايضًا **تقع فيها** علامة على ما ذكر الموضع **الاول** من تلك المواضع
الثلاثة يكون **في الاسم المفرد المنصرف** وقد علمت حقيقة المفرد واما المنصرف
فتعلم انه ما سلم من شبه الفعل وذلك **نحو** زيد والفتى وفتى والقاضي وقاض
وغلامي من قولك **مررت بزيد والفتى** وفتى والقاضي وقاض وغلامي فزيد والفتى
مخفوضان **وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في** اخر **زيد مقدرة في** اخر **الفتى** والقاضي
الملفوظ به المحذوف في فتى وقاض للتعذر لذاته او للثقل او للتعذر لعارض في نحو غلامي
فالكسرة تكون علامة للخفض في الاسم المفرد المنصرف ظاهرة ومقدرة **و** الموضع **الثاني**
من تلك المواضع الثلاثة تكون **في جمع التكسير المنصرف** غير الملحق بجمع التصحيح
نحو الرجال والاسارى وغلماني من قوله تعالى **يعودون برجال** **و** قولك **يرفقون**
بالاسارى وقولك مررت بغلماني **فالرجال والاسارى مخفوضان** بالباء الموحدة **وعلامة**
خفضهما كسرة ظاهرة في اخر **الرجال مقدرة في** اخر **الاسارى** للتعذر لذاته وفي اخر
غلماني لعارض فالكسرة تكون علامة للخفض في جمع التكسير المنصرف ظاهرة ومقدرة **و**
الموضع **الثالث** وبه تتم تلك المواضع الثلاثة يكون **في جمع المؤنث السالم** حالة كونه
باقيا على جمعيته وقد علمت حقيقة جمع المؤنث السالم ولما كان جمع كل من الاسم المفرد
وجمع التكسير يكون منصرفا تارة وغير منصرف اخرى قيدهما هنا بالمنصرف ولما كان
جمع المؤنث لا يتصف بالصرف ولا عدمه لان تنوينه للمقابلة كما تقدم اطلقه وبه يعلم ان قول
المصنف في شرح الاجرومية ولا يكون الا منصرفا الخ وذلك **نحو** هندات ومسلمات
ومسلماتي والعاديات ضبحا بالادغام من قولك **مررت بهندات ومسلمات** ومسلماتي

والعاديات ضبحاً بالادغام فعندات وسلمات مخفوضان جعلهما علماً بالباء الموحدة
وعلامة خفضهما الكسرة ظاهرة فيهما ومقدرة للتعذر لا للاذابة في نحو سلماتي والعاديات
ضبحاً بالادغام فان لم يبق على جمعيته بان زال معنى الجمعية منه بان جعل علماً كعرفات
فانه علم لموضع الوقوف واستدل من على علميته بقولهم هذه عرفات مباركاً فيها على الحال
لانه لو كان نكرة لكان ذلك صفة لا حالا لانه وهو في الاصل جمع عرفة وقال الفرا لا واحد
له وقول الناس نزلنا عرفة ليس بعربي محض ورد بان في الحديث الحج عرفة وعرفة كلها
موقف فليتأمل وقد علمت مما تقدم في مبحث التنوين ان تنوين ما جعل علماً من هذا
الجمع للتمكين والصرف لا للمقابلة فحق هذا العلم المؤنث ان يمنع الصرف اي يمنع هذا
التنوين ويجر بالفتحة والعرب لم تلتزم ذلك بل جاز فيه عندهم الصرف اي ان يكون منصرفاً
وعدمه اي عدم الصرف اي ان يكون غير منصرف فعلى الصرف اي على انه منصرف يخفض
بالكسرة مع التنوين وهي اللغة الفصحى ووجهه كما قال المصنف في التصريح ان قابل
هذا اعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل اي في حال
الجمعية قبل التسمية للمقابلة فاستصحب بعد التسمية انتهى وقد تقدم ان هذا التصريح
من المصنف بان تنوين ما جعل علماً من هذا الجمع نحو عرفات ليس للمقابلة اي بل للصرف
حائل به يرد الاستدلال على ان تنوين ما جمع بالف وتاء للمقابلة بوجوده في نحو عرفات
علماً ومع تركه اي ومع ترك التنوين ووجهه كما قال المصنف في التصريح ان قائل هذا
اعربه على ما كان عليه قبل التسمية اي من جهة الجر بالكسرة مراعاة للجمعية اي الاصلية
وترك تنوينه مراعاة للعلمية والتانيث اي لما علم من ان تنوينه للتمكين والصرف
وهو لا يجامع ذلك وفيه اي صيغة سمية ما جر بالكسرة مع عدم التنوين منصرفاً
ان هذا الاباء يخل على ما هو المشهور من ان الصرف هو التنوين الدال على تمكن الاسم في باب
الاسمية وانه متى سقط تبعه الجر بالكسرة ولا على انه اسم لهما بل على انه الجر بالكسرة فقط
كما سياتي في الكلام على ما لا ينصرف ثم رايته في التسهيل ذكر ان هذا الوجه غير
ان عرف ورايت بعضهم ذكر ان الكسرة في ذلك نائبة عن الفتحة التي كان حقه ان يجر
بها لانه غير منصرف وهو يخالف ما ذكره المصنف وعلى منع الصرف اي على انه غير
منصرف يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة بلا تنوين وكان ينبغي ان لا يجوز الا
هذا الوجه الوجيه لكن اللغة سنة متبعة ثم رايت في شرح الشواهد للعيني ان
هذا الوجه ممنوع عند البصريين ولعله في ذلك تبع الشيخ ابي حيان ذكر ابن مالك
ان اعراب عرفات اعراب ما لا ينصرف لغة وهو خلاف مذهب البصريين وانما قاله
الكوفيون وليس لهم دليل على ذلك من سماع وانما قالوه قياساً على فاطمة انتهى اي لم
يبين الكوفيون ان مستندهم في ذلك السماع بل القياس فلا ينافي ذلك ثبوت السماع
عما قالوه فقد روى الثقات اذرعات بهذه الاوجه الثلاثة في قول امرء القيس تنورتها

من

من اذرعات البيت والحاصل ان الوجه الاول راعى في نحو عرفات معنى الجمعية فقط
حيث جره بالكسرة مع التنوين والوجه الاخير راعى العلمية فقط حيث جره بالفتحة
من غير تنوين والمتوسط بينهما راعى الجمعية من حيث جره بالكسرة وراعى العلمية من حيث
منعه التنوين ثم لا يخفى انه لا حاجة للتقييد بقوله باقياً على جمعيته لانه اذا جعل
علماً صار مفرداً لا جمعاً كما تقدم الا ان يقال فيه بذلك لانه قد يطلق عليه لفظ
الجمع باعتبار ما كان واما السكون التي هي العلامة الرابعة من تلك العلامات
الاصول فيكون للجزم ظاهراً او مقدراً في موضع واحد وابدل من ذلك باعادة
الجار بقوله في الفعل المضارع الصحيح الآخر وهو كما علمت ما ليس في آخره اي آخره
حرف علة وقد علمت حروف العلة نحو لم يضرب فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون الظاهر ولم يضرب الرجل عمراً فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة
لخوف التقاء الساكنين فالسكون يكون علامة في الفعل المضارع الصحيح
الآخر ظاهراً ومقدراً ولما فرغ من العلامات الاصول شرع في العلامات
الفروع فقال واما العلامات الفروع فسبع اربعة احرف وحركتان
وحذف فالاحرف الواو وتكون نائبة عن الضمة في بابين باب جمع المذكر السالم
وما الحق به وباب الاسماء الستة والالف وتكون نائبة عن الضمة في باب المثنى
وما الحق به وعن الفتحة في باب الاسماء الستة والياء وتكون نائبة عن الفتحة في باب
المثنى وما الحق به وباب جمع المذكر السالم وما الحق به وتكون نائبة عن الكسرة
في ذلك وفي باب الاسماء الستة والنون وتكون نائبة عن الضمة في باب واحد
وهو باب الاسماء الخمسة والحركتان الكسرة نيابة عن الفتحة في باب
واحد وذلك في جمع المؤنث السالم وما الحق به في حالة النصب وكذا في حالة الجر
فيما جعل علماً من ذلك نحو عرفات عند بعضهم كما تقدم فيما قدمناه والفتحة نيابة عن
الكسرة في باب واحد وذلك فيما لا ينصرف والسابعة الحذف للحرف في بابين
باب الفعل المضارع المعتل وباب الافعال الخمسة فهذه العلامات السبع تنوب
عن الحركات الثلاث التي هي الضمة والفتحة والكسرة وعن السكون فمنها ما
ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون
واذا اردت معرفة كل من ذلك فينوب عن الضمة ثلاثة وهي الواو
الواو والالف لانهما من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات والنون
الشبيهة بحروف اللين من جهة الخفاء والغنة وستاتي امثلتها اي امثلة ما تنوب
فيه وينوب عن الفتحة اربع وهي الكسرة والالف والياء لانها من حروف
اللين وحذف النون كما سياتي بيان ذلك وينوب عن الكسرة اثنان

بذكره ٢ (left margin)

ما ينوب عن الضمة ومنها ما يصح (left margin)

علامة (margin)

وهما الفتحة والياء وينوب عن السكون واحدة وهي حذف الحرف الاخير حقيقة
وهو الواو والالف والياء من المعتل او حكما وهو النون من الافعال الخمسة ولها اي هذه
العلامات الفروع مواضع اربعة عشر موضعا تكون فيها اي اذا اردت معرفتها
فالاول لما ينوب عن الضمة الواو وهو الحرف من احرف النيابة تكون علامة للرفع
نيابة عن الضمة في موضعين لا ثالث لهما الموضع الاول منهما يتحقق في جمع المذكر
السالم اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو اسم دل على اكثر من اثنين بزيادة واو وياء على
مفرده الذي من لفظه المجعول لعلم المذكر عاقل او صفة له فخرج ما لم يدل على اكثر من اثنين
وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علم رجل مثلا وخرج بزيادة واو وياء على مفرده
الذي من لفظه ما لا مفرد له كذلك بان لا يكون له مفرد اصلا نحو عشرين وتسعين
وما بينهما لانه لا مفرد لذلك اصلا اذ لا يجوز ان يكون مفرد عشرين عشرة والا وجب
اطلاق عشرين على ثلاثين لانه يجب اطلاق صيغة الجمع على ثلاثة مقادير
الواحد ومنه يعلم انه لا يجوز ان لا يكون مفرد اربعين اربعة الخ او له مفرد لكن لا من
لفظه بل من معناه نحو اولوا بمعنى اصحاب فان مفرده ذو بمعنى صاحب فكل من
نحو عشرين واولو على الاصح ليس جمعا بل اسم جمع وخرج بالمجعول لعلم المذكر عاقل او صفة
نحو عالمون واهلون ووابلون فان مفرد الاول عالم وهو ما سوى الله ومفرد الثاني اهل
وهم العشيرة ومفرد الثالث وابل وهو المطر الغزير وهي اسماء اجناس لا اعلام ولا
صفات وكذلك يخرج به اللذون في لغة من اعرب لان مفرده وهو الذي لا علم ولا
صفة ح لا يحسن زيادة المعرب في الحد لاخراج ذلك ويخرج به ايضا نحو ارضون
وبنون وابون واخون وسنون وان كانت صيغة هذا الجمع مطردة في نحوه
سنين وشاذة فيما ذكر معه لان مفرد ذلك ليس علما لمذكر عاقل ولا صفة له فلا حاجة
لزيادة السالم من الكسر التغيير حالة جمعه في الحد لاخراج ذلك ويخرج به
ايضا نحو ظبون جمع ظبة بكسر الظا وهي طرف السيف لانه ليس علما ولا صفة
فلا حاجة لزيادة الذي لم يستغن عن تصحيحه بتكسيره في الحد لاخراج ذلك على الجمع
المذكر السالم حقيقة ما انطبق عليه هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملحق
بالجمع المذكور في اعرابه واطلاق الجمع عليه باعتبار ذلك فقد اشترطوا لكل ما يجمع
هذا الجمع قياسا مطردا شروطا الاول اذ يكون علما او صفة لمذكر عاقل ولو حكما
فيهما الثاني ان يكون كل من العلم والصفة خاليا من تاء التانيث وان لم يقصد
بها التانيث في الصفة الثالث اذ يبقى على حاله قبل الجمعية بان لا يتغير اصلا او يتغير
تغيرا يقتضيه القياس الاعلالي فلا يرد نحو قاصون فان التغير الذي في اخره لا
يخرجه عن السلامة اذ هو بمقتضى القياس الاعلالي الرابع ان يكون العلم غير
مركب تركيبا اسناديا او مزجيا الخامس ان يكون له في الخارج ما يوافقه

في لفظه

في لفظه السادس ان يكون ذلك الموافق له في اللفظ موافقا له في المعنى ايضا
السابع ان يكون معربا التاسع ان ينكر التاسع ان تكون تلك الصفة قابلة بالمراد
تاء التانيث التي يقصد بها التانيث او تدل تلك الصفة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع قياسا
مطردا غير العلم كرجل حيث لم يجعل علما ولا علم المؤنث كزينب وزيد علما لامراة فان
جعل زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع ولا صفة المؤنث كحائض ولا علم غير العاقل
كواشق علما لكلب ولا صفة غير العاقل كسابق صفة لفرس فلو جعل الاول علما لمذكر عاقل
والثاني صفة له جمع هذا الجمع ولا علم لمذكر فيه تاء التانيث كطلحة ولا صفة لمذكر
فيها تاء التانيث وان لم يقصد بها التانيث كعلامة ونسابة فان المقصود بها
تاكيد المبالغة وخرج بتاء التانيث تاء التانيث ما فيه الف التانيث فيجمع هذا
الجمع قياسا مطردا سواء كانت مقصورة وحينئذ تحذف نحو حبلى علما لمذكر عاقل
فيقال الحبلون وممدودة وحينئذ تقلب واوا نحو حمرا علما لمذكر عاقل فيقال
الحمراوون وقد علم انه لا يرد فيه هذا الجمع من جموع التكسير وهو كل ثلاثي حذفت
لامه وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو ظبوكي شفة
وعزة وعضة وثبة بمعنى الجماعة ولا ما شذ منها مما لم يكن كذلك اما لعدم التعويض
وذلك نحو ابون واخون وحمون وفون وهنون اذ اصلها ابو واخو وحمو
وهنو واما لتعويض غيرها التانيث نحو بنون فان العوض فيه همزة الوصل اذ
اصله بنو واما لكونه كسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو ظبون وابهم وان
عوضوا فيها ها التانيث لكنهم كسروه تكسيرا يعرب بالحركات وانما لم يرد
جميع ما ذكر لان المفرد منه ليس علما ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع العلم المركب
الاسنادي اتفاقا نحو برق نحره وتابط شرا فان اريد جمع ذلك هذا الجمع جيء
بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة فيقال جاء ذوو برق نحره وذوو تابط شرا ولا
المركب المزجي على الاصح نحو بعلبك وسيبويه فان اريد جمعه هذا الجمع جيء بكلمة
ذي بمعنى صاحب مجموعة ايضا فيقال جاء ذوو بعلبك وذوو سيبويه ومقابل
الاصح يقول جاء بعلبكون وسيبويهون وقيل سيبون بحذف الجزء الاخير
الذي هو كلمة ويه وهذا الخلاف في المختوم بويه مخلة على القول ببنائه وهو المشهور
كما تقدم واما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز جمعه هذا الجمع
واما المركب الاضافي فيجمع منه الجزء الاول هذا الجمع ويضاف للثاني فيقال في غلام
زيد جاء غلامو زيد وجوز الكوفيون جمع الجزئين فيقال في لا سواء الزيدين ولا يجمع ما ليس
له في الخارج ما يوافقه في لفظه واما نحو عشرون واولو فيحفظ ولا يقاس عليه
ولا يجمع ما لا يوافقه في معناه ايضا كالمشترك واجازه ابن مالك وهو مبني على
الاصح من صحة اطلاق اللفظ المشترك على معانيه معا لغة والاول على منع ذلك

وقال بعضهم يجوز الجمع وان قلنا بامتناع اطلاق اللفظ المشترك على معانيه معًا لان الجمع
في قوة تكرار المفردات بالعطف فكانه استعمل كلا في معناه ومثل المشترك الحقيقة والمجاز
فيجوز استعماله جمعه بناء على استعماله اي اللفظ في حقيقته ومجازه معا وهو الصحيح عند امامنا
الشافعي رضي الله تعالى عنه وغيره ولا يجمع غير المعرب فنحو الذين يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع
ما لا يقبل التنكير نحو فلان وفلانة مما هو كناية عن العلم ولا يجمع العلم باقيا على علميته فان
قيل اشتراط التنكير ينافي اشتراط العلمية اجيب بانه لا منافاة لان العلمية مشروط
للاقدام على الجمع الذي هو الجمع والتنكير شرط لتحقق ذلك الحكم فاذا اريد جمع العلم
لا بد ان ينكر بان يراد به شخص ما يسمى بهذا الاسم فيحصل مجردا عن التشخصات
فيصير كسائر اسماء الاجناس كرجل وبنت قال في اللباب والطريق تنكير العلم ان تاول
بواحد من الامة المسماة به فيصير كاسم الجنس وهذا واضح في علم الشخص واما علم الجنس
فهو نكرة معنى فلا معنى لتنكيره الا ان يقال ان لا يلاحظ فيها التعيين في الذهن الذي هو معناه صح
تشخص ما وقد الغز البدر الدماميني بهذا المعنى اي اشتراط العلمية ثم ايجاب التنكير
في جملة ابيات الحان قال يعني نفسه مخاطبا لعلماء الهند فقال

فيا علما امر شرطتم وجوده ... لحكم فلم تقض النحاة بردّه
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا ... منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية ... فهل من جواب تنعمون برده

واجاب عنه بنحو ما تقدم ولا يجمع من الصفات ما لا يدل على التفضيل كافعل فعلاء نحو
احمر فلا يقال احمراوون ويلحق به في منع هذا الجمع افعل الذي لا فعلاء له نحو اكر لعظيم
الكمرة وادر لعظيم الادرة فلا يقال اكمرون وادرون كما يقال احمرون وما لا يقبل التاء
تاء التانيث التي يقصد بها التانيث بان لا تقبل التاء اصلا نحو جريح بمعنى مجروح وصبور
بمعنى صابر اذ لا يقال جريحة وصبورة وكذا سكران اذ لا يقال سكرانة الا على لغة ضعيفة
او يقبل التاء التي يقصد بها التانيث نحو علام ونساب لان التاء فيهما لا يقصد بها التانيث
بل تاكيد المبالغة كما تقدم او يقبل التاء التي يقصد بها التانيث لكن لا باطراد نحو مسكين
فانه جاء على خلاف القياس مسكينة للمؤنث فمسكينون يحفظ ولا يقاس عليه فلو
خرج كل من احمر وجريح وصبور وسكران عن الصفة وجعل علما للمذكر عاقل جمع هذا
الجمع ذكره المصنف في التصريح وذكر في التسهيل انه يجمع هذا الجمع قياسا مطردا
المصغر نحو رجيل وغليم وفتي واحيمر وسكيران فيقال رجيلون وغليمون
وفتيون واحيمرون وسكيرانون فهذا الجمع الذي توفرت فيه هذه الشروط
وما الحق به مما تقدم يرفع بالواو ظاهرة او مقدرة اسما كان او صفة فالظاهرة
نحو جاء الزيدون المسلمون فالزيدون المسلمون فاعل والفاعل مرفوع
وعلامة رفعه الواو الظاهرة نيابة عن الضمة والمقدرة نحو مسلمي كما تقدم هذا اي رفع

جمع

جمع المذكر السالم بالواو هو القول المشهور وانما وضعوه بالواو لانها تقع ضمير الجمع
ولانه اقل دورا ما في الكلام من المثنى الثقيل للقليل تعادلا ومقابل هذا هو المشهور اقوال
منها وهو اصحها انه مرفوع بضمة مقدرة على الواو كما انه ينصب بفتحة مقدرة ويجر بكسرة مقدرة
على الياء منع من ظهورها الثقل ورده ابن مالك بوجوه منها انه لو كان كذلك لظهرت الفتحة
على الياء قال لما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة على الياء علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الحركة
واعترضه الشيخ ابو حيان بانهم حملوا حالة النصب على حالة الجر فقدروا الفتحة كما قدروا
الكسرة ومنها انه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو كما انه منصوب بفتحة مقدرة ومجرور
بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الضمة ضمة ما قبل الواو ومن ظهور الفتحة
والكسرة كسرة ما قبل الياء ورده الشيخ ابن مالك بوجوه منها ان الاعراب لا يكون الا اخر
ومنها اقوال اخر في غاية الضعف لا نكثر بذكرها وتقدم في كلام المصنف عند الكلام على اقسام
التنوين ان نون هذا الجمع جيء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقد قدمنا ان هذا
هو المشهور ووعدنا ثم بذكر مقابله هنا فنقول مقابل هذا المشهور اقوال منها ولختاره
واختاره في التسهيل انها زيدت لدفع توهم الاضافة في نحو مررت ببنين كرام والافراد
في نحو مررت بالمهتدين ثم حمل ما لا يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ومنها انها زيدت
عوضا عن حركة المفرد ورد بان الذي جعل عوضا عنها انما هو الواو في حالة الرفع والياء
في حالتي الجر والنصب ومنها انها زيدت عوضا عن التنوين في المفرد لان الحركة عوض عنها
الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء فجعلت عوضا عنه ورد بان هذه النون تجيء بها
في الشيء الذي لا تنوين في مفرده لكونه غير منصرف نحو احمدان ومنها انها زيدت عوضا
عن الحركة والتنوين في المفرد وقد تداولت هذه السنة اكثر العربيين ورد بانه
اذا لم يكن عوضا عن احدهما وان لا يكون عوضا عنهما احق واولى قال الشيخ ابو حيان وقد
رد الاستاذ ابو الحسن ابن عصفور وغيره من شيوخنا هذه المذاهب بان هذه
النون تثبت في الوقف باتفاق والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف فلو
كانت النون عوضا منهما او من احدهما لم يثبت لان العوض يحكم له بحكم ما عوض عنه
قال وهذا الخلاف مما لا طائل تحته بل هو من فضول الكلام وحركة النون لخوف
التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لخفتها وثقل الجمع و الموضع الثاني يتحقق
في الاسماء الستة المعتلة وهي اي تلك الاسماء الستة ابوك واخوك بفتح الكاف وكسرها
وحموك بكسر الكاف لا غير بناء على ان الحم قريب الزوج خاصة ابا او غيره وقريب
الزوجة يقال له ختن كما هو المشهور وعلى مقابل المشهور يقال من ان الحم يقال للقريب
الزوجة ايضا يجوز فتح الكاف وكسرها وفوك بفتح الكاف وكسرها وذو مال قيل لم يضفه
للضمير ردا على المبرد حين اجاز اضافته للضمير تمسكا بقول القائل انما يعرف الفضل
من الناس ذووه وهو محمول عند الجمهور على الشذوذ وفي قول المصنف ذو مال ما يوافق

موافق لقوله غيره بمعنى صاحب والغرض من ذلك الاحتراز عن ذو الطائية التي هي اسم
موصول وهي عندهم مبنية على سكون الواو في الاحوال الثلاثة على المشهور ومقابله
اجازة اعرابها اعراب ذي هذه اعني التي بمعنى صاحب في الاحوال الثلاثة وقيل
تختص بحال الجر لانه المسموع في قول القايل فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا بجره كما
رواه ابن جني قال المصنف وهو مشكل فان سبب البنا قايم ولم يعارضه معارض واصل ذو
ذوو وفعل قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما الواو الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس
وهو الظاهر والثاني الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة **وهنوك** بفتح الكاف وكسرها
وهن اسم يكنى به عن اسما الاجناس وقيل اسم لما يستقبح التصريح به وقيل اسم للفرج
خاصة ولا تعرب هذه الاسما هذا الاعراب الا بعد توفر شروط اربعة اشار المصنف
الى اولها بقوله **بشرط ان تكون** اي هذه الاسماء **مفردة** فما يثنى منها يعرب اعراب
المثنى الاتي بيانه وكلها تثنى نحو جاءني اخوان وابوان وحموان وفوان وذوما
وهنوان وما يجمع منها جمع تكسير يعرب اعراب جمع التكسير وقد علمت وكلها
تجمع هذا الجمع نحو جاءني اباوك واخوتك واحماوك وافواهك واذوا
مال واهناوك وما يجمع منها جمع مذكر سالم يعرب اعراب جمع المذكر السالم
المتقدم بيانه ولم يسمع جمعه منها الا الاب والاخ وعليهما اقتصر الجمال ابن هشام
في شرح القطر الاب والاخ لفظ الجم نحو جاءني ابون واخون وحمون وهنون
وفي كلام ابن مالك ولوقيل في جم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع ورده
الشيخ ابو حيان بان القياس يأباه اي لان هذه الصيغة لا تطرد في جمع التكسير
الملحق بجمع التصحيح بعد اعرابه الا في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها التانيث
ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات وهذه الاسماء مما حذفت لامه ولم يعوض عنها
شي فما جاء منها على العوض يحفظ ولا يقاس عليه كما تقدم وحكى بعضهم سماع ذوون عن م
وعن ثعلب يتالفي فم فمون وفمين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة واشار الى الشرط
الثاني بقوله **مكبرة** فان صغر منها شي اعرب بالحركات الظاهرة نحو جاءني ابيك
واخيك لان حرف العلة في ذلك يشبه الصحيح بسكون ما قبله والى الشرط الثالث
بقوله **مضافة** لفظا او تقديرا خلافا لما في الاوضح من اشتراط الاضافة فان قطع
منها شي عن الاضافة لفظا وتقديرا اعرب بالحركات الظاهرة ايضا نحو جاءني
اب واخ وكلها تقطع عن الاضافة المذكورة الا ذو وفوا فانهما لا يكونان الا
مضافين لفظا او تقديرا ومن الثاني قول الشاعر خالط من سلمى خياشيم وفا
اي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه وادعى في الاوضح
شذوذه وفي الاوضح انه لا حاجة لاشتراط الاضافة في ذو لانه اي لانه يوهم انها
قد تفرد وتخالف هذا الحكم وليس كذلك اي لان الاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل

فكان

فكان ينبغي استثناوها من اشتراط الاضافة ورد بان اشتراطها بالنسبة لهما
لبيان الواقع وقد ذكروا ان القيد كما يكون للجمع والمنع يكون لبيان الواقع بل قيل
هو الاصل وعلى الاكتفاء بالاضافة المقدرة يأتي في فو ما ذكر في ذو والى الشرط الرابع
اشار بقوله **لغير ياء المتكلم** اي ولا بد ان تكون تلك الاضافة لغير ياء المتكلم من
اسم ظاهر او مضمر مخاطب او غايب او متكلم غير اليا وانما ذكرها مضافة للكاف لانه
المناسب لمقام التعلم فان اضيف منها شي الى ياء المتكلم اعرب بالحركات المقدرة
على ما قبل اليا للتعذر وكلها تضاف لياء المتكلم الا ذو فانها لا تضاف اليها وفو اذا اضيف
لها قلبت تلك الواو ميما عند بعضهم والاكثر قلبها يا وادغامها في اليا نحو جاء ابي
واخي وحمي وهني بغير رد اللام المحذوفة التي هي الواو وفمي بقلب الواو ميما وفي
بقلبها يا وادغامها في اليا واجاز المبرد رد اللام المحذوفة في الاب والاخ وقلبها
يا وادغامها في اليا نحو ابي واخي بالتشديد وفتح وح وقلبها يا وادغامها في اليا تعرب
اعراب مسلمي اي بالواو المنقلبة يا المدغمة في يا المتكلم وانما لم تضف ذو لليا لانها
لا تضاف الا لغير اسم الجنس لانها وضعت وصلة الى الوصف باسما الاجناس النكرات
او المعارف وتوهم بعضهم من قولهم انها لا تضاف الا الى اسم جنس ان المراد به النكرة
فاشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث ان تصل ذا رحمك لان المضاف للضمير
ليس باسم جنس نكرة وغاب عنه مواضع في التنزيل وهو الله ذو الفضل العظيم وحيث
كانت ذو لا تضاف لليا فاتي فيها ما تقدم ويشترط لاعراب فو هذا الاعراب ان لا تبدل الواو
ميما كما نطق به المصنف فان ابدلت ميما اعربت بالحركات الظاهرة حيث لم تضف لياء
المتكلم كما تقدم كقوله لخلوف فم الصايم صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله
من ريح المسك واشترط ابن الصايغ بمهملة ومعجمة ان لا يلحق هذه الاسما يا النسب
فما لحقه منها يا النسب اعرب بالحركات الظاهرة نحو جاء ابويك واخويك وذويك
بالضمة الظاهرة على اليا ورد بان هذا الشرط يغني عنه اشتراط الاضافة لان مع ياء
النسب لا اضافة وامثلة هذه الستة نحو قولك **هذا ابوك واخوك وحموك وذو**
مال وهنوك في لغة قليلة حكاها سيبويه عن العرب فقال ومن العرب من يقول
هنوك وهناك وهنيك فيجريه مجرى الاب انتهى وهذه اللغة لم يطلع عليها
الفرا ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة وانما نبه المصنف على قلة هذه اللغة
لقول الشيخ ابن مالك ومن لم ينبه على قلته اي اعراب الهن هذا الاعراب ممن ذكره مع
هذه الاسماء الموهم مساواته لها فليس بمصيب وان خطى من الفضلا بوفر نصيب
فهذه الاسما الستة مرفوعة على الخبرية عن المبتدا الذي هو اسم الاشارة حقيقة في علی م
الاول وحكما فيما بعده **وعلامة رفعها الواو** الظاهرة **نيابة عن الضمة** القول **المشهور**
الذي هو كما قال الشيخ ابن مالك اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف ومقابله اقوال انها

وهو اصحها وعليه جمهور البصريين انها مرفوعة بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
وتنصب بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وتجر بكسرة مقدرة على اليا منع من ظهورها
الثقل وحركة ما قبل اليا اتباع لتال الحركة فاصل ابوك ابوك اتبعت حركة البا لحركة الواو
فضمت بعد سلب حركتها فصارت ابوك بضم البا والواو واستثقلت الضمة على الواو وحذفت
واصل اباك ابوك تحركت الواو بالفتحة وانفتح ما قبلها قلبت الفا واصل ابيك ابوك
اتبعت حركة البا لحركة الواو فكسرت بعد سلب حركتها فصار ابوك بكسر البا
والواو واستثقلت الحركة على الواو وحذفت ثم قلبت الواو يا لسكونها بعد كسرة
كما في ميزان ففي الاول الثقل بدون قلب وفي الثاني القلب بدون ثقل وفي الثالث
الثقل والقلب معا ومنها انها مرفوعة بالضمة التي قبل الواو والواو اشباع كما انه
منصوب بالفتحة التي قبل الالف ومجرور بالكسرة التي قبل اليا وكل من الالف واليا
اشباع ورد بان اشباع الحركات بابه ضرورة الشعر ومنها اقوال اخر لا نطيل بذكرها
وانما اعربت بالحروف توطئة لاعراب المثنى والجمع على حده بالحروف و الثاني مما ينوب
عن الضمة الالف وهو الحرف من احرف النيابة و تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في
موضع واحد وذلك يتحقق في المثنى الموضوع اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمثنى
هو الاسم الدال على اثنين فقط بزيادة الف او يا على مفرده المعرب الذي له ثاني في الخارج
الموافق له لفظا ومعنى فخرج ما دل على واحد نحو زيدان علما على رجل ورجلان للراجل ضد
الفارس وكلبتان للدابة للالة المخصوصة ونجران علما على البلدة المعروفة قال
ابن هشام والذي يظهر ان النحاة اذا اطلقوا المثنى في باب الاعراب ارادوا دخول مثل
ذلك لان وضعه يدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز انتهى اي فلا يخرجه ذلك عن تسميته
مثنى فهو من المثنى لا من الملحق به وخرج بفقط ما دل على اكثر من اثنين نحو صنوان اريد به
الكثير لا اثنين وما اريد به التكثير نحو كرتين من قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين و
وحنانيك وسعديك لان المعنى كرة بعد اخرى وحنان بعد اخر وسعد بعد اخر لا خصوص
اثنين ومن ثم قال في الاية ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير ا من مرتين فقط
وفي كلام الجمال ابن هشام التحقيق ان هذا النوع اي ما اريد به التكثير من المثنى لا من
الملحق به لان وضعه ليدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز عارض فلا يخرجه عن تسميته مثنى
انتهى ويخرج به نحو زوج وشفع وزكى بالتنوين بمعنى الشفع في الصحاح وزكا الشفع
لان ما ذكر لا يدل على اثنين فقط فلا حاجة لاخراجه بقولنا بزيادة الف او يا لان بعضهم
منع دلالة ما ذكر على اثنين اي اصلا وقال الكل يصدق باثنين ولا يدل عليهما لان زوج مثلا
مقابل المفرد وذلك اعم من الاثنين والاعم يصدق على الاخص ولا يدل عليه وخرج بالف
كلا وكلتا لان الف الاول كالف عصا منقلبة عن واو وقيل عن يا التي هي لام الكلمة وهي
والف كلتا كالف حبلى اي للتانيث والتا بدل عن لام الكلمة المحذوفة التي هي

الواو

الواو وقيل عن يا التي هي لام الكلمة المحذوفة التي هي الواو او اليا فالفهما
ليست للتثنية فلا حاجة لاخراجها بقولنا يلي مفرده الذي يخرج به ما لا مفرد له نحو
اثنان واثنتان لان الصحيح انه لم يسمع اثن ولا اثنة ولعل مقابل الصحيح ما في المصباح مختصر
الصحاح واثن واثنة كابن وابنة وعن بعضهم ان محل كون الف كلتا للتانيث اذا كانت
مضافة لظاهر فان اضيفت للضمير لم تكن للتانيث بدليل عدم قلبها في الاولى يا
في حالتي النصب والجر وقلبها في الثانية كذلك في ذلك فليتامل قال في التعليقة
المضمر الذي يضاف اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما وهي ونا وفي كلام ابن الانباري
والذي يدل على ان الف كلا وكلتا ليست للتثنية انها لو كانت للتثنية لانقلبت في النصب
والجر اذا اضيفا الى المظهر لان الاصل هو المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المقصورة
لم تنقلب قلنا انما قلبت مع المضمر لانها اشبهت الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت الفها
مع المضمر يا كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك انتهى ملخصا
وخرج بالمعرب نحو ذان وتان واللذان واللتان فانها ليست من المثنى لان مفردها مبني ونقل
الشاطبي عن ابن مالك الشيخ ابن مالك انه لا يشترط الاعراب وخرج بالذي له ثاني في الخارج ه
موافق له في اللفظ وما لا ثاني له في الخارج كذلك نحو قمران للشمس والقمر وعمران لابي بكر وعمر
وابوان للاب والام او الخالة ومن الثاني رفع ابويه على العرش على ما قال بعض المفسرين
وامان للام والجدة والجديدان والملوان لليل والنهار والاعمران للفقر والعزى
والاجوفان للبطن والفرج والبردان للغنى والعافية والاحمران للذهب والزعفران
والاطيبان للشباب والنكاح والخافقان للمشرق والمغرب وفي حقيقته المغرب والبصر
للبصرة والكوفة والمشرقان للمشرق والمغرب وحقيقته المشرق والمغربان لهما
ايضا وحقيقته المغرب والاسودان للتمر والماء والعمان للفم والانف والاخوان
للاخ والاخت والاذانان للاذان والاقامة والعاشقة شقان للعاشقة والمعشوق
وفي كلام الجمال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى اي حقيقة
لا من الملحق لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته ان هذا مثنى في اصله تجوزا انتهى
اي ان اطلاق المثنى على هذا النوع بحسب الاصل مجاز وصار عندهم حقيقة
عرفية وخرج بموافقه في المعنى ما وافق في اللفظ وخالف في المعنى نحو عينان
اريد بهما الذهب والباصرة مثلا ومن ثم لحنوا الحريري في قوله
جاد بالعين حين اعمى هواه ⁂ عينه فانثنى بلا عينين
ونحو لسانان اريد بهما القلم والجارحة وفي كلام الشيخ ابن مالك اكثر المتاخرين
على منع هذا النوع اي تثنية المشترك او الحقيقة والمجاز والاصح الجواز ومما يؤيد
ذلك قولهم القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد السباتين
واللبن احد اللحمين والحمية احد الموتتين ورده الشيخ ابو حيان وقال الذي

بلبغي انه لايجوز تثنية المشترك ولا تثنية الحقيقة والمجاز اي وماذكر يحفظ ولا يقاس
عليه ومن ثم قال ابن ناظر الجيش الحق ان تثنية ما اختلف معناه لايجوز الا سماعا والحكم عليه
بانه مثنى لغوي لا صناعي انتهى فعلم ان المثنى حقيقة ما ينطبق عليه هذا التعريف وما لم
ينطبق عليه يكون من الملحق به واطلاق المثنى عليه مجاز لاعرابه واما لم يكن من المثنى الحقيقي
لان اكثر النحويين اشترط لكل ما يثنى قياسا مطردا اشروطا الشرط الاول ان يكون
مفردا فلا يثنى المثنى ولا الجمع تصحيحا ودل ما علي صورتهما ولا المجموع تكسيرا الذي لا
نظير له في الاحاد اي وهو مفاعل ومفاعيل واما غير ذلك فيجوز كالجمالان فقد ذكر المصنف
في التصريح ان مما دخل في المثنى جمالان وظاهره ان تثنية ذلك قياس مطرد وفي كلام
الشيخ ابي حيان جمع التكسير لايجوز تثنيته بقياس فان جاء فضرورة ايكما في قول
الشاعر تنقلت بين رماحي مالك ونهشل وقول الاخر لاصبح الناس اوبادا ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين وفي التصريح ايضا ان مما دخل في المثنى تثنية اسم الجمع
كالركبان وتثنية اسم الجنس الجمعي كالغنمان انتهى اي فان الغنم كما في الصحاح اسم
موضوع للجنس يقع على الذكور والاناث وظاهر كلام التصريح ان ذلك قياس
مطرد وفي كلام الشيخ ابي حيان قد نصوا على انه لايجوز تثنية اسم الجمع الا في
الضرورة ومنه قول الشاعر
وكل رفيقي كل رجل وان هما ❊ تعاطى القنا قوما هما اخوان
وكذا نصوا على انه لايجوز تثنية اسم الجنس باتفاع جنسيته فلا يقال الماءان والبنات
الا ان اريد نوعان من اللبن والماء انتهى الشرط الثاني الاعراب فلا يثنى المبني كحذام
وباد في لغة من بني واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ وضعت وضع
المثنى واعربت اعرابه على ما تقدم على انهم لم يأتوا بهذه الصيغ على القياس في التثنية
كما علمت الشرط الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب الاسنادي اتفاقا كبرق نحره
وتابط شرا ولا المزجي على الاصح كبعلبك وسيبويه فان اريد تثنيتها جيء
بكلمة ذي بمعنى صاحب مثناة فيقال جاء ذوا برق نحره وذوا تابط شرا وذوا بعلبك
وذوا سيبويه ومقابل الاصح تقول جاء بعلبكان وسيبويهان وقيل سيبوان
بحذف الجزء الاخير الذي هو كلمة ويه وهذا الخلاف في المختوم بويه على القول ببنائه
وهو المشهور واما على اعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز تثنيته واما الاضافي
من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه فيثنى الجزء الاول
ويضاف الثاني فيقال جاء ابو بكر وجوز الكوفيون تثنية الجزئين فيقال جاء
ابوان بكرين الشرط الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته فان اريد تثنيته
نوى تنكيره وقد علمت معنى تنكير العلم فلا يثنى ما لا يقبل التنكير كالكناية عن العلم
نحو فلان ونحو ذا وتا والذي والتي واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ

وضعت وضع المثنى كما تقدم الشرط الخامس ان يكون له ثان في الخارج موافق له في
اللفظ فنحو قمران للشمس والقمر وعمران لابي بكر وعمر ليس من المثنى الحقيقي على ما تقدم وفي كلام
المحقق وجميع باب التغليب من المجاز ولم اجد احدا لحام حول بيان مجازيته ولا علاقته
ولا نوعه وقد سكت القوم عن تحقيقه وكانهم لم يجدوا قدرا مشتركا تندرج منه
تلك الحقائق المختلفة واللفظ غير اريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي
ولم يرد به كل من المعنيين اي فليس من الجمع بين الحقيقة والمجاز كما قد يتوهم قال ولا يلزم ذلك
في جميع المعاني في الحقيقة الشرط السادس ان يكون ذلك الثاني موافقا له في المعنى ايضا فلا
يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز ومن ثم حكموا على ان قول الحريري جاد بالعين حين اعمى
هواه عينه فانثنى بلا عينين لحن كما تقدم وعلى نحو قول القلم احد اللسانين بانه شاذ
على ما تقدم وفي المثنى على ما قدمناه في الجمع من ان المنع في ذلك مبني على ان المشترك لا يصح اطلاقه
على معنييه معا لغة وجواز ذلك مبني على جواز ذلك ومثل المشترك في ذلك الحقيقة والمجاز
فالمنع مبني على استعمال جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه والجواز على جواز ذلك هم
الشرط السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره او بما هو على صورة المثنى او بغير ذلك عن تثنيته ومن ثم
لم يقولوا سواان استغناء بسيان تثنية سي بمعنى مثل وحكى بعضهم سواان
ولم يقولوا اجمعان ولا جمعاوان استغناء بكلا وكلتا على انهما لا يقبلان التنكير ولم يقولوا
في غير مائة والف من اسماء العدد ثلاثتان واربعتان وخمستان استغناء بستة وثمانين
وعشرين ويقال مايتان والفان الشرط الثامن ان لا يراد به الاستغراق كالاسماء المختصة
بالنفي نحو احد وعريب بالمهملة بمعناه وديار الشرط التاسع ان لا يكون لفظ كل ولا بعض
فلا يقال كلان ولا بعضان وان جاء شيء من ذلك حفظ ولا يقاس عليه قال في المستوفى
لا تكاد التثنية توجد الا في اللغة العربية ثم اخذ المصنف بمثل المثنى بقوله نحو العمران
الظاهرة بنيابة عن الضمة ومن ذلك قول بعضهم
رجلان فاعل والفا علامة رفعه والالف نائبه
ملغزا ❊ انا ان عبد لبنى في صحن داره ❊ وقول الاخر كذلك ❊ انا ابن ابي داود فوق حصب
لان انا مثنى اتان وهي الانثى من الحمر الاهلية حذفت نونه للاضافة وقد تكون الالف
مقدرة نحو جاء صالحا القوم كما تقدم ومنه قول بعضهم ملغزا ❊ لقد قال عبد الله شرمقالة
وقول الاخر كذلك ❊ لعمرك قال عبد الله قولا عرفته ❊ بفتح دال العبد الله فانه كلام صالح وعبد
مثنى حذفت نونه للاضافة والفه لالتقاء الساكنين وزيدت النون في المثنى لما تقدم في الجمع
وهو الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده او لدفع توهم الاضافة في نحو جاء في خليلان موسى وعيسى
والخروالا فراد في نحو الجوزلان تثنية الجوز لا وهي كما في الصحاح مسبة فيها تفكك ثم حملها الا يوجد
فيه هذا التوهم على ما يوجد فيه او غير ذلك من الاقوال السابقة وحركت النون خوف التقاء
الساكنين وكانت الحركة كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وخفة المفهوم وربما
فتحت بعد هذه الالف اي التي هي علامة الرفع ومنه قول الشاعر

يا ابنا ارقني القذان • فالنوم لا تالفه العينا ن • بضم النون مثنى عين الينبوع الباصرة
والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذ وهو البرغوث فالقذان البراغيث
ويمكن تخريج هذا على راي من يرى اعراب المثنى على النون بالحركات الظاهرة ولا يفتح بعد هذه
الالف واما قول الشاعر • اعرف منها الجيد والعينا نا • ومنخرين اشبها ظبيانا •
بفتح النون مثنى عين التي الباصرة وظبيان اسم رجل وقيل مثنى ظبي فالالف في ذلك ليست
علامة للرفع على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وكان الالف لما حلت محل اليا اعطيت
حكمها وهو فتح النون بعدها على لغة كما سياتي وذكر بعضهم ان هذا البيت من جملة خمسين
بيتا للمولدين ذكرها سيبويه في كتابه دسوها عليه نصرة لمذهب ذهب اليه
او توجيها لكلمة صدرت منه وهذا من جملة ما طعن به في كتاب سيبويه وطعن
فيه ايضا لانه احتج فيه بشعر بشار بن برد وهو اول المولدين تقربا اليه لانه كان
هجاه لتركه الاحتجاج بشعره ورفع المثنى بعد ما الحق به بالالف انما هو على القول
المشهور وانما رفعوه بالالف لانها تقع ضميرا للاثنين ولان المثنى اكثر دورا
في الكلام من الجمع فهو اولى بالتخفيف فجعلوا له الخفيف وهو الالف للكثير وقيل المشهور
نظير ما تقدم من الاقوال التي حكيناها في جمع المذكر السالم ويزيد على ذلك ما ذهب اليه الزجاج
من انه مبني لتضمنه معنى حرف العطف لان زيدان مثلا اصله زيد وزيد كما بني خمسة
عشر لذلك اذ اصله خمسة وعشرة ومما ينوب عن الفتحة ايضا الالف وقد اشار الى ذلك
بقوله وتكون الالف ظاهرة ومقدرة علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الاسما الستة المتقدم ذكرها
فالظاهرة نحو رايت اباك واخاك وحماك وفاك وذا مال وهناك في لغة قليلة حكاها س
كما تقدم فاباك وما عطف عليه مفعول حقيقة في اباك وحكما فيما عطف عليه والمفعول منصوب
وعلامة نصبه الالف الظاهرة نيابة عن الفتحة والمقدرة نحو رايت ابا
الخير حذفت لالتقاء الساكنين كما تقدم واليا التي هي الحرف الثالث من حروف
النيابة تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع تكون ظاهرة فقط
في بعضها وظاهرة ومقدرة في البعض الاخر الاول من تلك المواضع الثلاثة
يتحقق في المثنى المخفوض ولا تكون فيه الا ظاهرة نحو مررت بالزيدين وصالحي
القوم فالزيدين وصالحي القوم كل مخفوض وعلامة خفضه اليا الظاهرة
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها غالبا وكسر على اصل التقاء الساكنين
وربما فتح للخفة المناسبة لكثرة المثنى ومنه قول الشاعر ومنه قول الشاعر
يصف قطاة بسرعة الطيران • على احوذيين • بفتح النون مثنى احوذي وهو الخفيف
في المشي واراد به الشاعر الجناح والثاني من تلك المواضع يتحقق في جمع المذكر
السالم المخفوض وتكون فيه ظاهرة نحو مررت بالزيدين ومقدرة نحو مررت
بصالحي القوم فالزيدين وصالحي القوم كل مخفوض وعلامة خفضه اليا الظاهرة في

الاول

الاول والمقدرة في الثاني لحذفها لالتقاء الساكنين كما تقدم المكسور ما قبلها
لثقله جمع المذكر المفتوح ما بعدها للخفة المناسبة لثقل الجمع المذكور وربما كسر
ومنه قول الشاعر • انكرنا زعانف اخرين • بكسر النون جمع اخر بفتح الخا بمعنى مغاير
ومنه قول الشاعر • وقد جاوزت حد الاربعين • بكسر النون وقد خرجه بعضهم
على ان هذا جاء على راي من يرى الزام جمع المذكر السالم اليا واعرابه بالحركات على النون
ظاهرة منونة وقد يكون كسر ما قبل اليا في الجمع المذكور مقدرا كما في المصطفين
من قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار اصله المصطفيين بكسر اليا الاولى
وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا ولا يلزم من فتح ما
قبل اليا التباس هذه الصيغة بصيغة المثنى لانا نقول ممنوع ذلك ذكره لانه في المثنى يقال
المصطفيين بياين بقلب الالف ياء وايضا لا التباس في الاية بوجه لو منعه بالجمع ودخوله
من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال ان يكون الجمع من الاثنين والثالث من تلك
المواضع الثلاثة يتحقق في الاسما الستة المتقدم ذكرها المخفوضة وتكون فيها
ظاهرة نحو مررت بابيك واخيك وحميك وفيك وذي مال وهنيك في لغة قليلة
حكاها سيبويه كما تقدم فابيك وما عطف عليه مخفوض وعلامة خفضه اليا الظاهرة نيابة
عن الكسرة وتكون فيها مقدرة نحو مررت بابي الخير حذفت لالتقاء الساكنين كما تقدم
ومما ينوب عن الفتحة ايضا اليا وقد اشار الى ذلك بقوله واليا تكون علامة للنصب
نيابة عن الفتحة في موضعين احدهما يتحقق في المثنى المنصوب ولا تكون
فيه الا ظاهرة نحو رايت الزيدين وصالحي القوم فالزيدين وصالحي كل مفعول وهو
منصوب وعلامة نصبه اليا الظاهرة المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها غالبا كما تقدم
الموضع الثاني يتحقق في جمع المذكر السالم وتكون فيه ظاهرة ومقدرة فالاول
نحو رايت الزيدين والثاني نحو رايت صالحي القوم فالزيدين وصالحي القوم
كل مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه اليا الظاهرة في الاول والمقدرة في الثاني
المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها غالبا لما تقدم والنون التي هي الحرف الرابع من احرف النيابة
وبه تتم تلك الحروف تكون علامة للرفع ظاهرة او مقدرة نيابة عن الضمة في الافعال
الخمسة وهو كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين ضميرا او غير ضمير او واو جمع
كذلك او يا مخاطبة ولا تكون الا ضميرا ومثال الامثلة الخمسة ايضا وهو اولى
للغالبين افعالا باعيانها كما ان الاسماء كذلك بل امثلة تكنى بكل منها عما وازنه
~~يقومان وياكلان ويشربان بون الى غير ذلك~~ نحو فانها كناية عن نحو
يفعلان وتفعلان بالياء والتاء الفوقية والتحتية فانها كناية عن نحو
يقومان وياكلان ويشربان الى غير ذلك ونحو تفعلين بالتاء المثناة
فوقية لا غير فانها كناية عن نحو تقومين وتاكلين وتشربين

ويفعلون وتفعلون
بالتاء والياء الفوقية
والتحتية صح

الى غير ذلك ونحو يفعلون وتفعلون بالياء والتاء الفوقية والتحتية فانه كناية عن تقومون وتاكلون
وتشربون الى غير ذلك فهذه الافعال الخمسة كنايات وهي بحسب من هي له سبعة
فان يفعلان بالتحتية للمذكرين الغايبين فقط نحو الزيدان يقومان ويقومان الزيدان
وبالفوقية لثلاثة للمذكرين المخاطبين نحو انتما يا زيدان تقومان وللمؤنثين المخاطبين
نحو انتما يا هندان تقومان والتاء في ذلك للخطاب والتاء والالف ضمير وللمؤنثين
الغايبين نحو الهندان تقومان او فتقومان الهندان والتاء في ذلك للتانيث
والالف ضمير وغير ضمير واما ضميرهما اي ضمير المؤنثين الغايبتين فهل هو كذلك
فيقال هما تقومان بالفوقية او يقومان بالتحتية دارت هذه المسئلة بين علماء الاندلس
واختلف فيها فتاويهم فافتى بعضهم بالاول اجراء للضمير مجرى الظاهر وبعضهم
بالثاني نظرا للفظ وايد الاول بالسماع ويفعلون بالتحتية لجماعة الذكور الغايبين
نحو الزيدون يقومون ويقومون الزيدون وبالفوقية لجماعة الذكور المخاطبين
نحو تقومون يا زيدون وتفعلين بالفوقية للمؤنثة المخاطبة لا غير نحو انت يا هند
تقومين فهذه الافعال الخمسة في الامثلة المذكورة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون
اي النون الثابتة لفظا نحو يجر مقطيعة وقد تكون النون مقدرة كما تقدم في
لتبلون ولتبلوان ولتبلين نيسا بت من الضمتين بعد الالف مكسورة على اصل
التخلص من الساكنين وحملا على نون المثنى وربما ضمت وقد قرا شاذا اتعدانني
بضم النون ونقل الشيخ ابو حيان ان بعض العرب يفتح وانه قرا اتعدانني بفتح النون
قال الشاطبي وهي مروية ايضا عن نافع وابي عمرو وبعد الواو والياء تكون مفتوحة
للتخفيف لثقل اجتماع الواو والكسرة والياء وحملا على نون جمع المذكر السالم هنا
اي رفع هذه الافعال الخمسة بالنون ظاهرة او مقدرة هو القول المشهور و
مقابله ما قيل علامة رفعها ضمة مقدرة على لام الفعل اي ما قبل هذه الاحرف التي هي الالف
والواو والياء منع من ظهورها اشتغالها قبل تلك الحروف بحركات المناسبة لهذه
الحروف كالمضاف لياء المتكلم وما قيل ايضا ان الالف والواو والياء علامة اعراب
بمنزلة الزيدان والزيدين والزيدون والزيدين وقوله رفعها علامة اي في
جميع هذه الافعال الخمسة اي الصيغ المذكورة فعلم رفعها على وعلامة رفع يقتضي اختصاص
كلامه بما اذا كانت الالف والواو ضميرين لا علامتين وفيه قصور لان هذا الاعراب
لا يختص بذلك الا ان يقال اقتصر على الاول لضعف الثاني ولما فرغ من الكلام على
احرف النيابة الاربعة شرع يتكلم على الحركتين النائبتين وهما الكسرة والفتحة
مقدما الكسرة لعلة الكلام على ما هي فيه فقال والكسرة تكون علامة للنصب للنصب
ظاهرة او مقدرة نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وهو ما جمع اي تحقق جمعيته بالف وتاء — المونث السالم
مزيدتين نحو رايت الهندات فالهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة

الظاهرة

الظاهرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مونث سالم والمقدرة نحو دابت الحاديات ضبحا
بالادغام حملوا نصبه بالكسرة على جره بها الذي هو الاصل لكونهما علامتي الفضلة
وحملا للمشترك على المختص كما حملوا النصب بالياء وهو خلاف الاصل على الجر بها
الذي هو الاصل في اصله جمع المذكر السالم للمعنى المذكور ليلتحق الفرع وهو جمع المؤنث
باصله الذي هو جمع المذكر السالم وتقدم في كلام المصنف ما يعلم منه ان محل كونه ينصب بالكسرة
مع التنوين اذا لم يجعل علما والا لم يتعين فيه ذلك وقدمنا الكلام على ذلك مستوفى وجوز الكوفيون
نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائي منهم سمعت لغاتهم بفتح التاء وحضه هشام منهم
بمثل هذا المسموع اي بما حذفت لام مفردة ولم ترجع اليه في حالة الجمع كبنات اذ لم
يقولوا لغوات ولا لغيات ولا بنوات برد اللام المحذوفة فصار تشبيها بجمع التكسير فنصب
بالفتحة وهي في هذا لغة عند البصريين وعلى هذا فنحو سنوات ينصب بالكسرة اجماعا من اهل
البلدين لا يجوز فيه غير ذلك لرد لامه في الجمع واما دعوى ابي علي الفارسي في تخريج ذلك ان لغات
مفرد اصله لغوة او لغية تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار لغات فغير
مسموعة لان قوله اصله لغوة او لغية فيه الجمع بين العوض هاء التانيث والمعوض هو لام
الكلمة التي هي الواو والياء اذ الاصل لغوا ولغي حذفوا تلك اللام وعوضوا عنها هاء التانيث
فصار لغة بعد قلب اللام الفا فيه الجمع بين العوض وما هو قائم مقام المعوض لا لان يمنع ابو
علي ان اصل لغة لغوا ولغي ويدعي ان اصلها لغة لغوة او لغية وهذه اللغة لا تحذف اللام
بل تقلبها الفا فلا يلزم ما تقدم وغير هذه اللغة تحذف اللام ويعوض عنها هاء التانيث
اي يقصد عوضها الا انه يجيء بها للعوضية وذهب الاخفش والمبرد الى ان جمع المؤنث معرب
في حالتي الرفع والجر مبني في هذه الحالة اي حالة النصب على الكسرة قال الشيخ ابو حيان وهذا
القول مرغوب عنه لانه لا سبب لبنائه وايضا لم نجد اسما يعرب في حالتين ويبنى في حالة او
عكسه قلبنا ما لم خرج بزيادة الالف نحو قضاة وغزاة لا اصالة الالف لانقلابها عن اصل لان
الاصل قضية وغزوة تحرك كل من الياء والواو وانفتح ما قبله قلب الفا وبزيادة التاء نحو ابيات
واموات لا اصالة التاء لوجودها في المفرد فليس شيء من ذلك الجمع بل من جمع التكسير فهو
ينصب بالفتحة على الاصل فان قيل من جمع المؤنث السالم فاطمات وبنات واخوات كما علم مع
وجود التاء في المفرد اجيب بان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع حذفت هربا
من اجتماع علامتي تانيث في كلمة ومن ثم لم تحذف التاء في بنت ومن لانها ليست للتانيث
فان قيل نص سيبويه في احد قوليه على ان تا بنت واخت ليست للتانيث اجيب
بان هذا القول منه محمول على التجوز بدليل قوله في تعليل ذلك لسكون ما قبلها صحيحا
اي لان ما قبل تاء التانيث في الواحد لا يكون ساكنا صحيحا بل يكون متحركا نحو ظبية
وعنبة او ساكنا معتلا كقناة وفتاة اي فتا بنت واخت لما خرجت عما هو حق تاء
التانيث كانها ليست للتانيث وبدليل قولهم يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل

منه بدليل ان الفا في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث فان قيل هلا حذفوا الفا التانيث في نحو حبلى وصحرا فقالوا حبلات وصحراوات كما قالوا مسلمات خوف اجتماع علامتي تانيث في كلمة ولحوق اجيب بان الفا التانيث منزلة من الكلمة منزلة جزئها بخلاف تا التانيث كما سياتي التنبيه عليه في الكلام على ما لا ينصرف قيل ولا حاجة للتقييد بزيادة الالف والتا لان المتبادر من اجمع بالف وتاء كونهما مستجدتين لاجل الجمع لان الظاهر ان البا في مثل ذلك للسببية والاستعانة متعلقة بجمع لا للمصاحبة والملابسة وما ذكر من نحو قضاة وغزاة وابيات واموات لم يتحقق بسبب الالف والتا بل بالصيغة لانه جمع تكسير كما علمت فقيد الزيادة مستدرك اجيب بانه بعد تسليم ما ذكر جي بذلك لرفع ارادة المصاحبة والملابسة او للحالية والحركة الثانية الفتحة وتكون علامة للخفض ظاهرة او مقدرة نيابة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو ما اي اسم مفرد او جمع تكسير اشبه الفعل ولما كانت المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اشترطوا ان يشبهه في علتين فرعيتين مختلفتين من علل مخصوصة سياتي بيانها ترجع احديهما الى اللفظ وترجع الاخرى الى المعنى او علة فرعية قوية بحيث تقوم مقام تلك العلتين الفرعيتين في افادة ما يفيدانه من الثقل وقد ثبت وتقرر عندهم ان الفعل فيه علتان فرعيتان مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى وذلك ما اي جنس بيان ذلك ان في الفعل علة فرعية عن الاسم في اللفظ وهو دكر باعتبار الخبر عند البصريين اشتقاقه اي الفعل من المصدر ولا يكون الا اسما فضرب مثلا مشتق من الضرب ولا شك ان المشتق فرع المشتق منه والاشتقاق امر يرجع الى اللفظ وعند الكوفيين القائلين بعدم اشتقاق الفعل من المصدر هو التركيب لان الاسم كالمفرد لان مدلوله وضعا شي واحد ودلالة بعض الاسماء على الزمان كاسم الفاعل عارضة كما تقدم والفعل كالمركب لان مدلوله وضعا متعدد وتجرد بعض الافعال عن الزمان عارض كما تقدم وادخال الكاف هنا واضح دون الاول لما علم من الكلام على المفرد والمركب والمفرد اصل المركب والتركيب امر يرجع الى الاصل اللفظ وان فيه اي الفعل علة فرعية عن الاسم في المعنى وهو احتياجه اي الفعل وافتقاره الى الفاعل ليتم الكلام والفاعل لا يكون الا اسما والاحتياج امر يرجع الى المعنى فاذا وجد في اسم مفرد ليس من الاسماء الستة او في جمع تكسير علتان فرعيتان من العلل التسع الاتي بيانها او علة تقوم مقامهما الاتي بيانها صار هذا الاسم بذلك مشابها للفعل في الثقل فيستحق منع الصرف وهو من حمل الاصل على الفرع والصرف عند المحققين هو التنوين اي تنوين التمكين وحده لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم ولما يسقط التنوين يتبعه في السقوط الجر بالكسرة ولا يوجد بدونه لتاخيهما في الاختصاص بالاسم فكما لا يكون في الفعل تنوين الصرف ولا الجر بالكسرة لا يكون ذلك فيما اشبهه من الاسما وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس الجر تابعا للتنوين في السقوط قال الشيخ ابو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته وقد اكثر النحويون من الاستدلال لهذه

الاقوال

الاقوال انتهى ولم يمنع هذا الاسم من الجر لانه لا يخرج بهذه المشابهة عن الاسمية بالكلية وحينئذ جر بالفتحة على خلاف الاصل حملا للجر على النصب لاشتراكهما في الفضلة كما حمل النصب بالكسرة على الجر في المؤنث السالم لذلك كما تقدم وان كان في ذلك حمل المشترك على المختص وفي هذا عكسه فان قيل هلا اكتفي في منع صرف الاسم بمشابهة الفعل من جهة واحدة كما اكتفوا في بناء الاسم بمشابهة الحرف من جهة واحدة م م م اجيب عنه باجوبة احسنها ان المشابهة للفعل بالفرعية وهي ضعيفة غير ظاهرة كما تقدم بخلاف مشابهة الحرف ليست بالفرعية فكانت ظاهرة قوية فان قيل اذا اشبه الاسم الفعل فقد اشبه الفعل الاسم فهلا اعطي الفعل بهذه المشابهة حكم الاسم وهو الاعراب كما اعطي الاسم حكم الفعل وهو منع الصرف بها قلنا قد تقدم ان ما عدا المضارع الاعراب فيه ضايع ومن هذا التقرير علمت ان الاسم الذي لا ينصرف نوعان نوع يمتنع صرفه لوجود علتين ونوع يمتنع صرفه لوجود علة تقوم مقامهما وقد نبه على ذلك المصنف مقدما الثاني على الاول لعدم طول الكلام عليه ولانه كالبسيط بقوله ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان النوع الاول ما يمتنع صرفه بوجود علة فرعية واحدة تقوم مقام العلتين الاتي بيانهما فيها يفيدانه من الثقل وهو منحصر في سببين الشيء الاول ما كان على وزن اي موازنة ومشاكلة صيغة اي هيئة منتهى الجموع اي ان يكون موازنا ومشاكلا للصفة التي انتهت اليها الجموع ولم تجاوزها بحيث يجمع تكسيرا وذلك منحصر في سببين مفاعل ومفاعيل فانهما صيغتا جمع لا نظير له في الاحاد العربية وضابطه اي موازن منتهى الجموع انه كل جمع بعد الف تكسيره حرفان فقط اولهما مكسور لفظا او تقديرا سواء كان في اوله ميم ام لا فالاول كمساجد والثاني كصوامع ودراهم وصياقل وهياكل وملايك وصيارف وهذا في المكسور لفظا والمكسور تقديرا نحو دواب اصله دوابب وذلك في الهيئة كفاعل وقد انتهت اليه الجموع ولم تجاوزه ويمتنع صرفه سواء كان نكرة ام معرفة نحو اكالب جمع كلب فانهم لم يجمعوه فخرج بالجمع الاحاد غير المنقولة عن هذا الجمع كثمان بالمثلثة وكذا المنقولة عنه كحضاجر علما للضبع بناء على انه منصرف وهو خلاف ما عليه الاكثر اذ الاكثر على منع صرفه نظرا للحالة قبل العلمية وخرج بقولنا اولهما مكسور ما اولى الحرفين فيه ساكن كعبالة جمع عبالة وهي الثقل فانه مصروف او كل جمع بعد الف تكسيره ثلاثة احرف اوسطها اي تلك الاحرف ساكن سواء كان في اوله ميم ام لا فالاول كمصابيح والثاني كقناديل وذلك موافق في الهيئة لمفاعيل وقد انتهت اليه الجموع ولم تجاوزه ويمتنع صرفه سواء كان نكرة كما مر او معرفة نحو اناعيم جمع انعام جمع نعم وهي الابل فكانهم لم يجمعوا هذا الجمع وقد الغز في هذا الحريري بقوله ما كلمة ان شئتم حرف محبوب او اسم لما فيه حرف حلوب وهي لفظ نعم فانها حرف جواب وان عنيت بها الابل كانت اسما وفي تلك الابل الناقة التي يقال لها حرف وهي الضامر تشبيها لها بحرف السيف او الضخمة تشبيها لها بحرف الجبل فخرج بالجمع الاحاد ولو منقولة عن هذا الجمع نحو سراويل فانه علم منقول عن هذا الجمع لانه في الاصل

جمع سروالة حقيقة بناء على انها سمعت وتقديرا بناء على انها لم تسمع وهذا بناء على انه منصرف
وهذا خلاف ما عليه الاكثر ادا الاكثر على منع صرفه نظرا لحاله قبل العلمية او هو جمع سروال
مثل شمال او شمايل وعلى هذا الغز فيه الحريري بقوله وما اي فرد يتردد بين فرد جازم
وجمع ملازم فان سراويل كما علمت محتمل لان يكون مفردا ولان يكون جمعا وعنى بقوله ملازم
انه لا ينصرف وعنى بقوله جازم انه ينظم في الخبر فهو جازم له وخرج بما وسطها ساكن ما وسطها
متحرك نحو صياقلة وملائكة وخرج عنه وصيارفة فانها معروفة لمشاكلتها للاحاد
نحو طواعية وعلانية وكراهية وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله ؞
؞ ما علة تمنع الاسم صرفه ؞ وهي واخرى ليس يمنعان ؞
واراد بالاخرى تاء التانيث فانها علة من علل منع الصرف كما سياتي وقد الغز الحريري في ذلك بقوله
؞ وانها اذا الحقت اماطت الثقل ؞ واطلقت المعتقل ؞
فان هذا الجمع لما كان قبل لحوقها معتقلا اي ممنوعا من الصرف صار منصرفا بلحوقها لانها صيرته
الى اوزان الاحاد كما علمت هذا وذهب الشيخ ابن مالك الى ان الجمعية في ذلك ليست شرطا
بل الشرط ان يكون مفاعل اوله مفتوحا ليخرج نحو عذافر بالعين المهملة والذال المعجمة
للعظيم وان لا يكون الفه عوضا عن احدى يائي النسبة ليخرج نحو يمان بالتخفية من يمين
فان يائي النسب حذفتا الاولى عوض عنها الالف والثانية عوض عنها التنوين وان يكون
ما يلي الفه مكسورا ليخرج عالم وان تكون الكسرة اصلية نحو تدافي فان وزنه تفاعل
بالضم جعل مكان الضمة كسرة لتصح الياء وعلى هذا يكون حضاجر علما غير منصرف وان لا
ينوى بالحرف الوسط وما بعده الانفصال في مفاعيل ليخرج نحو جواري بالجاء المهملة
وهو الناصر لان الحرف الوسط من ذلك منوي به وبما بعده الانفصال لانهما للنسب
وياء النسب مقدرة الانفصال وعلى هذا يكون سراويل غير منصرف فتامل هذا المحل
ولا تلتفت لكلام من تكلم عليه فكان كحاطب سيل وحاطب ليل و اختلف في السبب
الذي اقتضى استبداد هذا الجمع بالمنع فقال الجمع وتبعهم المصنف انما استاثر هذا
الجمع بالمنع لانه بمثابة جمعين لانه كما علمت نهاية جمع التكسير فلا يكسر مرة ثانية
فنزل لزوم هذا الجمع وعدم جمعه مرة اخرى منزلة جمع اخر فكانه قد جمع مرتين وفي ذلك
مزيد ثقل وقال بعضهم انما استاثر هذا الجمع بالمنع لانه لا نظير له في الاحاد العربية وعدم
النظير يقوم مقام علة ثانية فهي علة فرعية ترجع الى اللفظ وعلة فرعية ترجع الى المعنى
وهي الدلالة على الجمع اي فقد وجد فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا من العلل الاتي
بيانها فلا تغفل وكما تكون الفتحة فيما ذكر ظاهرة تكون مقدرة في مفاعل نحو جوار
وغواش عليها النيابة عن الكسرة ولنيابتها عن الكسرة لم تظهر على الياء كما تقدم البينة
عليه هذا ما يتعلق بالشيء الاول واما الشيء الثاني فمنحصر في شيئين وهما الف التانيث
المقصورة والف التانيث الممدودة وقد نبه على ذلك المصنف بقوله او كان مختوما

بالف

بالف التانيث المقصورة وهي الف مفردة بخلاف الممدودة فان معها الفا اخرى كما يات
ويمتنع صرفه مصحوبها كيف ما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى فانه مصدر ذكر ام
معرفة كرضوى بفتح الراء جبل بالمدينة المنورة وكلتا مسمى بها لان الفها للتانيث كما علمت
وفيه ما علمت من ان محل ذلك عند بعضهم اذا كانت مضافة للظاهر وبعده تقييد المسئلة
بما اذا كانت كلتا المسمى بها ماخوذة من ذلك لا من الاضافة للضمير او جمعا كجرحى جمع جريح او
صفة كحبلى او ختم بالف التانيث الممدودة وهي اي الف التانيث الممدودة الف قبلها
الف فتنقلب هي اي تلك الالف المحدث عنها بان قبلها الفا وهي الالف المتاخرة همزة كراهة
اجتماع الفين وخصت الثانية بالابدال لتطرفها لان الاطراف محل التغيير ولم تحذف لفوات
ما يدل على التانيث ولم تحذف الاولى ولم تقلب لفوات المد فالهمزة بدل من الف التانيث
والممدودة هي الالف الاولى ففي وصف الف التانيث بانها ممدودة تجوز لان الممدودة
كما علمت انما هي الالف الاولى وح يكون وصفها بالممدودة لانها السبب في حصول المد وقيل الدال
على التانيث هي الاولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان فان الاول مؤنثه
مهموز بخلاف الثاني فوصفها بانها ممدودة على هذا لا تجوز فيه ورد المقابل بانه يلزم عليه وقوع
علامة التانيث حشوا وقيل هما معا للتانيث ورد بانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين و يمتنع
صرفه مصحوبها اي الف التانيث الممدودة كيف ما وقع اي سواء وقع نكرة كصحراء وهي
الفلاة ام معرفة كزكرياء ام جمعا كاصدقاء ام صفة كحمراء والفتحة ظاهرة اختلف في السبب
الذي اقتضى استبداد هذا اي ما فيه الف التانيث بالمنع فقال جمع منهم المصنف انما استاثر ما فيه
الف التانيث بالمنع لانه تانيث لازم لان الف التانيث غير مقدرة الانفصال بخلاف
تاء التانيث فانها مقدرة الانفصال ولزومها في نحو قمحدوة وجارة نادر فنزل لزومه اي التانيث
بالالف منزلة تانيث اخر فهو بمثابة تانيثين فكانه انث مرتين وفي ذلك مزيد ثقل وقال
بعضهم انما استاثر بالمنع لان فيه علة فرعية ترجع الى اللفظ وهي لزوم الزيادة التي هي الالف حتى
صارت كانها من اصول الكلمة الاسم وعلة فرعية ترجع الى المعنى وهي الدلالة على التانيث الذي هو
فرع التذكير فقد وجد فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا من العلل التي بيانها
كما تقدم في الجمع فهذا القول مقابل لما قاله المصنف فجعله ايضا حاله من الخفاء الظاهر اشار
الى ما يمنع صرفه للعلتين بقوله والثاني اي النوع الثاني ما يمنع صرفه بوجود علتين فرعيتين
من العلل التسع الاتي بيانها وهو اي هذا النوع الثاني نوعان ما نوع يمنع اي صرفه مع العلمية
اي تكون العلمية فيه احدى العلتين وما اي ونوع يمنع اي صرفه مع الوصفية اي تكون الوصفية
فيه احدى العلتين فالنوع الاول اي ما يمنع صرفه مع العلمية ما اي الذي اشرنا اليه بقولنا
او اجتمع اي او ما اجتمع فيه العلمية شخصية كانت او جنسية لان علم الجنس كعلم الشخص
في احكامه اللفظية التي منها منع الصرف وانما اختص العلم بذلك من بين ساير المعارف لان
المضمرات والمبهمات التي هي اسماء الاشارة والاسماء الموصولة مبنية وغير المنصرف معرب

وذا اللام والمضاف تنوين الصرف ساقط فيهما لاجل اللام والاضافة لا لمشابهة الفعل فلا اثر لمنع الصرف
منهما وزيادة الالف والنون المضارعتين اي المشابهتين لالف التانيث الممدودة وكذا
المقصورة وانما شابهها ما ذكر لانهما في بناء يخص المذكر كان الف التانيث الممدودة والمقصورة
في بناء يخص المؤنث ولانهما لا تلحقهما التا التي للتانيث كما لا تلحق الف التانيث فكانا
سببا لمنع الصرف فان قيل حيث اشبهتا الف التانيث هلا استقلتا بالمنع من غير احتياج معهما
الى علة اخرى تنضم اليهما كما استقلت الف التانيث بالمنع قلنا انما لم يستقلا بالمنع لنقصان
الشبه وانحطاط رتبة عن المشبه به وفي ذلك اي ما اجتمع فيه العلمية والالف والنون المزيدتان
كعمران وعفان وحيان وعثمان وغطفان اسم للقبيلة واصبهان اسم للبلدة فان فيه اي
عمران وكذا ما عطف عليه العلمية الشخصية وحمارقبان فيه العلمية الجنسية فانه علم لجنس
دويبة اصغر من الخنفساء قدر الدينار من نفخة الظهر ولها ستة ارجل تتولد في الاماكن
الندية وهي اي العلمية فرع التنكير وهي علة ترجع الى المعنى دائما وفيه الزيادة للالف
والنون وهي اي تلك الزيادة فرع المزيد عليه وهي علة ترجع الى اللفظ بخلاف غير المزيد نحو
طحان وتبان بفتح التاء وهو بايع التبن وبكسرها لغة نبع الحميري ويضمها سراويل صغير يستر
العورة فقط سمي بذلك فان الاول من الطحن والثاني اي مفتوح التاء من التبن وهو طعام الدابة
التبن وما احتمل فيه الزيادة وعدمها بحسب الاشتقاق يجوز الصرف وعدمه فمن ذلك رمان
بالضم والفتح وحسان ودهقان بكسر الدال وضمها وشيطان وقتبان اعلاما فمنع صرفها بناء
على اخذ الاول من الرم وهو مرمة البيت والثاني من الحس وهو القتل نيا لحسن البرد
الجراد قتله والثالث من الدهق وهو الكسر والتقطيع والرابع من الشيط وهو الهلاك
والخامس من القب وهو القطع وصرفها بناء على اخذ الاول من الرمن والثاني من الحسن مصدرا
والثالث من الدهقنة والرابع من الشيطنة وهي البعد مصدر تشيطن اي بعد وعلى
هذا الجمهور ومنعت الاول بوجود النون وسقوط الالف في تصاريف هذه الكلمة
والخامس من التبن وهو الذهاب او الانحباس في الارض وهذا كما ترى يفيد ان الالف والنون
على ثلاثة اقسام اما ان يتمحضا للزيادة او للاصالة او يترددا بينهما وان المرجع في
الزيادة والاصالة الاشتقاق وح يشكل جعل عفان وحيان من الشكل الاول مع انه يجوز
ان يكون الاول من القسم الثالث اذ يجوز ان يكون من العفة وهو الكف عن المحارم
فيكون ممنوعا من الصرف ومن ثم قال بعض الملوك لشخص يسمى عفان اعفان ينصرف اولا
فاجابه بانه ان اعتنى به الملك لا ينصرف والا انصرف اشار الى ما ذكر وهو انه ان اخذ
من العفة لم ينصرف وان اخذ من العفن انصرف ويجوز ان يكون الثاني من الحياة فيكون
ممنوعا من الصرف وان يكون من الحين الذي هو الموت فيكون مصروفا ومن ثم لما سال بعض
الملوك الشيخ اباحيان عن حيان هل ينصرف اولا فاجابه بقوله ان احياه الملك لم ينصرف
وان اماته انصرف اشار الى ما ذكر وكذا يشكل جعل طحان وتبان من القسم الثاني مع انه يجوز ان يكونا

القسم

من

ن

من القسم الثالث اذ يجوز ان يكون الاول من الطح وهو الانبساط والثاني من التب وهو الخسرا
وكذا يشكل جعل رمان من القسم الثاني لقول الشيخ ابي حيان اذا جاءت النون
بعد الالف فيما لا يعرف له اشتقاق وفيه الشرطان المتقدمان احدهما ان يكون قبل الالف
ثلاثة احرف وان تكون نحو زنجان قضينا بالزيادة حملا على الاكثر فمن ذلك رمان
اذا سميت به اي كما ذهب اليه الخليل وسيبويه قال وذهب الاخفش الى صرفه وحكي
ارض رمنة اذا انبتت الرمان فالنون اصلية واذا ثبت هذا وجب ان يصرف ولو حفظ
الخليل من ذلك لقضينا باصالة النون لوضوح الاشتقاق انتهى ونقل عن الاخفش
انه على صرف رمان بالتربة فعال في النبات نحو حماض وعناب وجمار ثم الحكم على حسان
بانه من القسم الثالث مخصوص بغير الصحابي الشاعر المشهور فقد قال الشيخ ابو حيان
احسان اسم الشاعر ماخوذ من الحس يدل على ذلك منع صرفه على السنة الرواة
وفي شعره المحلو كان من محل الوجهين لسمع صرفه ولم يسمع فلا يقال بمنع صرفه
هو احد الوجهين الجائزين فلا دلالة فيه على الزيادة انتهى وهذا يفيد ان ما فيه الالف
والنون ان سمع منه صرفه فقط اقتصر عليه ولا يجوز لنا صرفه وان كان الاشتقاق يقتضي ذلك
ذلك وما سمع صرفه فقط لا يجوز لنا صرفه وان اقتضى الاشتقاق ذلك نحو صحان وتبان
وح لا يرجع الى الاشتقاق الا فيما لا يدري حاله بان لم يسمع فيه الصرف ولا علامة وهذا
القسم لو امكن فيه اشتقاقان في احدهما تكون النون زائدة وفي الاخر تكون النون اصلية
جاز الصرف وعدمه لينظر وجه كل منهما فعليك بهذا التحرير فان هذا المحل مما اشكل على
الكثير فائده لو ابدلت من النون الزائدة لام المنع الصرف اعطا للبدل مع المبدل
منه وذلك نحو اصيلال سمي به اصله اصيلان تصغير اصلان ولو ابدلت النون من حرف
اصلي صرف نحو حنان وهو الحنا مسمى به اصله حنا ابدلت همزته نونا ذكره المصنف
في الشرح وفي كلام بعضهم ولو صغروا فيه الالف والنون ثم ان بقيت الفه بقي على منع
صرفه نحو عثيمان والا بان قلبت يا صرف نحو سليطين من الصرف نظرا لاصله لان ياه
بدل من الالف كما منع اصيلال الصرف مع ابدال نونه لاما نظر الاصله اجيب بان التصغير
صيغة مستقلة بخلاف الابدال كما قال او اجتمع فيه العلمية والتركيب المزجي
الذي لم يختم بويه وقد علمت من كلام المصنف فيما سبق حقيقة المركب المزجي من انه
كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها كبعلبك فان فيه العلمية لانه
علم على بلدة مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب تلك البلد جعلا اسما واحدا
واما المختوم بويه مثل سيبويه فذلك بناء على القول باعرابه هذا الاعراب وهو راي مرجوح
كما تقدم ولعل المصنف اطلق المركب المزجي ليأتي على القولين وهي اي العلمية علمت انها
علة فرعية لانها فرع التنكير وانها راجعة دائما الى المعنى والتركيب وهو علة فرعية
لانه فرع الافراد وهي علة ترجع الى اللفظ او اجتمع فيه العلمية والتانيث لفظا ومعنى

اي يكون مونثاً من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فبان يكون علماً لمؤنث واما من
جهة اللفظ فبان تلحقه علامة التانيث وهي تاء زائدة في اخر الاسم تقلب في الوقف هاء بخلاف
تاء بنت واخت فانها وان كانت للتانيث كما علمت الا انها لا تقلب في الوقف هاء لانها خرجت
عن طريقة تاء التانيث فيما قبلها صحيحاً حتى لذلك ادعى سيبويه في احد
قوليه انها ليست للتانيث كما تقدم او لفظاً لا معنى اي يكون مونثاً من جهة
اللفظ بان تلحقه التاء المذكورة لا من جهة المعنى بان لا يكون علماً لمؤنث او يكون مؤنثاً
معنى اي من جهة المعنى بان يكون علماً لمؤنث لا لفظاً اي لا من جهة اللفظ بان
لا تلحقه التاء المذكورة فالاول اي المونث لفظاً ومعنى كفاطمة وعائشة لامراة
والثاني اي المؤنث لفظاً لا معنى كطلحة لرجل من اعلام الاشخاص واسامة
ودوالة وثعالة من اعلام الاجناس ومنها جمعة احد ايام الاسبوع لان
اياماً من اعلام الاجناس الثالث اي المؤنث معنى لا لفظاً نحو زينب وسعاد
وسالم لامراة وهو كما علمت تانيث معنوي لا لفظي لان مسماه مؤنث ولم تلحقه
التاء المذكورة فعلامة التانيث في الاول والثاني ظاهرة وفي الثالث مقدرة وعلم ان التانيث
اللفظي اسم لما علامته ظاهرة والمعنوي لما علامته مقدرة وبهذا يندفع ما
عساه يقال او قيل يلزم على كلامه ان تكون الفرعيتان في هذا الثالث راجعتين
الى المعنى فتخالف ما شرطه اولاً من رجوع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى و
حاصل الدفع ان التانيث مطلقاً اي ملفوظاً بعلامته او مقدرة علامته امر يرجع
الى اللفظ لان المقدر كالملفوظ لكن لضعفه وانحطاط رتبته عن الملفوظ
اشترط لوجوب تاثيره في منع الصرف احد امور اربعة كما نبه على ذلك المصنف
بقوله وشرط تحتم منعه اي المؤنث المعنوي المذكور الصرف وجود
شرط واحد من شروط اربعة حتى تصير به العلامة كانها موجودة في اللفظ
اما الزيادة على الثلاثة كما مثلنا اي كمثالنا المذكور وهو زينب فانه زائد
على ثلاثة احرف ليكون الزائد قائماً مقام المتلفظ بعلامة التانيث وانما
اشترطوا الزيادة على ذلك لان تاء التانيث لا ترد ثالثة واما نحو شاة فحذفت
اللام كما علمت قال بعضهم وحيث كان زائداً على الثلاث لا يشترط في مسماه
ان يكون مؤنثاً اي كما فعل المصنف بل لو كان مذكراً كزينب لرجل لانه لما قام
الحرف الرابع مقام وجود التاء في اللفظ صارت كانها موجودة في اللفظ
كهي في حمزة لرجل قال ومعنى كون التانيث معنوياً مع ان المسمى
مذكر كون اللفظ المجرد من علامة التانيث مستعملاً في الاصل للمؤنث فلا يتحتم
منع صرفه كسالم لرجل او اما تحرك الوسط اي وان لم يكن زائداً على الثلاثة
فلا بد ان يكون محرك الوسط كسقر لجهنم وقدم لامراة لقيام تحرك الوسط

مقام

مقام الحرف الزائد على الثلاث القائم مقام المتلفظ بتاء التانيث وذكر الشيخ
ابو حيان ما حاصله مع الايضاح ان الدليل على ان حركة الوسط هنا منزلة منزلة
الحرف الرابع انهم نزلوها في باب النسب منزلة الحرف الخامس الواجب الحذف لياء
النسب انهم قالوا في النسب الى جمزى بالف التانيث رابعة وهي صفة من الجمز ضرب
من السير جمزي اي قالوا هذا حمار جمزى بفتح الجيم والميم مع الزاي اي سريع السير
فحذفوا الف التانيث مع انها رابعة والحقوه بجمادى مما الف التانيث فيه
خامسة في ايجاب حذف تلك الالف ولم يلحقوه بما الف التانيث فيه رابعة وهو
ساكن الوسط مثل حبلى في جواز حذف الالف او قلبها واواً حيث قالوا حبلي
وحبلوي انتهى وجوز ابن الانباري في هند اي محرك الوسط الصرف وعدمه فلم
ينزل الحركة منزلة الحرف الرابع ولا بد في الوسط فانه جعل كلا من سقر وقدم
علماً لمذكر منع الصرف ايضاً عنده من منع صرف زينب لرجل اي لتنزيل الحركة
منزلة الحرف الرابع وفي كلام شيخ المحققين اذا سمي رجل بسقر لا خلاف عندهم
في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث او اما العجمة اي وان لم يكن محرك
الوسط فلا بد ان يكون اعجمياً كحمص لان العجمة مع التانيث المعنوي بمثابة
التانيث اللفظي فالعجمة هنا ليست مؤثرة لمنع الصرف استقلالاً بل معتوية لاحدى
العلتين وهي التانيث المعنوي المنضم للعلمية فلا يقال سياتي ان العلم الاعجمي لا
يتحتم منع صرفه الا اذا كان زائداً على ثلاثة احرف او اما انتقل من المذكر الى
المؤنث اي وان لم يكن اعجمياً فلا بد ان يكون منقولاً من المذكر الى المؤنث بان يكون ذلك
الاسم يستعمل في الاصل لمذكر اي يكثر استعماله فيه كزيد علماً لامراة لان هذا النقل
يلحق هذا المونث المعنوي بالمونث اللفظي لثقل الحاصل به قال الشيخ ابو حيان
والسبب في ذلك انه خرج من الباب الاخف وهو باب التذكير الى الباب الاثقل وهو
التانيث وذهب الجرمي والمبرد الى جواز الصرف في ذلك ووهم ابو الفضل الصفار في دعواه
انه ممنوع الصرف بلا خلاف انتهى ملخصاً فان تخلف شرط اي كل شرط من هذه الشروط
الاربعة اي لم يوجد شرط منها جاز الصرف وعدمه وذلك كهند ودعد وجمل وعود
لامراة من الاعلام الثلاثية الساكنة الوسط وصحاً خلافاً لقول صاحب البسيط انه يتعين الصرف
بلا خلاف وكذا الوسكن للتخفيف نحو فخذ لامراة او الاعلال مثل دار اصله دور تحركت
الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاً لان عارض التسكين لا اصل له ومحل جواز الوجهين فيما ذكر
ما لم يصغر وتلحقه هاء التانيث والا منع من الصرف اجماعاً نحو هنيدة ويدية فمن صرفه
اي نحو هند نظر لخفة اللفظ بسبب السكون وانها اي خفة اللفظ قد قاومت احدى
العلتين الفرعيتين فكانه لم يوجد فيه الا علة واحدة ومن لم يصرفه نظر الى وجود العلتين
الفرعيتين في الجملة ولم ينظر لعقد تاثيرهما وقال السكون لا يخرجهما او حجه احتماعهما

عليتين يمنعان الصرف واختلف في الاولى منهما اي الصرف والمنع منه فعن سيبويه الاولى
المنع من الصرف وعن ابي علي الفارسي شيخ ابن جني الاولى الصرف قياسا على ما سياتي في نوح
ولوط ونحوهما قال ابن هشام الخضراوي لا اعرف احدا قال بهذا القول قبله وهو خطأ جلي
انتهى وقال ابن جني منع الصرف هو الاكثر في كلامهم وهو القياس وقد روي بالوجهين قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب

فقد جمع بين الصرف وعدمه حيث صرفها اولا ومنع الثاني والمعنى ان دعد هذه ليست
من بنات الاعيان لانها لم تتلفع بالمئزر الذي له فضل وزيادة ولم تشرب في الاقداح المتخذة
من الخشب كما هو شان الاعيان واعترض بعض الشيوخ على المصنف بان عبارته تقتضي ان
سيبويه يجوز الوجهين ويرى المنع اولى وليس كذلك ففي الرضي ما نص الزجاج وس
والمبرد جوابا متابعة وغيرهم خير لفوات السادس مسد حرف التانيث انتهى واقول
ما قاله المصنف هو ما قاله الشيخ ابو حيان ونصه وهذا اي جواز الوجهين وكون الاجود
المنع ما ذهب اليه سيبويه وابو الحسن والمبرد والزجاج والرماني والجماعة وزعم ابو علي ان الصرف
افصح وغلط في ذلك انتهى فائدة سمر للبلادة كهند يجوز فيها الوجهان الا ان ثبت
انه عجمي او منقول من المذكر الى المؤنث فيتعين المنع او اجتمع فيه العلمية ووزن
الفعل اي بان يكون على وزن يعد من اوزان الفعل بان يكون مختصا به او غالبا فيه
او اولى به وعلى الاول والاخير اقتصر المصنف تبعا لما في شرح القطر لمصنفه حيث قال
وشرط الوزن اختصاصه بالفعل بخلاف ما يختص بالاسم او يغلب في الاسم او يكون فيهما
على حد سوا فلا يمنع الصرف فالوزن مطلقا خمسة اقسام فمن الوزن المختص بالفعل
فعّل بفتح الفا والعين مكررة من صيغ الماضي نحو فرّح ففي الاسم العربي كشمّر علم الفرس
وخضّم بالمعجمتين لرجل وعثّر لواد بالعقيق وقد ثمّر لماء من مياه العرب وفي الاسم
المعرب نحو بقّم بفتح الفا والعين لصبغ معروف وهو العندم وشلّم لمدينة بيت المقدس
ومن الوزن المختص بالفعل فُعِل بضم الفاء وكسر العين من صيغ الماضي المبني للمجهول
نحو ضُرِب وقد جاء في الاسم نحو دُئِل لدويبة ومن الوزن المختص بالفعل استفعل
من صيغ الماضي نحو استخرج وقد جاء في الاسم المعرب نحو استبرق لكنه جاء
في القران مصروفا وقد ذكر الشيخ ابن مالك في شرح الكافية من الاوزان
المختصة بالفعل جملة لكنه لم يذكر اسما جاءت على تلك الاوزان فلذلك لم يتعرض
لها وذكروا ان من الاوزان الغالبة في الفعل افعل بكسر الهمزة والعين من صيغ
الامر نحو اضرب من ضرب وقد جاء في الاسم نحو اثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل
وان من ذلك افعل بضم الهمزة والعين [2] من صيغ الامر نحو اذهب من ذهب وقد
جاء في الاسم نحو اصبع وذكروا ان الاولى بالفعل المبدو بزيادة تدل دائما
على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كذلك فان هذا الوزن بسبب ذلك صار

لعله اصمت

[2] نحو اكتب من كتب وقد جاء في الاسم نحو اثمد موضع وان من ذلك افعل بكسر الهمزة وفتح العين صح

الفعل به

الفعل به اولى فالوزن المانع ثلاثة اقسام وزن مختص بالفعل ووزن غالب فيه ووزن
اولى به وبعض النحاة ادخل الثاني في الثالث اراد بالوزن الاولى بالفعل ما يشمل الغالب والمصنف
كما علمت لم يتعرض للغالب ولم يمثل له بل اقتصر على الاول وعلى امثلة حيث قال عطفا على اختصاصه
بالفعل او افتتاحه اي او يكون الاسم مفتتحا بزيادة هي بالفعل اولى منها بالاسم
لكونها تدل دائما في الفعل على معنى ولا تدل كذلك على معنى في الاسم بل قد تدل
وقد لا تدل كاحرف المضارعة وهي حروف انيت كاحمد من الاعلام الشخصية
وبنات اوبر وابن اوى من الاعلام الجنسية الاول علم الجنس من ضرب الكماة رديء
قيل هو اوبها والثاني علم لجنس حيوان معروف كريهة الرائحة صياحه يشبه
صياح الصبيان لا يقال وزن الفعل في ذلك انما هو في المضاف اليه والعلم هو مجموع
المضاف والمضاف اليه لانا نقول ذكر البدر الدماميني ان الاعلام الجنسية الاضافية
يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده وكشكر علمين الاول لنبينا والثاني
لنوح عليهما الصلوة والسلام وعلى ساير الانبياء والمرسلين ونقتل بالنون والتا
المثناة فوق علمين فان الهمزة والياء لا يدلان في الاسم ويدلان في الفعل على معنى اما
وهو تكلم المتكلم وحده غير معظم نفسه بالنسبة للهمزة وغيبة الغائب بالنسبة للياء وكذا
النون والتاء لا يدلان على معنى في الاسم ويدلان عليه في الفعل وهو تكلم المتكلم مع غيره او المعظم
نفسه بالنسبة للنون وخطاب المخاطب بالنسبة للتاء وكذا غيبة الغائبة والغائبتين
فان قيل لم لم يعتبر المصنف الوزن الغالب في الفعل مع انه الصحيح قلنا تبع في ذلك الجمال ابن هشام
في شرح القطر كما علمت وهو تابع في ذلك لابن الحاجب وقال الشارح كلامه شيخ المحققين الحامل
لابن الحاجب على عدم اعتبار الغلبة في الافعال ان الغلبة لو كانت معتبرة لامتنع صرف نحو جاء علما لانه على
ان فاعل في الافعال اغلب مع انه مصروف اتفاقا والانصاف ان الغلبة في الفعل ليست بظاهرة
اذ كون الوزن غالبا في احد النوعين القبيلتين اي الاسم والفعل لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة
بجميع اوزانهما وهو اما متعذر او متعسر لاسيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط
الوزن الفعل انتهى وفيه ان هذا ياتي في الوزن المختص والاعتماد في مثل ذلك انما هو نقل
الائمة او اجتمع فيه العلمية والعدل الذي هو فرع المعدول عنه وهو اخراج الاسم عن
صيغته الاصلية ولو بحسب الفرض والتقدير فهو قسمان عدل عن اصل محقق وعدل عن اصل
مقدر مفروض الموجود فالاول ما كان الدليل عليه غير منع صرف ذلك الاسم والثاني ما كان
الحامل عليه هو منع صرف ذلك الاسم اي لم يصل اليه الا وجود الاسم غير منصرف ولم
يوجد فيه الا علة واحدة وهذا الثاني هو المراد هنا ومن ثم قيد المصنف العدل بقوله
التقديري كعمر وسحر اريد به يوم معين فانهما معدولان عن اصل مقدر مفروض فانه اي عمر
معدول عن عامر العلم المنقول عن الصفة للاختصار وقيل خوف الالتباس اي التباس عامر
العلم بعامر الصفة لانهم قصدوا ان يسموا بعامر فخافوا ان يلتبس عامر العلم بعامر الصفة

قوله ان الاعلام الجنسية الاضافية او على جزئها الثاني في حكمه لعله علما وحده

فعدلوا عنه الى عمر فان هذه الصيغة اعني فعل قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما
معدولان عن غادر وفاسق فان ورد فعل علما ممنوعا من الصرف علمنا انه معدول ومعروف نحو
اد ر علمنا انه غير معدول وسحر معدول عن السحر لانه نكرة فكان قياسه ان يعرف بالطريق
التي يعرف بها النكرات وذلك بدخول الالف واللام فعدلوا عن ذلك واكتفوا بارادة
التعيين به وانما فرضوا هذا التقدير حفظا للقاعدة التي اثبتوها وهي وجود علتين
فرعيتين ترجع احداهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى فانهم لما وجدوا هذين الاسمين
ممنوعين من الصرف ولا مقتضى له فيهما الا علة واحدة لم تقم مقام العلتين العلمية وذلك
خارم لقاعدتهم قدروا لهما علة اخرى وهي العدل ومن ثم لم يعدل الى هذا العدل الا اذا لم
يوجد سبب غيره يمكن اعتباره ولذلك رجح بعضهم ان المانع لصرف الاعلام المؤنثة
المجيء على وزن فعال وليس لجرها ر الحوحذام عند جمهور بني تميم القائلين بمنع
صرف ذلك العلمية والتانيث المعنوي كما قال المبرد لا العدل عن حاذمة كما ذهب اليه
س فلو نكر هذا العلم اي عمر ومثله سحر اي اريد بهما غير معين صرف لفوات التعيين
او صغر ذلك العلم الذي هو عمر صرف لعدم بقاء موجب العدل والحاصل ان اسماء الشهور
كاسماء الايام من قبيل اسماء الاجناس فهي اعلام جنسية وقد علمت ان العلم الجنسي كالعلم
الشخصي في منع الصرف فما وجد منها مع العلمية علة اخرى كان ممنوعا من الصرف كشعبان
ورمضان او يوجد معه علة تقوم مقام العلتين كالف التانيث المقصورة كجمادي وما لم
يوجد منه ذلك منها ما سمع منها منع صرفه في كلام العرب ومنها ما لم يسمع منه ذلك فمن
الاول صفر ورجب فانهما سمعا ممنوعين من الصرف ولم يوجد فيهما الا العلمية فيحتاج الى
تقدير العدل فيهما عن الصفر وعن الرجب كما تقدم في سحر ومن الثاني محرم وربيع وشوال
وذو القعدة وذو الحجة فهي منصرفة ودخول ال على محرم للمح الاصل كالحسن والحسين
لا يقال هلا اعتبر العدل في شوال لانا نقول قد علمت انا انما نعتبر العدل فيما سمع ممنوعا
من الصرف وليس فيه الا علة واحدة وهذا سمع مصروفا **او اجتمع فيه العلمية**
والعجمة التي هي نوع العربية بان يكون الاسم من اوضاع العجم وهم ما عدا العرب
قال ابن هشام الخضراوي كل كلام ليس عربيا فهو عجمي ثم ان هذا الاسم اما ان تستعمله العجم
علما ثم تستعمله العرب كذلك او تستعمله العجم غير علم بان يكون عندهم من اسماء الاجناس
ثم تستعمله العرب في اول استعمالها له علما فالاول ممنوع الصرف اتفاقا والثاني
على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال ابن هشام في شرح القطر وان لم تستعمله
العرب في اول احواله علما فيصرف اتفاقا وربما يوافق ما شرح القطر قول المصنف
وشرط العجمة المنضمة للعلمية **كون علميتها** ثابتة **في اللغة الاعجمية والزيادة**
في الحروف **على الثلاثة** غير باب التصغير **كابرهيم** فانه علم في اللغة الاعجمية ايضا
وهو زائد على الثلاثة احرف **بخلاف** ما ليس بعلم في اللغة الاعجمية بل اسم جنس نحو

استعمل

استعمل علما في اللغة العربية في اول احواله اولا فالاول نحو قالون فانه في اللغة
الرومية من اسماء الاجناس اسم جنس للجيد ~~استعملته في اول~~ استعملته
العرب في اول احواله علما وسمي به نافع راويه عيسى لجودة قراءته والثاني
نحو **فيروز ولجام فانهما من اسماء الاجناس** الاعجمية ولم تستعملها العرب في اول
احوالهما علمين فاذا فرض انهما **جعلا علمين لمذكرين فانهما** لا يمنعان الصرف بل هما
مصروفان لفقد الشرط والاول هو العلمية في اللغة الاعجمية وسكت المصنف عن التمثيل
للاول من القسمين الخارجين من كلامه **وبخلاف** ما لم تزد حروفه على ثلاثة نحو **نوح**
ولوط وشيث وشتر لعلم لقلعة تاران **فانها** اي هذه الاسماء الاعجمية **مصروفة**
لفقد الشرط الثاني وهو الزيادة على الثلاثة لان كلام العجم مبناه على الطول بخلاف كلام
العرب **وقيل الثلاثي الساكن الوسط** من ذلك نحو نوح **يجوز فيه الصرف وعدمه** قال
الجمال ابن هشام في شرح القطر ومن زعم من النحويين ان هذا النوع اي نوح ونحوه
يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب **وقيل المتحرك الوسط** من ذلك نحو شتر
متحتم المنع قياسا على ما تقدم في ساكن الوسط ومتحركه من المؤنث المعنوي كهند
وسقر وعلى الاول يفرق بان التانيث المعنوي اقوى من العجمة لان له علامة مقدرة
بخلاف العجمة وبخلاف ما كان على اربعة احرف ورابعها يا التصغير فعجمته لا تمنع الصرف
فاطلاق المصنف في الزيادة ليس بجيد الا ان يقال قرينة التمثيل تدفع قالوا وتعرف العجمة بنقل
الايمة وبخروج الاسم عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود
في الاسماء العربية او يجتمع فيه الجيم مع الصاد كصولجان او مع القاف كجنبق او مع
الكاف نحو اسكرجة او يجتمع فيه النون والراء نحو نرجس او يجيء الاسم في كلامهم غير منصرف
ولم يمكن فيه ادعاء تقدير العدل مع العلمية نحو ابليس **فائدة** قالوا اسماء الانبياء
كلها اعجمية الا اربعة محمد وصالح وشعيب اتفاقا وهود على الاصح وقيل ادم بدل
هود فهي عربية منصرفة لكن ذكر المصنف ان هود غير منصرف للعلمية وشبه العجمة
ولا يخفى ان اسماء الانبياء الاعجمية غير منصرفة الا الثلاثة لوط ونوح وشيث وقد جمع
بعضهم ما ينصرف من اسماء الانبياء اعجميا او غيره في قوله تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا
وهودا ولوطا ثم شيثا محمد قالوا واسماء الملائكة كلها اعجمية الا اربعة منكر ونكير
ورضوان ومالك واما عزير وثمود فمن لم يصرفهما نظر الى انهما اعجميان ومن صرفهما
نظر الى انهما عربيان وقد ذكر الجلال السيوطي ان ثمود اسم عربي نص عليه ايمة اللغة منهم
الجوهري في صحاحه ولذا نص اهل التاريخ قاطبة على ان قبيلة ثمود من العرب لا من
العجم فليس فيه الا العلمية ان اعتبر اسما للجد وان اعتبر للقبيلة منع من الصرف للتانيث
مع العلمية هذا ما يتعلق بالنوع الاول وهو ما يمنع مع العلمية **والنوع الثاني ما نوع**
منع اي صرفه **مع الوصفية وهو ما اشرنا اليه بقولنا او** ابيا وما اجتمع فيه **الوصف**

اي وبعضهم ذكر هود وذكر اسماعيل بدل ادم وعند ان هذا ينقض ان احمد عجمي ويشكر كذلك [illegible] منع الصرف في شكر للعلمية والعجمة ومثله [illegible] كل الانبياء من بني اسرائيل الا عشرة نوح وهود وصالح وشعيب ولوط وابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ومحمد صلى الله عليه وسلم عليهم اجمعين وكان بين نوح وابراهيم الفان [illegible]

الذي هو فرع الموصوف والوصف هنا ما وضع لذات مبهمة وحال من احوالها معين هو
المقصود بالوضع فيصح اطلاقه على كل من اتصف بتلك الحال والعدل الذي هو فرع
المعدول عنه التحقيقي اي المعدول عن اصل محقق ثابت يدل عليه غير منع صرف ذلك هو
الوصف وذلك كأُخَر بضم الهمزة جمع اخرى مؤنث آخَر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير
وهذا هو المراد بقول المصنف تبعا للتسهيل مقابل الاخرين نحو اخر من قوله تعالى فعدة
من ايام اخر فانه اي اخر صفة لايام وهي معدولة عن الاخر بفتح الهمزة والخاء والمد
بمعنى غير الذي هو مذكر مفردها فان القياس الوصف به اي باخر لانه في الاصل افعل
تفضيل اصله اخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ثم ابدلت الساكنة الفا تخفيفا بمعنى
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير واما مشابها له في الصيغة والوصفية وان معناه
لا يقوم الا باثنين ولا يستعمل في الابتداء ومن المعلوم ان قياس افعل التفضيل
اذا كان مجردا من ال والاضافة الى معرفة يجب ان يكون مفردا مذكرا ولو
كان موصوفه اي هو المفضل مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فتقول زيد او هند او
الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو فحق اخر هذا ان يكون
كذلك اي مفردا مذكرا نظرا لاصله او لمشابهه فيقال مررت بزيد وبرجل او امراة
او رجلين او امراتين او رجال او نساء اخر ولم يلتزم العرب ذلك كما التزمه في افعل
التفضيل بل قالوا برجل اخر وامراة اخرى ورجلين اخرين وامراتين اخريين ورجال
اخرين ونساء اخر قال الله تعالى فآخران يقومان مقامهما واخرون مرجون لامر الله فعدة
من ايام اخر فعلم ان اخر بضم الهمزة معدولة عن اخر بفتحها وقيل اخر معدولة عن الاخر
مقرونا بال لان القاعدة ان فعلى مؤنث افعل الذي هو الاصل والمشابهة له لا تستعمل
هي وجمعها الا بالالف واللام كالكبرى والصغرى والكبر والصغر ولا يجوز ان تقول
كبرى ولا صغرى ولا كبر ولا صغر وكان القياس ان تقول الاخر ولكنهم عدلوا عن
ذلك الاستعمال فقالوا اخر كما عدل التميميون باسم عن الامس وكما عدل بجميع
العرب بسحر عن السحر قال الشيخ ابو حيان جرت عادة النحاة ان يقولوا في اخر انها
معدولة عن الالف واللام يعنون انها حكم لها بحكم ما فيه الالف واللام من افعل
التفضيل الذي هو الاصل المشابه من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث كهو فكان ينبغي
ان تستعمل بالالف واللام كافعل التفضيل الذي هو الاصل المشابه لهذا لكنهم عدلوا بها عن ذلك
فاستعملوها بغير الالف واللام قال والا فكيف يقال انها معدولة عما فيه الالف واللام وهي نكرة
والذي فيه الالف واللام معرفة انتهى وقيل معدولة عن اخريات لان اخر الذي هو المذكر
قد جمع بالواو والنون فحق اخرى التي هي المؤنثة تجمع بالالف والتاء لان ما جمع مذكره
بالواو والنون يجمع مؤنثه قياسا بالالف والتاء كما تقدم هذا ما يتعلق باخر جمع اخرى
مؤنث اخر بفتح الخاء بمعنى غير الذي اراده المصنف بمقابل الاخرين واما اخر جمع اخرى

مؤنث اخر

مؤنث اخر بكسر الخاء بمعنى متاخر الذي احترز بما ذكر عنه فمصروف لانتفاء العدل
فيه لانه ليس منقولا عن افعل التفضيل ولا مشابها له فقد علم ان اخرى كما يكون انثى اخر
بالفتح بمعنى غير يكون انثى اخر بالكسر بمعنى متاخر وان جمعها اخر فكل من اخرى واخر مشترك
والفرق بين اخرى مؤنث اخر بالفتح وبين اخرى مؤنث اخر بالكسر ان تلك لا تقابل الاولى فلا
يقال هذه اولى وهذه اخرى بمعنى غير ولا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من صنف واحد
فتقول جاءتني امراة واخرى واخرى وهذه تقابل الاولى فتقول هذه اولى وهذه اخرى بمعنى متاخرة
وتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد فلا تقل هذه اولى وهذه اخرى واخرى بمعنى متاخرة
فعليك بتلخيص لائق بالمقام واف بالمرام ومختصر زلت في مطوله اقدام الافهام فقد قال
جمال الاسلام ابن هشام وكثر غلط في المستلذ من الاعلام فان قيل كيف وصف الايام
بوصف جمع المؤنث وهو اخر والمعتبر في الجمع بالنسبة للتذكير والتانيث حال مفرده
ومفرد ايام يوم وهو غير مؤنث اجيب انه لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث
للتناسب بين ما لا يعقل وبين المؤنث لان الاناث ناقصات عقل فوصف جمعه بجمع المؤنث
او اجتمع فيه الوصف وزيادة الالف والنون اي الالف والنون الزائدتان
وذلك يكون في فعلان الذي لا يقبل مؤنث التاء بان كان له مؤنث على فعلى او لا مؤنث
له مطلقا اي لا على فعلى ولا على فعلانة فالاول كسكران فان مؤنثه سكرى لا سكرانة
وندمان من الندامة فان مؤنثه ندمى لا ندمانة خلافا لبعض بني اسد فالوا في
سكرانة وندمانة وهذا القسم جميع الصرف اتفاقا والثاني كرحمن لكثير الرحمة
ولحيان لعظيم اللحية فانه لا مؤنث لهما اصلا لا على فعلى ولا على فعلانة وهذا القسم ممنوع
من الصرف على الاصح الحاقا له بما مؤنثه على فعلى ومقابله يصرفه الحاقا له بما مؤنثه
على فعلانة نحو ندمان من المنادمة على الشراب فان مؤنثه ندمانة كما سيصرح به فعلى
الاصح يكون الشرط في منع الصرف انتفاء فعلانة وعلى مقابله يكون الشرط وجود فعلى
فان قيل لم كان الحاق فعلان الذي لا مؤنث له بفعلان الذي مؤنثه فعلى لا بفعلان الذي
مؤنثه فعلانة اجيب بان فعلان الذي مؤنثه فعلى هو الاصل الكثير فقد قال الشيخ ابن مالك
كل وصف على فعلان فمؤنثه فعلى لا فعلانة الا اثني عشر لفظة يأتي مؤنثها على فعلانة
لا على فعلى حيث قال ۞ اجز فعلى لفعلانا ۞ اذا استثنيت حبلانا ۞ ودخنانا وسخنانا ۞ وسيفانا وصحيانا ۞
وصحوانا وعلانا ۞ وقشوانا ومصانا ۞ وموتانا وندمانا ۞ واتبعهن نصرانا ۞ قال المرادي رحمه الله
وزد فيهن خمصانا ۞ على لغة واليانا ۞
فجملة ذلك اربع عشرة لفظة والالحاق بالاكثر اولى ومن ثم اجمعوا على منع صرف فعلى
الذي لا مؤنث له نحو اكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم الادرة الحاقا له بما مؤنثه على فعلى
كما سياتي ثم لا يخفى ان الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار
والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصحوان البعير اليابس الظهر

والعلان الكبير الشبان والغشوان الدقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد المنتن القلب والدما والندمان النادم على الشراب والمنران واحد المطران النصارى والخمصان ضامر البطن والاليان كبير الالية فزيادة الالف والنون مشتركة في المنع بين العلم والصفة الا ان بينهما فرقا اشار اليه المصنف بقوله **ولا تكون الزيادة** اي زيادة الالف والنون **المانعة مع الوصف الا في فعلان بالفتح** اي فتح الفا خاصة **بخلاف الزيادة** المذكورة **المانعة مع العلمية** فانها تكون بالفتح كعمران وبالكسر كعمران وبالضم كعثمان كما تقدم **او اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل** الذي هو فرع وزن الاسم **وهو افعل** الذي لا يقبل مونثه التا كما سيصرح به المصنف بان كان له مؤنث على فعلا او لا مؤنث له بالكلية فالاول **كاحمر فان مونثه حمرا** والثاني كاكمر لعظيم الكمرة وادر لعظيم الادرة فوزن الفعل مشترك في منع الصرف بين العلم والصفة الا ان بينهما فرقا اشار اليه المصنف بقوله **ولا يكون الوزن** اي وزن الفعل **المانع مع الصفة الا في افعل خاصة** فان صغر صرف لزوال صيغة افعل **بخلاف الوزن** اي وزن الفعل **المانع مع العلمية** فانه يكون في افعل نحو احمد فان صغر حميد صرف لزوال صيغة افعل وفي يفعل نحو يشكر الى غير ذلك كما تقدم **ويشترط لتاثير الصفة** في منع الصرف مع الزيادة ومع الوزن **امران احدهما كونها اصلية** بان تكون موضوعة للمعنى الوصفي ابتداء ثم ان غلبت عليهما الاسمية بان صارت لا تفتقر الى موصوف تتبعه **فيجب منع الصرف** في نحو اسود وارقم وادهم لان وصفيتها اصلية لان الاول في الاصل لكل متصف بالسواد ثم صار مختصا بالحية اما مطلقا او العظيم او السودا على الخلاف في ذلك والثاني في الاصل لكل ما فيه بياض وسواد ثم صار مختصا بذكر الحيات مطلقا او ما فيه بياض وسواد كانه رقم اي نقش والثالث في الاصل لكل ما فيه دهمة ثم صار مختصا بالقيد **ويجب الصرف في صفوان من قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاس** لان الوصفية فيه عارضة فان صفوان في الاصل اسم للحجر الاملس وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه ولا اعتداد بالوصفية العارضة **ويجب الصرف في ارنب من قولك هذا رجل ارنب بمعنى ذليل ضعيف** القلب لان الوصفية فيه عارضة فان الارنب في الاصل اسم للحيوان المعروف يكون علما ذكرا وعاما انثى وصف به الرجل لضعفه ولا اعتداد بالوصفية العارضة وذكر ابن الحاجب ان بها وصفية عارضة وغلبت عليه الاسمية اجدل للصقر واخيل للطير قال ومنع صرفهما قوم ضعفا لتوهم الوصفية اي انها اصلية وعروض الاسمية وان اخيل في الاصل لكل ما فيه خيلان ثم صار مختصا بالطائر المخصوص وان اجدل في الاصل لكل ما فيه قوة لان الجدل القوة ثم صار مختصا بالطائر المخصوص هذا وقد قال شيخ المحققين انا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف انتهى **الثاني** اي ثاني الامرين **عدم قبولها** اي الوصفية مع الزيادة او مع وزن الفعل **التا** اي تا

التأنيث

التأنيث اذا استعملت في المؤنث **فيجب صرف** كل من **ندمان** الماخوذ من المنادمة على الشراب وفعله نادم والتنديم والاسم النديم **و** من **ارمل** وهو الذي لا امراة له **كقولهم في مؤنث الاول ندمانة** بخلاف ندمان من الندم فان مونثه ندمى كما تقدم وفعله ندم والاسم النادم **و** في مؤنث الثاني **ارملة** اي لا زوج لها او فقيرة بخلاف ارمل من قولهم عام ارمل اي قليل المطر فان مونثه رملى نحو سنة رملى فقد علمت ان هذا القسم لا يمتنع من الصرف الا ان اجتمع فيه علتان فرعيتان ترجع احدهما الى المعنى والاخرى الى اللفظ من هذه العلل المذكورة بان تكون احدى العلتين الراجعة للمعنى احد امرين اما العلمية او الوصفية والعلة الاخرى الراجعة للفظ اما زيادة الالف والنون مع العلمية او الوصفية واما العدل كذلك واما وزن الفعل كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمية وتمنع مع الوصفية على ما تقدم من انها فيهما مختلفة واما العجمة مع العلمية وذكر جمع ان شبه العجمة يمنع من الصرف وقد قدمناه عن المصنف في هرون واما التركيب كذلك واما التانيث بغير الالف كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمية ولا تمنع مع الصفة وما عدا هذه العلل لا تمنع الصرف ولذلك صرف نحو صحيحة وقائمة مع ان فيهما علة راجعة الى المعنى وهي الصفة وعلة راجعة الى اللفظ وهي في الاول العجمة وفي الثاني التانيث بغير الالف لما علمت ان العجمة لا تمنع الا مع العلمية وكذلك التانيث بغير الالف ثم محل جر الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة اذا لم يضف ولم يقع بعد ال معرفة او موصولة او للمح الصفة او زائدة والا جر بالكسرة على الاصل لقيام كل من الاضافة وال مقام التنوين فكما يوجد الجر بالكسرة مع التنوين يوجد مع ما قام مقامه وهل هو حينئذ غير منصرف مطلقا او منصرف كذلك او يفصل بين ان تزول منه احدى العلتين بسبب الاضافة او ال فيكون منصرفا نحو احمدكم والنعمان واليزيد لزوال العلمية او لا تزول فيكون غير منصرف نحو افضلكم والافضل لعدم زوال الوصفية مذهب الى كل ذاهب واشتهر اختيار الثالث ومن ثم لما سال بعض الامرا شخص يسمى احمد هل ينصرف احمد او لا فاجابه بقوله ان اضافه الامير انصرف والا فلا ووجه الاول بعدم وجود التنوين فيه لان الصرف هو التنوين عند المحققين كما تقدم ورد بانه عند المحققين متى سقط التنوين يتبعه في السقوط الجر بالكسرة فلا يوجد الجر بالكسرة في هذا الاسم ورد ايضا ان الاسم الذي لا ينصرف هو الذي سقط تنوينه لمشابهته للفعل بوجود علتين او علة تقوم مقامهما لا مطلقا وما زالت منه احدى العلتين بسبب ال والاضافة زال منه شبه الفعل بزوال ذلك وسقوط تنوينه انما هو لال او الاضافة ويقال على الثاني كيف يقال بصرف ما فيه شبه الفعل وهو ما لم تزل منه احدى العلتين بسبب ال والاضافة الا ان يقال هذا الشبه ضعف بما عارضه مما هو من خصائص الاسماء فقويت جهة الاسمية فبعد عن شبه الفعل فكان ليس فيه الا علة واحدة فكان من حقه ان يجر بالكسرة مع التنوين لكن منع من التنوين مانع وهو عدم مجامعة التنوين لال او الاضافة لقيامهما مقامه

القسم ٣

ولا يقال على الثالث كيف يمنع صرف ما اضيف او دخلت عليه ال مع انه لم تزل منه احدى العلتين مع ضعف الشبه بما عارضه مما هو من خصائص الاسماء ويجاب بانه تطرق ذلك ليجد وجود العلتين ولم يعتد بما عارض ومن هذا التقرير يعلم ما في قول بعضهم اذا اضيف ما لا ينصرف وجده لعدم وجوده فيه ومنصرف ان قلنا الصرف فهو التنوين مع الجر بالكسرة لان هذا لم يخل عنهما انتهى ثم شرع يتكلم على العلامة السابعة من العلامات الفروع التي تتم بها بقوله والحذف يكون علامة للجزم نيابة عن السكون الذي هو حذف الحركة في موضعين الموضع الاول منهما يتحقق في الفعل المضارع المعتل الاخر اي الذي اعتل اخره اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وقد علمته ولابد ان يكون حرف العلة اصليا كما اشار الى ذلك بقوله اصالة اي لا يكون بدلا من الهمزة وهو اي الفعل المضارع المعتل الاخر كل فعل مضارع في اخره اي اخره الف ليست بدلا من همزة نحو يخشى اي يخشى ونحوه او واو وكذلك نحو يغزو او يا كذلك نحو يرمي وذلك نحو قولك لم يخش ولم يغز ولم يرم فكل منها اي هذه الامثلة جازم ومجزوم وعلامة جزمه حذف اخره ثم فصل هذا المجمل بقوله فالمحذوف من يخش الالف نيابة عن السكون والفتحة قبلها دليل عليها وانما كانت الفتحة دليلا على الالف لان الفتحة تجانس الالف لانها تنشأ عنها عند اشباعها والمحذوف من يغز الواو نيابة عن السكون والضمة قبلها دليل عليها وانما كانت الضمة دليلا على الواو لان الضمة تجانس الواو لانها تنشأ عنها عند اشباعها والمحذوف من يرم اليا نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها وانما كانت الكسرة دليلا على اليا لان الكسرة تجانس اليا لانها تنشأ عنها عند اشباعها هذا اي القول بان حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون هو القول المشهور بين الجمهور وهو من حمل الاصل على الفرع لان الحروف اصول والحركات زوائد فهي فروع فحمل حذف الاصل على حذف الفرع وفيه ان الجازم كما قال الشيخ ابو حيان لا يحذف الا الرفع او علامته انما هو مقدر على تلك الاحرف للتعذر في الالف وللثقل في غيرها كما علمت مما سبق ان الفعل المضارع المعتل يقدر فيه الاعراب او ما هو علامته للتعذر او للثقل واجيب بان هذه الاحرف شابهت لضعفها بالسكون الحركة وهي هنا الضمة فصارت بمثابتها فلما دخل الجازم ولم يجد تلك الضمة ظاهرة حتى يتسلط عليها بالحذف بل مقدرة ولا معنى للتسلط على امر مفروض مقدر وجوده ووجد هذه الاحرف المشابهة لتلك الحركة حذفها عن تلك الحركة كالدوا المسهل اذا لم يجد فضلة يأخذها ويزيلها اخذ من قوى البدن ودعوى ان الجازم لا يحذف الا الرفع او ما هو علامته غير مسموعة اذ ليس من اللازم تفرع الجزم على الرفع فليس هذا القول المشهور كما زعمه غير واحد وان نقله الجلال السيوطي في سلسلة الذهب عن تعليقة ابن النحاس وافقه مبنيا على القول الضعيف الذي قدمناه عن ابن السراج ومن تبعه وهو ان الفعل المضارع المعتل

الاخر

الاخر لا يقدر فيه الاعراب كما يقدر في الاسم لان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره فيه اي وكما انه ليس معربا ليس مبنيا لعدم مقتضيه فهو واسطة بين المعرب والمبني كما تقدم فلما دخل الجازم ولم يجد حركة لا موجودة ولا مقدرة يحذفها حذف الحرف لما تقدم على ان ذلك اي توقف في بناء ذلك على ما ذكر لانه يلزم ان يكون الفعل المضارع المعتل عند ابن السراج ومن تبعه واسطة في حالتي الرفع والنصب معربا في حالة الجزم ومقابل المشهور ما ذهب اليه سيبويه فانه ذهب الى ان الجازم لم يحذف هذه الاحرف بل حذف الحركة وهي الضمة المقدرة على تلك الاحرف للتعذر او للثقل واكتفى بها كما يحذف الحركة الظاهرة ويكتفي بها ثم بعد حذفها لما صارت صورة الفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع المرفوع واحدة وفي ذلك التباس ولا نظر الى ان عامل المجزوم لفظي وعامل المرفوع معنوي لانه قد يظن حذف العامل فرقوا بينهما فميزوا المجزوم عن المرفوع بحذف حرف العلة يعني الالف والواو واليا منه فحرف العلة على هذا القول محذوف عند الجازم بعد وجوده واستقراره واستيفائه مقتضاه للفرق المذكور لا به اي الجازم وفيه انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود كما تقدم الا ان يقال معناه عنده عدم اعتبارها والنظر اليها وفي كون الحذف للفرق بين المرفوع والمجزوم لعدم النظر الى العامل انهم لو راعوا ذلك لفرقوا في ذلك من المنصوب والمرفوع في نحو يخشى بل وفي نحو يدعو ويرمي لانه قد يغفل عن حركة الاخر في حالة الوقف ويقابل المشهور ايضا ما ذهب اليه بعضهم من حذف الحركة المقدرة وعدم حذف هذه الاحرف فان من العرب كما قال الشيخ ابن مالك من يجري هذا الفعل المضارع المعتل الاخر مجرى الفعل المضارع الصحيح الاخر فيحذف الحركة التي هي الضمة المقدرة للجازم ولا يحذف حرف العلة المذكور ولا نظر لكون صورة المجزوم تصير كصورة المرفوع كما ان صورة المرفوع والمنصوب واحدة فتقول على هذه اللغة لم يخشى ولم يغزو ولم يرمي باثبات الالف في الاول والواو في الثاني واليا في الثالث وعلى ذلك جاء قوله اي الشاعر وهو رؤبة اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فقد اثبت مع الجازم الالف من ترضاها وقول اي الشاعر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا كانك لم تهجو ولم تدع

كذا في النسخ التي وقفت عليها ونصفه الثاني لا يستقيم والذي في كلام غيره من هجو زبان لم تهجو ولم تدع فقد اثبت الواو من تهجو مع الجازم وهذا انكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عنه لانه هجوه صار لازما فيه لا اعتذاره عنه واعتذاره لا يشكر عليه لسبق هجوه فكان الاولى به ان يستمر على حالة واحدة اي وهي ترك الهجو وقول اي الشاعر وهو قيس بن زهير العبسي

الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فقد اثبت اليا من ياتيك مع الجازم وهذا افتخار من قيس حيث اغار على ابل الربيع واخوته اولاد زياد وناهيك بهم قوة وشجاعة كانه يقول الم ياتيك ولا ما لاقت لبون بني زياد والا جاريذلك

[illegible]

تنمي وترمي ويد وهذه اللغة ادعى بعضهم انها جاءت على لغة من يظهر الضمة على الواو وعلى اليا من العرب
اي وقد تقدم انه ضرورة وفيه انه لو كان كذلك لكان اثبات الالف لا وجه له لان الضمة لا تظهر
عليها ورد بان قايل ذلك لا يثبت الالف بل يحذفها وهو اختيار ابن عصفور وله ان يجيب عن اثباتها
هنا بان لا في نحو لم ولا ترضاها ليست ناهية بل نافية والوا للحال والتقدير طلقها حال كونك
غير مترض عنها وعلى ما ذكره المصنف من ان هذه الاحرف تحذف للجازم التي هي اللغة المشهورة
وايضا على ما ذهب اليه من حمل امثال ذلك اي ذلك وامثاله على الضرورة وليس بلغة كما يقوله الشيخ
ابن مالك حتى يجوز عنده على قلة في السعة شعرا ونثرا والسكون مقدر على كل من الالف والواو واليا
ولا نظر للسكون الحاصل فيها لانه اصلي فان قيل يدل له قوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى باثبات الالف
وقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات اليا وجزم يصبر اجيب بان الالف في تخشى للاطلاق ومن
موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر للتخفيف وانما ادعى الشيخ ابن مالك ان هذه لغة
لا ضرورة لانه يرى ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه والشاعر متمكن في الاول من
ان يقول ولا ترمها بحذف الالف وقد رواه كذلك ابن جني ويقول في الثاني الم يأتك
بحذف اليا وقد رواه كذلك ابن جني ايضا وفي الثالث لم تهج غاية الامر ان الاول يكون
خبنا والثاني نقصا والثالث طيا وهو جايز في باب الزحاف على ما تقرر فيه فالشاعر
اثبت كلا من الالف والواو واليا اختيارا لا ضرورة او يحمل ذلك على ان احرف العلة
فيه محذوفة للجازم وهذه الاحرف حروف اشباع تولدت من الحركات التي قبلها هذا
كله اذا كان حرف العلة اصليا فان كان حرف العلة غير اصلي بان كان بدلا من همزة
مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا او مكسور ما قبلها كيقرئ مضارع اقرا او مضموم ما
قبلها كيوضؤ مضارع وضا فالاكثر على عدم الحذف مطلقا وفصل بعضهم بين ان يكون الابدال
بعد دخول الجازم فيمتنع حذفه وبين ان يكون قبل دخول الجازم فيجوز الحذف وعدمه
وعلى التفصيل اقتصر المصنف حيث قال ثم دخل الجازم اي بعد الابدال وهو من
الابدال الشاذ لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ لتحاصيها عن الابدال
بالحركة جاز حذف حرف العلة المذكور وجاز تركه وانما حذف على الوجه الاول
بناء اي لاجل البناء على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف المبدل
منزلة الحرف الاصلي فعومل معاملته من الحذف للجازم وانما ترك على الوجه الثاني
ولم يحذف بناء على عدمه اي عدم الاعتداد بالابدال العارض وعدم تنزيل ذلك
الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي لان الجازم لا يحذف الا الحرف الاصلي او ما نزل
منزلته وعلى هذا التفصيل فعدم الحذف هو الاكثر في كلامهم وحينئذ يكون الجزم بسكون
مقدر على الحرف المذكور فان كان الابدال بعد دخول الجازم لم يجز حذف ذلك الحرف المبدل
قولا واحدا لان الجازم قد استوفى مقتضاه من حذف علامة الرفع وهي الضمة الظاهرة
على الهمزة ثم ابدلت تلك الهمزة الساكنة الفا او واوا او ياء وهو ابدال قياسي لان ابدال

الهمزة

الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي لعدم تحاصيها عن الابدال ثم اشار الى الموضع
الثاني من موضعي الحذف بقوله والموضع الثاني من موضعي الحذف يتحقق في الافعال
الخمسة المتقدمة وتقدم ما يعلم منه انها كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين
ضميرا او غير ضمير او واو جمع كذلك او ياء المؤنثة المخاطبة ولا تكون الا ضميرا نحو
لم يفعلا ولم تفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلي فهذه الافعال مجزومة وعلامة جزمها
حذف النون هذا هو المشهور بين الجمهور بناء على ما هو المشهور من ان رفع هذه الافعال
الخمسة بالنون الثابتة كما تقدم والجازم انما حذف الرفع او علامته واما على مقابل
المشهور اي القول بان اعرابها اي رفعها ونصبها ليس بالنون وجودا وعدما بل بحركات
مقدرة اي وهي الضمة والفتحة على لاماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة
لتلك المناسبة للحروف المتصلة بها التي هي الالف والواو واليا فالجازم لم يحذف النون
لانها ليست علامة للرفع بل حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع واكتفى بها
ولما صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة حذفت النون عند الجازم اي بعد استقراره
ووجوده للفرق بين صورتي المرفوع والمجزوم لانه اي بالجازم لانه استوفى مقتضاه
كما تقدم في الفعل المضارع المعتل وتقدم فيه ما ياتي في نظيره هنا ومنه انه يجوز على هذا القول ان
الجازم يحذف هذه النون وان لم يكن رفعا ولا علامة عليه لان هذه النون تشبه حروف العلة من
جهة الخفا والمد الشبيهة لذلك الحركة فهي مشبهة للحركة بواسطة فتعاملها معاملتها الا انه لا معنى
لحذف العامل حركة مقدرة مفروضة الوجود وليس من اللازم ان الجازم انما يحذف علامة الرفع
او نفسه وحذف النون لا تكون علامة لجزم هذه الافعال على القول المشهور يكون علامة
لنصبها اي الافعال الخمسة المتقدم ذكرها على القول المذكور ايضا هو كما يأتي عند
الكلام على الجمل مصدر آض بالمد اذا عاد وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة
بفعل محذوف وجوبا لجريانه مجرى المثل ولا يستعمل الا بين شيئين بينهما توافق وتلك
الافعال نحو لن تفعلا ولن يفعلا بالتاء الفوقية في الاول والياء التحتية في الثاني
ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالتاء الفوقية في الاول والياء التحتية في الثاني ولن تفعلي
بالتاء الفوقية لا غير فهذه اي الافعال المذكورة منصوبة بلن وعلامة نصبها
كلها حذف النون نيابة عن الفتحة على القول المشهور بين الجمهور فالنصب في هذه
الافعال بحذف النون محمول على الجزم بها كما حمل النصب على الجر بالياء في الاسماء اي المثنى
وجمع المذكر السالم بجامع الاختصاص بين الجر والجزم وان صيغة تفعلان وتفعلون
تشبه صيغة الزيدان والزيدون وعلى مقابله قيل انها منصوبة بحركة اي فتحة
مقدرة على لاماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحذفت النون
للفرق بين صورتي المرفوع والمنصوب كما تقدم في المعتل في المرفوع والمجزوم
وفيه انهم فرقوا بين المرفوع والمنصوب هنا ولم يفرقوا بينهما في المعتل ثم اشار

المصنف الى حاصل ما تقدم جريًا على عادة المتقدمين المالكين سبيل التمرين لتقوية
افكار المتعلمين من المبتدئين بقوله والحاصل مما تقدم ان المعربات من الاسماء والافعال
قسمان لا ثالث لهما قسم يعرب اي صالح للاعراب بالحركات الثلاثة كان الاولى
ان يقول والسكون واذ كانت العبارة لا تخرجه اذ يمكن ادخاله في كلامه بان يقال مراده
بالحركة وجودًا او عدمًا على ما تقدم بيانه احد تلك الحركات الثلاث الضمة وثانيها
الفتحة وثالثها الكسرة وقسم يعرب اي صالح للاعراب بالحروف الاربعة وعلى قياس
ما سبق كان الاولى ان يقول والحذف وان كانت العبارة لا تخرجه اذ يمكن دخوله في
كلامه بان يقال مراده بالحروف وجودًا او عدمًا احد تلك الحروف الاربعة الالف وثانيها الواو وثالثها الياء ورابعها النون والقسم الذي يعرب بالحركات الثلا
اي بجنسها لا بكل منها كما هو واضح حالة كون ذلك الاسم القسم من الاسماء والافعال
اربعة اشياء الاول منها الاسم المفرد مذكرًا كان او مؤنثًا منصرفًا او غير
منصرف وقد علمتهما معرفة كان او نكرة جامدًا كان او مشتقًا متبوعًا كان
او تابعًا وستعلم ذلك في باب النعت نحو زيد وزينب ورجل وامراءة وضارب
وضاربة فالاسم المفرد يعرب بالحركات الثلاث في حالتين وبالثنين منها في حالة
اخرى والثاني منها جمع التكسير كذلك اي مذكرًا كان او مؤنثًا منصرفًا
كان او غير منصرف معرفة كان او نكرة جامدًا كان او مشتقًا متبوعًا كان او تابعًا
نحو الرجال والاسارى والهنود ومساجد وضوارب فجمع التكسير يعرب
بالحركات الثلاث في حالة وبالثنين منها في اخرى الا انه يستثنى ما حمل منه اي
من هذا الجمع على جمع المذكر السالم فاعرب باعرابه كسنين وبابه ونحو بنين
فانه اي ما حمل يعرب بالحروف التي هي الواو في حالة الرفع والياء في حالتي النصب
والجر لا بالحركات ولم يذكر المصنف هذا المحمول فيما تقدم والثالث منها جمع المؤنث
السالم وما حمل عليه مما ليس جمعًا فاعرب باعرابه نحو اولات ولم يذكره المصنف
ايضًا فيما تقدم فجمع المؤنث السالم وما الحق به يعرب بجنس الحركات الثلاث
فانه لا يعرب الا بحركتين منها والرابع منها الفعل المضارع سواء كان صحيح
الاخر او معتل اذا لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد ولم يتصل
به الف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة فالفعل المضارع يعرب بجنس
الحركات الثلاث فانه لا يعرب الا بحركتين منها وبعدم الحركة الذي هو السكون
وضابط هذه الاشياء الاربعة التي تعرب بالحركات ان يقال ما كانت الضمة
علامة لرفعه فكل ما كانت الضمة علامة لرفعه يعرب بالحركات وهذا لا ينافي
ان بعضها تعرب بغيرها فلا يرد ان الفعل المضارع المعتل الضمة علامة لرفعه وتجزم
بحذف اخره لا بحذف الضمة على المشهور ولم يقل في هذا القسم تفصيل هذه الاربعة

المعربة بالحركات كما قال الخطيب ذلك في القسم الثاني الذي اشار اليه بقوله والقسم
الثاني الذي يعرب بالحروف الاربعة اي بجنسها لا بكل منها كما هو واضح حال كونه
من الاسماء والافعال اربعة اشياء ايضًا اي كما ان المعربات بالحركات كذلك او كما
ان الحروف كذلك الاول منها المثنى وما الحق به وحمل عليه مما ليس مثنى حقيقة فاعرب
باعرابه كما نحو كلا وكلتا مضافين للضمير واثنان واثنتان اذا لم يضافا واضيفا
الى ظاهر او الى ضمير غير مثنى ولم يذكر المصنف هذا الملحق فيما تقدم والثاني
منها جمع المذكر السالم وما الحق به المفردة المكبرة لغير ياء المتكلم والرابع منها الافعال
الخمسة على المشهور في جميع ذلك المذكور من المثنى وما بعده كما صرح بذلك فيما تقدم وتحد
مقابل المشهور في ذلك هذا ما يتعلق باعراب هذه الاربعة على وجه الاجمال وقد اشار الى تفصيل الاعراب
وما يعرب به كل واحد منها بقوله وتفصيل هذه الاربعة المعربة بالحروف بالنسبة لما يعرب
كل واحد منها ان المثنى وما الحق به يرفع بالالف ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قولك جا
الزيدان فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف الظاهرة نيابة عن الضمة والمقدرة نحو جاء
صالحا القوم فصالحا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين نيابة عن الضمة
والالف تنوب عن الضمة في التثنية اي المثنى خاصة هي من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية
بمعنى خصوصًا اي اخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصًا ويجر وينصب بالياء المفتوح
ما قبلها المكسور ما بعدها غالبًا ولا تكون تلك الياء الا ظاهرة نحو قولك مررت بالزيدين وصالحي
القوم ورايت الزيدين وصالحي القوم فالزيدين وصالحي في المثال الاول مخفوض بالياء
وعلامة خفضه الياء الظاهرة نيابة عن الكسرة فالياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها
في المثنى وما الحق به كما علمت وثانيها في جمع المذكر السالم وما الحق به وثالثها في
الاسماء الستة كما ستعلم والزيدين وصالحي في المثال الثاني منصوب وعلامة
نصبه الياء الظاهرة نيابة عن الفتحة والياء تنوب عن الفتحة في موضعين
احدهما في التثنية اي المثنى وثانيهما في جمع المذكر السالم وقدم الخفض هنا على النصب مع ان
حقه ان يكون حكمه بعده لانه فضلة بواسطة بخلاف المنصوب لان النصب اي المنصوب
بتلك الياء محمول عليه اي على الخفض في ذلك وان جمع المذكر السالم وما الحق به يرفع
بالواو ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قولك جاء الزيدون فالزيدون فاعل وهو مرفوع و
علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والمقدرة نحو جاء صالحو
القوم والواو تنوب عن الضمة في موضعين احدهما في جمع المذكر السالم وما الحق به
كما علمت وثانيهما في الاسماء الستة كما علمت وانه يجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها
غالبًا ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو مررت بالزيدين ورايت الزيدين والمقدرة نحو مررت بصالحي
القوم ورايت صالحي القوم والكلام فيهما اي في جمع المذكر السالم والاسماء الستة كما اي
كالكلام الذي تقدم في المثنى حرفًا بحرف فيما مر انما تقدم للجر على النصب لان النصب محمول عليه وان

وحمل عليه مما ليس بجمع تصحيح لمذكر حقيقة
وهو اربعة انواع اسم جمع لا واحد له من لفظه
وجمع تصحيح غير حقيقي اي لم يستوف الشروط
المعتبرة في كل ما يجمع هذا الجمع قياسًا مطردًا وجمع
تكسير وما جعل علمًا من الجمع المذكور او من الملحق به
ولم يذكر المصنف هذا الملحق فيما تقدم
والثالث منها الاسماء الستة المعتلة

الاسما الستة ترفع بالواو ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو جا ابوك واخوك وحموك وفوك وهنوك
وذو مال فهذه الاسماء الستة مرفوعة على الفاعلية وعلامة رفعها الواو الظاهرة نيابة عن الضمة
والمقدرة نحو جاء ابو الحسن والواو تنوب عن الضمة في موضعين احدهما في جمع
المذكر السالم وما الحق به وثانيهما في الاسماء الستة كما علمت وانها تنصب بالالف ظاهرة او
او مقدرة فالظاهرة نحو قولك رايت اباك واخاك وحماك وفاك وهناك وذا مال فهذه الاسماء الستة
منصوبة على المفعولية وعلامة نصبها الالف الظاهرة نيابة عن الفتحة والمقدرة نحو
رايت ابا الحسن والالف تنوب عن الفتحة في الاسما الستة خاصة وانها تخفض
بالياء ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قولك مررت بابيك واخيك وحميك وفيك وهنيك
وذي مال فهذه الاسما الستة مخفوضة وعلامة خفضها الياء الظاهرة نيابة عن الكسرة
والمقدرة نحو مررت بابي الحسن والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في التثنية وجمع المذكر السالم
اي المثنى وما الحق به وثانيها في الاسما الستة كما علمت ذلك وان الافعال الخمسة ترفع بثبوت
النون اي بالنون الثابتة لفظا او تقديرا في اللفظ نحو قولك تفعلان ويفعلان
بالفوقية في الاول والتحتية في الثاني وتفعلون ويفعلون بالفوقية والتحتية والتحتية
كذلك وتفعلين بالفوقية لا غير فهذه الافعال الخمسة مرفوعة لتجردها عن الناصب والجازم وعلامة
رفعها ثبوت النون اي النون الثابتة لفظا والثابتة تقديرا نحو لتبلون ولتبلوان
ولتبلين كما تقدم وانها تجزم بحذف النون نحو قولك لم تفعلا ولم يفعلا بالفوقية
في الاول والتحتية في الثاني ولم تفعلوا ولم يفعلوا بالفوقية والتحتية كذلك ولم تفعلي
بالفوقية لا غير فهذه الافعال الخمسة المذكورة مجزومة وعلامة جزمها حذف النون
وحذف النون ينوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة وانها تنصب
بحذف النون نحو قولك لن تفعلا ولن يفعلا في الاول والتحتية بالفوقية
في الثاني ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالفوقية والتحتية كذلك ولن تفعلي بالفوقية لا غير فهذه الافعال
الخمسة المذكورة منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون حملوا النصب فيها على الجزم كما حملوا
النصب فيها على الجر في الجمع الحاقا للمشترك على المختص وحذف النون ينوب عن الفتحة في الافعال الخمسة خاصة
ولما ذكر المصنف في صدر المقدمة علامة الفعل من حيث هو ثم قسمه الى ماض ومضارع وامر وذكر علامة كل
وما يتميز به كل وذكر المعرب والمبني منه وما يبنى عليه على وجه الاجمال شرع في بيان ذلك اي في بيان
علامة كل من تلك الانواع وحكمه من الاعراب والبناء على وجه التفصيل فقال وعلامات
الافعال واحكامها حال كونها على وجه التفصيل الاتي في كل واحد منها هذه ترجمة ويوجد
في بعض النسخ باب علامات الافعال الخ علامة الفعل الماضي التي يتميز بها عن قسيميه
ان يقبل اي قبوله تا التانيث اي لدلالة على تانيث المسند اليه ذلك الفعل او فرده المقصود
منه الساكنة بحسب الوضع فلا يخرج عن كونها للتانيث ما حرك لعارض في ضربتا وقالت
امراة العزيز وقالت امة بالنقل كما تقدم فالساكنة وضعا قامت وقعدت وهذه تاركت

بالفوقية

اسماء الله كما تقدم وقد ذكرنا فيما سبق ما خرج بقيد الساكنة فلا حاجة الى اعادته وتفسيرنا
تا التانيث بالدالة على تانيث المسند او لحسن قوله وقد اجا تانيث على ذلك الفعل الذي لحقته
واتصلت به لقصوره ولانه اذا اريد بالفاعل ما يشمل نايبه واسم كان لا يصدق بنحو نعمت وبيت
المراة هند اذ ليست في ذلك لتانيث الفاعل الذي هو الجنس لتانيث فرده المقصود منه
بالحكم الذي هو المخصوص بالمدح او الذم وهو هند في المثال المذكور ولما ميزوا بين الفاعل المذكر
والمؤنث بهذه التا الدالة على تانيث الفاعل مع ان كلا من المذكر والمؤنث مميز عن الاخر لان
الاسم المذكر اي الذي اشتهر استعماله في المذكر قد يستعمل في المؤنث وعكسه اي الاسم
المؤنث اي الذي اشتهر استعماله في المؤنث قد يستعمل في المذكر في الاول كزيد لامراة
والثاني كهند لرجل ولان المذكر والمؤنث قد يشتركان في بعض الالفاظ كربعة فيحتاج
فعل المؤنث الى التمييز بالتا المذكورة فان قيل علم ان المعنى الذي جي بالتاء لاجله
وهو التانيث هو معنى في الفاعل لا في الفعل فما بالها لحقت الفعل اجيب بان الغرض
من ذلك الدلالة على تانيث ما ذكر من اول الامر واختار المصنف تاء التانيث على تا الفعل
الفاعل لان بناء التانيث تعرف فعلية نعم وبيس لانها فيهما ليست تاء الفاعل بل التانيث
فورد عليها المقصود بالحكم كما علمت وحكمه اي الفعل الماضي البنا اتفاقا كما قدمه
وان يفتح اخره اي يبنى على الفتح لفظا او تقديرا للتخفيف علة لخصوص الفتح واما
علة بنائه على الحركة فقد قدمها عند الكلام على تقسيم الفعل الى معرب ومبني وعبارته
وكان حقه اي الماضي ان يبنى على السكون لانه الاصل في البنا وانما بني على حركة لمشابهته
الاسم في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وكانت تلك الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل
الفعل انتهى ملخصا ويكون مبنيا على الفتح سواء كان ثلاثيا مجردا نحو ضرب وهرب
ام رباعيا مجردا نحو دحرج ودربج اي لان بعد صعوبة ام خماسيا نحو انطلق
وانفتح بزيادة الهمزة والنون ام سداسيا نحو استخرج واستعظم بزيادة الثلاثة
الاول ومحل بنا اخره على الفتح لفظا ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك والا لم يبن على الفتح
لفظا بل تقديرا فانه يسكن لفظا للتخفيف كراهة توالي اربع متحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة ثم حمل عليه نحو اكرمن واستخرجن او لخوف التباس الفاعل بالمفعول
في بعض الاحوال الى اخر ما قدمناه ولا فرق في الضمير المرفوع المتحرك بين المتكلم
وحده او مع غيره او المعظم نفسه والمفرد المذكر المخاطب والمفردة المؤنثة
المخاطبة ومثناهما اي المخاطبين والمخاطبتين ومجموعهما وجمع الغايبات فالمتكلم
وحده نحو ضربت بضم التا وطردا للباب في نحو استخرجت والمتكلم ومعه غيره
او المعظم نفسه نحو ضربت بفتح التا والمفردة المخاطبة نحو ضربنا بسكون الموحدة و
ضربت بكسرها وجمع المخاطبات نحو ضربتن وجمع الغايبات نحو ضربن او ما لم يتصل به
واو الجماعة الذكور والا لم يبن على الفتح لفظا بل تقديرا فانه يضم لفظا لمناسبة الواو

نحو ضربوا وما غزوا و رموا بفتح الزاي والميم دون ضمها مع اتصالهما بواو جماعة
الذكور فاصله ای کل من غزوا ورموا غزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة
ورميوا بياء هي لام الكلمة وواو الجماعة استثقلت الضمة على الواو في غزووا وعلى اليا
في رميوا فحذفت فالتقا الساكنين الواو التي هي لام الكلمة والواو التي هي واو الجماعة
في الاول والياء مع واو الجماعة في الثاني فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين
وبقي ما قبل واو الجماعة فيهما مفتوحا على حاله قبل الحذف ليدل الفتح على تلك اللام المحذوفة
قيل والاولى من هذا الاعلال ان يقال تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفا فالتقاء
ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فقد علم من هذا التقرير ان التقييد
المواضع في كلام المصنف في قوله ما لم يتصل به ضمير رفع لخ للفتح لفظا لاحتمالاً وقد
قدمنا مثل ذلك ومما يؤيد ذلك زيادة على ما قدمناه قوله هنا فانه يسكن وطريقة يبني
على السكون وقوله فانه يضم لمناسبة الواو وعلامة الفعل المضارع اي المميزة له
عن قسيميه زيادة على ما قدمه وهو السين ان يقبل اي قبوله لم نحو لم يضرب ولم يبع
وحكمه ان يكون معربا اي قبوله رفعا ونصبا وجزما كما قدمه ما لم
يتصل به نون النسوة اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن من الذكور ضميرا او علامة
كما قدمناه فان اتصلت به فانه لا يعرب بل يبنى على السكون نحو النسوة يضربن
والنسوة يعفون قال الله تعالى الا ان يعفون او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح وقد
الغز بعضهم في هذا وفي الرجال يعفون بقوله ~~وما نونا ينفقان لفظا~~
وما نونان يتفقان لفظا ✽ ويختلفان تقديرا وحكما ✽
وجوز القاضي البيضاوي ان تكون الواو في يعفون واو الجماعة لا لام الكلمة والنون
نون الرفع لا نون الاناث ولم تحذف لان ان مهملة وفيه ان هذا لا يحسن من جهة
اللفظ مع ظهور النصب في المعطوف الذي هو يعفو نعم ربما يحسن على قراءة يعفو
بسكون الواو واما من جهة المعنى فلا يناسب مذهبه في المسئلة ونحو يرجعن
من قول الشاعر ✽ يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ✽ ويرجعن من دارين بجر الحقائب ✽
فان هذه النون في يرجعن نون الاناث استعملت في جماعة الذكور ضميرا او فاعل
ونحو يعصرن من قول الاخر ✽ يعصرن السليط اقاربه ● فانها نون الاناث
استعملت في جماعة الذكور علامة بناء على ان اقاربه فاعل يعصرن ومابنى على السكون
لاتصاله بنون الاناث نحو لك هل تضربنان يا هندات فالالف للفصل بين نون الاناث
التي هي الاولى ونون التوكيد التي هي الثانية لاحضونا للتخفيف ومن ثم سميت هذه
الالف بالالف الفاصلة والجمال ابن هشام جعل هذه الصورة مستثناة من نون التوكيد
المباشرة ظنا منه ان المقتضي للبناء في ذلك نون التوكيد وقد علمت ان المقتضي له نون
الاناث وانما بني مع نون الاناث لضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا

تتصل

التي لا تتصل الا بالفعل فرجع الى اصله الاصيل الذي هو البناء وفيه ان تستغنا والبناء
اذا اتصل به السين او سوف او لم لانها لا تتصل الا بالفعل وحملا له على الماضي المتصل
بها كضربن لان المضارع فرع الماضي ومن ثم قدم الماضي عليه وانما كان المضارع
فرعا عن الماضي لانه مع زيادة حرف المضارعة وفيه انه ان كان ثقيلا الاصل بناء
المضارع اقتضى ان الماضي انما بني لاتصاله بالنون المذكورة لان شرط الجامع الذي
هو وجه الشبه ان يكون هو السبب والعلة للحكم وليس كذلك لان الماضي مبني
وان لم تتصل به النون المذكورة وان كان تعليلا للبناء على خصوص السكون فهو غير
محتاج اليه لانه الاصل وايضا لا يأتي الان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك مبني على
السكون لا على الفتح المقدر وليس كذلك كما علمت وقد يجاب باختيار الاول ويكون عد ابن الالحاق
بسبب المشابهة على طريق قياس الشبه نظرا ما قدمناه في الكلام على بناء الاسم لشبه الحرف فان
قيل وتعليل بناء المضارع غير محتاج اليه لان البناء هو الاصل في الفعل اجيب بان الاعراب
صار اصلا في المضارع كما تقدم فعلل بناؤه هذا وذهب جمع منهم السهيلي وابن طلحة الى انه
مع نون الاناث معرب تقديرا منع من ظهوره سكون اخره لاجل النون قال ابن طلحة هذا
هو الحق وذهب الاكثرون القائلين بالبناء في ذلك خطا او ما لم تباشره اي المضارع لفظا
وتقديرا نون التوكيد فان باشرته كذلك فانه لا يكون معربا بل يكون مبنيا لتركبه مع
النون المذكورة تركيب خمسة عشر ومن ثم بني على الفتح لثقل التركيب ولا فرق في ذلك
اي في نون التوكيد بين الثقيلة وهي المشددة والخفيفة وهي الساكنة فالاول نحو
ليسجنن وليقولن بفتح اللام من قوله تعالى في سورة الروم ولئن جئتهم باية ليقولن الذين
كفروا ان انتم الا مبطلون واما قول الجلال المحلي انه ذلك معرب بحذفت منه نون الرفع لتوالي
النونات وواو الجماعة لالتقاء الساكنين اي لالتقاء بها ساكنة مع النون المدغمة ففيه
نظر لانه على توهم ضم اللام فتدل الضمة على تلك الواو المحذوفة ولم يقرأ بذلك احد فيما علمت
فسبحان المنزه عن السهو والغفلة والثاني نحو ليكونن فان قيل اذا اتصلت النون بالمضارع
هلا اعرب وكان اعرابه على تلك النون كما ان الاسم اذا اتصل به التنوين اعرب
على ما قبله اجيب بانه حوفظ على الاعراب في الاسم لانه متاصل فيه بخلاف الفعل
خصوصا والنون من خواص الافعال كذا افاده شيخ المحققين فان لم تباشره كذلك
اي في اللفظ والتقدير بان فصل بينهما فاصل في اللفظ وفي التقدير كان معربا على الاصح تقديرا او
لفظا فالاول اي ما فصل بينهما فاصل في اللفظ وهو معرب تقديرا نحو لتبلون ولتبلوان
ولتسلين فقد تقدم في كلامه ان هذا من المعرب تقديرا قدر فيه الرفع بالنون المحذوفة لتوالي
الامثال ومما فصل بينهما فاصل في اللفظ وهو معرب لفظا قوله تعالى ولا تتبعان وما نون بتشديد
النون فيهن فقد قدمنا ان هذا من المعرب لفظا جزم بحذف النون فالنون محذوفة فيه
للجازم لا للتوالي الامثال توهمه بعضهم فواو الجماعة في الاول والف الاثنين في الثاني

ويا، المونثة فما بعده فاصلة في اللفظ بين الفعل ونون التوكيد فلم يكن التركيب والثاني
اي ما فصل بينهما فاصل في التقدير وهو معرب لفظا نحو قوله تعالى ولا يصدنك فقد قدمنا ان من
المعرب لفظا جزم بحذف النون وواو الجماعة محذوفة لالتقاء الساكنين فهي وان
لم تكن فاصلة بين الفعل والنون لفظا هي فاصلة تقديرا فلم يكن التقدير التركيب
ومقابل الاصح انه معرب مطلقا اي تقديرا فيما باشرته النون منع من ظهوره فتح اخره
لاجل النون وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبني فهو واسطة كما قدمناه
وعلامة فعل الامر المميزة له عن قسيميه ان يقبل اي قبول يا المؤنثة المخاطبة و ان يدل
بالوضع على الطلب بصيغته فانا استعملت في نحو الاباحة نحو قومي امرا للمؤنثة المخاطبة
فانه فعل امر لدلالته على الطلب بالصيغة وضعا وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة
فعلامة الامر مركبة من مجموع الامرين فان لم يوجد الا ان دل اللفظ اي لفظ الفعل
وضعا على الطلب بالصيغة كما قيد بذلك في علامات الفعل ولم يقبل ياء المخاطبة فليس
فعل امر بل هو اسم فعل امر نحو صه او مصدر نحو ضربا زيدا وان قبل اي لفظ الفعل الياء
اي يا المخاطبة ولم يدل على الطلب بصيغته وضعا فليس فعل امر بل هو فعل مضارع
نحو تقومين خبر ونحو تقومين حسن اليك بالجزم ونحو لينفق ذو سعة من سعته
فان الاول لا دلالة له على الطلب والثاني وان دل على الطلب بصيغته لكن لا بالوضع
والثالث وان دل على الطلب لكن لا بصيغته بل باللام وقد قدم هذا الثالث
وحكمه ان يبنى على السكون لفظا او تقديرا ولا يكون كذلك الا ان كان صحيح الاخر ولم
تباشره نون التوكيد ولم تتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مؤنثة مخاطبة وان لم
تتصل به نون النسوة ومعنى كونه صحيح الاخر ان يكون اخره حرفا صحيحا وهو اي صحيح الاخر
ما ليس في اخره الف او واو او ياء التي هي حروف العلة كما علمت نحو قولك للمفرد المذكر
اضرب واضرب الرجل ولجمع الاناث اضربن فان باشرته نون التوكيد بني على الفتح لا على
السكون نحو اضربن او يبنى على نائب السكون وهو حذف الاخر اصالة او ما نزل منزلة
الاخر ولا يحذف اخره اصالة الا ان كان معتل الاخر اي اخره حرف علة ولم يتصل
به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة
ولا ياء مونثة مخاطبة وهو اي معتل الاخر ما اخره الف او واو او ياء كما علمت ان هذه حروف
العلة وقد تقدم في كلامه ان هذه الاحرف لا يتعين حذفها للجازم في المضارع الا اذا
كانت اصلية بان لم تكون بدلا من همزة والا جاز حذفها وتركها ويأتي نظيره هنا فالاول
اي ما اخره اصالة الف ليست بدلا من همزة نحو اخش والثاني اي ما اخره واو وليست
بدلا من همزة نحو اغز والثالث اي ما اخره اصالة يا ليست بدلا من همزة نحو ارم فاخش
فعل امر مبني على حذف الالف والفتحة قبلها دليل عليها واغز فعل امر مبني على حذف الواو
والضمة قبلها دليل عليها وارم فعل امر مبني على حذف اليا والكسرة قبلها دليل عليها نيابة
عن السكون

عن السكون كما ذكره المصنف فيما سبق ومن ذلك قولك للمفرد المذكر ل الشيء اي كن واليا له
وق الشيء اي صنه وع الشيء اي احفظه ود زيدا اي ادفع ديته واه بها السكت مع الهمزة بمعنى
عد بالخير فكل من هذه وما عطف عليه فعل امر مبني على حذف اليا نيابة عن السكون فان امرت
انسانا بان يقول هذه الصيغة الاخيرة اعني الهمزة جاز لك ان تقول له قل بحذف تلك الهمزة
التي هي فعل الامر وتنقل حركتها التي هي الكسرة للام قل وبهذا يعلم ان فعل الامر يدخله الحذف
حتى يبقى على حرف واحد ويبقى منه حركة ولا يخفى ان الهمزة المذكورة عين الكلمة لان ماضيه
واي فعل ومضارعه نوى نفعل والواو فاء الكلمة والهمزة عينها والياء لامها حذفت الواو
التي هي فا الكلمة لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فصار يئي حذف حرف المضارعة
وحذفت اليا التي هي لام الكلمة ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الحرف قبلها فالحركة هنا
التي هي الكسرة حركة الهمزة وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله
حاجيتكم نحاتنا المصرية ❊ او لي الذكي والعلم والطعمية ❊ ما كلمات اربع نحوية
جمعن في حرفين للاحجية ❊ والغز في ذلك مختصرا بقوله ❊ في اي قول يا نحاة الملة
حركة تامة من مقام الجملة ❊ وهذه الاحرف الثلاثة كما علمت اواخر للفعل
اصالة وليست بدلا من همزة ولم تتصل بها نون النسوة ولم تباشرها نون التوكيد ولم
يتصل بها الف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة فان كان بدلا من همزة نحو
امر بكسر الهمزة وفتح الراء وبفتح الهمزة وكسر الراء جاز حذف الالف في الاول والراء
في الثاني بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف
الاصلي وجاز تركه بناء على عدم ذلك وان اتصلت به نون النسوة يبنى على السكون
لا على حذف الاخر نحو اخشين واغزون وارمين وان باشرته نون التوكيد
بني على الفتح لا على حذف هذا الاخر نحو اخشين واغزون وارمين وان اتصلت به
الف الاثنين او واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة بني على حذف النون كما سيصرح
والنون في ذلك ليست اجزاء كما نبه عليه بقوله على بخلاف النون في الافعال
الخمسة واولى منه في الافعال الابنية فانها ليست في ذلك اخر الفعل اصالة لوجود
الفاصل بينها وبين الفعل من الف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة
لكنها نزلت منزلة الاخر ثم اشار الى ما يبنى على السكون وهو حذف ما نزل منزلة
الاخر بقوله او يبنى على حذف النون ولا يكون كذلك الا ان كان الفعل مسندا
لالف اثنين سواء كان صحيح الاخر ام معتله نحو اضربا واغزوا او واو
جمع كذلك نحو اضربوا واغزوا او ياء مخاطبة كذلك نحو اضربي واغزوي فاضربا
وما عطف عليه فعل امر مبني على حذف النون نيابة عن السكون فلو اكد بنون التوكيد
الثقيلة او اتصلت به واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة صحيحا كان او معتلا كان
فكذلك يبنى على حذف النون وتحذف منه تلك الواو والياء لخوف التقاء الساكنين

وانما حذفا لدلالة ما قبلهما عليهما نحو قولن وقولن واعزون واعزون وهذا
من المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل كما تقدم في المضارع المجزوم ومن هنا تعلم
انك اذا امرت المؤنثة المخاطبة بان تعد بالخير تقول لها اي بالهمزة مع اليا وحذف
النون فان اكدت بالنون الثقيلة حذفت اليا وقلت ان يا هند اي عدي بالخير
ومنه قول القايل ملغزا • ان هند المليحة الحسناء • برفع هند والمليحة
ونصب الحسناء فان فعل امر للمؤنثة المخاطبة موكدا بالنون الثقيلة وفاعله
محذوف وهو يا المؤنثة وهند منادى حذف منه حرف النداء والمليحة بالرفع
نعت تابع على اللفظ والحسناء بالنصب تابع على المحل واما ما اتصلت به الف الاثنين
اذا اكد بالنون المذكورة نحو اضربان واعزوان فلا تحذف الالف لخوف التقاء الساكنين
خوف الالتباس فاغتفروا التقاء الساكنين على غير حده وكسروا النون
تشبيها لها بنون المثنى لما قدمناه فيما يتعلق باعرابه من الالف فعلى ثم اشار
الى ما يضبط الاحوال التي ذكرها لبنا الامر بقوله وضابط ذلك اي ما تقدم من
احوال بناء الامر ان الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه
يجزم بالسكون بان كان صحيح الاخر ولم تباشره نون ولم تتصل به الف
اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة فالامر كذلك اي مبني على السكون
وان كان مضارعه يجزم بحذف اخره بان كان معتل الاخر ولم تتصل به نون
النسوة ولم تباشره نون التوكيد ولم تتصل به الف الاثنين ولا واو جماعة
ولا ياء مؤنثة مخاطبة فالامر كذلك اي مبني على حذف الاخر وان كان مضارعه
يجزم بحذف النون بان اتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة
فالامر كذلك اي مبني على حذف النون وسبب هذا الضابط القصور
لانه لا يشمل امر جمع المؤنث فانه كما علم مبني على السكون ومضارعه ليس مجزوما
بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر المؤكد بالنون فانه كما علم مبني على الفتح
ومضارعه ليس مجزوما بالفتح فالاولى ان يقال في الضابط الامر مبني على ما يكون عليه
مضارعه بعد دخول الجازم ثم شرع يتكلم على المرفوعات من الاسما فقال المرفوعات
من الاسما اي الاسماء المرفوعة بدا بها لانها العمدة والمرفوعات جمع مرفوع لا
مرفوعة لقوله سبعة لا زايد عليها بالنسبة لما ذكر في هذا الكتاب الاول
منها الفاعل والثاني نائبه والثالث والرابع المبتدا وخبره والخامس
اسم كان واخواتها اي نظايرها في العمل شبه النظاير بالاخوات لما بينهما
من التماثل والموافقة ثم اطلق لفظ المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو
النظاير وتسمى هذه الاستعارة تصريحية وكان واخواتها ثلاثة عشر فعلا كما
سياتي بيانها وليس المراد باخواتها كل ما يعمل عملها اي ما يرفع الاسم وينصب الخبر

حتى

حتى يشمل ذلك مرفوع افعال المقاربة وما ولا ولات وان المشبهات بليس لان المصنف
لم يتكلم فيما سياتي على مرفوع ما ذكر وكان المناسب انه يذكر اسم كان واخواتها كما ذكر
خبر ذلك في المنصوبات وان يذكر اسم ما الحجازية لانه ذكر منصوبها في المنصوبات
والسادس خبر ان واخواتها اي نظايرها في العمل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل
وليس المراد باخواتها كل ما يعمل عملها اي ينصب الاسم ويرفع الخبر حتى يشمل مرفوع
لا النافية للجنس لانه لم يتكلم فيما سياتي على مرفوعها وكان المناسب ان يذكره كما ذكر
منصوبها في المنصوبات وكان المناسب ايضا ان لا يقيد المرفوعات بالاسماء ويذكر
الفعل المضارع المرفوع كما ذكر المضارع المنصوب في المنصوبات والسابع تابع
المرفوع وهو اربعة اشياء وهي في الحقيقة خمسة نعت وتوكيد وعطف اي بيان
ونسق وبدل وانما قدم الفاعل على المبتداء لانه اصل المرفوعات عند الجمهور اي
الكثير والاشرف الاقوى لان عامله لفظي وعامل المبتداء معنوي واللفظي اشرف واقوى وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه مبدو به في الكلام ولا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر بخلاف الفاعل
اذا تقدم ولانه عامل معمول والفاعل معمول ليس بغير وقيل كل اصل براسه واليه جنح شيخ المحققين
قال الجلال السيوطي وهو المختار وقال الشيخ ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فايدة
ثم نائبه اي نائب الفاعل لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدا وخبره لان المبتدا فاعل
معنى لكونه مسندا اليه الخبر والخبر لجزئيته لانه مسندا كما ان الفاعل مسند اليه
الفعل وشبهه وفيه ان هذا لا يشمل المبتدا الذي له فاعل يغني عن الخبر الا ان يقال ذاك
لم يتعرض له المصنف لقلته ثم اسم كان واخواتها لانه مبتدا في الاصل اي لولا كان
واخواتها لاعرب مبتدا وهذا يدفع ما عساه يقال اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية
من المبتداء ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتداء لانه لما كان يعرب مبتدا لولا
كان لا فاعلا كان المبتدا اسبق منه في الوجود ثم خبر ان واخواتها لانه خبر في الاصل اي
كان يعرب خبرا لولا ان والخبر موخر عن المبتداء ثم التابع لانه موخر عن المتبوع واذا
اجتمعت التوابع الاربع يعني النعت والتوكيد والبدل والعطف اي عطف البيان
وعطف النسق قدم منها النعت لانه بمنزلة الجزء من متبوعه لان الغرض الاصلي
منه تعريف المتبوع بايضاحه او تخصيصه وعاملهما واحد ثم التوكيد لان الغرض
منه التقوية ثم البدل لانه وان كان عين المبدل منه الا ان عامله غير عامل الاول ثم
عطف البيان لانه تابع بغير واسطة ثم عطف النسق لانه تابع بواسطة واتى فيه دفي
التابع بثم للمشاكلة وفيه ان عطف البيان ينبغي تقديمه على التوكيد وعلى البدل في التسهيل لانه
جار مجرى النعت في الايضاح والتخصيص بل قدمه بعضهم على النعت قال لانه اشبه في التبيين
من النعت اذ لا يكون لغير ما ذكر والنعت يكون لغيره فيكون مدحا وذما الى غير ذلك الا ان يقال
اخر لتسميته عطفا فقد شارك المؤخر في الاسم فلينا مل فعل راي المصنف يقال جاء الرجل الفاضل

نفسه اخوك ابو بكر وزيد **ولها** اي ولهذه المرفوعات السبعة **ابواب سبعة**
تذكر فيها لكل واحد منها باب يذكر فيه **الباب الاول** من تلك الابواب السبعة
باب الفاعل وهو اي الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا **الاسم المخرج او المؤول**
من ~~الحرف المصدري والفعل~~ **المسند اليه** من الحرف المصدري والفعل **المسند**
اليه باعتبار مدلوله **فعل** اصطلاحي باعتبار مدلوله تام متصرف او جامد **متعد او لازم**
او شبهه اي الفعل **وهو اسم الفاعل** وهو ما اخذ من مصدر فعل لمن تلبس بما دل عليه ذلك
الفعل من الحدث على معنى حدوث ذلك الحدث وتجدده **وامثلة المبالغة** ومثال المبالغة
ما حول من صيغة اسم الفاعل الثلاثي الى صيغة فعال او مفعال او فعول او فعيل او فعل
للمبالغة والتكثير **والصفة المشبهة** باسم الفاعل وهي ما اخذ من فعل لازم لمن
تلبس بما دل عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى ثبوت ذلك الحدث واستمراره **واسم**
التفضيل وهو ما اخذ من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون او عيب
وترك الكلام على المصدر واسمه واسم الفعل والظرف وعديله **مقدم** اي ذلك **الفعل او**
او شبهه عليه اي على الفاعل اي على ذلك الاسم المسمى بالفاعل اختيارا واسناد ما ذكر
اما ان يكون **على جهة قيامه** اي قيام الفعل او شبهه اي قيام مدلوله به **او وقوعه**
اي وقوع ذلك الفعل او شبهه اي مدلوله **منه** اي من ذلك الاسم اي من مدلوله فعلم وقوع مدد
ان الفاعل قسمان اسم اسند اليه فعل اصطلاحي او ما في معناه على جهة قيام مدلول ذلك
الفعل وما في معناه بمدلول ذلك الاسم واسم اسند اليه ذلك على جهة وقوع مدلول ذلك
من مدلول ذلك الاسم وقد اشار الى ما يتضمن الاول بقوله **فالاول وهو اسناد الفعل**
الذي هو الاصل **الى الفاعل على جهة** طريقة **قيامه به** اي ما كان فيه اسناد الفعل
الى الاسم المسمى بالفاعل على جهة قيام مدلوله بمدلول ذلك الاسم **نحو علم زيد**
فان العلم الذي هو مدلول الفعل المسند الذي هو علم **قائم بزيد** الذي هو الاسم
المسمى بالفاعل المسند اليه اي بمدلوله **اي فتلبس به** اي بذلك العلم الذي هو مدلول
الفعل المسند وليس واقعا من مدلول ذلك الاسم لانه من الكيفيات النفسانية واشار
الى ما يتضمن الثاني بقوله **والثاني وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة وقوعه**
منه اي ما كان فيه اسناد الفعل الى الاسم المسمى بالفاعل على جهة وقوع مدلوله من
مدلول ذلك الاسم **نحو قام زيد فان القيام** الذي هو مدلول الفعل المسند الذي
هو قام **وقع من زيد** الذي هو الاسم المسمى بالفاعل **اي احدثه** واوجده وقد وقع
الاتفاق كما في شرح المقاصد على ان الفعل يسند حقيقة للعبد وان كان مخلوقا لله ولا
قدرة ولا تاثير للعبد فيه والمراد ما اسند اليه الفعل بالاضافة لا مطلقا حتى يشمل
ما كان بالتبعية كالنعت ان سلم ان الفعل مسند اليه وكعطف النسق لان الاصالة
هي المتبادرة ويجب حمل التعاريف على ما هو المتبادر وخرج بتمام الفاعل نحو كان

واخواتها

واخواتها فان ما اسند الى ذلك لا يسمى فاعلا عند الجمهور كما سياتي وخرج بتقدم عليه
نحو زيد من قولك زيد قام فلا يجوز جعله فاعلا وذلك الفعل مسندا اليه خلافا للكوفيين
بل يكون مبتدا والخبر وذلك الفعل مسند لضمير مستتر في ذلك الفعل يعود على زيد
وفي نحو وان احد من المشركين استجارك يكون فاعلا لا غير لفعل محذوف وجوبا يفسره
المذكور وفي نحو ابشر يهدوننا يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور
وان يكون مبتدا والارجح كونه فاعلا وفي نحو انتم تخلقونه يجوز الامران ايضا والارجح
كونه مبتدا وخرج بقوله او وقوعه منه نائب الفاعل واقتصر ابن الحاجب على قوله
على جهة قيامه به وادرج فيه نائب الفاعل لان الفعل قائم به واخرجه به شارح كلامه
شيخ المحققين حيث ذكر ان المراد بذلك ان يكون على طريقة قيامه به وشكله وذلك
ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل ان لا تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل
ونحوهما فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل اي
المصدر قائما به على الحقيقة قال فقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله انتهى
اي لتغيير صيغة الفعل له ثم اشار المصنف الى ما يستفاد من تكرير المثال زيادة
على ما تقدم بقوله **وعلم من هذين المثالين** وهما علم زيد وقام زيد لا اصطلاحا فقط
ان اسناد الفعل الى الفاعل [illegible] يكون لغة واصطلاحا فقط كالمثال الثاني وهو قام زيد لان زيدا فعل القيام
واوجده والفاعل لغة هو من فعل الفعل واوجده كما علمت ومجازا اي لغة وان كان
حقيقة اصطلاحا كالمثال الاول وهو علم زيد لان زيدا لم يفعل العلم ولم يوجده فلا
ينافي ان زيدا من علم زيد فاعل حقيقي اصطلاحا اذ الفاعل اصطلاحا لا يجب ان يجعل
الفعل بل يكفي وصفا له وقائما به فبين المصنف ان الفاعل في الحقيقة للحقيقية والفاعل
في الحقيقة الاصطلاحية وح لا يعترض عليه بانه حيث كان نحو هذا من الفاعل المجازي
لا يصح صدق التعريف عليه ويفسد التمثيل به لان التعريف لبيان حقيقة العرف
دون اطلاقاته المجازية ثم اخذ مثلا لما يشبه الفعل فقال ومثال الفاعل [illegible] على
مختلف الوالدة فالوالدة فاعل بمختلف لاعتماده على الموصوف المحذوف اي صنف
ومثال ما يفيد المبالغة نحو ضراب بتشديد العين زيد وامضراب زيد واضروب
زيد بكثرة واضريب زيد واضرب زيد بغلة والثاني من هذا القسم قل من الاول نحو زيد فاعل
بما ذكر ومثال الصفة المشبهة زيد حسن وجهه فوجهه فاعل بحسن ومثال اسم التفضيل
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالكحل فاعل باحسن واسم التفضيل
لا يرفع الظاهر الا في نحو هذا المثال وقد اشتهرت هذه المسئلة بمسئلة الكحل
وقد افردها الامام الكافيجي بالتاليف وسبقه الى ذلك الكرماني شارح البخاري
وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس مسبوق ذلك الاسم بنفي او
شبهه ويكون الاسم الظاهر المرفوع اجنبيا اي لا سببيا مفضلا على نفسه باعتبارين

والغالب ان يكون بين ضميرين اولهما الاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر
كما في المثال المذكور وتقديره ما رايت رجلا احسن الكحل حال كونه ذلك الكحل في عين
ذلك الرجل من ذلك الرجل حال كونه في عين زيد قال بعضهم ولا يقع مثل هذا المثال في
القران ومثال المصدر قول القايل ٥ الا ان ظلم نفسه المرء بين فالمرء نظلم ومثال فاعل
اسم المصدر عجبت من عطا الدنانير زيد فزيد فاعل بعطا ومثال اسم الفعل هيهات
العقيق فالعقيق فاعل بهيهات ومثال الظرف من عنده علم الكتاب فعلم فاعل
بعنده ومثال المجرور افي الله شك فشك فاعل بافي الله وهذه كلها امثلة الاسم
الصريح ومثال الاسم المؤول انا انزلنا من قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا
وان تخشع قلوبهم وما ذهب الليالي من قول الشاعر ٥ يسر المرء ما ذهب الليالي ٥
فان كلا من انزلنا وان تخشع وما ذهب الليالي فاعل بالفعل قبله محله رفع اي لانه اسم
في الاول تاويلا وتقديره في الاول انزالنا وفي الثاني خشوع قلوبهم وفي الثالث
ذهاب الليالي فعلم ان الحرف المصدري السابك هنا هو ان وان المخففة والمشددة
وما دون لو وكي ولا يوجد فاعلا ولمن عد سابك متمسكا بقوله تعالى ثم بدا لهم من
بعد ما راوا الايات ليسجننه اي سجنه بفتح السين ورد بانه يجوز ان يكون فاعل بدا ضميرا
مستترا فيه عائدا على المصدر المفهوم منه وهو البدا ويؤيد ذلك انه جاء مصرحا به
في قول القايل بدا لي من تلك القلوص بداء وهو اي الفاعل اعم من ان يكون اسما صريحا
او مؤولا واذا كان اسما صريحا اي غير مؤول فهو صادق على قسمين ظاهر ومضمر
بالجر على البدلية بدل مفصل من مجمل او بالرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب
بفعل محذوف وهو بعيد ان لم يكن ممنوعا وترك قسما ثالثا وهو المبهم وقد يراد بالظاهر
ما عدا المضمر فيشمله ولا يضر عدم التمثيل له والقسم الظاهر اقسام ثمانية لانه
اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد اما مذكر او مؤنث والجمع اما تصحيحا
او تكسيرا الاول منها الاسم المفرد المقابل للتثنية اي المثنى والجمع تصحيحا
وتكسيرا وهو المذكر نحو جاء زيد ويجي عمرو فجاء فعل ماض ويجي فعل مضارع وزيد
فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والثاني منها مثنى المذكر نحو جاء
الزيدان ويجي الزيدان فالزيدان مثنى زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه
الالف نيابة عن الضمة والثالث منها جمع المذكر السالم من التغيير برفع السالم
صفة لجمع ويجوز جره صفة للمذكر بل هو اولى لان المتصف بالسلامة حقيقة انما هو المفرد
واتصاف بذلك باعتبار اتصاف المفرد به نحو جاء الزيدون ويجي الزيدون ٥
فالزيدون جمع زيد تصحيحا فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
والرابع منها جمع التكسير المذكر نحو جاء الرجال ويجي الرجال فالرجال جمع
رجل تكسيرا فهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والخامس منها المفرد

المؤنث

المؤنث نحو جاءت هند وتجي هند فهند فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
وهو مؤنث لدخول التاء في فعلها والسادس منها مثنى المؤنث نحو جاءت الهندان
وتجي الهندان فالهندان مثنى هند فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة
مؤنث لدخول التاء في فعلها والسابع منها جمع المؤنث السالم من التغيير
نحو جاءت الهندات وتجي الهندات فالهندات جمع هند جمع سلامة فاعل فهو مرفوع
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مؤنث لدخول التا في فعله والثامن وهو ثامنها
جمع المكسر المؤنث نحو جاءت الهنود وتجي الهنود فالهنود جمع هند
تكسيرا فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مؤنث لدخول التا في فعله ولو
الاسم ٢٣ ضم المضارع للماضي في التمثيل كما فعلنا لكان اولى ليكون فيه الاشعار بان كلا من الفعل
الماضي والمضارع يرفع الظاهر دون غيرهما وهو فعل الامر اذ لا يخفى ان من الماضي ما لا يرفع
الاسم الظاهر وهو افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا فان فاعل احسن ضمير مستتر وجوبا
يعود الى ما وما خلا وما عدا وحاشا نحو قام القوم ما عدا زيدا وما عدا عمروا المفهوم من
الكلمة السابقة عند البصريين او على الصدر المفهوم من الفعل عند الكوفيين كما
سياتي وهذا قد يستفاد من قول المصنف نحو جاء زيد وهذه التي ذكرها المصنف امثلة
الفعل المسند الى الاسم الظاهر واما امثلة ما يشبهه فقد تقدمت لا يقال وقد قدم المصنف
على ما ذكر مثالين من امثلة الفعل لانا نقول انما قدمهما ثم ذلك حال التعريف ٥ فان قيل
الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيود والهنود مفرداتها اعلام
شخصية وهي زيد وهند والعلم يدل على الوحدة لان العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره
كما سياتي واذا زيد عليها اي على تلك الاعلام ما يدل على التثنية والجمع اي ما تكون به
مثناة او مجموعة دل كل منهما على التعدد والوحدة والتعدد متضادان فلا يجتمعان
فكيف جاز تثنية العلم وجمعه قلت في الجواب عن هذا السؤال اذا اريد تثنية العلم
الشخصي او جمعه فقد نكره اي يراد به شخص ما سمي بهذا الاسم فيحصل تجردا عن
المشخصات فيصير كسائر اسماء الاجناس كرجل وفرس ولمنه الوحدة ثم يثنى ويجمع بعد
زوال تلك الوحدة كما تقدم بدليل دخول ال عليه اي على ما ثني وجمع اي المثنى فتقول
الزيدان والزيدون وانما دخلت عليه عوضا عما فاته من تعريف العلمية اي من التعيين
يعم المستفاد من العلمية وفيه ان العلم اذا نكر تزول عنه الوحدة المعينة لا الوحدة الشا
التي تدل عليها النكرة فالزايل بالتثنية والجمعية انما هو الوحدة المعينة لا الوحدة
الشائعة والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالتنكير وان سوغ التثنية والجمع بمنعه
الوحدة المعينة الا انه لا يمنع الوحدة مطلقا كما علمت فالسؤال باق والحق في الجواب
منع السؤال من اصله بان الدال على الوحدة ليس هو الدال على التعدد لان الدال على
الوحدة المفرد والدال على التعدد هو المثنى والمجموع وهما غيران والقسم الثاني المضمر وتقال

له الضمير وتقدم بيان وجه التسمية بذلك وهو اي المضمر ما دل وضعًا كما هو المتبادر
على شخص متكلم او شخص مخاطب اي يوجه اليه الخطاب ولو معروضًا الموجود كما علمت
ان الخطاب الحقيقي لا يستلزم وجود المخاطب بالفعل بل يكفي ان ينزل المعدوم منزلة
الموجود فيقع الخطاب بعد التنزيل كالمجاز في التنزيل لا في الخطاب او شخص غائب
يحكي به عنه باعتبار تقدم ذكره لفظًا او معنى او حكمًا فقد علمت ان الضمير موضوع لجزئيات
هذه المفاهيم الكلية التي هي متكلم ومخاطب وغائب استحضرت تلك الجزئيات
الغير المتناهية بملاحظة تلك المفاهيم فهي اي تلك الضمائر جزئيات وضعا واستعمالًا
لا ان تلك الضماير موضوعة لهذه المفاهيم بنفسها لتستعمل في جزئياتها فتكون
كليات وضعًا جزئيات استعمالًا مثلا لفظ انا موضوع لكل فرد متشخص يصدق عليه
مفهوم متكلم على الاول ولا موضوع لذلك المفهوم نفسه لكن يستعمل في فرد متشخص
من تلك الافراد التي يصدق عليها ذلك المفهوم على الثاني وهذا تقريب للكلام
على هذا البحث البعيد المرام الذي تزاحمت عليه افهام الاعلام ويقال بمثل ذلك في اسم
الاشارة كما ستاتي الاشارة اليه وخرج بوضعًا ما دل على شخص متكلم وشخص مخاطب
او شخص غائب لا بالوضع نحو زيد في قوله من اسمه زيد زيد يضرب وقولك لمن اسمه زيد
يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان زيدا في الاول دل على شخص
متكلم الخ لكن لا بالوضع فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة لا باعتبار
تقدم الذكر ومن ثم قيل يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء او لان من اسمه
زيد يقول زيد ضرب وبدا المصنف بالمتكلم لتقدمه على المخاطب بالطبع لانه
مفيد والمخاطب مستفيد ولا يتحقق وصف المخاطب بالخطاب الا بعد تحقق وصف
المتكلم بالتكلم ولتقدمه على الغائب بالشرف ثم ثنى بالمخاطب لانه اشرف من الغائب
لتوجيه الخطاب له وان كان مؤخرًا عن الغائب باعتبار ان الخطاب لا يصل اليه
الا بعد صدوره عن المتكلم متعلقا بشان الغائب فقد لوحظ واعتبر حال الغائب
قبل وصول الخطاب للمخاطب فهو مقدم على المخاطب بهذا الاعتبار وهو اي المضمر
قسمان مستتر وبارز وكل منهما يقع فاعلًا والبارز قسمان متصل ومنفصل وسياتي
تعريفهما في كلامه في باب المفعول به وهو ان المتصل ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في
الاختيار والمنفصل ما يتقدم على عامله او يلي الا في الاختيار وفيه كلام ياتي ايضا والمستتر لا يتصف باتصال ولا بانفصال لكن بعضهم وصفه بالاتصال وعليه جرى
المصنف هنا حيث اقتصر في التمثيل على المتصل وادخل فيه المستتر جوازًا
فذكر ان الضمير اي المتصل بقرينة التمثيل اثني عشر نوعًا وكان القياس ان يكون
اربعة عشر نوعًا لما ستعلم فذكر منها في البارزة فقط اثنان للمتكلم احدهما له
وحده غير معظم نفسه وهو اكرمت بضم التاء ضموها للمتكلم لان الضم اقوى الحركات

والمتكلم

والمتكلم متقدم فاحذه ثانيهما له مع غيره واحدًا او اكثر او معظمًا نفسه وهو اكرمنا بسكون
الميم هو من المشترك بين الواحد المعظم نفسه وبين جماعة الذكور والاناث وانما فعلوا
ذلك لقلة الالتباس فيه منها كذلك اي البارزة فقط خمسة للمخاطب احدها اكرمت
بفتح التاء للمذكر المفرد لان الضم لا يمكن والفتح راجع على الكسر لخفته والمذكر مقدم على المؤنث
فاحذه او لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اليق وثانيها اكرمت بكسرها اي التاء
للمؤنث المفرد لانه لم يبق غير الكسرة ولم يبق غير المخاطبة فاعطيتها ولان اليا يقع
ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت فناسب اعطاها لها وحكي اكرمتي بيا بعد الكسرة وثالثها
اكرمتما وهو للمثنى مطلقا اي مذكرا كان او مؤنثا ولم يفرقوا بين المخاطبين والمخاطبتين
في ذلك اتكالا على قرينة الخطاب فانه يعلم من الخطاب بحال المخاطب من ذكورة وانوثة
ولم يعولوا على ذلك في المفرد لكثرته فاحتيط له فيلم زادوا الميم لئلا يلتبس بالمفرد
المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق وليتميز المخاطب المثنى عن الغائب بذلك وفيه ان
المخاطبين مميزان عن الغايبين بوجود التا المثناة فوق في الاول دون الثاني وكذا التاني
التمييز بزيادة الميم حاصل بين المخاطبين والغايبين ورابعها اكرمتم وهو لجمع الذكور
وخامسها اكرمتن وهو لجمع الاناث فرقا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص
الجمع المذكر بالميم لمناسبتها للواو التي تكون علامة له في الغيبة كما سياتي بجامع
ان كلا شفوي ومن ثم ضم ما قبلها وقيل اصله اكرمتموا بواو دالة على جمع الذكور المخاطبين
بدليل عودها اذا القيتها ضمير نحو اكرمتموه واختصاص الجمع المؤنث بالنون كما حصر بها
في جمع الغايبة كما سياتي وشددوا النون هنا لانهم قالوا اصله اكرمتن بزيادة ميم
فادغموا الميم في النون ادغاما واجبا ولذلك ضموا ما قبل النون وليس المضمر اكرمت
بضم التاء بجملته وكذا ما عطف عليه من اكرمت بفتحها وما بعده كما قد يتوهم بل هو
التاء فقط في الجميع اي جميع ما ذكر وهي الفاعل وحركت خوف اللبس بتاء التانيث
ولم يكسر لان تاء التانيث حرف وهو اولى بالسكون وهي اسم لما تقدم مبني للشبه
الوضعي على الراجح كما تقدم محله رفع على المبالغة او على حذف مضاف اي اعراب محله رفع
او ذو رفع لا يظهر فيه اعراب ولا تكون هذه التا الا في محل رفع وليس المضمر اكرمنا بجملته
بل نا فقط وهي نا وهي اسم مبني محله رفع كما هنا وتكون في محل نصب كما سياتي في المفعول به
وتكون في محل جر نحو ربنا الطف بنا وليس لنا ضمير متصل متحد المعنى يقع في هذه الحال الثلاثة
الا لفظة نا خاصة والحروف اللاحقة لها اي لتلك التا وهي الميم والالف في المثنى والميم
في جمع الذكور والنون في جمع الاناث لا دخل لها في الفاعلية وانما الغرض بها تمييز من هي له
فالغرض من الالف الدلالة على التثنية وزيدت قبلها الميم لما تقدم ومن الميم الدلالة
على جمع الذكور ومن النون الدلالة على جمع الاناث ومنها لكن لا يقيد كونها كذلك
اي من البارزة فقط بل منه وهو من المستتر خمسة للغايب احدها من المستتر اكرم اي المستتر

جماعة م

فيه جوازاً ومثله يكرم بالياء المثناة تحت للمفرد المذكر نحو زيد اكرم ويكرم ففي اكرم ويكرم
ضمير مستتر جوازاً هو الفاعل تقديره هو وثانيهما من ذلك اكرمت بسكون التاء اي المستتر
فيه جوازاً ومثله تكرم بالتاء المثناة فوق للمفردة نحو هند اكرمت وتكرم ففي اكرمت وتكرم ضمير
مستتر جوازاً هو الفاعل تقديره هي والتاء في اكرمت حرف تانيث اجماعاً وخرق
بعضهم فادعى اسمية هذه التاء وانها هي الفاعل وعليه لو جاء بعدها اسم ظاهر نحو اكرمت هند كان
ذلك الاسم الظاهر بدلاً من تلك التاء او مبتداء والجملة قبله خبره وثالثها من البارز في اكرما
للمثنى مطلقاً مذكراً كان او مؤنثاً نحو الزيدان او الهندان اكرما ولم يفرقوا بينهما ودهما فرقوا
فقالوا في المؤنث اكرمتا بتاء قبل الالف ورابعها من ذلك اكرموا لجمع المذكور نحو الزيدون
اكرموا ورسموا بعد هذه الواو اي المتطرفة المتصلة بفعل ماض ومثله الامر كقوموا والمضارع
كيقوموا الفاً فرقاً بينها وبين واو العطف فيما لا تتصل به الواو من الافعال نحو جادوا
وساد وانما الحقوا به ما اتصلت به الواو من الافعال نحو كلوا وشربوا التي لا تلتبس
بواو العطف لانفصالها وانفصال واو العطف طرداً للباب ومن ثم سمي في القاموس
هذه الالف بالفارقة وخامسها من ذلك اكرمن لجمع الاناث فليس المضمر في اكرم
وما عطف عليه بل هو المستتر في اكرم وفي اكرمت كما علمت والبارز في اكرما واكرموا واكرمن
الذي هو الالف والواو والنون والالف في اكرما والواو في اكرموا والنون في اكرمن
هي الفاعل فقط وهي اسم مبني محله رفع فيه ما تقدم لا يظهر فيه اعراب ولا تكون هذه
الالف والواو والنون الا في محل رفع فعلم انه لا يستتر في فعل الغائب ضمير التثنية والجمع
وذهب المازني الى ان الفاعل في اكرما واكرموا واكرمن ضمير مستتر وان الالف والواو والنون
علامات كتاء التانيث وعليه فكل من ضمير التثنية والجمع مستتر في فعل الغائب ووافق
الاخفش المازني في الواو دون الالف والنون في ما هو ظاهر صنيع المغني وانما خصوا
جمع المذكر الغائب بالواو وجمع المؤنث الغائب بالنون للتمييز بينهما ولم يعكسوا
لان الواو في الضماير المنفصلة تتقدم النون والمذكر مقدم فقابلوا بين الواو والنون
لما بينهما من المشابهة هذا وقد قال الشيخ ابو حيان الذي ذهب اليه ان هذه التعاليل
لا يحتاج اليها لانها تعاليل وضعيات والوضعيات ينبغي ان لا تعلل انتهى ويوافقه
قول المحقق هذه التعاليل مناسبات ذكروها اي بعد الوقوع قال والا فالحاكم بذلك
الواضع انتهى وقد قدمنا الكلام في نظير هذا ثم ان حذف العاطف هنا سايغ لانه في مقام
التعداد ثم الحكم على الضمير المستتر بانه متصل الذي اقتضاه كلام المصنف وصرح به
غيره كابن هشام في التوضيح وابن مالك في الخلاصة في هذا الباب مخالف لقول ابن
ابن هشام في بعض تعاليقه الحق ان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ انتهى
اي الالفاظ الحقيقية فلا ينافي ما تقدم من ان الضماير المستترة الفاظ اصطلاحاً
وفي كلام المحقق المتصل بحسب اللغة لا يطلق الا على البارز لان الحس يكذب باتصال شيء

في ضرب من زيد ضرب بل القول بالاتصال اي القول بوصف المستتر بالاتصال اصطلاح نحوي
ولا مشاحة فيه انتهى وقد علمت ان الضمير البارز المنفصل يقع فاعلاً وهو اثني عشر نوعاً ايضاً
اثنان للمتكلم احدهما له وحده غير معظم نفسه وهو انا بغير الف من نحو قولك ما قام الا انا بالالف
الزائدة وثانيهما له مع غيره او معظم نفسه وهو نحن من قولك ما قام الا نحن وذكر بعضهم ان اصله
نحن بضم الحاء وسكون النون نقلت حركة الحاء الى النون واسكنت الحاء وخمسة منها للمخاطب
احدها للمفرد المذكر وهو انت من نحو قولك ما قام الا انت بفتح التاء وثانيها للمفردة المؤنثة
وهو انت من نحو قولك ما قام الا انت بكسر التاء وثالثها للمثنى مطلقاً وهو انتما من نحو قولك ما قام الا
انتما ورابعها لجمع الذكور وهو انتم من نحو قولك ما قام الا انتم وخامسها لجمع الاناث وهو انتن من نحو قولك
ما قام الا انتن ثم تعلم ان الضمير في انا هو ان زيدت عليها الالف لبيان الحركة وذهب الكوفيون الى ان
الضمير انا بجملته فالالف اصلية واختاره الشيخ ابن مالك وفي انت وفروعه هو ان فقط زيدت
عليه التاء وهي حرف خطاب مفتوحة فيها كالاسمية فتحت للمذكر وكسرت للمؤنث ووصل بها ميم والف
في المثنى وميم فقط في جمع المذكور ونون مشددة في الاناث وذهب الفراء الى ان الضمير في انت هو المجموع وذهب
ابن كيسان الى ان الضمير هو التاء والظاهر ان مثل انت عندهما فروعه وخمسة منها للغائب احدها
للمفرد المذكر وهو هو من قولك ما قام الا هو وتشديد الواو لغة وثانيها للمفردة المؤنثة
الغائبة وهي هي من نحو قولك ما قام الا هي وذهب الكوفيون الى ان الضمير في ذلك هو الهاء
فقط والواو في الاول والياء في الثاني زيدتا للاشباع وثالثها للمثنى مطلقاً وهو هما من هما في نحو
قولك ما قام الا هما ورابعها لجمع المذكر وهو هم من هم في نحو قولك ما قام الا هم ثم ان الضمير
في هما وهم وهن الهاء فقط زيدت عليها الميم والالف في الاول والميم في الثاني والنون المشددة
في الثالث وحكي عن الفارسي في هما وهم ان الضمير هو المجموع والظاهر ان مثلهما هن والا فما الفرق

الباب الثاني من المرفوعات باب نايب الفاعل

هذه عبارة ابن مالك عدل اليها عن قول القدماء
من النحاة المفعول الذي لم يسم فاعله لما فيه من القصور والصدق على ما ليس مراداً اذ لا يشمل
نايب الفاعل اذا كان غير مفعول به ولانه يشمل المفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهماً انه مفعول
فعل لم يسم فاعله وان اجيب عن الاول بان الفعل عند القدماء اذا اسند لغير المفعول به لا
يكون اسناده حقيقياً لانه على خلاف الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور
البصريين لانه شريك الفاعل واولى منه ان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علماً بالغلبة
على كل ما ناب عن الفاعل وعن الثاني بان الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لاعطي منصوب
ونايب الفاعل عند اي ما يطلق عليه هذا اللفظ هو كل اسم صريح او مؤول حذف اي ترك
فاعله اي فاعل عامله لفظاً وتقديراً لغرض من الاغراض المبينة في المعاني التي منها العلم والجهل
به او عدم تعلق الغرض بذكره او الخوف منه او عليه او صونه عن لسانك او صون لسانك عنه
قال ابن الصايغ بجملته فهمه قولهم اي النحاة يحذف الفاعل لكذا او كذا هذيان من القول
نازح عن الحق جملة اذ لا فرق بين طلب العلة كذلك وطلبها فيما بني الفعل للفاعل انتهى

وفيه ان هذا جاء على خلاف الاصل على ما ستعلم ولعله نظر الى ان هذا من الوضعيات وهي لا
تعلل وقد علمت ما فيه وفي كلام بعضهم انه من اسباب الاختصار لانه بدل على الفاعل باعطائه
حكمه وعلى المفعول بوضعه واقيم هو اي ذلك الاسم الذي حذف فاعل عامله لفظاً
وتقديراً الذي يقال له نايب الفاعل مقامه اي مقام الفاعل في احكامه المختصة به ومنها
الرفع بالمسند لا بالاسناد واما ما جاء من نصبه ورفع المفعول عند امن اللبس كقولهم
خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع الجزء الاول ونصب الثاني فهو شاذ
وهو من باب القلب وهو من ملح كلامهم واما ما ادعى ابن الطراوة انه مقيس وايد بقراءة
ابن كثير فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات ونظر فيه المصنف بامكان
حمله على الاصل لانه من تلقى شيئاً فقد تلقاه الاخر انتهى وفيه ان هذا واضح فيمن ينسب
اليه التلقي عادة وخرج باقيم مقامه المفعول الثاني في نحو اعطى زيد درهما لانه لم
يقم مقام الفاعل وغير عامله اي عامل ذلك الاسم او صيغته فعل بضم اوله وكسر ثانيه لفظا او
تقديرا ان الفعل الماضي من الثلاثي المجرد المنصرف ولو ناقصا او الى صيغة يفعل بضم
اوله وفتح ما قبل اخره كذلك في الفعل المضارع مما ذكر او الى صيغة مفعول في الاسم اي
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد وتغييره بالتغيير يرشد الى ان الاصل اسناد العامل الى
الفاعل عدل عنه واسند الى غيره على خلاف الاصل وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب
الكوفيون الى ان اسناد العامل لغير الفاعل صورة اصلية ايضا ان قلت وغير عامله
الى غير محتاج اليه في التعريف بل يوجب قصورا فيه لان التغيير المذكور خاص
بالعامل الثلاثي المجرد الا ان يقال اقتصر على الثلاثي المجرد لانه الاصل قلت ومن ثم
فان كان عامله اي نايب الفاعل فعلا ماضيا ثلاثيا صحيح المعنى مجردا ولو معدا ضم
اوله وكسر ما قبل اخره اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مكسورا تحقيقا اي
محققا اي ملفوظا به وذلك نحو ضرب زيد والاصل كما علم اسناد العامل للفاعل فكان
الاصل ان يقال ضرب عمرو زيدا فعدل عن ذلك وحذف اي ترك الفاعل وهو عمرو واقيم
المفعول وهو زيد مقام الفاعل الذي هو عمرو في احكامه المختصة به فصار ذلك المفعول
مرفوعا بعد ان كان منصوبا وصار عمدة يفتقر اليه الكلام لا يتم بدونه بعد ان كان فضلة يستغنى
عنه الكلام ويتم بدونه وصار متصلا بالفعل مثلا بعد ان كان منفصلا عنه بالفاعل اي الاصل
فيه ذلك وامتنع اي وصار ممتنعا تقديمه على الفعل بعد ان كان جايز التقديم عليه اي الفعل وانث
الفعل وجوبا او جوازا للتانيثه اي كان مؤنثا فوجوبا نحو ضربت امراة وجوازا نحو عني
واحضرت للقاضي امراة وغير عامله اي صار مغيرا عن صيغته الاصلية اي التي كان الاصل
ان يجيء عليها على ما تقدم وتغييره بضم اوله وكسر ما قبل اخره تحقيقا او تقديرا اي مقدرا
اي غير ملفوظ به وذلك نحو كيل الطعام فان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مقدر لا ملفوظ به
والاصل في هذه الصيغة كيل بضم الكاف وكسر اليا فاستثقلت الكسرة على اليا فنقلت

منها

منها الى الكاف بعد حذف حركتها ولم تحذف اليا لمناسبة حركة ما قبلها لها فصار كيل بكسر الكاف
وسكون اليا فكسر اليا وضم اليا الكاف مقدر وقد يكون اوله تحقيقا وكسر ما قبل اخره
تقديرا وذلك نحو شد الحزام من الثلاثي المضاعف والاصل في هذه الصيغة شدد بدالين
ادغم احد المثلين في الاخر فكسر اولهما اي المثلين الذي هو ما قبل الاخر مقدر دا السر في ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر تمييز صيغة العامل المبني للمفعول عن صيغة العامل المبني للفاعل لم يقتصروا
على ضم الاول لئلا يلتبس مجهول الماضي بمجهول المضارع حالة الوقف في نحو اكرم اذ يقال فيه اكرم
فلا يقال مجهول المضارع مرفوع ومجهول الماضي مبني على الفتح ولم يقتصروا على كسر ما قبل
الاخر لئلا يلتبس بالامر في نحو علم بفتح الفاء والعين المشددة اذ يقال فيه علم بكسر العين
المشددة وذلك حالة الوقف فلا يقال الماضي مبني على الفتح والامر على السكون وانما اختاروا
للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكون المبني للمفعول اقل استعمالا
من المبني للفاعل واختاروا هذا الوزن دون بقية الاوزان لانه ليس من اوزان الاسم لا يقال
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لانه ليس من اوزان الاسم ايضا لانا نقول
نعم لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم ان هذا
الوزن فيما ذكروا هو الكثير الشايع فلا يرد نحو ردت اليا ولو ردوا بكسر الرا كما قرئ به
فيهما بنقل كسرة العين الى الفا حملا له على معتل العين كقال وباع حيث يقال قيل وبيع لندوره ولو
قال المصنف ضم اول متحرك منه لشمل نحو استخرج المال واكتتب الشافي اولهما وهو ما بعد الهمزة
مضموما لان همزة الوصل لا اعتداد بها وهي تابعة في الضم للحرف المضموم من ذلك كما يتبع في ضم
الاول ثاني الفعل المبدو بتا المطاوعة نحو تعلم الخط وتكسر الخط ثم ان محل قولهم وكسر ما قبل اخره
اذا لم يكن مكسورا والا بقي على كسره نحو شرب الماء لانه لا معنى لكسر المكسور ولا حاجة الى ادعاء
زوال تلك الكسرة كما بحثه الشيخ ابو حيان فقال الموقل انها اي كسرة شرب زالت وجاءت
كسرة اخرى لكان وجها انتهى وقد قدمنا ما فيه وفي قولنا هنا اي يجب ان يكون اوله مضموما
وما قبل اخره مكسورا اشارة الى ذلك وخرج بقولنا المنصرف الجامد فلا يبنى للمفعول
نحو عسى وليس ودخل في قولنا ولو ناقصا كان واخواتها فانها تبنى للمفعول عند الجمهور
وعليه لا يقام خبرها مقام اسمها خلافا للفرا وسياتي في كلام المصنف التعرض للمسئلة
في باب كان وسنوضحها ثم هذا اذا كان عامل نايب الفاعل فعلا ماضيا الى ما تقدم واما
ان كان عامله فعلا ماضيا معتل العين جاز كسر اوله وضمه نحو قال وباع وح تقلب الالف
في الاول ياء وفي الثاني واوا وان كان عامله فعلا مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي
يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مفتوحا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الا
ثقل من الماضي لزيادته عليه في اللفظ والمعنى تحقيقا اي محققا ظاهرا اي ملفوظا به وذلك
نحو يضرب زيد فيضرب من يضرب وزيد فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره
تحقيقا وزيد نايب فاعل او تقديرا اي مقدرا اي غير ملفوظ به وذلك نحو يباع العبد

٥

فيباع فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره تقديرًا والاصل يبيع بضم اوله
وفتح ما قبل اخره فنقلت فتحة الياء الى ما قبلها فقلبت الياء الفا لتحركها في الاصل
اي قبل النقل وانفتاح ما قبلها بعد النقل فتقلب الياء التي هي قبل اخره مقدر لا ملفوظ به
ونحو يشد الحبل فيشد الحبل فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره تقديرًا
والاصل يشدد الحبل بدالين ادغم احد المثلين في الاخر فقيل ولما الذي هو ما قبل الاخر
مقدر وفي التمثيل بالمثالين المذكورين اشارة الى انه لا فرق في المقدر بين ان يكون للاعلال
او للادغام ثم ان محل قولهم وفتح ما قبل اخره اذا لم يكن الاخر مفتوحًا والا بقي على فتحه نحو يتعلم ه
ويندحرج لانه لا معنى لفتح المفتوح وبذلك صرح المحقق وفي قولنا يجب ان يكون اوله مضموما
وما قبل اخره مفتوحا اشارة الى ذلك وقد علمنا ان التبهجا باحيان وافق على هذا فيطلب منه الفرق
بين الماضي والمضارع هذا ان كان عامله فعلا ماضيا او فعلا مضارعا واما ان كان عامله
اسم فاعل جيء به اي باسم الفاعل على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضروب زيد فمضروب
اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والاصل كما علمت اسناد العامل للفاعل فكان الاصل ان يقال
في المثال المذكور ضارب عمرو زيدا فحذف الفاعل وهو عمرو وحولت صيغة اسم الفاعل
وهو ضارب الى صيغة اسم المفعول وهو مضروب تحقيقا او جيء به اي باسم الفاعل
على صيغة اسم المفعول تقديرًا اي اعتبارًا نحو قتيل بالتنوين عمرو مما استوى فيه
صيغة اسم الفاعل واسم المفعول وانما اختلف بالاعتبار فقتيل بمعنى مقتول وعمرو
نائب الفاعل والاصل في هذا المثال قاتل زيد عمرًا فحذف الفاعل الذي زيد وحولت صيغة
اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول تقديرًا فصيغة مفعول مقدرة واقتصاره على اسم
الفاعل مما الحق بالفعل وعمل عمله ربما يشعر بان غيره مما الحق به لا يبنى للمفعول وفي كلام
الشيخ ابي حيان ولا يرتفع المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه
بالمصدر خلاف ص
انتهى وفي كلام بعضهم وان كان العامل مصدرًا لم يغير عن حاله ثم شرع في تقسيم نائب
الفاعل الى قسمين كما فعل في الفاعل فقال ونائب الفاعل يكون على قسمين ظاهر كما مثلنا
ببعض انواعه وهو المفرد فيما تقدم ومضمر متصل ومنفصل والاول بارز ومستتر على ما
تقدم والثاني لا يكون الا بارزًا وكل منها يقع نائب فاعل كما يقع فاعلا كما علمت وعلى
القسم الاول اقتصر المصنف كما اقتصر عليه في الفاعل حيث قال نحو اكرمت بضم التاء
للمتكلم وحده اي منفردا غير معظم نفسه واكرمنا للمتكلم ومعه غيره مشارك
له في مدلول الفعل الذي دخلت به نا او المعظم نفسه حقيقة او ادعاء واكرمت بفتح
التاء للمخاطب واكرمت بكسر التا للمخاطبة واكرمتما للمثنى المخاطب مطلقا
اي مذكرا كان او مؤنثا واكرمتم لجمع الذكور واكرمتن لجمع الاناث واكرم
للمفرد المذكر الغائب واكرمت بسكون التا للمفردة المؤنثة الغائبة واكرما
للمثنى الغائب مطلقا اي مذكرا كان او مؤنثا وربما قيل للمثنى المؤنث اكرمتا

بنا قيل

بناء قبل الالف كما تقدم في الفاعل واكرموا لجمع المذكر الغائب واكرمن لجمع المؤنث الغائب
والفعل في جميع هذه الامثلة مضموم الاول وهو الهمزة مكسور ما قبل الاخر وهو الرا
لانه فعل ماض مبني للمفعول ولذلك قال الجميع اي في كل فرد منها انه فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله والضمير البارز الذي هو التاء في اكرمت ونا في اكرمنا والتاء في اكرمت مفتوحة ومكسورة
وفي اكرمتما وفي اكرمتم وفي اكرمتن والمستتر جوازًا في اكرم واكرمت والبارز وهو الالف في اكرما
والواو في اكرموا والنون في اكرمن نائب الفاعل وهو اسم مبني لما تقدم محله رفع لا يظهر
فيه اعراب وقد مثلنا للضمير المنفصل في الفاعل وياتي نظيره هنا فلا حاجة للتكثير بذكره
هنا لطلب المقايسة وفي حذف العاطف من هذه الامثلة ما علم فيما سبق واقتصاره في التمثيل
على المفعول به لما انه الاصل كما سبق والذي ينوب عنه عند فقده ثلاثة اشيا مذكورة هي
وشروطها وما الاولى بالنيابة منها اذا اجتمعت في المطولات الباب الثالث والرابع
من المرفوعات باب المبتدا وباب الخبر ولم يذكر ما يقوم مقام الخبر وجمع المبتدا او
الخبر في باب لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب وجود مبتدا لا خبر له اي لا يقوم مقام الخبر
كما ستعلم المبتدا هو الاسم الصريح او المؤول المجرد عن جنس العوامل اللفظية غير
الزائدة وشبهها للاسناد اي الذي جيء به مجردا لاجل اسناده غيره اليه اي او اسناده
الى غيره فالباء على مثال الاول اقتصر المصنف فخرج بالاسم الفعل والحرف فلا يقع كل منهما مبتدا
كما تقدم وبالمجرد عن العوامل اللفظية الفاعل حقيقة اي اصطلاحا نحو قام زيد واذا الشمس
انشقت والفاعل مجازا اي غير مصطلح عليه وهو اسم كان واخواتها ونائب الفاعل كان
زيد قائما ونحو ضرب زيد لعدم التجرد عن العامل اللفظي لان عاملهما اي الفاعل الحقيقي
والمجازي لفظي وهو الفعل الذي هو قام وانشقت وكان وضرب لان المراد باللفظي غير
المعنوي فيشمل المقدر ولا يضر عدم تمثيل المصنف له وخرجت بالاسناد الاعداد المسرودة
نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية لكن لا للاسناد وضعا
اي لا اليها ولا بها لان الظاهر من حال العاد انه لا يقصد مبتدا ولا خبرا لها فالحق في التصريح واثبات
الالف فيهما ان من استعمال الشيء في اول احواله انتهى وفي كون الرفع اول احوال الاسم نظر والاولى
ان يقال لان الرفع اشرف احواله انه يلزم على كونه مرفوعا ان يكون معربا والغرض عدمه
ودخل في قولنا واسناده الى غيره قائم في نحو اقائم الزيدان فانه مبتدا والزيدان فاعل قام مقام
الخبر وخرج بقولنا غالبا نحو قولهم اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا لا خبر له ولا فاعل يسد
مسد الخبر لا ثابتا ولا محذوفا لانهم اجروه مجرى قل رجل يقوله ذلك فجملة يقول نعت لرجل
ودخل بقوله غير الزائدة نحو بحسبك درهم وناهيك بزيد وهل من خالق غير الله
ورب رجل عالم لقيته وبقولنا وشبهها لعل ابي المغوار منك قريب فان المجرور بما ذكر مبتدا
في محل رفع وما بعده خبره فحسبك مبتدا في محل رفع ودرهم خبره ونقل الجلال السيوطي
ان شيخه الكافيجي اختار عن الدرهم ان بحسبك خبر مقدم ودرهم مبتدا مؤخر قال لان

القصد الاخبار عن الدرهم بانه كاف لا عن الكافي بانه درهم قال العلامة قال شيخنا هو الصواب
انتهى وفيه ان هذا لا يلزم اذ يجوز ان يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور
من يريد اخذ كافيته مع جهله بقدرها يحب الكافي ويسال عن القدر فيقال له بحسبك
درهم اذ القصد ح ليس الا الاخبار عن الكافي بانه درهم فان قيل كيف يعرب نحو بحسبك مبتدا مع
انه غير مجرد عن العوامل اللفظية قلنا اشار المصنف لهذا السوال والجواب عنه بقوله
ولا يقدح في ذلك اي في جعل بحسبك مبتدا كونه مجرورا بحرف زايد اللازم له عدم
التجرد عن العوامل لان الحرف الزايد وجوده كلا وجود فهو مجرد عن العوامل حكما
وفيه انه قد يقال هذا السوال لا يحسن الا لو سكت عن قوله غير الزائدة الذي اتى به لاخراج
ما ذكر المتوهم خروجه لو سكت عن ذلك القيد فيقال لا يخرج لانه مجرد عن العوامل اللفظية
لان المراد بها عند الاطلاق الاصلية والزائدة وجودها كلا وجود ولا يخفى ان تعريف المصنف
يصدق على نحو هيهات العقيق ونزال واوه فانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
لانه مسند الى فاعله الظاهر في الاول والمستتر فيما بعده فكان ينبغي ان يزيد قوله مخبر عنه
ح يزيد قوله او وصف او ما في معناه رافع لمكتفى به عن الخبر فالفاعل والخبر هو الاسم
الصريح او المؤول حقيقة او حكما المسند الى المبتدا خرج عامل الفاعل الحقيقي و
المجازي اذا كان غير اسم وكذا اذا كان اسما فلا يسمى خبرا فانه مسند الى الفاعل لا الى
المبتدا وخرج فاعل الفعل وفاعل اسم الفعل وفاعل نحو الوصف الواقع مبتدا لانه ليس مسندا
الى المبتدا بل الفعل واسم الفعل والوصف المبتدا هي المسندة الى ذلك الفاعل
مثال المبتدا الصريح المسند اليه غيره ومثال الخبر الذي هو الاسم المسند الى المبتدا
زيد قايم ومثال المبتدا المؤول وان تصوموا خير لكم فزيد مبتدا لانه اسم صريح وكذا
ان تصوموا مبتدا لانه اسم مؤول فكل واحد منهما مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
وقايم في الاول وخير في الثاني خبره لانه اسم مسند الى المبتدا ومثال المبتدا المسند
الى غيره نحو اقايم الزيدان فان قايم مبتدا لاعتماده والزيدان فاعل سد مسد الخبر لا خبر
كما علمت فالمبتدا ثلاثة اقسام مبتدا له خبر وخبر ومبتدا لا خبر له بل له فاعل يسد
مسد الخبر ومبتدا لا خبر له ولا فاعل يسد مسد الخبر والمبتدا قسمان ظاهر ومضمر
كما تقدم نظيره في الفاعل ونائبه واذا اردت معرفة كل منهما فالمبتدا الظاهر اقسام
ثمانية لان الظاهر كما علمت مفرد ومثنى ومجموع وكل واحد مذكر ومؤنث والجمع تصحيح
وتكسير كما تقدم في الفاعل فالاول من تلك الاقسام الثمانية مفرد اي ليس مثنى ولا
مجموعا مذكر صريح نحو زيد من قولك زيد قايم والثاني منها مثنى مذكر نحو الزيدان
من قولك الزيدان يقومان والثالث منها جمع مذكر مكسر نحو الزيود من قولك الزيود
قيام والرابع منها جمع مذكر سالم نحو الزيدون من قولك الزيدون قايمون والخامس
منها مفرد مؤنث نحو هند من قولك هند قايمة والسادس منها مثنى مؤنث نحو الهندان

من قولك

من قولك الهندان قايمتان والسابع منها جمع تكسير مؤنث نحو الهنود من قولك قيام
والثامن منها جمع مؤنث سالم نحو الهندات من قولك الهندات قايمات والمبتدا في ذلك
كله معرب لفظا والخبر اي خبر المبتدا في ذلك كله مطابق للمبتدا ابدا في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع تكسيرا او تصحيحا وذلك واجب وكل من قايم وقايمان وقايمون
متحمل لضمير المبتدا والالف علامة التثنية والواو علامة الجمع كما في الزيدان والزيدون
وافراد اقسام الظاهر المذكورة كثيرة جدا مصدر جدا اي كثيرة بليغة لا يطمع في
استيعابها وفيما ذكرناه منها كفاية بيان للذكي فان الذكي وهو سريع الفطنة يدرك
بالمثال وهو جزئي يذكر لايضاح القاعدة الواحد ما لا يدركه الغبي وهو من لا فطنة له بالف
شاهد وهو جزئي يذكر لاثبات القاعدة فلا يكون الا من كلام الله تعالى او من كلام رسول الله
او من كلام من يوثق بعربيته ممن كان قبل بعثته وفي زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده الى ان فسدت
الالسن من مسلم وكافر تلقت الايمة شعره ونثره بالقبول من حر وعبد وذكر وانثى كبير وصغير
ومن ذلك مصنفات امامنا الشافعي نفعنا الله به قال الامام احمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه كلام
الشافعي في اللغة حجة والمراد بكلام الله كلما ورد انه قرئ به ولو شاذا مخالفا للقياس
فقد اطبق النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة قال الجلال السيوطي لا اعرف فيه خلافا
بين النحاة والمراد بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم كلما اضيف اليه غير موضوع لان الاصل
فيما اضيف اليه انه لفظ الرسول حتى يثبت ما يخالفه ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الاعاجم
والمولدين من الرواة لجواز الرواية بالمعنى ولهذا ترى القصة الواحدة مروية على اوجه شتى
بعبارات مختلفة لانا لا نقطع بان الرسول لم يتلفظ بتلك الاوجه فسقط ما طال به
الشيخ ابو حيان من الاعتراض على الشيخ ابن مالك في استدلاله بالاحاديث وسنه لم ار احدا
من المتقدمين ولا من المتاخرين سلك هذه الطريقة اي الاستدلال بالاحاديث على اثبات
القواعد العربية لا من نحاة البصريين كالخليل وسيبويه ولا من نحاة الكوفيين كالكسائي
والفراء ولا ممن تابعهم كنحاة بغداد والاندلس اذ لو وثقوا بان ذلك لفظ الرسول
لجرى مجرى القران في الاستدلال به على اثبات القواعد قال وقد قال لنا قاضي القضاة بدر
الدين بن جماعة وكان ممن اخذ عن ابن مالك قلت له يعني ابن مالك هذا الحديث من رواية الاعاجم
ووقع من رواتهم ما يعلم منه انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء انتهى قلت وقد علمت
جوابه بما قدمناه وقد سبق ابن مالك الى هذا ابن خروف وقد اعترض شيخ ابي حيان
الاستاذ ابو الحسن ابن الصايغ بمعجمة فمهملة حيث قال تجويز الرواية بالمعنى هو السبب
عندي في ترك الايمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا
في ذلك على القران وعلى صريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى
في الحديث لكان الاولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه افصح العرب
وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه الاستظهار فحسن وان كان يرى

ان من قبلك اعقل شيا وحسبك استدراكه فليكن ارى ولا يتقيد الاسم الموول بان يكون
السابك له ظاهرا كما تقدم بل يجوز ان يكون مقدرا نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه لان
التقدير ان تسمع وسهل حذفها ظهورها في ان تراه بل يجوز ان يكون موولا بدون سابك
وذلك مطرد في باب التسوية ومن ثم لم تقدر فيه في أن نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم والتقدير سماعك وانذارك وعدمه سواء عليهم هذا ما يتعلق بالمبتدا
الظاهر والمبتدا المضمر ولا يكون الا منفصلا اقسام وهي اثنا عشر اثنان للمتكلم
وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب الاول من تلك الاقسام ماهو للمتكلم وحده
وهو انا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين تثبت وقفا
وتحذف وصلا نحو انا قائم وذهب بعضهم الى عدم الاتيان بالالف وتسكين النون نحو
ان فعلت والثاني منها ماهو للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه وهو نحن نحو نحن
قائمون والثالث منها ماهو للمخاطب المذكر وهو انت بزيادة التاء المفتوحة
نحو انت قائم والرابع منها ماهو للمخاطبة المؤنثة وهو انت بزيادة التاء المكسورة
نحو انت قائمة وذهب بعض الكوفيين الى اصالة التاء فيهما والخامس منها مثنى اي ما نحو انتما قايمان صح
هو لمثنى المخاطب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا وهو ان بزيادة التاء والميم والالف
حالة كونه لمثنى المونث والسادس منها جمع المذكر اي ما هو لجمع المذكر المخاطب وهو
بزيادة التاء والميم نحو انتم قائمون والسابع منها جمع الاناث اي ما هو لجمع الاناث
المخاطبات وهو ان بزيادة التاء والنون نحو انتن قائمات والثامن منها المفرد
اي ما هو للمفرد الغائب وهو جملة هو عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين نحو هو
قائم والتاسع منها المفردة اي ما هو للمفردة الغائبة وهو جملة هي او الهاء وحدها
نحو هي قائمة والعاشر منها مثنى اي ما هو لمثنى الغائب مطلقا اي مذكرا كان
او مونثا وهو الهاء بزيادة الميم والالف نحو هما قائمان حالة كونه لمثنى المذكر او بزيادة
الميم والالف نحو هما قائمتان حالة كونه لمثنى المونث والحادي عشر منها جمع اي ما
هو لجمع المذكرين الغائبين وهو الهاء بزيادة الميم نحو هم قائمون والثاني عشر منها
جمع اي ما هو لجمع الاناث الغائبات وهو الهاء بزيادة النون المشددة نحو هن
قائمات وحيث كان المبتدا فيما ذكر ضميرا فالمبتدا في ذلك كله مبني لما تقدم لا يظهر
فيه اعراب محله رفع والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدايه في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع ولم يحفظ مثل نحو قائم وكما ان المبتدا قسمان كذلك
الخبر قسمان لكن مفرد وغير مفرد ولما كان المفرد مختلفا باختلاف الابواب
قال فالمفرد هنا اي في باب خبر المبتدا ما ليس جملة ولا شبهها اي الجملة
ولو كان مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا كما تقدم في الامثلة المذكورة فالخبر
فيها اي في تلك الامثلة كلها مفرد لانه ليس جملة ولا شبهها فكل من المثنى والمجموع

مفرد

مفرد في هذا الباب وغير مفرد في باب الاعراب اذ المفرد فيه كما علم ما ليس
ليس مثنى ولا مجموعا ويجوز تعدد هذا الخبر نحو زيد عالم منطلق وقيل لا يجوز فيجب العطف
في غير الاول وغير المفرد هنا اربعة اشيا الشيء الاول الجملة الاسمية وهي اي الجملة الا
الاسمية مطلقا ما صدرت باسم ملفوظ به او مقدر مسند اليه او مسند وسياتي في بحث الجمل
لهذا مزيد بيان فالاسم الملفوظ به المسند اليه نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدا اول وابوه
مبتدا ثان وقائم خبر المبتدا الثاني وهو ابوه والمبتدا الثاني وخبره وهو ابوه
قائم جملة اسمية لتصدرها باسم في موضع رفع خبر المبتدا الاول وهو زيد والجملة
مطلقا اسمية كانت او فعلية اذا وقعت خبرا عن المبتدا وكانت غير المبتدا في المعنى بان
لا تكون خبرا عن ضمير الشان او ضمير القصة ولا عن مفرد مدلوله الجملة كالنطق والحديث
والكلام والقول فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدا الا انها كلام مستقل وجعلها خبرا
يصيرها جزء كلام فلا بد من شيء يدل على ذلك والدال على ذلك يقال له رابط ولما كان المطرد
منه الضمير دون اسم الاشارة كما في نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير واعادة المبتدا
بمعناه دون لفظه كما في نحو قوله والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع
اجر المصلحين لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة في المعنى
فالذين مبتدا وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبره او بلفظه ومعناه كما في نحو قوله
تعالى الحاقة ما الحاقة او اشتمال الجملة على اسم عام يشمله كما في نحو قولك زيد نعم الرجل اقتصر
عليه المصنف هنا في التمثيل حيث قال والرابط هنا اي في المثال المذكور بين المبتدا الاول
وهو زيد وخبره وهو جملة ابوه قائم الهاء من ابوه العايد على زيد الذي هو المبتدا الاول
فقد ربطت بينه وبين الجملة الشيء الثاني من تلك الاشيا الاربعة الجملة الفعلية وهي اي الجملة
الفعلية مطلقا ما صدرت بفعل ملفوظ به او مقدر فالاول نحو زيد قعد اخوه فزيد مبتدا
والجملة بعده وهي قعد اخوه فعل وفاعل هي جملة فعلية لتصدرها بفعل وهي خبر زيد الذي هو
والجملة الهاء من اخوه وانما كانت رابطة لانها عايدة على زيد وكما يربط الضمير مذكورا يربط
محذوفا في مواضع مخصوصة منها وكلا وعد الله الحسنى فان كانت الجملة عين المبتدا في المعنى
بان كان خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو الله احد او ضمير القصة نحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا او كانت خبرا عن معنى المفرد المذكور نحو نطقي اي منطوقي الله حسبي لم تحتج
الى رابط او غيره مما تقدم وفيه ان هذا الثاني ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة
اللفظ وانما لم يكن اسم الاشارة مطردا في الربط لتخلفه في نحو قولك زيد قام هذا
وكذا اعادة المبتدا بمعناه لانه مع التمثيل له بالاية المتقدمة من وجوه فيها انه
يجوز ان يكون مما اشتملت فيه الجملة على اسم عام يشمله وكذا اعادة المبتدا بلفظه ومعناه
لاختصاصه بموضعين احدهما قصد التهويل كما تقدم والثاني اما الحبيب فذو عبيد وكذا العموم
لتخلفه في نحو قولك زيد مات الناس الشيء الثالث من تلك الاشيا الاربعة الظرف التام وهو

كما قال المصنف ما يفهم بمجرد ذكره اي دون ملاحظة ما يتعلق هو به انتهى اي متعلقه الخاص وفي كلام
ابن حبان ان التام ما يحصل الفائدة مع تعلقه بالكون العام المكاني والزماني نحو زيد عندك
والثاني نحو السفر غدا وخرج بالتام غيره فلا يجوز نحو زيد اليوم اذ لا يفهم بدون ملاحظة
متعلقه ولا يفيد مع قولك ما استقر اليوم ويفيد التام بعد المبتدا او لم مع نحو قولك جلس اليوم
مثلا من الامور الخاصة وإذا وقع الظرف التام بعد المبتداء او لم يرفع اسما ظاهرا كان
متعلقا بمحذوف وجوبا ان قدر ذلك المتعلق عاما وجوازا ان قدر خاصا وتقديره عاما
واجب حين لا قرينة على الخصوص وجايز ان وجدت تلك القرينة وحيث قدر خاصا او عاما
يقال لذلك الظرف مستقر بناء على ان المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله خلافا لما
اشتهر ان المستقر خاص بالعام فانه مبني على ان المستقر ما انتقل اليه الضمير الذي
كان في ذلك العامل المحذوف واستقر فيه بعد حذف ذلك العامل لانه لا ينتقل الضمير
الا من العامل العام لانه يحذف نسيا فينتقل ضميره مع حذفه بخلاف العامل الخاص
معناه براعي فلا ينتقل ضميره بل يحذف مع ضميره وسياتي لهذا مزيد بيان في الكلام
على الظروف والمجرورات عقب الكلام على الجمل ويجوز هنا ان يقدر ذلك المتعلق
اسما وان يقدر فعلا واختلف الناس في الاولى منهما واحتج كل لما قاله بما يطول
وفي المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى وفي
كلام المحقق الانصاري فان المفهوم من نحو زيد عندك ثابت او مستقر لا يثبت
ثبت واستقر انتهى وفي المغني ويلزم من قدره فعلا ان يقدره مؤخرا لان الخبر
اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا اي لفظا فكذا تقديره خوف التباس المبتدا
بالفاعل اذا علم ذلك فزيد في المثال الاول مبتدا وعندك ظرف مكان وهو
متعلق بمحذوف وجوبا ان قدر عاما تقديره مستقر ان قدر اسما وحينئذ
يكون مفردا او استقر ان قدر فعلا وح يكون جملة لانه فعل وفاعل وذلك
المتعلق المحذوف خبر المبتدا على الصحيح والظرف معموله منصوب به وقيل الخبر
نفس ذلك الظرف وهو ما اشتهر على السنة المعربين وح يكون الظرف في محل رفع
على الخبرية ومنصوب بذلك المتعلق المحذوف لان كون المتعلق المحذوف غير
منظور اليه عند قايل هذا القول هو بالنسبة لكونه خبرا لا لكونه عاملا في الظرف
وقيل الخبر هما معا وحقق بعضهم ان هذا الخلاف لفظي قال لان المقصود الاخبار
بوجود الشيء في الظرف فمن قال انه المحذوف نظر الى انه هو العامل في الظرف
فاعتبر المقيد دون القيد والقايل بانه الظرف نظر الى انه الظاهر الملفوظ به
فاعتبر القيد دون المقيد والقايل بانه المجموع نظر الى القيد والمقيد معا وهذا
الثالث اختاره شيخ المحققين ومتعنا الكمال ابن الهمام وقس على ذلك اي على زيد
عندك في المثال الاول السفر غدا في المثال الثاني فيقال فيه بمثل ما قيل في ذلك الشيء

الرابع وبه تتم تلك الاشيا الاربعة المجرور التام واما قول المصنف الجار والمجرور
فعلى ضرب من التجوز وقد بينا ذلك في حين الكلام على بسملة شيخ الاسلام وذلك المجرور نحو
الدار من قولك زيد في الدار والشتا من نحو قولك البرد في الشتا واذا وقع المجرور
بحرف اصلي اصالة محضة وهو غير الزايد زيادة محضة وغير المشبه للزايد بعد المبتدا
كالمثالين المذكورين كان متعلقا بمحذوف وح يقال فيه بمثل ما تقدم في الظرف فزيد والبرد
كل منهما مبتدا وفي الدار وفي الشتا جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا ان قدر
عاما تقديره مستقر ان قدر اسما او استقر ان قدر فعلا وذلك المحذوف خبر
المبتدا على الصحيح والجار والمجرور معموله في محل نصب به فعلى الاول يكون مفردا
وعلى الثاني يكون جملة وقيل الجار والمجرور هو الخبر وهو ما اشتهر على السنة المعربين وعليه
يكون محل الجار والمجرور رفع على الخبرية ويكون محلهما نصب ايضا بذلك المتعلق المحذوف
لانه لا بد للجار والمجرور من نحو ما ذكر من متعلق يتعلق به لعدم استقلاله لان هذا المتعلق
المحذوف وان حذف عند اهل هذا القول نسيا غير منظور اليه هو غير منظور اليه من جهة
كونه جزاء لا من جهة كونه عاملا في الجار والمجرور وكيف يكون الجار والمجرور هنا لا عامل له
مع ظهور النصب في عديله وهو عندك وليس الا بذلك المتعلق المحذوف كما قدمناه
ثم رايت بعض من لقيناه من المشايخ خرج بذلك اي بان للجار والمجرور محلهما نصب ايضا
في الحالة هذه وهو مخالف لظاهر كلام شيخ الاسلام في البسملة وقد بيناه في الكلام عليها بما يوافق
ما ذكرناه هنا وقيل الخبر هو مجموع الجار والمجرور وذلك المحذوف وفي هذا الخلاف ما تقدم
عن تحقيق بعضهم وخرج بالتام الناقص فلا يجوز بذلك اذ لا يفهم بدون ملاحظة
متعلقه ولا يفيد مع قولك استغربك ويفيد مع قولك وثقت بك من الامور الخاصة
فان قيل على الصحيح من ان المتعلق المحذوف هو الخبر لا يخرج الظرف والمجرور عن
الاخبار بالمفرد او الجملة فما فائدة زيادتهما وافرادهما بالذكر وما وجه اضافة
الشبه فيهما للجملة دون المفرد مع احتمالهما لكل منهما باعتبار المتعلق قلنا سياتي
للمصنف في اواخر الكلام على الجمل نظير السؤال الثاني فيمكن ان يقال نظر في ذلك
المتعلق الاول مع الجواب عنه بان فائدة ذلك مراعاة للخلاف اذ في المسكوت عنهما
اخلال من بعض الوجوه واما الجواب عن السوال الثاني فيمكن ان يقال نظر في ذلك
المتعلق الى ما هو الاصل من تقدير الفعل ومن ثم عدهما من الجمل او نظر في ذلك الى ان
الجملة لما كانت على خلاف الاصل في هذا الباب اضيف الشبه اليها ولان كلا من الجملة
والظرف اذا وقع بعد النكرة كان صفة او بعد المفرد المعرفة كان حالا او لانهما
يقعان موقع الجملة في صلة الموصول الباب الخامس من المرفوعات باب
اسم كان واسم اخواتها اي نظايرها وتقدم وجه التسمية بذلك اعلم يا من
يتاتى منه العلم وفقك الله للعمل الصالح اي خلق فيك القدرة على ذلك والداعية

فق

٧٥

البه ان كان واخواتها اي نظايرها ترفع الاسم اي المبتدا وتنصب الخبر اي الذي يعرب
بتبد او لا ها ويسمى جزها وهي تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى ادعا تقدير مضاف محذوف
اي خبر اسمها ورفعها الاسم على التشبيه بالفاعل ونصبها للخبر على التشبيه بالمفعول
لانها شبيهة بفعل متعد لواحد في عمله الطبيعي وهو رفع الاول ونصب الثاني
كضرب زيد عمرا ويسمى مرفوعها فاعلا اي حقيقة ورد بانه كما لا يسمى عنده منصوبها
المشبه بالمفعول مفعولا حقيقة فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا حقيقة
وقال جمهور الكوفيين لا عمل لها في الاسم وانه باق على رفعه بما كان مرفوعا به قبل
دخولها الذي هو الابتدا وان ذلك المنصوب منصوب على الحال بامور منها انه يلزم ان يكون
ناصبة لا رافعة وهو غير معهود في شيء من الافعال وذهب الفرا منهم انها عاملة في الاسم
الرفع كما يقول البصريون لكن تشبيها بالفاعل وان منصوبها منصوب على التشبيه
بالحال لانها شبيهة بفعل قاصر كجا زيد راكبا وهي اي كان واخواتها الذي هو القسم الاول
من النواسخ من النسخ بمعنى الازالة لانها كما علمت تزيل حكم المبتدا وهو رفعه بالابتدا وحكم
الخبر وهو رفعه بالمبتدا وهي ثلاثة عشر فعلا الاول من تلك الافعال كان وهي ام
الباب لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو
اسمها بالخبر اي بمصدره في الزمن الماضي اما مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا
رحيما فانه كذلك ازلا وابدا واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا فان
اتصاف الشيخ بالشباب انقطع عند اتصافه بالشيخوخة وفي كلام
بعضهم ولا دلالة لها على الدوام والاستمرار واستفادة ذلك في نحو كان
الله غفورا رحيما من قرينة خارجية لا من لفظ كان خلافا لمن ادعا الدوام
والاستمرار حيث لا دليل على الانقطاع والثاني منها امسى وهي موضوعة لاتصاف
المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في وقت المسا وهو ما بعد الزوال
في الزمن الماضي نحو امسى البرد شديدا والثالث منها اصبح وهي موضوعة
لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر الذي بمصدره في وقت الصباح وهو
ضد المساء في الزمن الماضي نحو اصبح السعر رخيصا والرابع منها اضحى وهي
موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في وقت الضحى
وهو وقت بروق الشمس في الزمن الماضي نحو اضحى الفقيه مجتهدا والخامس منها ظل وهي
موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في جميع النهار في الزمن
الماضي نحو ظل زيد صايما اي وجد صايما في جميع النهار والسادس منها بات وهي
موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في جميع الليل في الزمن
الماضي نحو بات زيد ساهرا اي وجد ساهرا في جميع الليل والسابع منها صار وهي
موضوعة للتحول والانتقال اي تحول اسمها وانتقاله من شيء الى مصدر خبرها نحو

صار

صار الجاهل عالما اي وجد الجاهل بصفة العلم بعد ان لم يكن بها والثامن منها ليس وهي
مخفف ليس كصيد وهي فعل على الاصح وقيل انها ما ذهب اليه الفارسي انها حرف ووافقه
ابن شقير وابن السراج قال ابن السراج ان افتى بفعلية ليس تقليدا امتد زمن طويل
ثم ظهر لي حرفيتها انتهى اي لانها وضعت وضع الحروف من حيث انه لا يفهم معناها الا بذكر
متعلقها كما سياتي عن المصنف وهي موضوعة لنفي الحال اي لنفي مصدر خبرها
عن اسمها في الزمن الحاضر وذلك عند الاطلاق اي وهو التجرد عن القرينة المعينة
لذلك اي الدالة على نفي الحال والصارفة عنه نحو قولك ليس الصلح قايما اي الان كما هو
المتبادر لعدم وجود قرينة تصرف عنه بخلاف نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم فانها لنفي المستقبل لوجود القرينة الدالة على الاستقبال وذهب ابن الحاجب الى ان ليس
للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان اي لا دلالة لها على زمن مخصوص بحيث تحمل عليه بل هي
محتملة لساير الازمنة ولذلك تارة تقيد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة بالمضي ويوافقه
قول الصحاح ليس كلمة نفي وبهذا يعلم ان قول الاندلسي واحسب ان ليس بين القولين اي قول
س وقول غيره تناقض لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة
فهو على ما قيد به فيه نظر وعلى قول غير س جرى المصنف والتاسع والعاشر والحادي عشر
والثاني عشر منها ما زال وما فتي وما برح وما انفك فهذه الافعال الاربعة موضوعة
لملازمة الخبر اي ملازمة مصدر خبرها المخبر عنه بذلك الخبر الذي هو خبرها اسمها على
حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال الجود محبوبا اي استمرت المحبوبية ودامت
للجود في ساير الزمن ويقال بمثل ذلك في نحو ما فتي العلم نافعا وما برح الجهل مضرا
وما انفك الصبر مرا لان هذه الافعال الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف والثالث
عشر منها وهو تمامها ما دام وهي موضوعة لاستمرار الخبر اي لاستمرار مصدره
المخبر عنه الذي هو اسمها اي لتوقيت شيء عنه دوام ثبوت مصدر خبرها لاسمها
نحو لا راحة ما دام الخلاف موجودا فقد اقتضى عدم الراحة بمدة دوام وجود
الخلاف وهذه الافعال الثلاثة عشر تكون بالنسبة للعمل على ثلاثة اقسام القسم
الاول ما يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي ثمانية من كان الى ليس بادخال الغاية اي
كان وليس وما بينهما وهو امسى واصبح واضحى وظل وبات وصار والقسم الثاني
ما يشترط فيه اي ليعمل العمل المذكور نفي باي اداة كانت سواء كانت حرفا نحو ما
او لم او ان او لا او لن او اسما او فعلا ملفوظا بها او مقدرة او شبهه اي النفي
وهو النهي ومنه الدعا بلا خاصة والاستفهام ولم يذكر هذا الثالث في التوضيح وانما
كان النهي والاستفهام شبيهين بالنفي لان المنهي غير معلوم والاستفهام كذلك لانه
سوال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب وهو اي القسم الثاني اربعة احدها زال
ماضي يزال المعنى باب فعل بالكسر يفعل بالفتح كعلم يعلم ولا مصدر له ولا امر عند الجمهور لا ماضي

لنفي الحال
ليس
اي اما بدل عليه
فعل ... وهي
عند الاطلاق اي ... الحال او غيره
خصوص نفي الحال اي لنفي
والتجرد عن القرينة ... زمان
مضمون الحال في ... ليس زيد
الحال اي التكلم ... بالزمان
قايما اي الان ولو قيد
الحاضر كان تاكيدا او زيادة
تبيين وظاهر الكلام ان قوله
والتجرد عن القرينة من عطف
التفسير على الاطلاق ويحتمل
انه من عطف ... الاخص
بناء على تفسير بعضهم القرينة بما
يدل لا بالوضع او على تفسير بعض
اوائلها بما يدل على الشيء
من غير استعمال فيه فيكون
الاطلاق اعم من التجرد
عن القرينة لشموله التجرد
عما يدل على الشيء بالوضع
وعما يدل عليه مع الاستعمال
فيه وفي غيرها بخلاف التجرد
ونكتة العطف ... دفع
توهم اعتبار الدلالة بالوضع
او مع الاستعمال في الحمل على
نفي الحال ... شنواني

بزيل بفتح الياء من باب فعل بالفتح يفعل بالكسر كضرب يضرب فانه تام بمعنى ماز اي
ميز وله مصدر وامر فامره زل بكسر الزاي اي بمعنى ميز اي ميز تقول لاخر زل ضانك
عن معزك اي ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاي بمعنى التمييز ولا ماضي يزول
من باب فعل بالفتح يفعل بالضم كنصر ينصر فانه تام بمعنى انتقل وله مصدر وامر
ايضا فامره زل بضم الزاي بمعنى انتقل تقول لاخر زل عن مكانك اي انتقل عنه
ومصدره الزوال بمعنى الانتقال و الثاني فتئ بكسر العين بوزن شرب وبفتحها
بوزن اكل ومضارعه يفتؤ بفتح العين وربما قيل يفتو بضمها و الثالث برح و
الرابع انفك وانما اشترط فيها اي في هذه الافعال الاربعة لتعمل العمل المذكور
ذلك اي تقدم النفي او شبهه لان معناها النفي ونفي النفي اثبات اي يلزمه الاثبات
الدائم ومن ثم كانت هذه الافعال مفيدة لملازمة مصدر خبرها لاسمها و القسم الثالث
ما يشترط فيه اي لعملها العمل المذكور تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة
وسياتي بيان معنى كونها مصدرية وظرفية ثم اعاد امثلة هذه الافعال الثلاثة عشر لبيان
كيفية الاعراب فقال مثال كان مع اسمها وخبرها قولك كان زيد قائما فكان فعل ماض
ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها وهو مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وقائما خبرها وهو منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وسميت
اي كان ناقصة لافتقارها الى خبر منصوب جيء به عوضا عما فاتها واخواتها من
الدالة على الحدث اذ هي لمجرد الزمان المجرد عن الحدث ومن ثم قيل لها افعال العبارة
اي ليست افعالا حقيقية لعدم دلالتها على الحدث لم تؤكد بالمصدر وهذا اشهر القولين
والثاني انها تدل على الحدث الا انه وهو الصحيح ولم يكتف بمرفوعها الذي هو اسمها
وسيصرح المصنف بان معنى التمام في هذه الافعال ان يكتفي بالمرفوع ولا يحتاج الى
المنصوب لدلالتها على الزمان والحدث جميعا كغيرها من الافعال الحقيقية وكذلك
اي ومثل هذا المقول في الاعراب ومعنى النقص في كان المقول في باقيها اي الافعال
تقول امسى زيد فقيها فامسى فعل ماض ناقص وزيد اسمها وهو مرفوع بها و
علامة رفعه الضمة الظاهرة وفقيها خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
وسميت ناقصة لافتقارها الى خبر منصوب الى ما تقدم واصبح عمرو رعا فاصبح
فعل ماض ناقص وعمرو اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ورعا
خبرها وهو منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة واضحى محمد متعبدا فاضحى
فعل ماض ناقص ومحمد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومتعبدا
خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وظل بكر ساهرا فظل فعل ماض
ناقص وبكر اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وساهرا خبرها منصوب
بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وبات اخوك نائما فبات فعل ماض ناقص

واخوك

واخوك اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الواو الظاهرة ونائما خبرها منصوب بها
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وصار السعر رخيصا فصار فعل ماض ناقص والسعر
اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ورخيصا خبرها منصوب بها وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة وليس الزمان منصفا فليس فعل ناقص والزمان اسمها مرفوع
بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومنصفا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة وما زال الرسول صادقا فما نافية وزال فعل ماض ناقص والرسول
اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وصادقا خبرها منصوب بها وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة ولا تزل قائما فلا ناهية وتزل فعل مضارع ناقص مجزوم
بلا واسمها مستتر فيها وقائما خبرها ولا يزال الله محسنا اليك لا دعائية ويزال
فعل مضارع ناقص مجزوم بلا والله اسمها ومحسنا خبرها وازال زيد قائما ه
فالهمزة للاستفهام وزال فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وما فتئ
العبد خاضعا فما نافية وفتئ فعل ماض ناقص والعبد مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وخاضعا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وما انفك
الفقيه محسنا فما نافية وانفك فعل ماض ناقص والفقيه اسمها مرفوع بها
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومحسنا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة وما برح صاحبك متبسما فما نافية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك
اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومتبسما خبرها منصوب بها وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة ولا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك فما ظرفية مصدرية
وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة وسميت مصدرية
لتأولها مع صلتها بمصدر اي يحل المصدر محلها ومحل صلتها ويكون التقدير
في المثال المذكور لا اصحبك مدة دوام زيد مترددا اليك بخلاف ما اذا لم
يتقدمها ما او كانت غير ظرفية فانها لا تعمل وان ولي مرفوعها منصوب
كان حالا نحو دام زيد صحيحا واعجب ما دام زيد صحيحا اي من دوامه صحيحا
لا من مدة دوامه ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واما قوله تعالى
كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت اضاء لهم ه
والزمان المخصوص لا يسمى ظرفا اصطلاحا ولما كانت ما هذه لا يشملها قولهم
ظرفية مقدرة في المعنى بدل له بزمانية ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية
الحمل بدليل خالدين فيها ما دامت السموات والارض لانه لا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط وكذا اي ومثل المقول في هذه الافعال الثلاثة
عشر عملا واعرابا المقول فيما تصرف منها اي من هذه الافعال اي ما
اخذ من تلك الافعال واشتق منها من المضارع والامر واسم الفاعل

واسم المفعول وكذا المصدر على راي الكوفيين القائلين بان المشتق منه
هو الفعل الماضي ومذهب جمهور البصريين ان المشتق منه هو المصدر وظاهر
صنيعه ان المصدر هو محل الخلاف بين البصريين والكوفيين وان المضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي اتفاقا وليس
كذلك ولعله تبع في ذلك ظاهر كلام المحقق في شرح تصريف العزي وهو
معترض بانه لا يوافق جمهور مذهب جمهور البصريين من ان الفعل بانواعه
واسم الفاعل واسم المفعول مشتق من المصدر ولا مذهب الكوفيين من ان المصدر
والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي ولا
مذهب بعض البصريين من ان الفعل مطلقا مشتقا من المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول مشتقان من الفعل ولا مذهب بعض اخر منهم من ان الفعل الماضي
مشتق من المصدر والمضارع مشتق من الماضي والامر واسم الفاعل واسم المفعول
مشتقة من المضارع ثم لا يخفى ان هذه الافعال منها ما لا يتصرف بحال وهو
ليس باتفاق قال المصنف لانها وضعت وضع الحروف لا بحيث لا يفهم
معناها الا بذكر متعلقها ودام على الاصح قال المصنف نقلا عن ابي حيان لانها
لا تكون الا صلة لما الظرفية كما علمت ولا يقع صلتها الا الفعل الماضي واما ما جاء
من يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات دام التامة ومنها ما يتصرف تصرفا
ناقصا وهو زال وفتئ وانفك وبرح فانه لم يستعمل منها امر لان من شرط عملها
تقدم النفي كما علمت وهو لا يدخل على الامر ولا مصدر وفي البهجة المرضية انه لم يات
منها وصف ايضا وفيه نظر ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي فمن كان
تقول في مضارع كان يكون زيد قائما فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها
مرفوع بها وعلامة رفعها الضمة الظاهرة وقائما خبرها منصوب بها وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة وتقول في الامر منها كن قائما فكن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه
وجوبا في محل رفع به وقائما خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وتقول في اسم
الفاعل منها كائن زيد قائما فكائن اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه
مرفوع به وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وقائما خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة ولا يخفى ان اسم الفاعل في هذا التركيب يجوز ان يكون مبتدا عند من لم يشترط
الاعتماد وح يجعل خبره من حيث النسخ سادا مسد خبره من حيث الابتدائية
لان به تمام الفائدة ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقيا وانما هو ساد مسده
وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف الا ان يقال هو قضية مهملة
وقيل الساد مسد الخبر هو الاسم ورد بان الكلام لا يتم به وشان الساد يتم
به الكلام وقيل الساد هو مجموع الاسم والخبر وفيه ان الجملة ليست مرفوع وصف

وفيه

وفيه ما تقدم وقيل الساد محذوف ورد بانه مخالف للظاهر واذا قلنا بجواز
تقدم خبر المبتدا وهو الصحيح كما تقدم هل يجوز تقدم خبر هذه الافعال وما تصرف
منها ولا ذكر الشيخ ابو حيان ان الظاهر من كلام س لا ونص عليه ابن درستوية
واختاره ابن ابي الربيع لانها شبهت كما تقدم بضرب وهو لا يتعدى الا لمفعول واحد
وما شبه به يجري مجراه وتقول في اسم المفعول منها على راي قال به الجمهور
وهو جواز بنا كان الناقصة واخواتها للمفعول زيد مكون قائم فمكون اسم
مفعول كان الناقصة محول عن اسم الفاعل الرافع للاسم الناصب للخبر
فاصل مكون قائم كان زيد قائما حول كائن الى مكون وقد علمت وجه الاصالة في
ذلك في باب نائب الفاعل وحذف الاسم واقيم عنه الخبر كما قال الفراء فارتفع
ارتفاعه ولا يخفى ان مكون في هذا التركيب مبتدا يقام جزء من حيث النسخ مقام
جزء من حيث الابتدائية ولا بدع لانه مرفوع وصف فيه ان هذا اخبار بالجملة
ولا رابط وانهم حصروا نائب الفاعل في المفعول به والمجرور والمصدر والظرف وليس
هذا واحدا منها الا ان يقال ذاك فيما ناب عن فاعل اصطلاحا وما ناب عنه
ما ذكر ليس فاعلا اصطلاحا وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول وقال به
ابو علي الفارسي ورد عليه تلميذه ابن جني ان س قال في كتابه كائن ومكون
كضارب ومضروب فاجابه بقوله ما كل داء يعالجه الطبيب ولعل سيبويه
انما قصد ان يبين الفعل متصرف ومن ثم لم يذكر ما يقام مقام اسمه اذا حذف ولم
يذكر الاسم والخبر لكائن واجاب السيرافي بان س اشار الى انه كان اذا بنيته
للمفعول يحذف اسمها ويقام ضمير مصدرها اي المفهوم منها مقامه وذكر ابن عصفور ٧١
انه يقام مقام اسمها المحذوف الظرف والمجرور فيقال مكون فيه او عندك وقد صرح
بذلك سيبويه في باب الظرف اي فقد قال المصنف في التصريح واسم المفعول
كقول س في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان انتهى وهذا تصريح بجواز بناء كان
الناقصة للمفعول وانه لا يقام خبرها مقام اسمها بل يقام مقامه اما ضمير المصدر
المفهوم منها او الظرف او المجرور وفي كلام بعضهم ان قلنا انها اي كان الناقصة تعمل انهام
في الظرف اي بان قلنا بدلالتها على الحدث اقيم مقام اسمها والا بان قلنا لا تعمل فيه
لعدم دلالتها على الحدث تعين ضمير المصدر فعلم ان من يقول ببناء كان للمفعول لا يقول
باقامة خبرها مقام اسمها كما قال المصنف تبعا للفراء وح يجب ان يبقى منصوبا فتقول
مكون عندك او في الدار قائما او مكون قائما وح يكون قائما قائما مقام جزء من حيث
الابتدا ولا يضر كونه منصوبا لما تقدم واختار الشيخ ابو حيان مذهب ابي علي الفارسي
حيث قال والذي نختاره مذهب ابي علي الفارسي وهو عدم جواز بناء كان واخواتها للمفعول
قال اذ لم يسمع شيء من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه انتهى

وتقول في المصدر من كان عجبت من كون زيد قائمًا فكون مصدر كان الناقصة
وزيد مجرور به واما قوله بالاضافة فعلى التسامح وموضعه رفع على انه اسمه
وقائمًا خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والمصدر في قول الشاعر
وكونك اياه عليك يسير ** فكون مبتدا والكاف اسمه واياه خبره من حيث
النسخ ويسير خبره من حيث ابتدائيته وقيل لا مصدر للناقصة فيكون
تصرفهما ناقصًا وقس على ذلك اي على ما تصرف من كان من المضارع والامر
والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ما تصرف اي اخذ واشتق من اخواتها
المتصرف تصرفًا تامًّا الذي هو امسى واصبح واضحى وظل وبات وصار فيقال في
اعراب المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول منها ما قيل فيما قبل
فيها مما ذكر او تصرفًا ناقصًا الذي هو زال وفتئ وانفك وبرح فيقال في اعراب
المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منها على ما تقدم ما قيل فيها فيما ذكر وكلها
اي كان واخواتها يجوز استعمالها تامة فيكتفي بمرفوعها ولا تحتاج الى منصوب
كما يجوز استعمالها ناقصة فتفتقر الى المنصوب الا ثلاثة منها وهي ليس وفتئ
وزال فانها لا تستعمل تامة بل هي ملازمة للنقص وقد علمت معنى النقص وهو
احتياجها للمنصوب وعدم اكتفائها بالمرفوع ومعنى التمام ان تكتفي بمرفوعها
ويقال له فاعل حقيقة ولا تحتاج الى منصوب حتى اذا وقع بعدها اعرب حالًا لا
خبرًا وتكون هذه الافعال افعالًا قاصرة اي لازمة ومعانيها مختلفة فمعنى
كان وجد نحو كان الله ولا شيء معه ونحو اذا كان الشتاء وقيل هي فيه بمعنى
حضر ومعنى ظل زيد اقام نهارًا ومعنى بات زيد اقام ليلًا ومعنى اصبح زيد واضحى
زيد وامسى زيد دخل في وقت الصباح والضحى والمساء قال الله تعالى فسبحان الله
حين تمسون وحين تصبحون اي تدخلون في وقت المساء والصباح ومعنى
برح زيد وانفك زيد انفصل وتستعمل برح بمعنى ظهر ومنه برح الخفاء اي ظهر ومعنى
صار رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبمعنى انتقل نحو صار الامر الى البل اي
انتقل ومعنى دام بقي ومنه خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت
الباب السادس من المرفوعات باب خبر ان وخبر اخواتها اي مبحث ان واخواتها
نظائرها وقد تقدم وجه التسمية بذلك اعلم يا من يتاتى منه العلم وفقك الله
تقدم معناه ان ان واخواتها اي نظائرها تنصب الاسم اي المبتدا الذي هو
يجوز مبتدا لولاها ويسمى اسمها وترفع الخبر اي خبر المبتدا اي الذي يجوز
خبرًا للمبتدا لولاها ويسمى خبرها وهي تسمية اصطلاحية كما علمت في نظيره وهذا
القسم الثاني من النواسخ بالمعنى المتقدم وعند الكوفيين لا عمل لان واخواتها في الخبر
بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها وانما عملت هذه الاحرف هذا العمل لانها

شبهًا

في التصريح ٢٢

شبهًا بالفعل لفظًا ومعنًى اما لفظًا فمن حيث بنائها على ثلاثة احرف او اربعة او خمسة ولزوم
اخرها الفتح وذكر المصنف ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل من المكسورة واما معنًى فمن حيث
ان في ان وان معنى اكدت وفي كان معنى شبهت وفي لكن معنى استدركت وفي ليت معنى
تمنيت وفي لعل معنى ترجيت ولقوة هذا الشبه عملت عمل الفعل الغير الطبيعي له لان
العمل الطبيعي للفعل كما علمت رفع الاول الذي هو الفعل الفاعل ونصب الثاني الذي
هو المفعول وغير الطبيعي عكسه وهو دليل على قوة المشابهة ومن ثم ذكر المصنف انها عملت
هذا العمل اي الغير الطبيعي تشبيهًا بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه الدال ذلك على قوة
التصرف لقوة المشابهة وذكر المصنف في التصريح ان ذلك تنبيه على الفرعية وهي اي ان
واخواتها ستة احرف على المشهور احدها ان المكسورة الهمزة وثانيها ان المفتوحة
وثالثها كان ورابعها لكن المشددات النونات الاربعة اي نون ان وان وكان
ولكن بخلاف المخففات النون فان فيها تفصيلًا وهو ان الاكثر في ان المكسورة
الهمزة الاهمال لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وكان مقتضى ذلك وجوب
الاهمال لكن استعملت استصحابًا للاصل واما ان المفتوحة الهمزة فتبقى على عملها لكن
يجب في اسمها ان يكون ضميرًا محذوفًا وفي خبرها ان يكون جملة وكذا كان تبقى على
عملها ولا يجب في اسمها ان يكون ضميرًا محذوفًا ولا يجب في خبرها ان يكون جملة بل
يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها هذا في كلام شيخ المحققين واذا خففت كان
فالاصح الغاؤها انتهى واما لكن فتهمل وجوبًا وعن الاخفش ويونس جواز اعمالها
قال شيخ المحققين ولا اعلم له شاهدًا وقال المصنف في التصريح لم يسمع من العرب
ما قام زيد لكن عمرًا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي
رواية لا تعرف وخامسها ليت وسادسها لعل المفتوحتان ومعانيها اي هذه
الاحرف الستة مختلفة فان المكسورة الهمزة وان المفتوحة الهمزة موضوعتان
لمجرد توكيد اي تقوية الحكم اي النسبة اي التصديق بوقوعها او عدم وقوعها
وذلك اذا كان المخاطب عالمًا اي مصدقًا بذلك وهما عوض عن تكرير الجملة
وفي ذلك اختصار تام ولرفع الشك عنها اي النسبة اي التردد في انه
النسبة واقعة ام لا ولرفع الانكار لها وهي لرفع الانكار واجب ولرفع التردد
لا ولكن المفهوم من كلام بعضهم انه انما يحسن التاكيد اذا كان المخاطب
ظن على خلاف حكمك وحمله بعضهم على كلمة ان خاصة بخلاف سائر المؤكدات
ونعلم انه لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
الا اذا نزل منزلة المتردد او منزلة المنكر وقد يؤتى بهما لغير ذلك فيستعملان
في الامر الذي يوجد وكان يظن به انه لا يوجد كقول من احسن الى شخص وقابله
بالاساءة احسنت الى فلان ثم انه كان جزائي منه ما ترى وكان موضوعة

كبد

ذلك التلخيص ٢٢

للتشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة وهو اي التشبيه لا بمعنى المذكور لغة
الدلالة على مشاركة امر وهو هنا المشبه لامر وهو المشبه به في معنى وهو المشبه الذي
قصد اشتراك الطرفين فيه ولكن موضوعة للاستدراك وهو اي الاستدراك
تعقيب الكلام برفع ما شيئ يتوهم ثبوته او برفع ما يتوهم نفيه فنفيه معطوف على
ثبوته بتقدير مضاف في المعنى او تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه لان رفع النفي
اثبات وهو اولى من جعل نفيه فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه الذي سلكه
بعض الفضلا لما فيه من التكلف ولو اقتصر على قوله رفع ما يتوهم ثبوته لكان لان
المتوهم ثبوته اما اثبات او نفي وبعضهم قصر نظره على الظاهر فقال لم يظهر مثال لوضع
ما يتوهم نفيه فاعتبروا بالاولى الابصار وقد تاتي لمجرد التاكيد نحو لو جاءني زيد
اكرمته لكنه لم يجي فقد اكدت ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة وقال الكوفيون
غير الفرا هي مركبة من لا ان فطرحت الهمزة تخفيفا وزيدت الكاف بينهما وفيه
ان الكاف الزائدة مفتوحة وليت موضوعة للتمني وهي محبة حصول الشيء الغير
الواجب حصوله مستحيلا كان وتعلقه به اكثر او ممكنا غير متوقع حصوله و
تعلقه به قليل اي ميل النفس الى حصول ذلك الشيء ولما كان من مالت نفسه الى شيء
يطلب حصوله جعلوا التمني طلبا وعليه جرى المصنف حيث قال وهو اي التمني طلب
ما لا طمع فيه اي في حصوله وهو المستحيل حصوله او ما فيه اي ما في حصوله عسر
وهو الممكن الغير الواجب الغير المتوقع حصوله ولعل موضوعة للترجي وهو
محبة الشيء الممكن غير الواجب حصوله المحبوب للنفس المتوقع الذي لا
وثوق بحصوله اي ميل النفس الى حصول ذلك الشيء ولما كانت من مالت
نفسه يطلب حصوله جعلوا الترجي طلبا وعليه جرى المصنف حيث قال وهو
اي الترجي طلب الامر المحبوب للنفس المتوقع حصوله الذي لا وثوق بحصوله
وعلى قياسه يكون الاشفاق خوف الشيء الممكن غير الواجب حصوله المكروه
للنفس المتوقع الذي لا وثوق بحصوله والغالب ان من خاف من شيء يطلب عدم
حصوله فالاشفاق طلب عدم الامر المكروه للنفس وفيه انه يرجع الى طلب
الامر المحبوب فالترجي اذا شامل للاشفاق تقول اذا اردت التمثيل
لهذه الاحرف الستة ان زيدا قايم وبلغني ان زيدا قايم فان بالكسر اي بكسر الهمزة
في الاولى والفتح اي فتح الهمزة في الثانية حرف توكيد ونصب ورفع ولعله انما اقتصر على النصب
لانه المتفق عليه وزيدا اسمها منصوب بها اتفاقا وقايم خبرها مرفوع
بها على الاصح كما تقدم واما ما جاء من قولهم ان الما بكسر الهمزة وتشديد النون
ورفع الما فليس هذا الباب واصله ان زيد الما بفتح الهمزة وتشديد النون
فعل ماض بمعنى صب والماء منصوب على انه مفعول به حذف الفاعل وهو زيد

واقيم

واقيم المفعول وهو الما مقامه فرفع وكسرت الهمزة على من يكسر المضاعف المبني
للمفعول فتقول رد بكسر الراء نبه عليه المصنف في المتوسط في باب نايب الفاعل وتمتاز
ان المفتوحة الهمزة المكسورة الهمزة بكونها اي المفتوحة لا بد ان يطلبها عامل
فتقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل كما مثلناه بقوله بلغني ان زيدا قايم اي قيام زيد
وتقع موقع المفعول نحو علمت انك قايم اي قيامك وتقع موقع المجرور نحو عجبت بانك
قايم اي بقيامك بخلاف ان المكسورة فقد لا يطلبها عامل كما مثل وقد يطلبها عامل نحو اني
عبد الله وتقول كان زيدا الاسد فكان حرف تشبيه ونصب ورفع وزيدا اسمها
والاسد خبرها وهي مركبة لا بسيطة على الصحيح والاصل اي اصلها التركيب ان زيدا
كالاسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام من اول الامر على التشبيه وفتحت
همزة ان لدخول الجار الذي هو الكاف ولم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصارت الكاف
مع ان كلمة واحدة وح يكون التشبيه المؤكد كما في اخواتها اي اخوات كان التي
ان وان ولكن وليت ولعل فانها قدمت لتدل على معانيها من اول الامر فان الاولى ولين
يفيدان التوكيد من اول الامر والثالث يفيد الاستدراك كذلك والرابع والخامس
يفيدان التمني والترجي كذلك وتقول قام الناس لكن زيدا جالس فلكن حرف
استدراك ونصب ورفع زيدا اسمها وهو منصوب بها وجالس
خبرها وهو مرفوع بها وما قام الناس لكن عمرا قايم فالاول لرفع ما يتوهم ثبوته والثاني
لاثبات ما يتوهم نفيه وليت الحبيب قادم فليت حرف تمن ونصب ورفع والحبيب اسمها
وهو منصوب بها وقادم خبرها وهو مرفوع بها ولعل الله راحم فلعل
حرف ترج ونصب ورفع والله اسمها وهو منصوب بها وراحم خبرها وهو مرفوع
بها ولعلك باخع اي قاتل نفسك فلعل حرف اشفاق ونصب ورفع والكاف اسمها في محل
نصب بها وباخع خبرها مرفوع بها وربما دخلت ان في خبرها حملا لها على عسى لانها بمعناها
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض ثم لما كانت نواسخ
المبتدا والخبر على ثلاثة اقسام وذكر قسمين منها وهما كان واخواتها وان واخواتها
شرع في القسم الثالث وهو ما يزيل المبتدا والخبر بمعنى ينصبهما مفعولين له تتميما
للاقسام وان لم يكن مما هو فيه وهو الكلام على المرفوعات بقوله باب
تتميم النواسخ اي متممها وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل قوله
وهو اي متمم النواسخ ظن واخواتها ما ينصب المبتدا والخبر له بعد استيفاء فاعله بقال
للمبتدا مفعوله الاول وللخبر مفعوله الثاني وهو اي ما ينصب ما ذكر قسمان
ما يتعلق معناه بالقلب ويقال له فعل القلب وما لا يتعلق معناه بالقلب ويقال له
فعل التصيير فالقسم الاول ظن واخواتها اي نظايرها من كل ما ينصب المبتدا والخبر
مفعولين ومعناه متعلق بالقلب وهي اي ظن واخواتها التي هي من افعال القلوب

٨

سبعة وهي ظننت اي ظن من هذا التركيب وكذا حسبت وزعمت وخلت وعلمت ورايت ووجدت
وهذه الافعال اعني افعال القلوب على قسمين ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني وما يفيد تحقق
وقوعه فالاربعة الاول منها وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت تفيد
ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون المفعول الثاني
صادر من طرف راجح دايما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقق ذلك في غير
الغالب والثلاثة الباقية منها وهي علمت ورايت ووجدت تفيد تحقق وقوعه اي
تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون المفعول الثاني صادر عن علم وتحقق
دايما في وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح في غير الغالب ثم لا يخفى انه علم
من هذا انه لا يشترط في ظن اليقين العمل المذكور ان تكون بمعنى اعتقد راجحا
او جازما فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى اتهم لم تعمل العمل المذكور بل تتعدى
لمفعول واحد فقط نحو سرق لي مال فظننت زيدا اي اتهمته ومنه وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وفي حسب ان تكون بمعنى اعتقد راجحا او جازما فان
لم تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى احمر وابيض لم تعمل العمل المذكور بل تكون لازمة
نحو قولك حسبت اي صرت احسب اي ذا بياض وحمرة كالبرص وفي زعم ان تكون
بمعنى اعتقد راجحا فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى كفل وضمن لم تعمل العمل المذكور
بل تكون متعدية لواحد نحو زعم زيد عمرا اي كفله وضمنه ومنه الزعيم غارم وان كانت
بمعنى راس وطمع او سمن او هزل لم تعمل العمل المذكور ايضا بل تكون لازمة نحو
زعم زيد اي راس ومنه فلان زعيم القوم اي رئيسهم وزعم زيد اي طمع قال ابن
خالويه يقال زعم في غير مزعم اي طمع في غير مطمع وزعمت الشاة اي هزلت او سمنت
او هزلت واكثر ما يستعمل الزعم فيما يشك في صحته اي لم يقم الدليل على صحته
وان كان صحيحا في نفس الامر ففي عروس الافراح اذا تاملت اي الزعم تجده
يستعمل حين يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا
في نفس الامر ولم يستعمل في القران الا للباطل اي وعليه زعم مطية الكذب واستعمل
في غير القران للصحيح كثيرا اي ومن ثم اكثر س في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج
زعم الخليل كذا في التصريح ان زعم يأتي بمعنى قال كقوله • • •
بالهف نفسي ان كان الذي زعموا حقا • اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه
ابن بري ويشترط في خال ان تكون ماضي يخال بمعنى يعتقد راجحا لا بمعنى تكبر
والا لكانت لازمة نحو خال زيد اي تكبر واعجب بنفسه وان لا يكون بمعنى ظلع هو
بالماله نحو قولك خال الفرس اي ظلع بمعنى غمز في مشيه ولا بمعنى صار
ذا خال والا لكان لازما ايضا نحو قولك خال زيد اي صار له خال ولا بمعنى نظر
وابصر والا لكان متعديا لواحد نحو خال زيد الهلال اي نظره وابصره ويشترط

في علم

في علم ان تكون بمعنى اعتقد جازما او راجحا لا بمعنى عرف والا لكان متعديا لواحد
نحو علمت زيدا اي عرفته وهذه التفرقة بين علم وعرف استدل بها بعضهم على ان متعلق
العلم الكليات والمركبات ومتعلق المعرفة الجزئيات والبسايط والصحيح ترادفهما
وعليه فهذه التفرقة بين المترادفين اي اختصاص احدهما عن الاخر بحكم لفظي امر موكول
لاختيار العرب لحكمة لم نطلع عليها الا ان قيل وان لا تكون علم بمعنى انشقت شفته
العليا والا لكان لازما نحو علم زيد اي انشقت شفته العليا ومصدره العلمة بضم
العين وفيه ان ما ذكر مصدر علم بضم اللام وما هنا بكسرها ويشترط في راى ان يكون
بمعنى اعتقد اعتقادا جازما او راجحا ومثلها راى الحلمية على الاصح لا بمعنى ابصر والا
لكان متعديا للواحد نحو راى الشمس ابصرها وان لا تكون بمعنى اصاب رئته وان
لا تكون مرادفة لاعتقد والا لكان متعديا لواحد ايضا نحو راى ابو حنيفة
حل كذا اي اعتقد ذلك وهي عند بعضهم في ذلك بمعنى ذهب اي ذهب الى حل كذا
وان لا تكون بمعنى اشار والا لكان متعديا لواحد ايضا نحو راى زيد كذا اي
اشار به ويشترط في وجد ان تكون بمعنى اعتقد اعتقادا جازما لا بمعنى اصاب
والا لكان متعديا لواحد نحو وجد زيد ضالته اي اصابها ومصدره الوجدان
او الوجود وان لا يكون بمعنى استغنى او حزن او حقد والا لكان لازما نحو
وجد زيد اي صار ذا جدة ومصدره الوجد مثلث الواو والجدة بكسر الجيم ووجد
زيد على فقد محبوبه حزن ومصدره الوجد بفتح الواو ووجد زيد على عدوه حقد
ومصدره الموجدة تقول اذا اردت التمثيل لهذه الافعال المستوفية لهذه
الشروط ظننت زيدا قايما فظننت فعل ماض وفاعل الفعل ظن والفاعل
ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة وزيدا مفعول اول لظننت
وقايما مفعول ثان له وكذا القول اي مثل هذا القول في اعراب ظننت
زيدا قايما يقال في اعراب حسبت عمرا مقيما فحسبت فعل ماض
وفاعل الفعل حسب والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا وعمرا مفعول اول
لحسب ومقيما مفعول ثان وتقول زعمت راشدا صادقا فزعمت فعل ماض
وفاعل الفعل زعم والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة وراشدا
مفعول اول لزعم وصادقا مفعول ثان له وتقول خلت الهلال لايحا
فخلت فعل ماض وفاعل الفعل خال والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو
التا المضمومة والهلال مفعول اول بخال ولايحا مفعول ثان له وعلمت المستشار
ناصحا فعلمت فعل ماض وفاعل الفعل علم والفاعل ضمير المتكلم
وحده وهو التا المضمومة والمستشار مفعول اول بعلم وناصحا مفعول ثان وتقول رايت الجود
محبوبا فرايت فعل ماض وفاعل الفعل راى والفاعل

ضمير المتكلم وحده وهو التاء والجود مفعول اول ومحبوبا مفعول ثان له
ووجدت الصدق منجيا منجيا فوجدت فعل ماض وفاعل الفعل وجد والفاعل
ضمير المتكلم وحده وهو التاء والصدق مفعول اول ومنجيا مفعول ثان له هذا ما يتعلق
بالقسم الاول واما القسم الثاني وهو ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين وليس معناه
متعلقا بالقلب الذي يقال له فعل التصيير نحو صيرت وجعلت ورددت وتركت
واتخذت فقد اشار اليه المصنف بقوله وما اشبه ذلك اي وما اشبه
هذه الافعال السبعة المذكورة التي هي افعال القلوب في العمل المذكور
من افعال التصيير اي ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدا والخبر وليس
معناه متعلقا بالقلب يقال فيه اي في اعرابه عند هذا الاعراب الذي قيل في هذه
الافعال السبعة المذكورة فعلم ان حصر ما ينصب المبتدا والخبر في السبعة
المتقدمة اضافي اي ما ينصب ذلك من افعال القلوب فلا ينافي قوله هنا وما
اشبه ذلك هذه الافعال السبعة وحينئذ يشترط في جعل الذي ليس من
افعال القلوب ان يكون بمعنى صير لا بمعنى اعتقد والحال الاكان من افعال
القلوب نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله
الاول واناثا مفعوله الثاني وان لا يكون بمعنى اوجد او اوجب او قارب
والا تعدى لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور اي اوجد ونحو
جعلت للامير كذا اي اوجبت له كذا ونحو قول الشاعر
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي ۝ اي قارب تقول في التمثيل لجعل الذي
بمعنى صير جعلت الطين ابريقا وتقول في التمثيل لرددت العدو صديقا و
تركت الجاهل عالما ولا اتخذت الدقيق عصيدة بخلاف ما لا يتعدى من افعال القلوب
لمفعولين بان لا يتعدى اصلا نحو فكر وتفكر او يتعدى لواحد كعرف وفهم نحو عرفت زيدا
وفهمت المسئلة وما يتعدى لمفعولين غيرهما اي ليس اصلهما المبتدا والخبر من القلوب
والتصيير بل من افعال الحواس نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة فانه
اي هذا القسم ليس من النواسخ لان مفعوليه ليس اصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد درهم
ولا عمرو جبة والظاهر هنا انه لا بد في مفعولي جميع النواسخ من حمل الثاني على الاول
وصحة الاخبار عن الطين بانه ابريق وعن العدو بانه صديق والجاهل بانه عالم
والدقيق بانه عصيدة انما يتاتى على ضرب من التجوز وهو مجاز الاول وذهب ابو
علي الفارسي وجمع من المتاخرين الى ان سمع ينصب المفعولين الذين اصلهما المبتدا
والخبر وليس من افعال القلوب ولا من افعال التصيير بل من افعال الحواس بشرطان يتعلق
بما لا يسمع فكالابان وان يكون الخبر فعلا دالا على النطق نحو سمعت النبي يقول وسمعت
زيدا يقرا فالنبي في الاول وزيدا في الثاني مفعول اول وجملة يقول في الاول ويقرا في الثاني
في محل

في محل المفعول وجمهور النحاة على ان سمع فيما ذكر متعد لمفعول واحد وهو النبي صلى الله عليه وسلم
في الاول وزيدا في الثاني وجملة يقول في الاول ويقرا في الثاني في محل الحال من ذلك المفعول
ثم شرع في الكلام على التابع فقال الباب السابع اي من المرفوعات باب تابع
الاسم المرفوع والمراد به اي بالتابع من حيث هو تابع كل ثان واولى منه كل متاخر اعرب
باعراب اي بجنس اعرابه سابقه ان وجد له اعراب الحاصل والمتجدد دائما وبدل
في كل ثان كما قال شيخ المحققين النعت الثاني مما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق
المكرر لان كلا منهما ثان للمتبوع كالتابع للاول فخرج الخبر اي خبر المبتدا فانه يعرب
باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد دون المتجدد اي كل متجدد بسبب
دخول الناسخ اي وهو كان وان واخواتهما وخرج حال الاسم المنصوب نحو
رايت زيدا ضاحكا فانها اي الحال المذكور معرب باعراب
سابقه الحاصل دون المتجدد رفعا او جرا ومن ثم قال ولا يتبع سابقه اذا زال
عامل النصب وخلفه عامل الرفع او الجر نحو جاء زيد ضاحكا ومررت بزيد ضاحكا
وينقسم التابع اربعة اقسام كما قسمه الزجاجي النعت والعطف بيانا او
نسقا والتوكيد والبدل ولكل واحد منها كلام يخصه فالاول من تلك الاربعة
النعت ويرادفه الصفة والوصف وهو التابع المشتق بالفعل او المشتق
بالقوة وسياتي في كلامه ان الجامد المؤول بالمشتق وهذا يخرج بقية التوابع فانه
لا يجب ان يكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق ولا يضر مجيء التوكيد اللفظي مشتقا في نحو جاء
زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثاني تاكيد لفظي ولا يضر عطف مجيء عطف النسق
مشتقا ايضا نحو جاءني رجل مسلم وصائم ومؤولا نحو جاءني زيد وهذا او بهذا يعلم ما في شرح
القطر للمصنف وقوله الموضح لمتبوعه في المعارف او المخصص له في النكرات اي
الاصل فيه ذلك والا فيجوز ان يكون لمجرد المدح او الذم او الترحم او التاكيد مثال التابع
المشتق بالفعل نحو قولك جاءني زيد الكاتب فانه اسم فاعل بحسب الاصل لكنه صار بحسب
الاستعمال كالمؤمن والكافر فليس المراد منه التجدد والحدوث بل الثبوت والاستمرار
كالصفة المسماة المشبهة قال في حرف تعريف على الاصح لا موصولة حتى تكون هي
النعت وليست مشتقة بالفعل ومثال التابع المشتق لا بالفعل بل بالقوة نحو
قولك جاءني زيد الدمشقي فان الدمشقي وان لم يكن مشتقا بالفعل لكنه في
قوة المشتق لانه في معنى المنسوب الى دمشق والمنسوب اسم مفعول
وليس المراد بالمشتق بالفعل هنا ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على حدث منسوب
لذلك المصدر لانه بهذا المعنى يشمل اسم الزمان واسم المكان واسم الالة ولا ينعت
بواحد منها بل نعني نقصد ونريد بالمشتق بالفعل المشتق الصريح وهو ما اخذ
من لفظ المصدر للدلالة على حدث وصاحبه ومثله قول بعضهم المشتق ما دل على متصف

وسعنى قائم به وهو اسم الفاعل واسم المفعول وفيه العطف
على جزء العلم والصفة المشبهة واسم التفضيل وامثلة المبالغة لا غيرها
من اسم الزمان والمكان والالة كما تقدم فالحصر في كلامه بالنسبة لهذه
الثلاثة ونعني نقصد ونريد بالمشتق بالقوة الجامد وهو هنا ما لم يوخذ
من لفظ المصدر الدالة على حدث وصاحبه المؤول ذلك الجامد بالمشتق
اي ما اقيم من الاسماء العارية عن الاشتقاق بالمعنى المتقدم مقام المشتق
منها بالمعنى المذكور لكونه يرجع اليه بالتاويل وذلك كاسم الاشارة غير المكاني
نحو جاءني زيد هذا اي الحاضر او المشار اليه واما اسم الاشارة المكاني فلا
يقع نعتا لانه ملازم للنصب على الظرفية فان وقع موقع النعت نحو مررت
برجل هنا او هناك او ثم كان النعت متعلقه المحذوف لا به على التحقيق
وكذي بمعنى صاحب نحو جاءني رجل ذو مال اي صاحب مال واما ذو
الطائية التي بمعنى الذي فلا تقع نعتا الا على القول باعرابها نحو مررت
بالرجل ذي قام اي الذي قام وكالمنسوب اي ما يصدق عليه هذا
اللفظ والا فهذا اللفظ مشتق بالفعل وتقدم في كلامه مثال المنسوب وكالمصدر
الملتزم افراده وتذكيره نحو مررت برجل عدل وهو سماعي فانه بمعنى عادل
عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين واي نحو مررت برجل اي رجل اي
الكامل وكالجملة فان النعت بمضمونها في الحقيقة والمراد بالتبيين
اي يكون النعت موضحا لمتبوعه عندهم رفع الاحتمال اي ان يرفع عنه
الاشتراك اللفظي الواقع بينه وبين غيره وذلك في المعارف اي فيما اذا كان
المتبوع معرفة كما مثلنا اي كما يعلم من مثالنا وهو جاءني زيد العالم وزيد
الدمشقي فان زيدا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدرى من الجائي منهم
فاذا قيل العالم او الدمشقي ارتفع الاشتراك والاحتمال وفيه ان الاشتراك
قد يحصل في الصفة والنسبة فلا يرتفع الاشتراك بل يقل واجيب بانهم
جروا على ما هو الغالب والمراد بالتخصيص اي يكون النعت مخصصا لمتبوعه
عندهم تقليل الاشتراك والاحتمال اي ان يقلل الاحتمال والاشتراك
الواقع فيه وذلك في النكرات اي فيما اذا كان المتبوع نكرة نحو جاءني
رجل فاضل ومررت بقاع عرفج بالعين والراء المهملتين والفاء والجيم الشجر فكل من رجل وقاع
يصدق على افراد كثيرة فاذا قيل فاضل قل الاشتراك الواقع بين
افراد الرجل واذا قيل عرفج قل الاشتراك الواقع بين افراد القاع وقد علمت
ان الاشتراك والاحتمال بمعنى ولعل تعبير المصنف بالاحتمال في جانب المعارف
وبالاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن او لما كان الاشتراك في المعارف

طادي

٨٣

طادي وفي النكرات وعبر في الاول بالاحتمال وفي الثاني بالاشتراك ثم
النعت من حيث هو قسمان حقيقي وسببي لانه اي النعت باعتبار ما صدقه
بحسب الاستقراء الموجود منه في الخارج لا يخلو اما ان يرفع ضمير المنعوت اصطلاحا
المستتر ويجري عليه اولا بان يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا او يرفع ضمير المنعوت
المستتر لكنه لم يجر عليه بل يجري على غيره الاول هو الحقيقي والثاني باقسامه هو
السببي فالنعت الحقيقي قد علمت مما ذكرناه في تعريفه انه هو الرافع لضمير
المنعوت المستتر الجاري على من هو له في المعنى لا ما رفع ضمير المستتر فقط لصدقه
بنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه فان حسن جار على غير المنعوت مع رفعه لضمير
المنعوت المستتر وقد خرج غالب النحاة بانه سببي وبعضهم سماه مجازيا وعليه
فالاقسام ثلاثة فلا يحسن التفريع والنعت الحقيقي يتبع منعوته وجوبا حيث لا
مانع ولم يقطع عن التبعية في اربعة من عشرة في واحد من ثلاثة الرفع والنصب
والجر وواحد من ثلاثة اخرى الافراد والتثنية والجمع وواحد من
اثنين التذكير والتانيث وواحد من اثنين اخرى التعريف والتنكير تقول اذا اردت
التمثيل لذلك جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعته وهو
اي الفاضل نعت حقيقي لانه رافع لضمير منعوته الذي هو زيد المستتر وجار
عليه فهو جار على من هو له في المعنى وقد وافق منعوته في اربعة من عشرة
وبيان ذلك ان زيدا والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع
والنصب والجر وهما ايضا مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي
الافراد والتثنية والجمع وهما ايضا مذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث وهما معرفتان
الاول علم والثاني اسم موصول والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتنكير
فهذه اربعة من عشرة وانما وافقه اي وافق هذا النعت منعوته فيما ذكر
لان النعت الحقيقي وان كان غير منعوته لفظا الا انه نفس منعوته معنى والموافقة
في المعنى تشعر بالمماثلة لفظا ايضا فلا بد منها بخلاف المخالفة معنى
فانها تشعر بعدم المماثلة لفظا ثم اشار الى جواب سؤال مدرج فقال لا يقال
مع الموافقة بينهما معنى قد توجد المخالفة بينهما لفظا في بعض هذه الامور الاربعة
كما هو ظاهر السياق فقد وجدت المخالفة بينهما في الاعراب في مثل مررت بسيبويه
هذا فان المنعوت وهو سيبويه مكسور الاخر والنعت وهو هذا ساكن
اخره فلم يتفقا في الاعراب وكذا وجدت المخالفة بينهما في ذلك في مثل هذا جحر ضب
خرب فان المنعوت وهو جحر مرفوع والنعت وهو خرب مجرور وقد وجدت المخالفة
بينهما في الافراد وغيره في مثل جاء عبد الله الظريف او بعلبك الظريف او
تابط شرا الظريف فان المنعوت وهو عبد الله وبعلبك وتابط شرا مركب

الاول اضافي والثاني مزجي والثالث اسنادي والنعت وهو الظريف مفرد و
قد وجدت المخالفة بينهما فيما ذكر في مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت وهو رجل
مفرد والنعت وهو يكتب مركب من الفعل والفاعل الذي هو
الضمير المستتر في ذلك الفعل جوازا وقد وجدت المخالفة بينهما في التعريف والتنكير
في مثل قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع فان المنعوت وهو همزة نكرة
والنعت والذي معرفة وقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب فان المنعوت وهو اسم الله معرفة
لانه اعرف المعارف والنعت وهو شديد العقاب نكرة لان شديد صفة مشبهة ه
واضافتها لفظية لا تفيدها تعريفا وانما لم يقل ما تقدم لانا نقول في الجواب
عن القسم الاول المراد بالتبعية في الاعراب اي في وجوهه الثلاثة التي هي الرفع
والنصب والجر ان يكون اي الاعراب لفظا او محلا او تقديرا والتبعية
بهذا المعنى حاصلة لانه لا شك ان كلا من سيبويه وهذا في محل جر كما ان جحر
مرفوع لفظا وخرب مرفوع تقديرا بضمة منع من ظهورها حركة المجاورة فقد
توافق في المثالين المذكورين النعت والمنعوت في الاعراب ولم توجد المخالفة
بينهما في ذلك ونقول في الجواب عن القسم الثاني لا نسلم ان كلا من عبد الله
وبعلبك وتأبط شرا علما مركب بل هو مفرد كما تقدم في بحث الكلام وعلى تسليم
انه من المركب ثم هو من المفرد هنا اذ المراد بالمفرد هنا اي في باب النعت ه
ما ليس مثنى ولا مجموعا فيدخل في ذلك اي في المفرد بهذا المعنى العلم
المركب باقسامه الثلاثة وكذا يدخل فيه بهذا المعنى الجملة
الخبرية اذا وقعت نعتا لانها ليست مثنى ولا مجموعا وايضا النعت انما هو بمضمونها
في المثال المذكور ومضمون الجملة اي ما تؤول به مفرد لا مركب اذ مضمونها
في المثال المذكور كاتب ونقول في الجواب عن القسم الثالث ان كلا من
الذي وشديد العقاب ليس نعتا بل هو بدل او هو نعت مقطوع وقد صرح شيخ
المحققين بان النعت المقطوع يجوز مخالفته لمنعوته تعريفا وتنكيرا ومن ثم
قيدت كلام المصنف فيما سبق بغير المقطوع ومن اعتبار مضمون الجملة فانها
توصف باعتبار ذلك بالافراد ولا مانع من وصفها بالاعتبار المذكور بالتذكير
والتنكير فتوصف بالموافقة لموصوفها فيما ذكر كما هو المفهوم من صنيعه
وهو مخالف لقول شيخ المحققين الجملة ليست نكرة ولا معرفة فتخصيص قولهم
النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد وكما تكون
الجملة من النعت الحقيقي كما مثل المصنف تكون من النعت السببي نحو
قولك مررت برجل قام ابوه اي قائم الاب فلا يخرج النعت بها

عنهما

عنهما وسمي هذا النعت الذي وجب ان يوافق منعوته في هذه الامور الاربعة
حقيقيا لجريانه على المنعوت لفظا ومعنى اما جريانه لفظا فلانه
تابع له في اعرابه وغيره مما تقدم واما جريانه معنى فلانه نفسه في المعنى
كما علم مما سبق في كلامه ولا يخفى ان مثل النعت الحقيقي في الموافقة المذكورة القسم
الثاني من النعت السببي وهو الرافع لضمير المنعوت المستتر الذي لم يجر على
المنعوت بل على غيره نحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لا يقال
يجوز ان يكون مراد المصنف حينئذ بالحقيقي ما يشمل هذا القسم ومن ثم
اقتصر على قوله انه الرافع لضمير المنعوت المستتر لانا نقول ينافيه التفريع
بقوله والنعت الحقيقي الخ وقد يمنع مانع من موافقته النعت المذكور
لمنعوته في بعض هذه الامور المذكورة كان يكون النعت مما يستوي
فيه المذكر والمؤنث كعلامة ونسابة وهمزة وربعة وصبور وجريح
او يستوي فيه ما ذكر والمفرد وغيره كعدل ورضى واسم التفضيل
المجرد عن ال والاضافة الى معرفة نحو افضل والنعت السببي قد
علمت انه الجاري على غير من هو له في المعنى وان رفع ضمير المنعوت
المستتر ويتبع حيث لم يرفع ضمير المنعوت المستتر منعوته وجوبا
في اثنين فقط حاصلين من خمسة وهما واحد من وجوه الاعراب الثلاثة
اي الرفع والنصب والجر وواحد من اثنين التعريف والتنكير ولا
يلزم ان يتبع منعوته في الاثنين الباقيين من الخمسة الاخرى وهي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بل قد يتبع وقد لا يتبع كما سيصرح
به لكن يلزم ان يوافق ذلك النعت مرفوعه الاسم الظاهر او الضمير
البارز في واحد من الاوجه الثلاثة المذكورة في لغة ضعيفة وفي واحد
من الوجهين الاخيرين وهما التذكير والتأنيث اتفاقا لانه في الحقيقة
نعت له لا للاول فاذا كان ذلك الاسم الظاهر او الضمير البارز
مفردا مذكرا مثلا وجب ان يكون ذلك النعت كذلك في الاول
على لغة ضعيفة وفي الثاني اتفاقا وقد اشار المص الى ذلك
بقوله ويطابق اي النعت السببي الذي لم يرفع ضمير المنعوت
المستتر مرفوعه الذي هو الاسم الظاهر او الضمير البارز وجوبا
في اثنين من الخمسة الباقية وهما واحد من الافراد والتثنية
والجمع على لغة ضعيفة وهي لغة من لم يلتزم افراد الفعل بل

يلحق به علامة التثنية والجمع كما يلحق به علامة التانيث وقد اشتهرت
تلك اللغة بلغة اكلوني البراغيث فان الوصف محمول على الفعل في ذلك
كما سيصرح به **وواحد من التذكير والتانيث** هو اتفاقا وذلك
نحو قولك مررت برجل قايمين ابواه وبرجل قايمين اباوه وجاني غلام
رجلين ضارباه هما وجاني غلام رجال ضاربوه هم ونحو **مررت برجل قا يه**
امه وامراة قايم ابوها وجاني غلام امراة ضاربته هي وجاتني
امة رجل ضاربها هو فكل من قايمين وقايمين وضارباه وضاربوه
خالف منعوته ووافق مرفوعه في المثال المذكور وهو
مررت برجل قايمة امه **فقايمة** **تابعة لرجل** الذي هو منعوتها **في الجر**
وهو واحد من ثلاثة وهي اي تلك وجوه الاعراب التي هي **الرفع**
والنصب والجر وتابعة له **في التنكير وهو واحد** من اثنين
وهما التعريف والتنكير ولم تتبعه في التذكير واتفق انها
تتبعه في الافراد وهو كما علمت غير لازم **وهو** اي **قايمة** تتبع
وتطابق مرفوعه السببي **وهي امه في التانيث والافراد**
وهما اثنان من خمسة وليس الافصح اي القياس في النعت المذكور
ما تقدم من الحاق علامة التثنية والجمع به كما اشار الى ذلك بقوله
على لغة بل **الافصح** اي القياس **في النعت** السببي المذكور انه
اذا رفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا **مثنى او مجموعا** تصحيحا او
تكسيرا **ان يكون** ذلك النعت مع ذلك المرفوع **كالفعل في الا فراد**
اي في لزوم كونه مفردا اذا رفع ما ذكر فالوصف في ذلك محمول
على الفعل وهذا ما حكاه عامة النحاة فقد قال بعضهم حكى ائمة النحو
ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كاكلوني
البراغيث اه وخالف الزجاج فقال تثنية الصفة الرافعة
للظاهر وجمعها يصح في الكلام لا كضعف اكلوني البراغيث
والفرق ان اصل الصفة كساير الاسماء التي تثنى وتجمع وانما تمتنع
ذلك بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان مراعاة لهذين
الامرين اه اي فمراعاة شبهها بالفعل تقتضي عدم ذلك
ومراعاة كونها اسما تقتضيه قال بعضهم وهو حسن لو ساعد
عليه السماع وذلك **نحو** قولك **مررت برجلين قايم ابوا هما**
وبغلام رجل ضاربه هو كما تقول قام ابواهما وضربه هو **و**مررت
برجال قاعد اباوهم وبغلام رجال ضاربه هم كما تقول قعد

اباوهم

نعت صح

اباوهم وضربه هم **والاحسن في جمع التكسير** او التصحيح اي اذا رفع
النعت جمع تكسير او تصحيح **الجمع** اي ان يؤتى بذلك النعت مجموعا
جمع تكسير على خلاف القياس وذلك **نحو** قولك **مررت برجل قعود غلما نه**
وبرجلين قعود غلمانهما وبرجال قعود غلمانهم ومررت برجل قعود مسلموه
او مسلموها او مسلموهم فهذا احسن من افراده الذي هو القياس على
الفعل نحو قولك قاعد غلمانه او غلمانهما او غلمانهم او مسلموه او مسلموها
او مسلموهم ولا منافاة بين افصحية الافراد على الجمع مطلقا فيما تقدم
واحسنية الجمع تكسيرا على الافراد هنا لان ذاك لما كان هو القياس كان
افصح وهذا لما كثر استعماله كان احسن والجمع تكسيرا احسن من
جمعه تصحيحا نحو قولك قاعدين غلمانه او غلمانهما او غلمانهم او مسلموه
او مسلموهما او مسلموهم وقيل الافراد افصح من تكسيره في ذلك وقيل
ان تبع جمعا ايضا اي كان كل من المنعوت والاسم الظاهر جمعا فجمعه
تكسيرا افصح نحو قولك مررت برجال قيام اباوهم والا فالافراد افصح
نحو قولك مررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وقد
اتفقوا على ان الافراد افصح من الجمع تصحيحا فعلم ان قعودا افصح
من قاعد وقاعدا افصح من قاعدين فان تقييد المصنف في الاسم
الظاهر بكونه جمع تكسير لا محل له بل مثله جمع التصحيح وقد وعدناك
بان المصنف سيصرح بان النعت السببي لا يلزمه ان يتبع منعوته
في الاثنين الباقيين من الخمسة الاخرى بل قد يتبع وقد لا يتبع
وقد نبه على ذلك هنا بقوله **ولا يلزم في** النعت **السببي ان يتبعه**
اي المنعوت **في** اثنين من **الخمسة الباقية** واحد من ثلاثة **وهي**
الافراد والتثنية والجمع وواحد من اثنين **وهما التذكير**
والتانيث لانه كما علمت مما قدمناه **في المعنى نعت للمرفو ع**
به لا نعت للجاري عليه الذي هو الاول **ولذلك** اي لكونه
ليس نعتا في المعنى للجاري عليه بل للاسم المرفوع **سمي سببيا**
اي لكونه وصفا **قايما في المعنى بالسببي** اي **وهو** الاسم الذي
بينه وبين المنعوت نسب وعلاقة وهو الاسم الظاهر **المضا ف**
اصطلاحا **الى ضمير المنعوت كما مثلنا** اي كمثالنا وهو مررت برجل قايمة
امه ومثل الاسم المذكور الضمير البارز كما علمت ويجوز تعدد
النعت بلا خلاف ثم لما ذكر المصنف التعريف والتنكير

احتاج الي بيان المعرفة والنكرة وقدم الكلام علي المعرفة مع انها خلاف
الاصل لاندراج كل معرفة تحت النكرة من غير عكس لشرف المعرفة
ولانحصارها وكثرة افراد النكرة وانتشارها ومن ثم بين المعرفة
بالعد دون الحد وانما اتي بها بالعد ليتاتي له قوله والنكرة ما عدا ذلك
ولقول الشيخ ابن مالك من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون
استدراك عليه فقال **والمعارف ستة** وهي متفاوتة في التعريف
فاعرفها الضمير لانه لا يفتقر الي ان يوصف بخلاف غيره لكن بعد لفظ الجلا له
فقد ذكر بعضهم ان لفظ الجلالة اعرف المعارف اجماعا فلذلك
تدم الضمير فقال **الاول** منها **المضمر** ويقال له الضمير وتقدم وجه
التسمية بذلك **وهو** اي المضمر **ما دل** وضعا **علي** شخص **متكلم**
او شخص **مخاطب او** شخص **غايب** لما قدمناه في باب الفاعل ان
المضمر موضوع للجزئي لا للمفهوم الكلي واستعمل في الجزئي حتي
يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا بل هو جزئي وضعا واستعمالا فخرج
احرف المضارعة لانها انما تدل علي المتكلم والمخاطب والغايب وكذلك
الكاف في اياك والياء في اياي والهاء في اياه وذلك **نحو** ان بغير
الف من **انا** فانها موضوعة **للشخص المتكلم** وحده غير معظم نفسه
وان من **انت** بفتح التاء فانها موضوعة **للشخص المخاطب** المذكر
وهو فانها موضوعة بجملتها **للشخص الغايب** المذكر **وفروعهن**
اي فروع هذه المذكورات **ففرع** ان من **انا نحن** فانها للمتكلم ومعه
غيره او له وحده معظما نفسه **وفرع** ان من **انت** بفتح التاء ان
من **انت** بكسر التاء فانها للمفردة المونثة المخاطبة **و**ان من **انتما**
لمثني المذكر والمؤنث المخاطب **و**ان من **انتم** لجمع الذكور المخاطبين
وان من **انتن** لجمع الاناث المخاطبات **وفرع هو هي** فانها بجملتها
للمفردة الغائبة **و**الهاء من **هما** لمثني المذكر والمونث الغايب
والهاء من **هم** لجمع المذكر الغايب وقيل الضمير كله هم بجملته
والهاء من **هن** لجمع الاناث الغايبات وهذا كله في الضماير المنفصلة
وقس علي ذلك **الباقي** من الضماير المتصلة المستترة والبارزة
وتقدم بيان ذلك كله والكلام عليه مستوفي في باب الفاعل
فلا عود ولا اعادة ولا يخفي ان الضماير متفاوتة في التعريف
فاعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب وادعي غير الجمهور ان
ضمير الغايب العايد علي نكرة يكون نكرة ولذا دخلت عليه

رب

مطلب في بيان المعارف

له

رب بجوربه رجلا وقيل ان عاد علي واجب التنكير كالحال والتمييز
فهو نكرة وان عاد علي غيره كان معرفة ولما كان العلم غير لفظ الجلالة
لما تقدم يلي الضمير في التعريف خلافا للسيرافي حيث ذهب الي انه
اي العلم اعرف المعارف ذكره عقبه بقوله **والثاني** منها اي
المعارف **العلم وهو اسم يعين مسماه** اي يظهره ويجعله كانه
مشاهد حاضر للعيان **بلا قيد** فخرجت النكرات لانها لا تعين
مسماها وخرجت بقيت المعارف لانها انما تعين مسماها بقيد الحضور
في ضمير المتكلم والمخاطب والمرجع في ضمير الغايب والاشارة
الحسية بالنسبة لاسم الاشارة والعلم بالصلة بالنسبة
للموصول والالف واللام والاضافة بالنسبة للمعرف بهما ثم هذا
العلم اما شخصي بان يكون موضوعا لشخص معين **كزيد للمذكر
وهند للمونث** واما جنسي بان يكون موضوعا للجنس والماهية
المعينة في الذهن باعتبار ذلك التعيين كاسامة فانه وضع
لجنس ماهية السبع الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور
وكثعالة فانه وضع لجنس ماهية الثعلب الحاضرة في الذهن باعتبار
ذلك الحضور وكذوالة بالمعجمة فانه وضع لماهية الذيب
الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور ثم لا يخفي انه يجوز ان
يستعمل كل من اسامة وثعالة وذوالة في نفس هذه الماهية
لكن بالنظر لما وجدت فيه من الافراد فيقال اسامة اشجع
من ثعالة وثعالة احيل من ذوالة اي صاحب هذه الماهية
اشجع من صاحب هذه الماهية وصاحب هذه الماهية احيل
من صاحب هذه الماهية ويجوز ان يستعمل في الفرد نفسه لكن
باعتبار تلك الماهية فتقول لكل اسد رايته هذا اسامة
ولكل ثعلب رايته هذا ثعالة ولكل ذيب رايته هذا ذوالة
وكلاهما استعمال حقيقي فان راعيت في الاستعمال الثاني
خصوص ذلك الفرد كقولك هذا اسامة الذي اكل فلانا بالامس
كان استعمالا مجازيا وفي كلام بعض الحذاق الجنسي ليس بعلم
في عرف اهل المنطق لعدم نظرهم الي الاحكام اللفظية وهذا من
باب تخالف الاصطلاحين بحسب اختلاف النظرين وهو كما
تري يشير الي ان العلم الجنسي معرفة لفظا لا معني واليه

مقبلة

واليه ذهب جمع منهم الشيخ ابن مالك وتبعه الجمال ابن هشام وادعي بعضهم انه
معرفة لفظا ومعنى ولما كان اسم الاشارة يلي العلم في التعريف خلافا لابن
السراج حيث ذهب الي انه اي اسم الاشارة اعرف المعارف قال لانك
تعرفه بعينك وقلبك ذكره بقوله **و** الثالث منها **اسم الاشارة و**
هو اي اسم الاشارة اي اللفظ المسمى بهذا الاسم عند النحاة
ما وضع لمسمى واشارة اليه حسية باحد الاعضاء فلا دور
في اخذ الاشارة في تعريف اسم الاشارة لان المعنى ما تطلق عليه النحاة هذا
اللفظ وهو ما وضع للامر المشار اليه واورد على هذا التعريف لفظ المشار
اليه لانه وضع للامر المشار اليه واجيب بان الاشارة المعتبرة في المشار
اليه ليست الحسية بل اعم ومن هذا تعلم ان اسماء الاشارة لا يشار
بها الا الي مشاهد محسوس فلو اشير بها الي غير ذلك كان منزلا
منزلة المشاهد المحسوس ولا يخفى ان المسمى اما ان يكون مذكرا
او مؤنثا وكل واحد منهما اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا فالاقسام
ستة وقد اشار الي ذلك المصنف بقوله **و** يكون
اي اسم الاشارة **للمذكر والمؤنث** اي لمفردهما **و** مثناهما
و جمعهما كذا من **هذا للمفرد المذكر** اي للشخص الموصوف بما
ذكر لا لهذا المفهوم ليستعمل في الجزئي المذكور حتى يكون كليا
وضعا جزئيا استعمالا بل هو جزئي وضعا واستعمالا كما تقدم
في الضمير **و** ذه بكسر الذال المعجمة وسكون الهاء او بكسرها مع
الاشباع او بدونه من **هذه للمفردة المؤنثة** ويشار اليها
بتي ايضا **و** ذان من **هذان لمثنى المذكر** وتان من **هاتان** ن
لمثنى المؤنث حالة الرفع وهذين وهاتين في حالتي النصب
والجر واولاء من **هؤلاء للجمع** مطلقا اي **لجمع المذكر والمؤنث**
العاقل وغيره وهو للعاقل اكثر وهو ممدود عند الحجازيين
مقصور عند غيرهم والمد اولي فالمشار اليه ستة والمشار به خمسة
وهذه الصيغ الخمسة كلها للقريب ويؤتى بذاك وتيك وذانك
وتانك بالتخفيف واولاك بالقصر للمتوسط ويؤتى للبعيد
حسا او رتبة بذلك وتلك وذانك وتانك بالتشديد
واولالك بالقصر وبالمد فقد علمت من هذا ان المراتب ثلاثة اولئك صح
وان اللام لا تلحق المثنى ولا الجمع ممدودا وان حالة البعد في
المثنى

في المثنى يدل عليها بتشديد النون واوليك بالمد لا يؤتى بها للمتوسط
بل للبعيد لان حالته في البعد والتوسط حالة واحدة ولا يخفى ان هذه
الكاف اي اللاحقة لاسم الاشارة حرف باتفاق لان اسم الاشارة لا يضاف ف
لكن يتصرف فيها تصرف الكاف الاسمية غالبا فتفتح للمخاطب وتكسر
للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنيه وعلامة الجمع فتقول ذاك
وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح للمذكر
وتكسر للمؤنث ولا تلحقها علامة تثنية ولا علامة جمع ودون
هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا علامة جمع
ولما كان الاسم الموصول يلي اسم الاشارة في التعريف ذكره عقبه
بقوله **و** الرابع منها **الاسم الموصول وهو ما افتقر** ابدا **الى الوصل**
بجملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها معهودة للمخا طب
الا في مقام التهويل **او بظرف او بجرور تامين** اي تتم بهما الفائدة
او وصف صريح **و** افتقر **الي عائد** يعود على ذلك الاسم الموصول
او ما هو خلفه ومن ثم لا يجوز ان يرتفع زيد بخرج في قولك الذي
خرج زيد لانه يؤدي الي خلو الصلة من العائد او خلفه فخرج بقولنا
ابدا النكرة الموصوفة بما ذكر فانها وان افتقرت لذلك لكن
حال كونها موصوفة لا ابدا ودخل بقولنا او وصف صريح ال
الموصولة لانها لا توصل الا بالوصف المذكور كالضارب والمضروب
وقد ذكروا ان الاعراب الذي تستحقه ال في نحو جاء الضارب
٨٧ انتقل الي ذلك الوصف الذي اتصلت به الواقع صلة لها وقد
الغز في ذلك بعضهم بقوله حاجيتكم لتخبروا ما اسمان واول
اعرابه في الثاني وخرج بقوله الي عائد الموصول الحرفي لانه وان
افتقر ابدا الي الوصل بما ذكر لكن لا يفتقر الي عائد وانما اشترط
في الجملة ان تكون خبرية لان الموصول وضع وصلة الي وصف المعارف ف
بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها
ان تكون خبرية وانما اشترط كونها معهودة للمخاطب لان
وضع الموصول على الابهام فيؤتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول
المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون تلك
الصلة الا في مقام التهويل فيحسن ابهامها نحو فغشيهم من اليم

ما غشيهم وقولنا او ما هو خلفه ليدخل قول الشاعر وانت الذي في رحمة
الله اطمع اي في رحمتك فاوقع الظاهر موقع الضمير قال ابو علي الفا
رسي ومن الناس من لا يجيز هذا قال الشيخ ابو حيان هذا لم يجزه
س في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجوز عنده في الصلة ثم لا يخفى ان
الموصول الاسمي قسمان نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك
بين معان مختلفة بلفظ واحد وعلى الاول اقتصر المصنف تسهيلا
على المبتدي فقال وهذا الموصول الذي هو نص في معناه يقع بعضه
على المفرد المذكر وبعضه على المؤنث وبعضه على مثنيهما
وبعضه على جمعيهما نحو الذي فانه للمفرد المذكر عالما او غيره
اي للشخص الموصوف بذلك لا لهذا المفهوم ليستعمل في الجزئي
المذكور حتى يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا بل هو جزئي وضعا
واستعمالا كما تقدم في الضمير واسم الاشارة والتي فانها للمفردة
المؤنثة عاقلة وغيرها واللذان فانه لمثنى المذكر رفعا
واللذين نصبا وجرا واللتان فانه لمثنى المؤنث رفعا واللتين
نصبا وجرا والاولى مقصورا كالعلى وقد يمد والذين بالياء
في الاحوال كلها عند اكثر العرب وقد يقال جا اللذون فانها
لجمع المذكر الاول للعالمين كثيرا ولغيرهم قليلا والثاني للعالمين
فقط واللاتي واللائي لجمع المؤنث عاقلا وغيره وقد تحذف
ياؤهما اكتفاء بالكسرة فيقال اللات واللاء وقد تتعارض اللائي
والاولى فيقع كل منهما مكان الاخر فيقال جاء اللائي قاموا كما يقال
جاء الاولى فعلن ولما كان المعرف بال يلي الاسم الموصول في التعريف
ذكره عقبه بقوله والخامس منها المعرف بالالف واللام
اي بمجموعهما كما ذهب اليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما
في ذلك كما قال الشيخ ابن مالك وانما الخلاف بينهما في الهمزة
الزايدة هي فهي همزة وصل ام اصلية فهي همزة قطع قال الخليل
بالثاني وانما وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه
بالاول وانما فتحت مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة
الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا دخل لها في التعريف

وانما اتي بها للتوصل الى الابتدا بالساكن وقيل المعرف الهمزة واللام
زايده وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
وذلك المعرف كالرجل للمذكر والمراة للمؤنث ولا يخفى
ان ال المعرفة على ثلاثة اقسام لانها اما تكون لتعريف الجنس
والحقيقة من حيث هي ان وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة نحو قوله
تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اهلك
الناس الدرهم والدينار واما لتعريف الجنس والحقيقة في ضمن
جميع افرادها حقيقة او عرفا وتسمى لام الاستغراق الحقيقي
في الاول والعرفي في الثاني فالاول نحو قوله تعالى وخلق الانسان
ضعيفا والثاني نحو قولك جمع الامير الصاغة لان المراد من
ذلك عرفا انه جمع صاغة بلدة او مملكة لا جميع صاغة الدنيا
وفيه ان ال في الصاغة كما قال المصنف في التصريح موصولة
لا معرفة ويرد بان هذا الوصف مما غلبت عليه الاسمية قال فيه
معرفة كما تقدم واما ان تكون لتعريف الشيء المعهود وتسمى
لام العهد وذلك المعهود اما ان يكون معهودا ذكرا او معهودا
ذهنا او معهودا حضورا فالاول اما ان يذكر مصحوبها
صريحا نحو قوله في زجاجة الزجاجة او كناية نحو قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى فان الذكر تقدم ذكره في اللفظ
مكنيا عنه بما في قولها نذرت لك ما في بطني محررا كان
ذلك عندهم خاصا بالذكور والثاني ان يعلم المخاطب

مصحوبها قبل ذكره من غير ان يجري ذكره نحو جاء
القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور والثالث
ان يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لاخر وقد شتم انسانا
حاضرا بالمجلس لا تشتم الرجل او علما كقوله تعالى اليوم اكملت
لكم دينكم ثم لا يخفى ان المعرف بال الجنسية قد اتفق في بعض
الاستعمالات انه غلب على بعض من يستحقه حتى التحق
بالاعلام الشخصية وقيل له العلم بالغلبة كالعقبة
ثم اشار الى ما به ختام المعارف بقوله والسادس منها
المضاف اضافة محضة اي تفيده التعريف او التخصيص

وهو المضاف الى واحد من هذه المعارف الخمسة المتقدمة فا
لمضاف الى الضمير كغلامي والمضاف الى العلم نحو غلام زيد
والمضاف الى اسم الاشارة نحو غلام هذا والمضاف الى الموصول
نحو غلام الذي قام والمضاف الى المعرف بالالف واللام نحو
غلام الرجل بخلاف المضاف اضافة غير محضة بان لا تفيده الا
ضافة ذلك بان كان غير مضاف لواحد من المذكورات بل
كان مضافا اضافة لفظية كاضافة الوصف الى معموله
كضارب زيد الان او غدا فهو باق على تنكيره لان اضافته
غير محضة اي لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا بل هي لمجرد التخفيف
وانما قيد المصنف اسم الفاعل بالان او غدا لان اسم الفاعل
لا يعمل عمل الفعل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيكون
مجروره في محل نصب به بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي فانه
لا يكون مضافا لمعموله ثم لا يخفى انهم ذكروا ان المضاف الى
شيء من هذه المعارف يكون في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف
الى الضمير فانه في رتبة العلم دون الضمير قال الجمال ابن
هشام في شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت
بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى الضمير فلو
كان في رتبة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف
ولا يجوز ان تكون الصفة اعرف من موصوفها بل دونه
او مساوية له اه ثم لا يخفى ايضا انه قد اتفق في بعض
الاستعمالات انه غلب هذا المعرف بالاضافة على بعض
من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية وقيل له العلم
بالغلبة كابن عباس فانه قد غلب على سيدنا عبد الله
دون اخوته ثم اشار الى ما لاجله ذكرت هذه المعا رف
بقوله وهي اي هذه المعارف الستة بالنسبة الى باب
النعت على ثلاثة اقسام الاول منها ما لا ينعت ولا
ينعت به وهو الضمير اما انه لا ينعت به فلانه غني
عن الايضاح الذي هو الغرض الاصلي من نعت المعرفة
لانه واضح لكونه نصا في مسماه لا يحتمل غيره وتوضيح

الواضح

الواضح تحصيل للحاصل وجوز الكسائي نعت ضمير الغايب
وجعل منه قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم فهو وامثاله
محمول على البدل عند الجمهور لان ضمير الغايب نص في مسماه
اذا تعين مرجعه نحو جاني زيد فاياه اكرمت ثم حملوا نعت
المدح والذم ونحوهما على نعت الايضاح طردا للباب واما
انه لا ينعت به فانه ليس مشتقا ولا مولا بالمشتق والثاني
منها ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم الشخصي وظاهر كلامهم
ولو بالغلبة بان كان صفة في الاصل لكن في البسملة لشيخ
الاسلام زكريا ان العلم بالغلبة يصح ان يقع نعتا باعتبار
اصله قبل العلمية ويبني عليه جواز كون الرحمان نعتا
للفظ الجلالة مع كونه علما بالغلبة اما انه ينعت فلا
حتياجه الى الايضاح لانه قد يقع الاشتراك الاتفا قي
فيه اي العارض بسبب التكرر في وضع العلم اتفاقا فقد
قال في البسيط الاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالو في
ضع لان واضع الاسم العلم لم يقصد مشاركة غيره له
انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ
الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريف العلم
بكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع بخلاف اشتراك
النكرة فانه مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير واما
انه لا ينعت به فلجموده ولعدم تاويله بالمشتق
لما بينهما اي العلم والمشتق من التضاد لان العلم يدل
على الوحدة لا غير والمشتق يدل على التعدد اي يصلح
لان يدل على التعدد والا فالمشتق كلي والكلي في ذاته
لا تعدد فيه والتعدد فيه انما هو باعتبار صدقه على
افراد والثالث منها ما ينعت وينعت به وهو الباقي
من تلك المعارف الستة وهي اي تلك المعارف التي
هي الباقي الاشارة اي اسم الاشارة والاسم الموصول و
الاسم المعرف بالالف واللام والاسم المضاف الى واحد
منها اي المعارف الستة وما ذكره من ان الموصول ينعت

وينعت به يخالفه قول شيخ المحققين وقوع الموصول موصوفاً
فلم اعرف له مثالا قطعيا والظاهر انه يستغني عن الصفة با
لصلة اي فلا حاجة لنعته وحينئذ تكون الاقسام اربعة
على حسب ما تقتضيه القسمة العقلية ومثل له في البسط بالجملة
فجملة الاقسام ثلاثة فيه نظر ثم لما بين المعرفة اخذ في بيان
النكرة واخرها مع انها الاصل لما تقدم الذي منه كثرة افرادها
وانتشارها ومن ثم عرفها بتعريفين التعريف الاول بما هو في
قوة العد اشار اليه بقوله والنكرات ما سوى ذلك
اي سوى المتقدم ذكره من المعارف لانه لا واسطة بينهما
خلافا لمن اثبتها وجعل من ذلك الاسم الخالي من ال والتنوين
كاين ومتى وكيف والتعريف الثاني بالحد اشار اليه
بقوله وهي اي النكرة التي هي مفرد النكرات ما اسم شاع في
افراد جنس موجود اي مفهوم كلي موجود ذلك الجنس
بوجود افراده في الخارج كرجل اي كهذا اللفظ فانه
شاع في جنس الرجال اي صادق على كل فرد من افراد الرجال فانه
موضوع لمفهوم كلي وهو الذكر من بني ادم اي لهذا الجنس الصادق
على كل فرد من افراده التي هي زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك
وذلك الجنس موجود ومحقق بوجود تلك الافراد في الخارج
يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك
الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما علمت
او هي اسم شاع في افراد جنس اي مفهوم كلي مقدر وجوده
بوجود افراده المقدر الموجود في الخارج كشمس اي هذا
اللفظ فانها لم توضع على ان تكون خاصة بفرد مخصوص
كهند وانما هي موضوعة وضع اسماء الاجناس التي لها
افراد موجودة وحاصلة في الخارج كرجل فهي موضوعة لمفهوم
كلي وهو الكوكب النهاري اي لهذا الجنس الصادق على كل
فرد من افراده لو وجد في الخارج بحيث لو وجد شيء اطلق

عليه

اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه
لا من حيث خصوص ذلك المفرد كما مر نظيره فحقها ان تصدق
على متعدد موجود في الخارج كما ان نحو رجل كذلك اي حقه ان
يصدق على متعدد موجود في الخارج لصدقه على ذلك بالفعل فان قيل
تعريف النكرة بما ذكر يصدق على الضمير واسم الاشارة والموصول لان
لفظ انا مثلا شايع في افراد مفهوم المتكلم وحده يستعمل في كل منها
استعمالا حقيقيا وانت شايع في افراد مفهوم المذكر المخاطب كذلك وهو
شايع في افراد مفهوم المذكر الغايب كذلك ولفظ ذا مثلا شايع في افراد
مفهوم الواحد المذكر المشار اليه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا
ولفظ الذي مثلا شايع في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل
منها كذلك اجيب بان المراد بالشايع في حد النكرة الشياع في افراد
المفهوم الكلي الذي هو موضوع اللفظ كما علمت وكل من الضمير واسم
الاشارة والموصول ليس موضوعا للمفهوم الكلي وانما كل واحد منها موضوع
لكل فرد بعينه من افراد ذلك المفهوم الكلي كما علمت انها جزئيات وضعا
واستعمالا نعم على المذهب الثاني انها موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل
في جزئي يحتاج الى الجواب عن هذا السؤال قال بعضهم وقد اشار
اليه في البسيط بقوله واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء الاشارة
وان كان مقصود الواضع الا انه اشتراك في المسمى المعين فلذا لم
يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرة فانه في كل مسمى غير
معين فلذلك افترق الاشتراكان فليتامل فقد علم ان النكرة
تصدق على متعدد فهي محتاجة الى ما يخصصها والى ذلك اشار
المصنف بقوله وجميع اسماء الاجناس من النكرات الجامدة كرجل
تنعت لابهامها واحتياجها الى التخصيص ولا ينعت بها لجمودها
اذا لم تؤول بالمشتق فان اولت به نعت بها نحو مررت بقاع عرفج
اي خشن وبرجل اسد اي شجاع فهي عند عدم التاويل بالمشتق
كالاعلام في ذلك الحكم في نعتها وعدم النعت بها ثم لما اجمل في قوله
ان العلم ينعت وان كلا من اسم الاشارة والموصول اي والمعرف بالالف
واللام والمضاف الى واحد من المعارف الستة ينعت وينعت به
اخذ في بيان ما ينعت به بعض ذلك بقوله والعلم ينعت بما ذكر

بعده من المعارف فينعت باسم الاشارة واسم الموصول والمعرف
بالالف واللام والمضاف الي واحد منها اي من المعارف الستة
التي هي الضمير والعلم والموصول واسم الاشارة والمعرف بالالف واللام
وانما نعت بالمضاف الى الضمير لانه في رتبة العلم كما مر
واسم الاشارة لاينعت بكل اسم من هذه المعارف بل لا ينعت منها
الا بما فيه الالف واللام سوا كانت المعرفه له اوزايدة فيه لازمة
كالمقترنة بالاسم الموصول اوموصولة بدليل ما ياتي في التمثيل وكانه
لم يتل المعرف بالالف واللام لذلك وقد قال شيخ المحققين لايقع
من الموصولات نعتا الا ما فيه الالف واللام لمشابهته للصفة
نحو الذي والتي واللاتي بخلاف من وما انتهى وانما اشترط في نعت
اسم الاشارة ان يكون فيه الالف واللام لان الجنس المعرف
بالالف واللام يزيل الابهام الحاصل في اسم الاشارة لان السامع
لا يفهم منه جنس المشار اليه اذا كان بحضرة المتكلم اجناس
متعددة فاذا جي بالجنس المعرف بال زال الابهام اي وفي معنى
ذلك الاسم الموصول الذي هو ال او المقرون بها لان الصلة لابد ان
تكون معهودة كما علمت والا فعلته قاصرة على ان هذا التوجيه ربما
خالف قول شيخ المحققين توجيها لكون اسم الاشارة اعرف
من المقرون بال لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين
والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين انتهى
وقد تقدم ذلك عن ابن السراج اي لان اسم الاشارة معه الاشارة
الحسية فتقول في نعت العلم باسم الاشارة جا زيد هذا اي
الحاضر فهو مؤول بالمشتق وسكت عما ينعت به الموصول وعما
ينعت به المعرف بالالف واللام وعما ينعت به المضاف الى واحد من
المعارف الستة لكنه ذكر في الامثلة الاتية ما يعلم منه ان المعرف
بالالف واللام ينعت باسم الاشارة وبالموصول وبالمعرف بالالف
واللام ولا يخفى انه ينعت ايضا بالمضاف الي المعرف بالالف واللام
والمضاف الي اسم الاشارة والمضاف الي الموصول وان المضاف الي
واحد من المعارف ينعت بمضاف مثله وبالمعرف بالالف واللام و
باسم الاشارة وتقول في نعته بالموصول الاسمي جاء زيد

الذي

الذي قام ابوه اي القايم ابوه فالنعت في الحقيقة بمضمون المؤول والصله
وتقول في نعته بالمعرف بالالف واللام جا زيد الحسن وجهه وتقول
في نعته بالمضاف الي معرفة من تلك المعارف الستة جا زيد
صاحبك باضافته الي الضمير لان ما اضيف الى الضمير في رتبة العلم
كما تقدم او صاحب زيد بالاضافة الي العلم او صاحب هذا بالا
ضافة الي اسم الاشارة او صاحب الذي قام ابوه بالاضافة الي المو
صول او صاحب الرجل بالاضافة الي المعرف بالالف واللام او صاحب
غلامي بالاضافة الي المعرف بالاضافة الي الضمير او صاحب غلام
زيد او صاحب غلام هذا او صاحب غلام الذي قام ابوه او صاحب غلام
الرجل وتقول في نعت اسم الاشارة بالاسم الموصول المقرون بال
الزايدة اللازمة جا هذا الذي قام ابوه اي القايم ابوه وتقول في
نعته بالجنس اي باسم الجنس المعرف بالالف واللام جا هذا الرجل
اي الحاضر وتقول في نعته بالمضاف المقرون بال الموصوله جاء
هذا الرجل الضارب ثم اشار الي مثال نعت المقرون بال كانه توهم انه
ذكر ما ينعت به اولا كالذي قبله فقال وتقول في نعت المقرون بال
بمثله جاء الرجل الكامل وقد يمتنع نعته وذلك في نحو جاني رجل
فاكرمت الرجل كما صرح به المصنف في التصريح اي لانه حل محل
الضمير وقد الغز فيه بعض الفضلا بقوله افدني يا نحوي اي معرف
بلام وقالوا نعته غير جايز و بالموصول جاء الرجل الذي قام ابوه
اي القايم ابوه وباسم الاشارة جاء الرجل هذا اي الحاضر وينعت
ايضا بالمضاف الي واحد من هذه الثلاثة نحو جاء الرجل محب العلماء
ومحب الذي قام ابوه ومحب هذا ثم لا يخفى انه علم مما سبق ان كلا
من اسم الاشارة والموصول اعرف من المعرف بال وكل ما اضيف الي شيء
من هذه المعارف فهو في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الي الضمير
فانه في رتبة العلم وان الصفة لا تكون اعرف من موصوفها
بل دونه او مساوية له وحينئذ ينشا توقف في صحة نعت المعرف
بال باسم الاشارة وبالموصول وبالمضاف الي واحد من هذه المعارف الستة
وتقول في نعت المضاف الى واحد من هذه المعارف الستة جا غلامي
صاحبك وغلام زيد صاحب عمرو وغلام هذا صاحب هذا وغلام

٦١

مطلب في بيان التوكيد

الذي قام ابوه صاحب الذي قام اخوه وغلام الرجل صاحب الرجل المراة وجاء
غلامي الكامل وجاء غلامي هذا فالرافع للنعت في هذه الامثلة جميعها
عامل لفظي وهو ما رفع المنعوت لفظا وذلك فيما عدا اسم الاشارة
والموصول او محلا وذلك في اسم الاشارة والموصول وقيل الرافع
للنعت معنوي وهو كونه تابعا ولما فرغ من الكلام على النعت الذي
هو الاول من التوابع شرع في الكلام على الثاني منها فقال والثاني
من التوابع التوكيد وربما قيل له التاكيد بالهمزة وبابدالها
الفا على القياس في نظيره من نحو راس وهو لغوي وصناعي فمعناه
اللغوي احكام الشيء ومعناه الصناعي تمكين الشيء في النفس والمراد
به المؤكد وهو اي التوكيد بالمعنى المذكور ضربان لفظي
منسوب للفظ ومعنوي منسوب للمعنى فاللفظي هو اعادة
الاول اي الذي اعيد به المعنى الاول ملتبسا بلفظه اي بذلك
اللفظ ويكون في الكلمات الثلاث اي الاسم والفعل والحرف
ويكون في الجملة ايضا فالاول جاء زيد زيد والثاني كقام قام
والثالث نعم نعم والرابع ذهب زيد ذهب زيد او اعادة الاول
اي او الذي اعيد به المعنى الاول ملتبسا بمرادفه اي مرادف ذلك
اللفظ كجاء ليث اسد وجلس قعد زيد لكن قال بعضهم الجلوس
ما كان عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع ونعم جير لكن
في كلام شيخ المحققين ان نعم تقع بعد الاستفهام دون جير
ومن ثم لو عبر بالموافقة بدل المرادف لكان اولي لشموله ما ذكر
بناء على ما ذكر ولشموله كما قال بعضهم لنحو زيد عطشان نطشان
وحسن بسن قال فان كلا من نطشان وبسن توكيد لفظي و
ليس بمرادف بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده قال
الجمال ابن هشام في شرح القطر وليس من التوكيد قول المؤذن
الله اكبر الله اكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ثم
اشار الي فايدة التوكيد بقوله وانما جيء به اي بالتوكيد
اللفظي بقسميه لقصد التقرير ورفع احتمال السهو والغفلة

عن

عن المتكلم اي جعل مدلوله متقررا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره
مثلا اذا قلت جاني زيد زيد او ليث اسد جيء بالثاني لئلا يتوهم
ان الجاي غيره كعمرو مثلا وذئب مثلا وانما ذكر مثلا زيد و
ليث على سبيل السهو والغفلة وبقولنا المعنى الاول يندفع
ما قيل يرد على كلامه نحو بابا بابا وسورة سورة وصفا صفا
ودكا دكا من قولك قرات الكتاب بابا بابا وقرات القران سورة
سورة ومن قوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا وقوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا فانه وان اعيد في ذلك الاول
بلفظه لكن لا بمعناه بل بمعنى يغاير للاول فان المراد بابا بعد باب
وسورة بعد سورة وصفا بعد صف ودكا بعد دك فليس تاكيدا
فهو حال على التاويل ومن غير التاكيد ايضا قوله تعالى في سورة المرسلات
ويل يومئذ للمكذبين ويل يومئذ للمكذبين الخ وقوله تعالى في سورة
الرحمن فباي الاء ربكما تكذبان فباي الاء ربكما تكذبان الخ لان
كل مرة ذكرت فيها جملة بين ذلك فهي باعتبار معنى اخر غير
الاولي كما بينه غير واحد من المفسرين او انما جيء به لخوف النسيان
اي نسيان الاول او انما جيء به لخوف عدم الاصغاء الي الاول او
انما جيء به لخوف عدم الاعتناء بالاول من السامع وفيه ان خوف
النسيان وخوف عدم الاصغاء لازم للتقرير فلا فايدة لذكرهما
بعده ومن ثم اقتصر عليه صاحب التلخيص واجيب بانه وان لزم
ذلك للتقرير الا انه فرق ما بين القصد الي مجرد التقرير والقصد الي
خوف النسيان او خوف عدم الاصغاء فالجمع بينهما انسب بمقصود
الكتاب فعلم ان التوكيد بمعنى المؤكد اللفظي هو التابع الدال
على تقرير متبوعه او خوف نسيانه او خوف عدم الاصغاء اليه
او خوف عدم الاعتناء به وفيه ان هذا التعريف يصدق بعطف
البيان فانه يقرر متبوعه واما التوكيد المعنوي فهو التا
بع الرافع احتمال تقدير اضافة اي مضاف الي المتبوع او الرافع
احتمال ارادة الخصوص بما ظاهره العموم اي لمتبوع ظاهره العموم
فلفظ ارادة معطوف على تقدير ويجوز ان يكون معطوفا علي
اضافة اي احتمال تقدير ارادة فالتابع جنس اي كالجنس لانه

يشمل المعدود وغيره والرافع الى اخره فصل كالمنفصل لانه يخرج بقية
التوابع وفيه انه لا يخرج البدل في نحو قولك مررت بقومك
اولهم واخرهم صغيرهم وكبيرهم فانه تابع رافع لاحتمال ارادة
الخصوص بما ظاهره العموم واجيب بان المقصود بالذات من التو
كيد الرفع المذكور وليس ذلك هو المقصود من البدل وانما
وانما هذا عارض جاء من خصوص هذه المادة ويجيء التوكيد
المعنوي في الغرض الاول وهو الرافع احتمال تقدير اضافة
اي مضاف الى المتبوع بلفظ النفس بمعنى الجثة فان اريد
بها مجازا الدم كانت بدلا او العين بمعنى النفس مجازا فان
اريد بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقي كان بدلا
واو في كلامه مانعة الخلو لجواز الجمع بينهما وحينئذ يجب تقديم
النفس وقيل يحسن لان النفس كما علمت عبارة عن الجثة
حقيقة والعين عبارة عنها مجازا ويؤتى بهما حال كون ال
النفس والعين مضافين الى ضمير المتبوع اي المؤكد
بفتح الكاف حال كون الضمير مطابقا له اي للمؤكد
في الافراد ان كان ذلك المؤكد مفردا والتذكير
ان كان ذلك المؤكد مذكرا ومطابقا له في فروعهما
وهي اي تلك الفروع التانيث لانه فرع التذكير وال
التثنية والجمع لانهما فرع الافراد فيؤتى بالضمير مؤنثا
ان كان ذلك المؤكد مؤنثا ويؤتى به مثنى او مجموعا
ان كان ذلك المؤكد مثنى او مجموعا ويؤتى بالنفس او با
لعين مع الباء الموحدة او دونها تقول اذا اردت التمثيل
للمفرد المذكر جاء زيد فيحتمل هذا التركيب تقدير
مضاف الى زيد الذي هو المتبوع وانه حذف ذلك
المضاف وان اسناد جاء الى زيد من الاسناد المجازي
بالنقص وهو اسناد الشيء الى غير من هو له والاصل جاء
رسول زيد مثلا حذف المضاف واسند الفعل الى المضاف اليه
الذي هو زيد على حد قوله تعالى واسئل القرية اي اهلها

بناء

بناء على ان القرية لم تستعمل في الاهل بل في الابنية فاذا اردت
رفع احتمال هذا المجاز واثبات الحقيقة فانك تقول جاء
زيد نفسه او عينه او بنفسه او بعينه فترفع بذكر النفس
او العين احتمال كون الجائي رسول زيد او خبره او ثقله
او نحو ذلك من ملابساته اي ما بينه وبين زيد ملابسة
وعلاقة ككتابه فقد رفعت بذكر النفس او العين احتمال التقدير
مضاف الى المتبوع وقد اضفتهما الى ضمير المؤكد وهو مفرد مذكر
وتقول اذا اردت التمثيل للمفردة المؤنثة جاءت هند نفسها
او عينها او بنفسها او بعينها فترفع بذكر النفس او العين
احتمال كون الجائي رسولها الى اخر ما تقدم وقد اضفت لفظ النفس
او العين الى ضمير المؤكد وهو مفرد مؤنث قيل وهذا صريح
من النحاة بان العلم الشخصي يجوز التجوز به وهو يخالف تمثيل
الاصوليين به للنص الذي لا يحتمل غير معناه ولو مجازيا
وفيه نظر لا يخفى فالمطابقة في الضمير واما لفظ النفس او
العين فتكون في ذلك اي المفرد المذكر والمؤنث مفردا لا
غير وقد اشار الى ذلك بقوله ولفظ النفس او العين
في توكيد المفرد المؤنث يجب ان يكون كلفظهما في
توكيد المفرد المذكر في الافراد اي في الاتيان بهما مفردين
فانك كما علمت تقول جاءت هند نفسها او عينها او بنفسها
او بعينها بافراد كل من النفس والعين كما تقول جاء زيد نفسه
او عينه او بنفسه او بعينه بافرادهما واضافتهما الى ضمير المؤكد
مطابقا له في الافراد والتذكير والتانيث واما لفظهما
في توكيد المثنى مطلقا فلا يجب ان يكون مفردا بل الافصح
كما يعلم من كلامه الاتي ان يكون مجموعا على افعل بضم العين
واما لفظهما في توكيد الجمع كذلك يجب ان يكون مجموعا
كذلك فتقول المصنف يجمع اي انت النفس والعين
جمع قلة على افعل اي وجوبا في الثاني وعلى الافصح في الاول
واذا اردت التمثيل للمثنى تقول في توكيد المثنى مطلقا
جاء الزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما او بانفسهما

اوباعينهما ولاتاتي به جمع كثرة كنفوس وعيون ولا جمع قلة على غير
افعل بالنسبة للمعنى كاعيان ويجوز ان لا تجمعه هذا الجمع اي
جمع قلة على افعل بل تاتي به اما مفردا مضافا الى ضمير ذلك المثنى
فتقول نفسها او عينها واما مثنى مضافا لذلك الضمير فتقول
نفساهما اوعيناهما وهو اي الجمع على افعل افصح من الافراد
اي من افرادهما والافراد اي افرادهما افصح من التثنية اي
من تثنيتهما التي هي الاصل لان فيه اجتماع تثنيتين واذا اردت
ان تمثل للجمع تقول في توكيد الجمع المذكر جاء الزيدون
انفسهم او اعينهم او بانفسهم او باعينهم لا غير ولا يجوز ان
تقول نفسهم او عينهم بالافراد ولا تقول نفوسهم او عيونهم بالجمع
كثرة وتقول في توكيد جمع المؤنث جاءت الهندات انفسهن
او اعينهن لا غير ولا يجوز ان تقول نفسهن او عينهن بالافراد
ولا تقول نفوسهن او عيونهن بالجمع كثرة فتعلم ان الاتيان با
لنفس والعين مجموعتين على افعل افصح في المثنى وواجب في
الجمع مذكرا او مؤنثا واوجبه ابو حيان في المثنى ايضا
ومنع الافراد والتثنية فيه وقال لم يقل به احد ورد بان
ابن اياز اجاز ذلك تبعا لابن معطي ونقل ابن كيسان سماع
التثنية ثم ان قولهم ان احتمال المجاز المذكور يرتفع بذكر
النفس او العين نازع فيه جمع منهم ابن عصفور وقالوا انما
يضعف الاحتمال ولا يرتفع من اصله وعن س انه لا يرتفع
المجاز المذكور حتى تجمع الفاظ التوكيد وقد يقال ذكر النفس
او العين صار قرينة على رفع احتمال المجاز المذكور اصطلاحا هذا
وفي كلام شيخ المحققين ان التوكيد اللفظي يؤتى به لهذا
الغرض ايضا اي لرفع احتمال تقدير مضاف الى المتبوع حيث ذكر
ان السامع قد يظن بالمتكلم تجوزا لان المتكلم ربما ينسب الفعل
الى شيء والمراد ما يتعلق به نحو قطع الامير اللص اي قطع من دونه
فيجب اما تكرير لفظ المنسوب اليه اي فيقال الامير الامير او تكريره
معنى وذلك بالنفس وبالعين اه وقد يقال على تسليم استواء
هذين الامرين في الاستعمال المذكور كما هو ظاهر صنيعه يجوز
ان يكون ما ذكره المصنف تبعا لغالب النحاة بيانا

للغرض

للغرض الاصلي الذي وضع له كل من التاكيد اللفظي والمعنوي فلا تضر
مشاركة اللفظي للمعنوي في بعض مفاداته ويجيء التوكيد المعنوي
في الغرض الثاني وهو رفع احتمال ارادة الخصوص بما ظاهره
العموم بلفظ كلا وكلتا وكل واجمع وتوابعه فيؤتى في توكيد المثنى
المذكر بكلا وفي توكيد المثنى المؤنث بكلتا حال
كون كلا وكلتا مضافين الى ضمير المؤكد بفتح الكاف
نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت المراتان كلتاهما ورايت الزيدين
كليهما والمراتين كلتيهما ويجيء في توكيد ما له اجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه سواء تعددت في ذاتها او باعتبار عامله
بكل حال كونها مضافة الى ضمير المؤكد بفتح الكاف مطابقا
له تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء
عنه بنيته واما جميعا من قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
فهو حال لا تاكيد والا لاصل جميعه فحذف الضمير ولا يجوز اقامة
الظاهر مقام هذا الضمير واما كل في قول القايل يا اشبه الناس
كل الناس بالقمر فهو نعت لا تاكيد اي الكاملين تقول في
توكيد المفرد المذكر الذي له اجزاء متعددة باعتبار عامله
اشتريت العبد كله وتقول في المفرد المذكر الذي له اجزاء
متعددة في ذاته لكونه دالا على جماعة جاء الجيش كله و
تقول في توكيد المفرد المؤنث الذي له اجزاء متعددة في ذاته
لكونه دالا على جماعة جاءت القبيلة كلها وتقول في توكيد
اسم الجمع المذكر جاء القوم كلهم وتقول في توكيد اسم الجمع
المؤنث جاءت النساء كلهن وظاهر صنيعه انه لا يجوز جاء
الجيش كلهم اي كما لا يجوز جاءت القبيلة كلهن وانه لا يجوز جاء
القوم كله ولا النساء كلها وان كلا من لفظ الجيش والقبيلة
ليس بجمع ولعلهم راعوا في ذلك الجنس وهو شيء واحد فترفع
بذكر كل وكلا وكلتا احتمال ارادة الخصوص اي احتمال
كون الجائي بعض المذكور اي احد الزيدين او احد
المراتين او بعض الجيش او بعض القبيلة او بعض القوم

او بعض النساء وانك عبرت بالكل اي بقولك الزيدان
والمرأتان والجيش والقبيلة والقوم والنساء عن البعض
اي عن ذالك البعض مجازا وفيه ان المحقق قال التوكيد بكلا
وكلتا ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا اي فاحتمال اطلاقه على الواحد منتف
انتهى وسبب التجوز في اطلاق الكل وارادة البعض اما لانك
لم تعتد بالمتخلف مما ذكر عن المجيء لقلته او لانك جعلت
الفعل الواقع من البعض مما ذكر كالواقع من الكل مبالغة
بنية ذلك بناء على انهم في حكم شخص واحد فقد رفعت
توهم عدم الشمول في ذلك ومن ثم لا يقال اختصم الزيدان
كلاهما لامتناع الاحتمال المذكور ضرورة ان الاختصام لا يكون
الا بين اثنين فاكثر ولا يقال جاءني زيد كله اجماعا لعدم تجزي
زيد في ذاته بحيث يصح ان يقع بعض تلك الاجزاء موقعه وبا
عتبار عامله اذ لا يبعض زيد في المجيء وحكى بعضهم الاجماع على
جوازه واختاره الشيخ ابن مالك واحتج له بان التوكيد قد يأتي
لمجرد التوكيد لا لرفع الاحتمال كما اتى بعد كل باجمع ولا احتمال
يرفع به لرفعه بكل واجاب عنه الشيخ ابو حيان بان المعنى اذا
كان يفيده اللفظ حقيقة لا حاجة للفظ اخر يؤكده الا ان
تثبت به رواية عن العرب ولم يسمع هذا المثال انتهى اي بخلاف ف
التاكيد باجمع بعد كل مسموع هذا وفي التوضيح ان كلا وكلا وكلتا
يؤتى بها للغرض الاول اي لرفع احتمال تقدير مضاف الى المتبوع
وبنى عليه بعض شيوخ شيوخنا انه لا حاجة لذكر الغرض الاول
لانه موجود في الغرض الثاني فذكره مستدرك للاستغناء عنه
بالثاني كذا قال ويخلف كلا في هذا الغرض وهو رفع احتمال
ارادة الخصوص بما ظاهره العموم اجمع في المفرد المذكر وجمعاء في المفردة
المؤنث واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث فتقول جاء
الجيش اجمع فهو خلف عن كله وجاءت القبيلة جمعاء فهي خلف
عن كلها وجاء القوم اجمعون فهو خلف عن كلهم وجاءت النساء
جمع فهي خلف عن كلهن قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين

فعلم

فعلم من كلامه ان كلا من اجمع وجمعاء يجمع الاول على اجمعين والثاني
على جمع وانه لا يثنى كل منهما وهو كذلك لانه لم يسمع ولما كان
قد يتوهم من كون اجمع تخلف كلا انه يمتنع الجمع بينهما قال وان
شئت جمعت بين كل واجمع في المذكر وجمعاء في المؤنث حيث
اردت مزيد التاكيد لكن بشرط تقدم كل على اجمع وجمعاء
لما علمت ان كلا هي الاصل وان اجمع وجمعاء كالتابع لكل في افادة
التقوية بالدلالة على الاحاطة والشمول ومن ثم كانت خلفا
عنها وبشرط عدم العطف كما سياتي في كلامه فتقول في
المفرد المذكر جاء الجيش كله اجمع ولا تقل واجمع وكذا الباقي
من الامثلة وتقول في المفرد المؤنث جاءت القبيلة كلها
جمعاء وفي جمع المذكر جاء القوم كلهم اجمعون والنساء كلهن
جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ثم ان اريد
زيادة التاكيد جيء بعد اجمع باكتع فابصع فابتع وبعد جمعاء
بكتعاء فبصعاء فبتعاء لان هذه الصيغ تدل على الاجتماع و
لندرة التاكيد بذلك لم يتعرض له المصنف وفي كلام
شيخ المحققين اذا اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي
اي بقسميه قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم اجمع واخواته
من اكتع وابصع وابتع انتهى اي فتقول جاء الجيش نفسه عينه
كله اجمع اكتع ابصع ابتع وجاءت القبيلة نفسها عينها كلها
جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وقد علمت وجه تقديم النفس على
العين وتقديم كل على اجمع واما تقديم النفس والعين على كل فلان
الاحاطة التي هي مدلول كل صفة للنفس و
مقدم على صفته واما تقديم اكتع على ابصع وابتع فلكونه اظهر
منهما في افادة الجمعية لانه ماخوذ من قولهم حول كتيع اي تام
وهذا المعنى خاف فيهما لان ابصع من مصدر بصع العرق اي
سال لان السيلان غالبا لا يكون الا بعد اجتماع وابتع من البتع
وهو طول العنق وبعضهم توقف في تقديم كل من ابصع وابتع
على الاخر وفي كلام الزمخشري وابن الحاجب تقديم ابتع على ابصع

مطلب في بيان ما خالف التوكيد النعت

وعن شيخ المحققين ان المشهور عكس تلك وفي كلام ابن عصفور وانت
بالخيار بين ابتع وابصع فايهما شئت قدمته وان حذفت اجمع
لم تأتي بما بعدها ثم شرع يتكلم على ما يخالف فيه التوكيد النعت
بقوله والتوكيد من حيث هو يخالف النعت في امور ثلاثة
حسب ما ذكرنا احدها انه اي التوكيد المعنوي لا يتبع
نكرة عند البصريين لان جميع الفاظه معارف بعضها بالاضافة
وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية
وهو اجمع وجمعاء وجمعهما وتوابعهما ومن ثم لم تنصب حالا والقول
بانها معارف بنية الاضافة لانها مضافة للضمير حذف للعلم به
ينافيه ما قدمناه من ان الضمير لا يحذف من الفاظ التاكيد
التي تضاف اليه وخرج بالمعنوي اللفظي فانه يتبع نكرة نحو
جاءني رجل رجل وبالبصريين الكوفيون فانهم اجازوا تاكيد
النكرة قال الجمال بن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد
محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا
كله وقول الشاعر ● يا ليت عدة حول كله رجب ● بخلاف
صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه
لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة والثاني من تلك الامور
ان الفاظ التوكيد المعنوي لا يعطف بعضها على بعض
خلافا لابن الطراوة لان الفاظ التوكيد ليست مستقلة فلو
عطفت كان كعطف الشيء على نفسه وخرج بالمعنوي اللفظي
فان الفاظه يعطف بعضها على بعض نحو والله ثم والله و
الثالث من تلك الامور انه اي التاكيد مطلقا لا يقطع
عن متبوعه لانه يصير كقطع الشيء عن نفسه لما تقدم بخلاف
النعت فيهن اي في هذه الامور الثلاثة فانه يتبع النكرة
ويجوز عطف بعض الفاظه على بعض ويجوز قطعه عن متبوعه
لاستقلاله بنفسه والثالث من التوابع العطف وهو

مطلب في بيان عطف البيان

اي العطف بمعنى المعطوف ضربان عطف بيان اي معطوف
مبين وعطف نسق اي معطوف منسوق فعطف اي معطوف
البيان اي المبين هو التابع الجامد المحض اي الذي لا يؤول
بالمشتق

بالمشتق وفي معنى الجامد ما جرى مجراه كالصفات التي غلبت عليها
الاسمية بحيث صارت تجري عليها الصفات فلا تجري هي على موصوف
الذي يجيء به اي بذلك الجامد وما في معناه لايضاح متبوعه
وبيانه في المعارف اي الذي يحصل باجتماعه مع متبوعه من
الايضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط ان
يكون عطف البيان في ذاته اوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب
وعليه يحمل قول بعض المتقدمين ويكون عطف البيان اوضح من
المتبوع فنزل منه منزلة الكلمة الجلية من الكلمة الخفية اذا
ترجمتها بها وذلك نحو العقار والخمر والسرحان والذئب انتهى
ومن ثم قال في المغني من الخطاء قول كثير من النحويين في نحو مررت
بهذا الرجل ان الرجل نعت اي لا عطف بيان قال ابن مالك اكثر النحويين
يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهم ان عطف البيان
لا يكون الا اخص من متبوعه اي وليس كذلك فانه من الجوامد
بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من
النعت وقد هدي ابن السيد الى الحق في المسئلة فحمل ذلك
عطفا لا نعتا وكذا ابن جني وممن توهم ان عطف البيان
لا يكون الا اخص ابن الانباري حيث قال يجب ان يزيد الاسم
الثاني على الاول بكونه معروفا لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك
الا ترى انك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت واحدا من
اولاده فان لم يكن له الا ولد واحد كان بدلا ولم يكن عطف بيان
لعدم الاشتراك فالايضاح بالجامد في المعارف كقول الاعرابي
لما قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان ناقتي نقبت ●
اي رق خفها فاحملني على غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت
ولم يحمله وحلف على ذلك اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر اي حنث في يمينه
فعمر عطف بيان على ابي حفص ذكر لايضاحه لان اشتهاره
بهذا الاسم اكثر من اشتهاره بهذه الكنية والايضاح في
المعارف بما في معنى الجامد كقوله تعالى قل اعوذ برب الناس
ملك الناس اله الناس فان كلا من ملك الناس واله الناس
عطف بيان كما اعربه الزمخشري لانه من الصفات التي غلبت

عليها الاسمية بدليل عدم جريانه على موصوف ووصفه ان يقال
ملك عظيم واله واحد ننبه عليه في المغني حيث قال ومن الوهم قول
الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب
انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان
غير جاريين على موصوف ويجري عليهما الصفات نحو قولنا
اله واحد وملك عظيم اه وفي هذا الكلام تصريح بجواز تعدد
عطف البيان وقال ابو حيان لا اعلم عن النحاة نصا في جواز
تعدد عطف البيان او الذي جيء به لتخصيصه اي لتخصيص
متبوعه في النكرات نحو قوله تعالى من ماء صديد فصديد
عطف بيان على ماء ذكر لتخصيصه لصدق الماء بالصديد
وغيره وهذا مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ومنع جمهورهم
ذلك وخص عطف البيان بالمعارف واوجب في النكرات
البدلية بدل كل قالوا لان النكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول
ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص
يبين غير الاخص وقد تقدم في المعارف ان كون عطف البيان
اوضح من متبوعه هو الغالب وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح
والتخصيص كالمدح ومنه قول الزمخشري ان البيت
الحرام عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام جيء به لمجرد المدح ومن تمثيل المصنف بما ذكر
يعلم انه اي عطف البيان يوافق النعت في الايضاح و
التخصيص لما علمت ان الغرض الاصلي منه الايضاح في المعارف
والتخصيص في النكرات ويوافق النعت الحقيقي في ان العامل
فيه هو العامل في متبوعه وفي انه اي عطف البيان يتبع
ما قبله في اربعة من عشرة في واحد من وجوه الاعراب
الثلاثة اي الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد و
التثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد
من التذكير والتانيث ويفارق اي عطف البيان النعت
في الجمود المحض اي الذي لا يؤول بمشتق لما علمت ان النعت لا بد
ان يكون مشتقا بالفعل او مؤولا به وعطف البيان لا بد

ان

ان يكون جامدا محضا وحينئذ يكون اعراب ذا الجمة من قولهم يا
هذا ذا الجمة عطف بيان فيه نظر لانه مؤول بالمشتق فعلم ان
الجامد المذكور يخرج النعت وبقوله الذي جيء به انه يخرج
بقية التوابع فانه لا يؤتى بشيء منها لاجل الايضاح والتخصيص
وقد يعرب عطف البيان بدلا اي بدل كل من كل وذلك فيما
اذا جاز ان يحل التابع محل المتبوع والا لم يجز بينهما فرق ولا
يخفى انه فرق بينهما من وجوه منها ان عطف البيان لا يقع فعلا
ولا تابعا للفعل بخلاف البدل ومنها ان عطف البيان كما
علمت يقصد به الايضاح او التخصيص بخلاف البدل ومنها
ان عطف البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير بخلاف البدل
ومنها ان عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير
بخلاف البدل ومنها ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
منه فهو من جملة اخرى والعامل في عطف البيان هو العامل
في المعطوف عليه المعين ومن ثم تقول في الندا يا اخانا زيدا
بالنصب ان كان عطف بيان ويا اخانا زيد بالضم ان كان
بدلا لان التقدير على الثاني يا اخانا يا زيد ومن ثم تعين
اعراب نوفلا من قول القايل يا اخوينا عبد شمس ونوفلا
عطف بيان على اخوينا لا بدلا منه لانه لا يقال يا نوفلا
بالنصب بل يا نوفل بالضم وتعين اعراب بشر من قول القا
يل انا ابن التارك البكري بشر عطف بيان على البكري
لا بدلا منه لعدم حلول الثاني محل الاول لان ما فيه الالف
واللام لا يضاف الا لما فيه الالف واللام وذلك عند الجمهور
خلافا للفرا وقد نظر ابن هشام في اشتراط صلاحية
البدل لان يحل محل المبدل منه بانهم يغتفرون في التوالي
ما لا يغتفرون في الاوايل بدليل انهم جوزوا في انك انت ان
يكون انت بدلا من الكاف مع انه لا يجوز ان انت
هذا ما يتعلق بالضرب الاول الذي هو عطف البيان واما

وبعده عليه الطير ترقبه وقوعا

مطلب في باب
عطف النسق

الضرب الثاني هو عطف النسق فقد شرع فيه بقوله وعطف
النسق اي المعطوف النسق اي المنسوق اي المنظوم هو التا
بع المتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف
الاتي بيانها فالتابع جنس اي كالجنس من حيث انه يشمل
جميع التوابع والمتوسط الخ فصل اي كالفصل من حيث انه
اخرج ما عدا المحدود من باقي التوابع وفيه انه لايخرج
النعت نحو جا زيد العاقل والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين المعطوف
متبوعه احد حروف العطف واخرج ما بعد حرف التفسير نحو
عندي عسجد اي ذهب فان ما بعد حرف التفسير تابع
لما قبله على انه عطف بيان او بدل قال في التصريح
وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الاهذا لا عطف نسق
لان حرف التفسير الذي هو اي ليس من حروف العطف خلافا
للكوفيين حيث عدوها من حروف العطف وسمي نسقا
لان النسق النظم وما بعد حرف العطف على نظم ما قبله
في اعرابه ونسقه وانما كان النسق النظم لانه يقال
هذا على نسق هذا اي على نظمه وحروف العطف على
الاصح تسعة باسقاط اما المكسورة الهمزة وهي اما الثانية
في نحو قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء لان العاطف انما
هو الواو المقترنة بها ولو كانت للعطف للزم دخول حرف العطف
على مثله واما اما الاولى في نحو الاية الكريمة فليست عاطفة
اتفاقا لان حرف العطف لايتقدم على المعطوف عليه ونقل
ابن عصفور اتفاق النحاة على ان العاطف هو الواو قال
بعضهم عد اما في حروف العطف سهو ظاهر ومقابل الاصح
ما نقل عن اكثر النحاة ان اما المذكورة هي العاطفة واستدل
له بان الواو لو كانت هي العاطفة لكانت للجمع في نحو هذا المثال
ونحن نجد الكلام فيه لاحد الشيئين فاما هي العاطفة وهي في
ذلك شبيهة باو وفي كلام ابن الانباري فهي اقعد في باب
الشك من او لان صدر الكلام مع او على اليقين ثم يطرأ الشك
فيسري من اخر الكلام الى اوله واما اما فالكلام معها على الشك

من اوله

٤٧

من اوله وفي كلام شيخ المحققين الحق ان الواو هي العاطفة واما
لاحد الشيئين لحق غير عاطفة والواو في نحو اما الجنة اما الى نار
مقدرة اه وحروف العطف قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ
والمعنى اي الاعراب والحكم وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو
وام وما يقتضي التشريك في اللفظ اي الاعراب فقط اي دون
المعنى اي الحكم وهو ثلاثة بل ولكن ولا فالاول من القسم الاول
الواو وهي اصل حروف العطف موضوعة لمطلق الجمع اي الجمع
بين المتعاطفين في الحكم المطلق اي الحاصل من غير قيد حاصل
بقبلية بان يكون المعطوف بها سابقا على المعطوف في الزمان
او مصاحبة بان يكون زمنهما واحدا او بعدية بان يكون متا
خرا عن المعطوف عليه في الزمان لا يستفاد شيء منها وانما تستفاد
القبلية او المصاحبة او البعدية بامر خارج اما لكون
ذلك هو الواقع او بالتقييد بالظرف المفيد لذلك فالظرف
نحو قولك جا زيد وعمرو قبله او بعده او معه والواقع نحو قوله
تعالى واسجدي واركعي وقوله تعالى يوحي اليك والى الذين من
قبلك وقول العرب اختصم زيد وعمرو وقوله تعالى فانجيناه واصحاب
السفينة وقوله تعالى لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وقوله تعالى
وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا فاذا خلا الكلام من ذلك
احتمل المعاني الثلاثة اي القبلية والمصاحبة والبعدية
على السواء لا مرجح لحمله على واحد منها وقيل يحمل على البعدية
اي الترتيب ورده شيخ المحققين بانه لو كانت للترتيب اي موضوعة
له لتناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة
وقوله تعالى في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا
لان القصة واحدة اه اي فلا يجوز ان يتقدم في احدى الايتين
ما تاخر في الاخرى وفي شرح الكتاب اي كتاب س للاخفش
اجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على ان
الواو ليست للترتيب واستدل على ذلك بامور منها ان الصحابة

اى وهم اهل اللسان قالوا للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى امر
الصفا والمروة بم نبدا فقال ابدؤا بما بدا الله به فلو فهم
اهل اللسان منها الترتيب لما سالوا وحكى عن الشافعى انه
ذهب الى انها تفيد الترتيب ولذلك ذهب الى وجوب ترتيب
الاعضاء فى الوضوء اه واقول ذهب الى افادتها الترتيب
الفرا وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين
وهو ينازع فى الاجماع الذى تقدم عن الاخفش ولم اقف
على احد من ائمتنا نقل عن امامنا الشافعى الاستدلال المذكور ان
وقد علمت انه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق لان المطلق
فى المثال ليس للتقييد بالاطلاق الذى هو عدم القيد كما
فعل الفقهاء حيث فرقوا بين مطلق الماء والماء المطلق لان ذلك
اصطلاح لهم فى بعض انواع المياه وما هنا اصطلاح لغوى هذا
كله بالنسبة للوضع واما بالنسبة للاستعمال فالاكثر مجيئها
للمعية والمصاحبة والكثير مجيئها للبعدية والترتيب وعكس
الترتيب والبعدية قليل والثانى من ذلك الفاء وهى موضوعة
للترتيب اى كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو ذكرا كعطف
المفصل على المجمل والتعقيب اى كون ما بعدها واقعا عقب ما ووقوع
قبلها من غير مهلة وتراخ لكنه فى كل شئ بحسب الحال اى
حال ذلك الشئ اللائق به نحو قولك فى عطف المفرد جاء زيد
فعمرو اذا كان عمرو جاء بعد زيد بلا مهلة وتراخ فى الزمن
بينهما فلو قلت ما جاءنى زيد فعمرو اوكنت نافيا لتعقيب مجئ عمرو لمجئ زيد
وتقول فى عطف جملة على جملة قام زيد فقعد عمرو اذا كان عمرو قعد
عقب قيام زيد من غير تراخ ومهلة فانها تفيد كون مضمون الجملة التى
بعدها عقب مضمون الجملة التى قبلها بلا تراخ ومهلة نحو تزوج زيد
فولد له ولد اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل والظاهر
ان المراد بمدة الحمل غالبها ولعله مراد المصنف بقوله اذا لم يكن بينهما الا
مدة الحمل وان كانت بينهما مدة متطاولة ويحتمل ان مراده مدة
الحمل

الحمل وان كانت اكثرها وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم فى البصرة
ولا بينهما اقامة تقطع السفر فهذا تعقيب حقيقى وان تراخ الزمن
بين التزوج والولادة وبين دخول البصرة وبغداد وقيل هو من
التعقيب المجازى واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب بان الترتيب
لازم للتعقيب فلا حاجة لذكره واجيب بانه نص عليه ليعلم اعتباره
فى الوضع واعترض على افادتها الترتيب الذى هو المعنى الاول
بتخلفه فى قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا لان مجئ الباس سبب
للهلاك فهو متقدم عليه فهو من عكس الترتيب ومن ثم استدل
به الفرا على عدم افادة الفاء للترتيب مع قوله كما علمت بان
الواو تفيد الترتيب وهو غريب واجيب بانه اى الشان والحال
فيه على تقدير الارادة اى اردنا اهلاكها فجاءها باسنا الذى
هو الاهلاك بياتا هذا وفى كلام شيخ المحققين ان هذا من عطف
المفصل على المجمل اى من الترتيب الذكرى نحو ونادى نوح ربه فقال
رب ان ابنى من اهلى لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل
او الفاء فى ذلك بمعنى الواو كما قيل به فى قول امرئ القيس بسقط
اللوى بين الدخول فحومل فالفاء فى ذلك نائبة عن الواو لانه
لا يقال زيد بين عمرو فخالد وان كان اجيب عنه بان التقدير بين مواضع
الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد واعترض
على افادتها المعنى الثانى وهو التعقيب بتخلفه فى قوله تعالى
والذى اخرج المرعى فجعله غثاء احوى اى يابسا اسود فان المرعى
لا يصير بمجرد خروجه يابسا اسود واجيب بانه اى الشان والحال
فيه على تقدير شئ محذوف تقديره فمضت مدة اى لا يتخلف
مثل ذلك عنها غالبا فجعله غثاء احوى ومثل هذا يقال فى قوله
تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة اى فتمضى
مدة فتصبح الارض مخضرة وفيه لم قدرة المدة هنا دون تزوج زيد
فولد له ودخلت البصرة فبغداد او ان الفاء فى ذلك بمعنى ثم فالفاء
فى ذلك نائبة عن ثم كما نابت عنها فى قوله تعالى فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما كالتراخى المعطوفات
والثالث من ذلك ثم وهى موضوعة للترتيب وقد علمت

٩٨

والتراخي والمهلة في الزمن وهو ضد التعقيب وذلك نحو قولك
جاء زيد ثم عمرو اذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة وتراخ فلو
قلت ما جاءني زيد ثم عمرو كنت نافيا للتراخي بمجيء عمرو عن مجيء زيد واعترض
على افادته المعنى الاول وهو الترتيب بتخلفه في قوله تعالى
ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم لان
القول للملائكة كان قبل وجود المخاطبين فهو من عكس الترتيب
واجيب بانه اي الشان والحال فيه على حذف مضاف والتقدير
ولقد خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم اي ادم ثم قلنا للملائكة
اسجدوا لادم فهو من اقامة الظاهر مقام المضمر ولا شك ان
القول المذكور للملائكة بعد خلق ادم وتصويره فهو من الترتيب
او ان ثم في ذلك نائبة عن الواو كما قيل به في قوله
تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها لان الجعل سابق
على الخلق المذكور واعترض على افادتها المعنى الثاني وهو التر اخي
بتخلفه في قول الشاعر يشبه فرسا في جريه كهز الرديني
تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب
اي كاهتزاز الرمح الرديني اي المنسوب لردينة امراة كانت تقوم الرماح
والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين
من عقد الرمح فان قيل ما وجه تخلف المعنى المذكور فيما ذكر
قلنا ان الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ ومهلة في الزمن
بل زمنهما واحد اجيب بان ثم فيه نائبة عن الفاء في افادة
معناها الذي هو التعقيب كما نابت الفاء عن ثم في افادة معناها
وهو التراخي فيما سبق فهما متعارضان فان قيل على ان زمن
الاضطراب والجري واحد يشكل كون ثم للترتيب اجيب بان
الترتيب حاصل في لحظات لطيفة وقد تاتي ثم للترتيب الذكري
دون الزماني كقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل
ذلك جده وفي كلام بعضهم ثم اذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب
والرابع من ذلك حتى وهي موضوعة للتدريج والغاية اي
ان ما قبلها الذي هو المعطوف عليه ينقضي شيئا فشيئا

بيان الاضطراب

الى

الى ان يبلغ ما بعدها وهو المعطوف الذي هو الغاية التي هي اخر الشيء
اي يكون ما بعدها غاية لما قبلها ومن ثم وجب ان يكون ذلك
المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه حقيقة او حكما وتلك الغاية
اما بحسب القوة والضعف في المعطوف وقد اجتمعا اي القوة
والضعف في المعطوف في قوله اي الشاعر قهرناكم حتى الكماة فانتم
تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا فالكماة جمع كمي وهو الشجاع معطوف
على الكاف والميم ففيه مسامحة والكماة بعض من
ذلك حقيقة وهم في غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف
على نا في تهابوننا والبنين بعض من ذلك حقيقة وهم في غاية
الضعف لوصفهم بالصغر الذي شانه الضعف واما بحسب
الشرف والخسة في المعطوف مثال الاول اي الشرف في المعطوف
مات الناس حتى الانبياء ومثال الثاني اي الخسة في المعطوف
استغنى الناس حتى الحجامون فان الانبياء في المثال الاول
معطوف على الناس وهم بعض الناس حقيقة وهم في غاية
الشرف والحجامون في المثال الثاني معطوف على الناس وهم
بعض الناس حقيقة وهم في غاية الخسة والدليل على ذلك ما
جاء في الحديث كسب الحجام خبيث ولا يخفى ان بعضية ما ذكر
من حيث كونه جزا من كل ان اريد بالكاف في قهرناكم ونا
في تهابوننا وبالناس في مات الناس واستغنى الناس المجموع من
حيث هو مجموع على حد قولك اكلت السمكة حتى راسها ومن امثلة
البعض الحكمي قول الشاعر يصف حال المتلمس حين فر من عمرو بن
هند وكان قد هجاه ثم جاء اليه ومدحه فكتب له صحيفة لعامله
بالحيرة وامره فيها بقتله وختمها واوهمه انه كتب له فيها بصلة
فلما دخل الحيرة فتح المتلمس تلك الصحيفة وفهم ما فيها والقاها
في نهر الحيرة وفر الى الشام والقى زاده ونعله ليخفف عن راحلته
لينجوا به من عدوه فقال القى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ
حتى نعله القاها الا ان النعل وان لم يكن بعضا من الصحيفة والزاد
الا ان المعنى القى ما يثقله وهي بعض ذلك لكن في كونه

٩٦

التي الصحيحة ليخفف رحله الظاهر انه انما هو باعتبار ما اظهره
المتلمس من حاله والا فهو انما القاها خوف الاطلاع عليها فيقتل
واما نسبة هذا البيت للمتلمس ففيه بعد كبير ومن ثم لم يوجد
في ديوانه ومن امثلة البعض الحكمي ايضا اعجبتني الجارية حتى
كلامها ولا يقال حتى ولدها لان الكلام لشدة ملابسته لها
كانه بعض منها بخلاف الولد ومن ثم حسن فيه الاستثنا المتصل
دون الولد نحو اعجبتني الجارية الا كلامها دون الا ولدها اذ شرط
الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها كما سياتي
ثم لا يخفى ان حتى موضوعة لمطلق الجمع لا للترتيب فتقول مات الناس
مات كل اب لي حتى ادم وحفظت القران حتى سورة الفاتحة وان
كانت اول ما حفظت وذكر شيخ المحققين ان من ادعى ان حتى
موضوعة للترتيب اي كابن الحاجب والزمخشري والمحقق ليس مراده
الترتيب الخارجي بل ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاقوى
الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف الى الاخس او بالعكس اي
وهو المعبر عنه بالتدريج فلا خلاف **والخامس** من ذلك **ام** قال
ابن كيسان ابدلت ميمها من واو **وهي قسمان متصلة ومنقطعة**
فان اردت معرفة كل منهما **فالمتصلة** قسمان اما ان يطلب بها وبالهمزة
التعيين و**هي المعادلة للهمزة في كونها لطلب التعيين** اي المشاركة
للهمزة في ذلك وتلك الهمزة هي الداخلة على احد المستويين في الحكم في
ظن المتكلم والغالب دخولها على مفردين **نحو** قولك **اعندك زيد
ام عمرو اذا كنت عالما بان احدهما عنده ولكن شككت في
عينه** ومن ثم يجب في جواب ذلك تعيين احدهما **او** لا يطلب
بها وبالهمزة التعيين **وهي المعادلة للهمزة** الدالة على التسوية
اي المشاركة لها **في افادة التسوية وهي الواقعة بعد
همزة التسوية** اي الدالة على التسوية ولا تقع ام الا بين جملتين
في تاويل المفردين اي في محل المصدر سواء تقدمت على الهمزة
كلمة سواء نحو سواء علي اقام زيد ام عمرو او نحوها نحو ما ابالي

وما

وما ادري وليت شعري ولا يخلفها في ذلك او قال في المغني اذا عطفت
بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقهاء
وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وفي الصحاح تقول
سواء علي قمت او قعدت اهـ ولم يذكر غيره ذلك وهو سهو انتهى
وسميت ام في هذين القسمين متصلة لاتصال ما بين متعاطفيها وعدم
الاستغناء باحدهما فتسميتها بذلك لامر خارج عنها وقيل سميت بذلك
لاتصالها بالهمزة حتى صارا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وهي
اي تسميتها بذلك لامر داخل فيها ومن ثم رجح على الاول وعورض لقصوره
لانه لا ياتي الا في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية والاول
شامل للنوعين ومن ثم اقتصر عليه في المغني وقد علمت من كلامها
انها تسمى في النوعين معادلة لانها تعادل الهمزة في افادة الاستفهام
وفي افادة التسوية **والمنقطعة غيرهما** اي غير الواقعة بعد همزة
يطلب بها وبام التعيين او بعد همزة التسوية **وهذه المنقطعة لا
يفارقها معنى الاضراب** اي هذه معنى هو الاضراب ابطاليا
او انتقاليا وتختص بالجمل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية
وقد تقتضي مع ذلك اي مع معنى **الاضراب استفهاما حقيقيا**
اي وهو الطلبي **وقد لا تقتضيه** اي الاستفهام الحقيقي بان لا تقتضي
استفهاما اصلا وهو الاضراب المحض او استفهاما انكاريا **فالاول**
اي كونها للاضراب لكن الابطالي مع الاستفهام الحقيقي **نحو** قولك
انها لابل ام شاء بالمد **اي بل اهي شاء** فالهمزة داخلة على جملة لا
على مفرد **وذلك** اي وبيان ذلك **انك رايت اشباحا من بعد
فاعتقدت انها ابل فقلت انها لابل على سبيل الجزم ثم** علمت
بطلان هذا الاعتقاد و**حصل لك شك في انها شاء** ام ظباء
مثلا فقلت **ام شاء** اي ام هي شاء **تقصد الاضراب عن الاول**
وابطاله لتبين بطلان اعتقاده **واستئناف سوال عن الشاء**
اي اهي شاء ام غيرها فقد حصل الاضراب اي الابطالي مع الاستفهام
الحقيقي **والثاني** اي كونها للاضراب لكن الانتقالي مع عدم الاستفهام

الاستفهام اصلا وهو الاضراب المحض كما علمت نحو قوله تعالى هل يستوي
الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل
ولا يقال بل اهل لان الاستفهام لا يدخل على مثله والثالث اي
كونها للاضراب لكن الانتقالي مع الاستفهام الانكاري نحو قوله تعالى
ام له البنات ولكم البنون اي بل أله البنات ولكم البنون اذ لو
جعلت للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة المحال له تعالى عن ذلك
ولا يراد الاستفهام الحقيقي هنا وسميت ام هذه باقسامها الثلاثة
منقطعة لانقطاع وعدم اتصال ما بين متعاطفيها لوقوعها بين
جملتين مستقلتين اي ليسا في تأويل المفردين او لعدم صيرورتها
مع الهمزة كالكلمة الواحدة فقد علمت ان ام المنقطعة لا تدخل الا على
جملة مستقلة ولا تدخل على المبتدا ومن ثم قدر المبتدا في قوله
ام شاء خلافا للشيخ ابن مالك حيث تمسك بظاهر هذا على جواز
دخولها على المفرد وبانه سمع ان هناك ابلا ام شاء بالنصب ورد
بانه على معنى انه ام ارى شاء وقد قال الجمال ابن هشام خرق ابن
مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف
المفردات والسادس من ذلك او وتكون لاحد الشيئين
وهي اما ان تقع بعد الطلب او بعد الخبر فاذا وقعت بعد الطلب
فهي للتخيير بين الشيئين او الاباحة لكل منهما فالاول اي التخيير
نحو تزوج هندا او اختها والثاني اي الاباحة نحو تعلم فقها
او نحوا والفرق بين التخيير والاباحة ان التخيير يمنع الجمع
بين الشيئين والاباحة لا تمنعه وليس المراد بالاباحة الاباحة
الشرعية فقط كما قد يتوهم من ظاهر المثال بل ما يعم العقلية والعرفية
لان الكلام في معنى او لغة في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا وهذه
التفرقة لجمع منهم ابن مالك والمعروف عند قدماء النحاة انها للتخيير
بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما ام جاز هذا وفي كلام المحقق
التحقيق ان او لاحد الامرين او الامور وان جواز الجمع وامتناعه
بحسب دلالة القرائن واذا وقعت او بعد الخبر فهي للشك و
للتردد وكلام بعض الشيوخ ممن ادركناه هل المراد بالشك

معناه

معناه الاصولي او مطلق التردد فيه نظر او للتشكيك و الابهام فالاول
اي الشك نحو قوله تعالى حكاية عن حال اهل الكهف حين استيقظوا
من رقدتهم وقال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوما او بعض يوم لانهم
دخلوا الكهف عند طلوع الشمس واستيقظوا عند غروبها فشكوا اهل
هو وقت دخولهم او هذا غروب يوم الدخول والثاني اي الابهام نحو
قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فكل من او الاولى
والثانية للابهام اي ان احد الفريقين منا ومنكم لاحد الامرين اي كونه
على هدى او في ضلال مبين والفرق بين الابهام والشك ان الابهام
يجامع العلم اي علم المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد
مع علم المتكلم بالحال بخلاف الشك لانه التردد مع ~~علم المتكلم~~ التردد لا علم
وتكون او لاحد الاشياء وهي ايضا بعد الخبر تكون
للشك او الابهام وبعد الطلب تكون للتخيير بين تلك الاشياء او
الاباحة الجمع بينها ولو قدم كما في القطر قوله وتكون لاحد الاشياء
على قوله فاذا وقعت الخ لافاد هذا واندفع ما قد يتوهم من المخالفة
بين او التي لاحد الشيئين واو التي لاحد الاشياء المشعر بها مخالفة
الصنيع وقد تكون للتخيير والاباحة في تركيب واحد فيجوز ان تحمل
فيه على التخيير او تحمل فيه على الاباحة باعتبارين مختلفين
وذلك التركيب نحو قوله تعالى في كفارة اليمين فكفارته
اطعام عشرة مساكين الاية بالنصب او الرفع وتمامها اي تلك
الاية من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة
فانه لا يجوز الجمع بين الجميع اي بين جميع هذه الاشياء الثلاثة
على اعتقاد ان الجميع هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار
تكون او محمولة على التخيير لا على الاباحة ويباح الجمع بينها
اي بين تلك الاشياء اذا لم تعتقد ذلك اي ان جميع تلك
الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون
او محمولة على الاباحة لا على التخيير ولعله بهذا الكلام الجواب
عن السؤال الذي اورده الجمال ابن هشام في المغني وقد مثل الأئمة للتخيير
باية الكفارة مع امكان الجمع بين خصالها اي يجوز ذلك وحاصل هذا

الجواب الذي ذكره عن هذا السوال انا لا نسلم جواز الجمع مطلقا بل محل
جواز ذلك اذا لم يعتقد وجوب اخراج جميع تلك الخصال والا لم يجز
الجمع بينها فلها حالتان حالة يجوز فيها الجمع فاو بالنسبة اليها
للاباحة وحالة لا يجوز فيها الجمع فاو بالنسبة اليها للتخيير وفيه
ان هذا التفصيل في جواز الجمع بين خصال الكفارة مخالفا لما تقرر
في كتاب الاصول من ان الامر بواحد مبهم من اشياء معينة يوجب
عند اهل السنة واحدا منها لا بعينه اي القدر المشترك بينها في
ضمن اي معين منها قالوا وعليه لو فعل المكلف تلك الاشياء كلها
وكانت مما يجوز الجمع بينها وكان منها اعلا ثوابا كخصال الكفارة فالتحقيق
ان المثاب عليه واحد منها لا بعينه وقيل المثاب عليه اعلاها
وعند المعتزلة ان الامر المذكور يوجب تلك الاشياء كلها لكن يسقط
وجوبها فعل واحد منها لو اقتصر عليه فالامر عندهم يتعلق بكل واحد
منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها وعليه لو فعلها المكلف
كلها والحالة هذه اثيب ثواب فعل واجبات فانت تراهم مثلوا باية
الكفارة لما يجوز فيه الجمع والاعتقاد الذي ذكره المصنف لا يتصور
من العالم بالحكم المذكور ومن غير العالم لا اثم فيه فلا معنى لعدم
الجواز في حقه والجواب عن السوال الذي اورده في المغني الموافق
لما تقرر في كتب الاصول ما اجاب به في المغني من انه لا يتصور الجمع
بين خصال الكفارة وتلك الخصال كفارات اي كل واحد منها كفارة
وانما لم يتصور ذلك لما علمت ان المكلف اذا جمع بين خصال الكفارة
كانت الكفارة واحدة منها لا بعينها وقيل اعلاها عند اهل
السنة فتمثيل الاية باية الكفارة للتخيير واضح ولفظ عبارة المغني
في الجواب فلن يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي
كل منهن كفارة اي لا يتصور وقوع ذلك بل يقع واحدة منهن
كفارة والثانية قربة مستقلة خارجة عن ذلك اه فان قيل
يمكن تصحيح كلام المصنف بجعل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء وبوجه
عدم الاجزاء بفساد النية عند الثانية وينهم المصنف لانه لما
نوى بمجموع الخصال الثلاثة الكفارة صار كل خصلة جزء الجزء

فيه

فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينهما قلنا نظم كلامه يأبى
ذلك وفي كلام فقهائنا معاشر الشافعية اذا بدا بالاغلظ كانت للترتيب او وصح
وهو التنويع او بالاخف كانت او للتخيير فالاول كما في قوله تعالى انما
جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية والثاني كما في الاية المذكورة في
الكفارة ثم لما فرغ مما يتعلق بالقسم الاول وهو التشريك في اللفظ
والمعنى اخذ في الذي يفيد التشريك في اللفظ فقط فقال والسابع
من احرف العطف وهو الاول من القسم الثاني لكن بتسكين النون
وهي موضوعة للاستدراك وقد تقدم بيانه وانما يعطف بها
اي بلكن بثلاثة شروط الشرط الاول افراد معطوفها والشرط الثاني
ان تسبق بنفي او نهي والشرط الثالث ان لا تقترن بالواو وذلك
نحو قولك في النفي ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر عطفا على صالح
لمن اعتقد انك ما مررت برجل طالح ايضا ففي كلام المحقق كلام النحاة صريح
في انه منتف عنها انما يقال جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء هو منتف
عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كما وقع في المفتاح
اي فيكون من افراد القلب اما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا
فيكون من قصر الافراد فلم يقل به احد انتهى ونحو قولك في النهي
لا يقم زيد لكن عمرو لمن اعتقد لتوهم نهي عمرو عن القيام ايضا فعلم ان
لكن لا تكون للقصر لا قلبا ولا افرادا ولا تعطف الجمل ولا تكون عاطفة
ان وقعت بعد ايجاب او اقترنت بالواو بل ان دخلت على جملة او
وقعت بعد ايجاب او وقعت بعد الواو فهي حرف ابتدا اي تبتدا
بعدها الجملة وتستانف والغرض منه افادة مجرد الاستدراك دون
العطف فالاول اي ما دخلت فيه على جملة كقوله اي زهير ابن ابي
سلمى بضم السين يمدح الحارث ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره
لكن وقايعه في الحرب تنتظر فوالله قايعه مبتدا وتنتظر خبره
والبواد رجمع بادرة وهي الحدة ومثال ما وقعت فيه بعد ايجاب نحو قام
زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو الا تقديرا انه مبتدا محذوف الخبر
للقرينة وقد سكت عن ذلك المصنف الثاني اي ما وقعت فيه بعد الواو
كقوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله

فرسول لخبر لكان المحذوفة وليس معطوفا بالواو الداخلة على لكن لان
متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وزعم ابن الربيع ان الي
لكن حينئذ اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانتظاهر قوله س الثامن
من حروف العطف وهو الثاني من القسم الثاني بل خلافا للخوارزمي حيث
قال بل ليست من حروف العطف فقد قيل لا سلف له في ذلك للاضراب
اي التي للاضراب ولا يعطف بها الا بشرطين الشرط الاول افراد
معطوفها والشرط الثاني انه تسبق بايجاب او امر فالايجاب
نحو قولك قام زيد بل عمرو والامر نحو ليقم زيد بل عمرو وهي حينئذ
لازالة الحكم عما قبلها ولتصييره كالمسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك
الحكم وعدمه واثباته لما بعدها وذهب ابن الحاجب الى ان الاول غير
مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب ولتوكيد التقرير بعد النفي فالاول كقوله الشاعر
وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول
والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي
لا الى اجل ثم اشار الى محترز الاول بقوله فان دخلت على جملة فهي
ليست للعطف خلافا لابن مالك بل هي حرف ابتداء اي تبتدا بعدها
الجملة وتستانف وهي حينئذ اما للابطال اي ابطال ما قبلها واثبات
ما بعدها نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فالجاري بالحق
لا جنون فيه واما للانتقال اي للانتقال عن اسلوب ما قبلها الى
اسلوب اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل
تؤثرون الحياة الدنيا وفي هذا رد على الشيخ ابن مالك حيث قال
في شرح الكافية ان بل هذه اي الداخلة على الجملة لا تكون في القران للابطال
واجيب من جانبه ان بل في الاية الاولى لا يتعين ان تكون للابطال بل
يجوز ان تكون للانتقال من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصف
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسكت المصنف عن محترز الثاني وهو وقوعها
بعد النفي والنهي ومقتضاه انها لا تكون حينئذ عاطفة نحو ما قام زيد
بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا مع انها عاطفة وهي حينئذ لتقرير حكم ما
قبلها واثبات ضده لما بعدها خلافا للمبرد حيث ادعى انها كالواقعة
بعد الايجاب والامر لا يقال هي وان كانت في ذلك عاطفة لكنها
ليست للاضراب بل لمجرد العطف والمقسم في كلام المصنف بل التي للاضراب
لانا

لانا نقول المفهوم من كلام الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع انها في الايجاب
والامر ليست للاضراب ايضا بل لمجرد العطف والمفهوم من جمع الجوامع
انها مع المفرد مطلقا اي موجبا او منفيا بعد امر او نهي للاضراب والعطف
معا فكلامه لا يوافق واحدا منهما وتقسيم الاضراب مع الجملة الى ابطالي وانتقالي
يقتضي انه مع المفرد لا يكون كذلك ويوافقه قول شيخ الاسلام في
حواشي شرح جمع الجوامع المذكور انقسام الاضراب الى ابطالي وانتقالي
خاص بالجمل لانه مع المفرد لا يكون الا الابطالي ونظر فيه الشهاب
ابن قاسم بانه يجوز اجراء ذلك في المفرد ففي الايجاب ابطالي وفي
النفي انتقالي وهو كما علمت انما ياتي على انها مع المفرد مطلقا للاضراب
وقد علمت ما فيه التاسع من حروف العطف وهو الثالث من القسم الثاني
لا وهي موضوعة للنفي اي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها
قلبا او افرادا ويعطف بها بشرطين بل بثلاثة الشرط الاول افراد
معطوفها والشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر او دعاء
او تحضيض دون غيرها من انواع الطلب ومنع التحضيض شيخ المحققين
ومثل الدعاء النداء والشرط الثالث ان لا يصدق احد متعاطفيها
على الاخر فالايجاب نحو قولك جاء زيد لا عمرو ردا على من اعتقد
وجود مجيء عمرو دون زيد او اعتقد اشتراكهما في المجيء والامر نحو قولك
اضرب زيدا لا عمرا والدعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتحضيض
نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا والنداء نحو يا زيد لا عمرو ويا ابن اخي
لا ابن عمي فعلم انها لا تعطف الجمل خلافا لابن الخباز حيث اجاز
زيد قائم لا عمرو قاعد وانها لا تعطف بعد النفي والنهي والاستفهام
والعرض والتمني والترجي وانها لا يعطف بها بحيث يصدق احد
متعاطفيها على الاخر نحو جاءني رجل لا زيد لصدق الرجل على زيد
لكن اجاز به الشيخ ابو حيان تبعا للسهيلي في نتائج الفكر وتوقف
فيه الشيخ بهاء الدين السبكي لانه بمنزلة قام رجل وزيد في صحة التر
كيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان
اردت بالرجل زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا وهو

سايغ اذا قصد الاطناب وان اريد به غيره كان كعطف الشيء على غيره
ولا كلام فيه قال وعلى ما قالوه من الامتناع فهل يمتنع ذلك في العام والخاص
مثل قام الناس لا زيد وكيف يمتنع مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة
قام الناس وزيد وقد شرطوا في قصر الموصوف افراد اعدام تنافي
الوصف كقولنا زيد كاتب لا شاعر واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر
وقام رجل لا زيد انتهى ملخصا ورفع هذا التوقف والده فاجاب به
بان من شرط هذا الشرط بني ان لا لا تدخل الا لتاكيد النفي فلا بد
ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها
ومفهوم الخطاب يقتضي في قولك قام رجل نفي قيام المراة فاذا
قلت لا امراة دخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام
زيد لا عمرو واقام زيد لا عمرو واما قام رجل لا زيد فلم يقتضي
المفهوم نفي قيام زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها حينئذ
لا تكون لتاكيد النفي بل وهذا هو السبب في ان
احدا من النحاة لم يذكر في امثلته ما يكون الاول فيه محتملا
ان يندرج فيه الثاني اي ولا ما يكون الثاني يحتمل ان يندرج
الاول فيه ولان العطف يقتضي المغايرة وهي عند الاطلاق انما
تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر ومن ثم جاز شاعر لا كاتب
لان الوصف باحدهما لا ينفي الوصف بالاخر لعدم صدق احدهما
على الاخر لان معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر وعكسه و
انما صح قام رجل وزيد وجاز زيد ورجل مع عدم وجود الفايدة المذكورة
فيه لصدق الرجل على زيد واحتماله انه هو واما قام الناس لا زيد
فان اريد بالناس غير زيد جاز وان اريد العموم واخراج زيد
كما يخطر لي انه يجوز بناء على ان لا من ادوات الاستثنا ولم ار
احدا من النحاة صرح به فاستقر رايي على الامتناع كما امتنع الاطلاق
في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جارية فيهما فان كانت
مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيهما فهو سواء في الامتناع عند ارادة
العموم وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تاتي قرينة على
ارادة الخصوص اه وقول البهاء السبكي انه كعطف الشيء

على

على نفسه تاكيدا وهو سايغ رد بان عطف الشيء على نفسه ممتنع ولذلك
امتنع العطف في الفاظ التاكيد المعنوي لكونه يشبه ذلك
كما قدمناه واذا علمت ان هذه الاحرف التسعة مشتركة في
اللفظ الذي هو الاعراب فتعلم انك ان عطفت انت ايها المخاطب
بهذه الاحرف التسعة على مرفوع رفعت المعطوف بها موافقة
لذلك المرفوع او عطفت بها على منصوب نصبته اي ذلك
المعطوف موافقة لذلك المنصوب او عطفت بها على مخفوض
خفضته اي ذلك المعطوف موافقة لذلك المخفوض او عطفت
بها على مجزوم جزمته اي ذلك المعطوف موافقة لذلك المجزوم
وهذا ذكر تتميما والا فكلامه في المعطوف من الاسماء وعلم من
ذلك اي من هذا الكلام انه يجوز عطف الاسم على الاسم رفعا
ونصبا وجرا وعطف الفعل على الفعل رفعا ونصبا وجزما
حيث اتحد زمنهما وان اختلفت صيغتهما وحينئذ تقول في مثال
عطف الاسم على الاسم في الرفع قام زيد وعمرو فعمرو مرفوع
بقام بالعطف على زيد وبالنصب رايت زيدا وعمرا فعمرا منصوب
برايت بالعطف على زيد وفي الخفض مررت بزيد وعمرو فعمرو
مخفوض بالبا بالعطف على زيد وتقول في مثال عطف
الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد فيقعد مرفوع
بالتجرد بالعطف على يقوم وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد
فيقعد منصوب بلن بالعطف على يقوم وفي الجزم لم يقم ويقعد
زيد فيقعد مجزوم بلم بالعطف على يقم هذا في متحد الزمان
والصيغة ومثال متحد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه
يوم القيمة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم لاتحادهما في
الزمن دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي ان شاء جعل لك
خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة فعلم انه
لا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل وعكسه ويعطف

مازمنه مستقبل وصيغته صيغة الماضي على مازمنه مستقبل وصيغته
صيغة الماضي المضارع وعكسه ثم الحكم على الفعل بانه معطوف فيه
تجوز لان المعطوف انما هو الجملة ولكن لما كان الفعل هو المقصود
بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب العطف للفعل كذا قيل وفيه
انه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب في المعطوف ويجوز
عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل في المعنى كاسم الفاعل وعكسه
لان اسم الفاعل يدل على الحدث الذي يدل عليه الفعل ولان اسم
الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل كما ان الفعل يؤول باسم
الفاعل اذا حل محل الفاعل فالاول نحو قوله تعالى ان المصدقين
والمصدقات واقرضوا لان المعنى ان الذين تصدقوا لان حق
الصلة من حيث هي ان تكون فعلا ومن ثم ذكر المحقق ان التحقيق
ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه
حينئذ مقدر بالفعل والثاني نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم
صافات ويقبضن لان المعنى قابضات لانه حال كما ان المعطوف
عليه وهو صافات حال والاصل في الحال ان يكون اسما ومثال
عطف الاسم المذكور على الفعل قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشري معطوفا
على فالق والرابع من التوابع وبه تتم البدل وهو لغة العوض   مطلب في بيان البدل
اي ما قام مقام غيره لكن في كلام ابن جني البدل اعم تصرفا
من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا انتهى واصطلاحا
التابع المقصود بالنسبة اي الحكم الثابت للمتبوع بغير واسطة
ابن قال الانباري والغرض منه الايضاح ورفع الالتباس وازالة
التوسع والمجاز انتهى فالتابع جنس اي كالجنس لانه يشمل
التوابع كلها والمقصود فصل اي كالفصل لانه خرج به
النعت وعطف البيان والتوكيد فانها ليست مقصودة
بالنسبة بل مكملات للمقصود بالنسبة فان قيل مقتضى هذا
ان المبدل منه غير مقصود بالنسبة فيخالف ما نقله ابن القواس
عن الجمهور من انه مقصود بها اجيب بانه مقصود بها لكن لا بالذات

بالذات والمقصود بها بالذات انما هو التابع وهذا هو محل قولهم المبدل
منه في نية الطرح اي ليس مقصودا بالنسبة بالذات والا فليس المراد
ان اعتباره ملغى من كل وجه بل لانه مقصود لغيره ومن ثم قال الشيخ
لابد في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام
الفصحاء عن اللغو بل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الجن وبغير واسطة فصل آخر خرج به
عطف النسق اي المعطوف نسقا لانه وان كان المعطوف نسقا
مقصودا بالنسبة اي الحكم الثابت للمتبوع لكن بالواسطة التي
هي حرف العطف فالمراد بالواسطة في كلامه حرف العطف وهذا واضح
في المعطوف بحرف مشترك في اللفظ والمعنى نحو الواو واما المعطوف
بحرف مشترك في اللفظ دون المعنى فالمعطوف عليه ليس مقصودا بالنسبة
الثابتة للمتبوع بل بنسبة اخرى نحو ما جاءني زيد بل عمرو او لكن عمرو
وجاءني زيد لا عمرو او بل عمرو فهو خارج بقوله المقصود بالنسبة لما
علمت وهو اي البدل من حيث هو اربعة اقسام القسم الاول
بدل كل من كل وهو الذي تكون ذاته عين ذات الاول وان لم يكن
مفهومهما واحدا وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكرها
مرتين ولا يحتاج ان يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه لانه
عينه نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فانه بدل من العزيز
بدل كل من كل ونحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت
عليهم فالصراط الثاني بدل من الاول بدل كل من كل و
ما ذاك الا لان هما المعنى واحدة واستفيد من المثال المذكور ان
تخالفهما اي البدل والمبدل منه بالصفة وهي هنا في المبدل منه
والاضافة وهي هنا في البدل دون
دون البدل وهي المستقيم لا يضر كما قد يتوهم وعبر الشيخ
المبدل منه وكذا التعريف
ابن مالك عن هذا البدل بالبدل المطابق نظرا الى ان لفظ كل
لا يطلق الا على ما يقبل التجزي وهذا البدل يقع في اسم الله

كما تقدم والقسم الثاني بدل بعض من كل وهو الذي تكون
ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له كالنصف او اكثر
منه كالثلثين خلافا للكسائي حيث ادعى ان البعض لا يقع الا على
ما دون النصف ولا يشترط ان يكون مفهومه بعضا من مفهوم
الاول وهو يفيد ايضا توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا بد
ان يكون معه رابط يربطه بالمبدل وهو هنا الضمير ملفوظا
به او مقدرا فالاول نحو اكلت الرغيف نصفه او ثلثه وعند الكسائي
لا يسمى مثل هذا بدل بعض لما علمت والثاني نحو ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل
من الناس الصادق بالمستطيع وغيره بناء على ان ال في الناس
للاستغراق لا للعهد بدل بعض من كل والرابط محذوف
اي مقدر تقديره منهم وليس من اسم موصول فاعل الحج والا
لزم ان يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم فاذا لم يحج اثموا كلهم
وذلك باطل لان فيه تكليف غير المستطيع ان يحج المستطيع اذ
التقدير حينئذ ولله على الناس ان يحج الذي استطاع منهم و
لا اي وليس من شرطية والجواب محذوف وهو فليحج لدلالة ما تقدم
عليه لانه لا حاجة لدعوى الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه فان
جعلت ال في الناس للعهد وهم المستطيعون كان بدل كل من كل
ومن ثم قال الجمال ابن هشام والحق انهما اي بدل البعض وبدل الكل
محتملان في الاية اه‍ ثم الحكم على من بانها ليست فاعلا ولا شرطية
انما هو على القول الاصح فيها ومقابل الاصح يجوز كونها فاعلا
وبه قال ابن السيد اي ويكون معنى تكليف غير المستطيع بانه
يحج المستطيع انه يلزم غير المستطيع ان يامر المستطيع بالحج ويجوز
كونها شرطية وبه قال الكسائي واما عكس هذا القسم وهو بدل
الكل من البعض فقد نقل الشيخ ابو حيان ثبوته وجعل منه
لقيته غدوة يوم الجمعة على ان يوم الجمعة بدل من غدوة ولنظر
فيه بعضهم وذكر الجلال السيوطي ان ثبوته هو المختار
قال وقد وجدت له شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالى

اوليك

اوليك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن فجنات
عدن بدل من الجنة اه‍ ورد بان ال في الجنة للجنس الصادق بجنات
عدن فهو بدل بعض من كل واستشهد له بعضهم بقول القائل
رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فابدل الطلحة
وهي كل من الاعظم وهي بعض واعترض بانه يجوز ان يكون اراد
بالاعظم جملة طلحة وانما خص الاعظم بالذكر لانها دعامة
البدن واصل بنائه وحينئذ يكون بدل كل من كل
والقسم الثالث بدل الاشتمال وهو ما يكون بينه وبين
المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية وهو يفيد ايضا
توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه
من رابط يربطه بالمبدل منه وهو هنا الضمير ملفوظا به
او مقدرا ايضا فالاول نحو قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل من الشهر بدل اشتمال وانما سمي هذا البدل
بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر في المثال المذكور على البدل
وهو قتال اشتمالا بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف
فانه ليس باللازم ان يكون اشتمال المبدل منه على البدل من هذه
الحيثية كما قد يتوهم من المثال المذكور بدليل نفعني زيد علمه
وسلب زيد ماله ولا ان يكون البدل مشتملا على المبدل منه من
الحيثية المذكورة نحو سرق زيد ثوبه فانه ليس باللازم بدليل
ما سبق وقولك سرق زيد فرسه بل الاشتمال اي المبدل منه
على البدل من حيث كونه مشعرا به اي معلما به ومتقاضيا
اي طالبا له في الجملة بحيث تبقى النفس عند ذكر
المبدل منه متشوقة الى ذكره اي البدل منتظرة له
لكون الحكم اي النسبة اليه لا تناسبه بحسب الظاهر غالبا
وانما تناسب البدل فيجيء هو اي البدل مبينا لما اجمل
اولا كالمثل المذكورة الا ترى ان المسئول عنه في الحقيقة

المقتال في الشهر الحرام والنافع علم زيد والمسلوب ماله وبقولنا
غالبا لا يرد ان بدل الاشتمال قد يوجد مع كون النسبة مناسبة
للمبدل منه حقيقة دون البدل نحو اكلت الجزر ورقه والثاني
اي ما الرابط فيه مقدر نحو قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود
النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود بدل اشتمال
والرابط مقدر تقديره فيه هذا ونقل عن ابن جماعة انه نقل
في حواشيه اي المصنف ان المحققين لا يوجبون في بدل البعض
وبدل الاشتمال رابطا واستفيد من المثال جواز ابدال
النكرة من المعرفة فان المبدل منه معرف والبدل منكر و
القسم الرابع بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي ذكر
اي سبق اليه اللسان غلطا لا ان ذلك البدل نفسه هو
الغلط كما قد يتوهم نحو قولك رايت زيدا الفرس فالفرس
بدل من زيد بدل غلط لان زيدا ذكر غلطا لانك اردت
ان تقول ابتداء رايت الفرس فغلطت اي سبق لسانك
الى زيد فذكرت زيدا عوضا عن الفرس ثم تبين لك
غلطك اي سبق لسانك الى ذكر زيد فرجعت عن ذكر
زيد فابدلت الفرس منه اي من زيد وهذا القسم لم يذكره
اهل المعاني لانه لا يقع في فصيح الكلام وهم لا يتكلمون الا على الكلمات
الفصيحة بخلاف النحاة فمن عاب على النحاة ذكره غير مصيب
فقد علمت ان الغلط مرجعه اللسان ولم يتعرض المصنف لبدل
النسيان اي الذي ذكر بدل اللفظ الذي جيء به نسيانا ومرجعه
الجنان اي القلب وذلك كقولك وقد تصدقت بدينار
ثم نسيت ذلك وظننت انك تصدقت بدرهم فعند اخبارك
بالتصدق بدرهم تذكرت انك انما تصدقت بدينار تصدقت
بدرهم دينار فالدينار ذكر بدلا عن اللفظ الذي ذكر نسيانا
فالمبدل منه وان ذكر عن قصد ورؤية لكن تبين فساد قصده
قال الجمال ابن هشام في شرح القطر وربما اشكل على كثير من

الطلبة

الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان وايضاح الفرق ان الغلط
في اللسان والنسيان في الجنان اه ولم يتعرض المصنف ايضا لبدل
البدا الذي يقال له بدل الاضراب اي الانتقال وذلك كقولك
وقد تصدقت بدرهم ودينار ثم بعد اخبارك بانك تصدقت
بدرهم عن لك وبدا لك ان تخبر بانك تصدقت بدينار
تصدقت بدرهم دينار فالمبدل منه هنا مذكور عن قصد ورؤية
ولم يتبين فساده كما تقدم في بدل النسيان فالفرق بينهما
واضح وشرط بدل البدا كما قال شيخ المحققين ان يرتقي
من الادنى الى الاعلى اي كالمثال المذكور وذكر ان بدل
الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة وان النوعين الاولين
لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف الثالث قال فانه معتمد الشعراء
كثيرا مبالغة وتفننا كانك تغلط نفسك وادعاء الغلط و
اظهاره ابلغ في المعنى من التصريح اه والاكثرون على ان العامل
في البدل غير العامل في المبدل منه واستدل من ظهور العامل
في البدل في نحو قوله تعالى ولولا ان يكون الناس امة واحدة
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وقوله تعالى
قال الملاء الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا
لمن امن منهم فان بيوت بدل من من ومن امن بدل من الذين ١٠٧
وقد ظهرت فيهما اللام وقد حكي عن ابي علي الفارسي انه
قيل له كيف تقول ان البدل يكون ايضاحا للمبدل منه وهو
من غير جملة فقال لما لم يظهر العامل في البدل وانما دل عليه
العامل في المبدل منه واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ
جاز ان يوضحه اه وذهب غير الاكثر ان العامل في البدل
هو العامل في المبدل منه وهل يجوز ان يتعدد المبدل قال
الشيخ ابو حيان اما بدل البدا عند من اثبته فتكررت
فيه الابدال واما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن

مطلب في بيان المنصوبات

احد من النحويين اعرفه في جواز التكرير فيها ومنعه الا ان في
كلام بعض اصحابنا ما يدل على انه لا تتكرر ا ه ولما فرغ من
الكلام على المرفوعات شرع في الكلام على المنصوبات فقال
المنصوبات جمع منصوب لا منصوبة بدليل قوله ستة عشر
منصوبًا وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل في المنصوبات وغيرها
محمول عليها ومشبه بها الاول منها المفعول به نحو زيدًا من
قولك ضربت زيدًا والثاني منها المفعول المطلق نحو
ضربًا من قولك ضربت ضربًا وقدم المفعول به على المفعول المطلق
مع ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة ومن ثم قدمه غير واحد
لان المفعول به احوج الى الاعراب لانه الذي يقع بينه وبين
الفاعل الالتباس لولا الاعراب ومن ثم قال قطرب المقتضى
للاعراب تمييز الفاعل عن المفعول به كما تقدم والثالث
منها المفعول لاجله نحو تاديبًا من قولك ضربت ابني التا
ديب والرابع منها المفعول فيه قدم المفعول لاجله على
المفعول فيه لان المفعول لاجله ادخل من المفعول فيه في
المفعولية واقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرًا نحو يوم
وخلف من قولك صليت يوم الجمعة خلف الامام والخامس منها
المفعول معه نحو النيل من قولك سرت والنيل والسادس منها
خبر كان وخبر اخواتها نحو قايمًا من قولك كان الشر قايمًا والسابع
منها اسم ان واسم اخواتها نحو الظلم من قولك ان الظلم قايم و
الثامن منها الحال نحو راكبًا من قولك جاء الامير راكبًا والتا سع
منها التمييز نحو مالا من قولك انتهب الناس مالا والعاشر
منها المستثنى نحو قليلا من قولك هلكت الفرسان الا قليلا
والحادي عشر منها اسم لا العاملة عمل ان نحو شجاع من قولك
لا شجاع حاضر ولم يذكر خبر لا في المرفوعات والثاني عشر
منها المنادى المضاف وشبهه اي شبه المضاف فالاول اي
المضاف نحو غياث من قولك يا غياث المستغيثين والثاني

اي

اي المشبه بالمضاف نحو لطيفًا من قولك يا لطيفًا بالعباد وكان
الاولى عدم التقييد بذلك كما فعل في اسم لا لان كلامه في
المنصوبات الشاملة للمنصوب محلا بدليل ما سياتي في كلامه من
تقسيم المفعول به الى ظاهر والى مضمر وانما افرد المنادي
بالذكر مع انه من قسم المفعول به لان له احكامًا تخصه والثا
لث عشر منها خبر كاد وخبر اخواتها ولم يذكر هذا القسم اسم صح
اي كاد واخواتها في المرفوعات نحو تزهق من قولك كادت النفو س
تزهق والرابع عشر منها خبر ما الحجازية وخبر اخواتها نحو
اغير من قولك ما احد اغير من الله ولم يذكر اسم ما الحجازية
واسم اخواتها في المرفوعات والخامس عشر منها التابع للمنصوب
وهو اربعة نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت نحو قليلا من قولك
رايت رجلا قليلا والسادس عشر وبه تتم المنصوبات الفعل
المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل باخره شيء يقتضي
بناءه كنون الاناث ونون التوكيد نحو يفلح من قولك لن يفلح الظا لم
وفيه ما علمت من ان الكلام في المنصوبات ولو محلا وما اتصل به
نون الاناث او نون التوكيد من المنصوب محلا وقد قدمنا
ان قياس ما هنا ان يذكر الفعل المضارع المرفوع في المرفوعات
ولها اي لهذه المنصوبات ابواب تذكر فيها الاول منها
المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي تعلق به قال فما موصولة
وهو الاسم الصريح او المؤول المنصوب بقرينة المقام الذي
وقع عليه اي تعلق به بلا واسطة فعل الفاعل حقيقة
اي الفاعل الحقيقي كانزل الله الغيث وخلق الله العالم وخلق
الله السموات لتعلق فعل الفاعل وهو الخلق بها فقول غير
واحد في هذا انه لا يجوز ان يكون مفعولا به الا على راي المعتزلة
وهم اكثر النحاة لان المفعول به ما كان موجودا قبل فعل الفاعل
الذي تعلق به وهم يقولون ان المعدوم شيء بمعنى ذات مفتقرة
الى الابراز من العدم وابرازه للوجود معنى واقع عليه الذي
هو الخلق في المثالين المذكورين كوقوع الضرب على المضروب

مطلب في بيان المفعول به

١٠٨

مردود لانه كما علمت وصرح به بعض المحققين انه ليس من شرط
المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف
عقليته على الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت
زيدا ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار اه وسنوضح هذا
في باب المفعول المطلق **او** وقع عليه فعل الفاعل **مجازا** اي
الفاعل المجازي اي غير الحقيقي وهو الاصطلاحي **نحو انبت**
الربيع البقل وبتفسير الفعل بالتعلق تبين ان قوله **و**
يصح نفيه اي فعل الفاعل **عنه** اي عن المفعول غير محتاج
اليه لان تعلق الفعل به اعم من ان يكون على جهة الثبوت
او النفي لان هذه الزيادة انما جاء بها **ليدخل** نحو زيدا من
قولك **ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به مع ان الفعل**
منفي عنه على ان الاتيان بالزيادة هذه مضر لان حاصل
التعريف حينئذ ان المفعول به يعتبر فيه امران وقوع
الفعل عليه وصحة نفيه عنه فمتى تخلف عنه احدهما
لم يكن مفعولا به وان وجد الاخر والفعل فيما ضربت زيدا
منفي عن زيد وليس واقعا عليه فلا يكون مفعولا به
لتخلف وقوع الفعل عليه وبقولنا المنصوب يخرج المجرور
في نحو مررت بزيد فان زيدا وان كان في الحقيقة مفعولا
به الا انه في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به
نبه عليه شيخ المحققين وبقولنا بلا واسطة يخرج
المنادي نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة
مفعولا به لكن في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول
به **وهو** اي المفعول به المتقدم ذكره يكون **على**
قسمين ظاهر ومضمر وقد قدم في باب الفاعل ان اقسام
الظاهر ثمانية وقدم فيه بيان حقيقة الضمير وقدمنا
ثم انه ينقسم الى مستتر وبارز والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل
واذا اردت معرفة كل من المفعول به الظاهر والمضمر
ف

فالمفعول به الظاهر الصريح **نحو** زيدا من قولك **ضربت زيدا** لتعلق
فعل الفاعل به على جهة الثبوت **و** زيدا من نحو قولك **ما ضربت زيدا**
لتعلق فعل الفاعل به على جهة النفي والظاهر المؤول نحو ولا تخافون
انكم اشركتم بالله اي اشراككم **وقس على ما تقدم** اي على ما ذكر
بقية اقسام الظاهر الثمانية **المتقدمة في الفاعل** فلا عود
ولا اعادة **و**المفعول به **المضمر** لا يكون مستترا وانما يكون بارزا
والبارز **قسمان لا ثالث لهما متصل بعامله ومنفصل عنه** اي
عن عامله **فالمتصل بعامله ما لا يتقدم على عامله ولا يلي**
الا في الاختيار وفيه ان هذا يصدق على التاء من قمت مع انها
فاعل لا مفعول به فهو غير مانع **و**المنفصل عن عامله **بخلافه**
وهو ما يتقدم على عامله ويلي الا في الاختيار وفيه انه
يصدق على نحو انا لانه يلي الا في الاختيار تقول ما قام الا انا
مع انه فاعل لا مفعول به فهو غير مانع واجيب بان ما وقع
في الاول والثاني على الاسم المنصوب لفظا او محلا بقرينة
المقام والتمثيل وكل من التاء وانا اسم مرفوع فهذا تعريف لنوع
من المتصل والمنفصل وهو المنصوب لا لمطلق المتصل والمنفصل
الشامل كل منهما للمرفوع ويجوز ان يكون تعريفا لمطلق المتصل
والمنفصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل فتكون ما واقعة
على الاسم مطلقا اعم من ان يكون منصوبا او مرفوعا متصلا او
منفصلا فلا يرد ما ذكره لان الاول متصل والثاني منفصل
فان قيل يلزم من كون الضمير لا يتقدم على عامله ان لا يلي
الا في الاختيار وبالعكس فما فايدة الجمع بينهما اجيب بانا لا
نسلم ان ما لا يتقدم على عامله لا يلي الا في الاختيار الا ترى ان نحو
انا لا يتقدم على عامله ويلي الا في الاختيار وعلى التسليم ان الكلام
في المنصوب فالغرض من ذلك مجرد الايضاح وخرج بالاختيار
الضرورة فلا يرد ما جاء في الضرورة من نحو قول القايل ان لا يجاورنا
الاك ديار اذ القياس الا اياك فجاء بالمتصل موضع المنفصل وانكر

المبرد ورد ذلك وانشد سواك ديار وكل منها اي من المتصل والمنفصل
المذكورين اثنا عشر قسمًا وقد قدمنا في باب الفاعل ان القياس ان يكون
اربعة عشر قسمًا سبعة منها للحاضر وهو المتكلم والمخاطب وخمسة منها
للغايب وهو غير المتكلم والمخاطب فلا يشكل ان ايا تستعمل في الباري سبحانه
وتعالى عما يقولون علوا كبيرا ولا يوصف بالغيبة كما سيأتي امثلة ذلك المتصل
زيد اكرمني للمتكلم وحده زيد اكرمنا بفتح الميم للمتكلم ومعه غيره او
معظم نفسه وانما قيد بفتح الميم لان نا مع سكون الميم تكون فاعلا لا مفعولا
وزيد اكرمكَ بفتح الكاف للمفرد المخاطب المذكر وزيد اكرمكِ
بكسرها اي الكاف للمفردة المخاطبة المؤنثة وزيد اكرمكما للمثنى المخاطب
مطلقا اي مذكرا او مؤنثا وزيد اكرمكم لجماعة الذكور المخاطبين
وزيد اكرمكن لجماعة الاناث المخاطبات وزيد اكرمه للمفرد المذكر
الغائب والاولى اسقاط المذكر لاستعماله في الباري تعالى وهو لا يوصف
بذلك وفيه انه يستعمل في اللفظ الدال وهو يوصف بانه مذكر وزيد
اكرمها للمفردة المؤنثة الغائبة وزيد اكرمهما للمثنى الغائب مطلقا
اي مذكرا او مؤنثا وزيد اكرمهم لجماعة الذكور الغائبين
وزيد اكرمهن لجماعة الاناث الغائبات والكاف والهاء فيهن
اي في اكرمك واكرمه وما بعدها هي الضمير وحدها وما اتصل بهما
من الميم والالف في اكرمكما واكرمهما والميم في اكرمكم واكرمهم والنون
المشددة في اكرمكن واكرمهن حروف دالة على التثنية والجمع تذكيرًا
وتأنيثا ومقتضى كلامه ان الالف في اكرمها ليست من مسمى الضمير
وهو قياس هي عند الكوفيين حيث ذهبوا الى ان الضمير هو الهاء وحدها
وتقدم عن البصريين ان الضمير هو المجموع وقياسه هنا ان يكون كذلك
ويقال في كل منها اي لفظ الياء ونا والكاف والهاء ضمير متصل في محل نصب
على المفعولية وهو اسم مبني للشبه الوضعي لا يظهر فيه اعراب
وهذه الياء التي هي ياء المتكلم كما تكون في محل نصب تكون
في محل جر وكذا الكاف والهاء كما يكونان في محل نصب يكونان في محل
جر واما نا فقد علمت انها تكون في المحلات الثلاثة وامثلة المنفصل
زيد اياي اكرم للمتكلم وحده وزيد ايانا اكرم للمتكلم ومعه غيره او معظم
نفسه وزيد اياكَ بفتح الكاف اكرم للمخاطب المفرد المذكر وزيد

اياك

اياكِ بكسرها اي الكاف للمخاطبة المفردة المؤنثة وزيد اياكما اكرم للمثنى
المخاطب مطلقا اي مذكرا او مؤنثا وزيد اياكم اكرم لجماعة الذكور
المخاطبين وزيد اياكن اكرم لجماعة الاناث المخاطبات وزيد اياه اكرم
للمفرد الغائب وزيد اياها اكرم للمفردة الغائبة وزيد اياهما اكرم
للمثنى الغائب مطلقا مذكرا او مؤنثا وزيد اياهم اكرم لجماعة
الذكور الغائبين وزيد اياهن اكرم لجماعة الاناث الغائبات
وايا فيهن اي في اياي واياك واياه وما عطف عليها من فروعها
بكسر الهمزة وتشديد التحتية هي الضمير وحدها وما اتصل
بها حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة والتثنية
والجمع والافراد تذكيرا وتانيثا ويقال في ايا في كل منها اي من
هذه الامثلة ضمير منفصل في محل نصب على المفعولية وهو اسم
مبني لما تقدم لا يظهر فيه اعراب ولا تكون ايا الا في محل نصب
فان قيل حيث كان التكلم والخطاب والغيبة مدلولا لهذه اللوا
حق يلزم ان لا يكون الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غائب
اي على الذات مع الصفة المذكورة بل على مجرد الذات وهو خلاف
ما قدمه المصنف في باب الفاعل من ان الضمير ما دل على متكلم او
مخاطب او غائب اي على الذات مع الصفة المذكورة اجيب بان
التكلم والخطاب والغيبة ليست مدلولات لتلك اللواحق وانها
هي مدلولات للضمير لكن لما كان لا تعلم دلالته على ذلك الا بتلك
اللواحق نسبت الدلالة على ذلك لتلك اللواحق فهذه اللواحق
من القرينة المعينة للمعنى المراد من المشترك ومن المعلوم
ان قرينة المشترك لا يتوقف عليها اصل دلالته على ذلك
المعنى بل تعين ذلك المدلول هذا واختار الشيخ ابو حيان ما ذهب
اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين ان هذه اللواحق هي الضماير
وكلمة ايا عماد اي زيدت للاعتماد عليها واختار الشيخ ابن مالك
ما ذهب اليه جمع منهم الخليل ان كلا من ايا ولواحقها ضمير اضيف

مطلب في بيان
المفعول المطلق

الاول للثاني والثاني في محل جر باضافة الاول اليه وذهب الزجاج
الى ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق ضماير في محل جر باضافتها اليها
والثاني منها المفعول المطلق عن التقييد بصلة اي الذي يصدق
عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بجار حرفي او ظرف ومن ثم قال
سيد المحققين ولفظ المطلق اشارة الى عدم التقييد لا للتقييد با
لاطلاق وقول المصنف اي الذي يصدق عليه قولنا الخ ظاهر انه
لا يقال لغيره من المفاعيل حتى المفعول به مفعول من غير تقييد وبه
صرح ابن هشام حيث قال المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول
بلا قيد والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به انتهى
وهو مخالف لما في المغني من قوله جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل
مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر دورا في الكلام خففوا
اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم
لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى
وانما كان حق المفعول المطلق ذلك لانه المفعول حقيقة للفاعل
وقد يجاب بان المراد ان المفعول المطلق والمفعول به حقهما ما ذكر
فيهما وان كان الاستعمال جاء بخلافه بخلاف بقية المفاعيل
فانها ليست بمفعول للفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار
تعلق فعل الفاعل به لكونه وقع عليه او نفي عنه او وقع لاجله او وقع
فيه او وقع معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى تقييد
بالصلة فقيل مفعول به او له او فيه او معه وهذا اصطلاح اهل
البصرة واما اصطلاح اهل الكوفة فلا يسمون مفعولا الا المفعول
به وما عداه يسمونه المشبه بالمفعول وهو اي المفعول المطلق
المصدر الفضلة وقد علمت ان المصدر اصطلاحا هو اللفظ الدال
على الحدث الجاري على فعله ولغة هو نفس الحدث وهو المفعول
للفاعل حقيقة وتسمية اللفظ الدال عليه مفعولا انما هو بالنظر
لدلالته عليه نظرا الى الغالب من ان الحكم على اللفظ حكم على ما
هو مدلوله وفي كلام سيد المحققين ان المفعول المطلق اسم
للاثر الحاصل بالمصدر قال لكن لما كان المعنى المصدري واثره

متقاربين

متقاربين لم يفرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو
المصدر والتحقيق ما ذكرناه اي من انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر
وذلك المصدر هو المؤكد لعامله اي لما اشتمل عليه عامله من
المصدر بمعنى الحدث فيفيد ما يفيده عامله من ذلك المصدر من غير
زيادة او المبين لنوعه اي لنوع ما اشتمل عليه عامله من ذلك
المصدر زيادة على التاكيد او المبين لعدده اي عدد ما اشتمل عليه
عامله من ذلك المصدر اي لعدد مراته زيادة على التاكيد واذا
اردت معرفة كل من المؤكد لعامله وما ذكر معه فالمؤكد لعامله
اقسام ثلاثة لان عامله تارة يكون فعلا نحو ضربت ضربا
اي احدثت ضربا ضربا وتارة يكون اي عامله وصفا نحو انا ضارب
ضربا اي انا موجد ضربا ضربا وتارة يكون اي عامله مصدرا نحو
عجبت من ضربك ضربا اي من ان ضربت ضربا فالتاكيد في الحقيقة
كما علمت انما هو للمصدر الذي اشتمل عليه العامل لا نفس العامل ونسبته
للعامل توسعا ولما كان هذا المؤكد بمنزلة تكرير الفعل لم يثنى ولم يجمع
اتفاقا فلا يقال ضربت ضربتين ولا ضربت ضروبا لان الفعل لا يثنى
ولا يجمع والمبين لنوعه اي لنوع عامله اقسامه اربعة لانه
اما ان يكون مبينا بالوصف اي بسببه اما مع ذكر الموصوف
نحو ضربت ضربا شديدا او بدون ذكره نحو من عمل صالحا او اما
ان يكون مبينا بالاضافة اي بسببها نحو ضربت ضرب الامير
اي ضربا مثل ضرب الامير او اما ان يكون مبينا بالاشارة اي
بسببها نحو ضربت ذلك الضرب وفي جعل هذا الاخير من المصدر
المبين نظر وانما هو مما ينوب عن المصدر في ذلك كما سنبينه او اما
ان يكون مبينا بسبب لام العهد نحو ضربت الضرب اي
المعهود للمخاطب والاصح جواز تثنية وجمع هذا النوع نحو ضربت
ضربتين ضربا عنيفا وضربا رقيقا وضروبا مختلفة قال الله تعالى
وتظنون بالله الظنونا والمبين لعدده اي لعدد عامله اي
من مرة او مرتين او مرات وهذا النوع يثنى ويجمع اتفاقا

١١١

نحو ضربت ضربة او ضربتين او ضربات وخرج بالمصدر غيره
من الحال المؤكدة نحو قوله تعالى ولى مدبرًا ومن الذوات فلا ينصب مفعولا على
الحقيقة وفي كلام ابن هشام توهم اكثر النحويين ان المفعول المطلق لا يكون
الا حدثا والذي دعاهم لذلك انهم يمثلون بافعال العباد وهم انما يجري
على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات ولو مثلوا بافعال الله عز وجل
لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات
جميعا وبنى على ذلك ان السموات من قوله تعالى خلق الله السموات
مفعول مطلق اي لبيان النوع كما صرح به ابن الحاجب وانما كان
ذلك مفعولا مطلقا لانه يقع عليها اسم مفعول بلا قيد اذ يقال
فيها مفعولة لا مفعول بها واقول ذكر الامام التقي السبكي ان
من ادعى كون السموات مفعولا مطلقا بناء على ان الخلق غير المخلوق
فهو من المصدر وقد قال في خلق الله العالم وان كان في ذاته موجودا
بفعل الله فالخلق واقع له فاندرج تحت حدهم المفعول به وان زاد
بامر اخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله اي وقد قالوا ان المفعول
المطلق ما كان الفعل العامل فيه ايجاده والحق ان المفعول المطلق هو فعل
لا يكون الا مصدرا [illegible] ولا يشترط ان يكون مفعولا للفاعل
حقيقة ليشمل الامور القائمة بالفاعل كالعلم القائم بذاته تعالى كما
انا لا نشترط في الفاعل ان يكون فعل الفعل حقيقة نحو علم الله
اه وذكر الجلال السيوطي ان للامام السبكي تاليفين في هذه المسألة
احدهما مطول والاخر تلخيص له ذكر فيه ان نحو السموات وصالحا
في خلق الله السموات وعملت صالحا هو نفس المفعول لا محل الفعل
والمفعول غيره نحو زيدا من قولك ضربت زيدا فان زيدا مفعول
به لانه محل الفعل والمفعول الذي اوجده الفاعل هو الضرب وانما
نشأ الغلط من ظن ان المفعول المطلق شرطه ان يكون مصدرا
وليس كذلك فليس كل مفعول مطلق مصدرا اه وهو يوافق
ما تقدم عن ابن هشام وبقولنا الفضلة نحو قولك ضربك ضرب
شديد فانه وان كان مصدرا مؤكدا لعامله ليس من المفعول المطلق
لانه عمدة لا فضلة لانه نائب عن الفاعل ونحو قولك ضربك ضرب
شديد وضربك ضربتان فان الاول مصدر مبين لنوع عامله و

الثاني

والثاني مبين لعدده وليس من المفعول المطلق لانهما عمدة لا فضلة لانهما
خبر وقد ينوب على التوسع وهو ارتكاب اللغة المولدة عن المصدر
في الانتصاب على المفعول المطلق غير المصدر وهو اما نائب عن المصدر
المؤكد او عن المصدر المبين فالاول ما ناب عن المصدر مما هو مشارك
له في مادته وحروفه كاسم المصدر غير العلم نحو اغتسل غسلا او
اسم العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومنه ضبة في قول المنهاج
وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة كما اشار اليه شارحه
المحقق او المصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا او ما هو مرادف
له معنى نحو قعد جلوسا بناء على ان ذلك المرادف منصوب بالفعل
المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل
مقدر من لفظه والثاني ما ناب عن المصدر مما يدل عليه من صفته
نحو سرت احسن السير او من ضميره نحو قوله تعالى لا اعذبه احدا
او من اشارة اليه كضربته ذلك الضرب كما علمت او من دال على
نوعه نحو رجع القهقرى او على عدده نحو ثمانين جلدة او على
الته كضربته سوطا وهو سماعي فلا يجوز كتبته قلما او من كل
او من بعض مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل وضربته
بعض الضرب الثالث منها المفعول لاجله وهو السبب الحامل
للفاعل على الفعل ويقال له ايضا المفعول له ويقال له ايضا المفعول
من اجله وهو المصدر القلبي المذكور علة لحدث شاركه اي
شارك المصدر بالنصب مفعول مقدم الحدث بالرفع فاعل مؤخر
ويجوز العكس والاول اولى والمراد المشاركة في الزمان والفاعل
اي بان يكون زمنهما واحدا وفاعلهما واحدا وله ثلاث حالات
مجرد من ال والاضافة ومقرون بال ومضاف فالحال الاول اي
المجرد من ال والاضافة نحو قمت اجلالا للشيخ فالاجلال مصدر
قلبي وفاعل القيام والاجلال واحد وهو المتكلم لان القيام و
الاجلال صدرا منه وقاما به فقد ذكر شيخ المحققين ان معنى
مشاركتهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد وزمانهما واحد لان القيام

مطلب في بيان المفعول لاجله

فان الاملال في الزمان وقد ذكر شيخ المحققين ان معنى مشاركتهما في الزمان ان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا في معروفك او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك والحال الثاني اي المقرون نحو ضربت ابني للتاديب فالتاديب مصدر قلبي وفاعل الضرب والتاديب واحد وهو المتكلم وزمانهما كذلك لان زمان المصدر زمان الحدث والحال الثالث اي المضاف نحو قصدتك ابتغاء معروفك فان ابتغاء مصدر قلبي وفاعل القصد والابتغاء واحد وهو المتكلم وزمانهما واحد ولا يخفى ان اشتراط هذه الشروط اعني المصدرية وكونها قلبيه ومشاركة الحدث للمصدر في الزمان والفاعل انما هو لجواز النصب للمفعول المذكور لا لتحقق ماهية فان فقد شرط منها وجب جره بحرف من حروف التعليل الاربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففاقد المصدرية نحو والارض وضعها للانام فان الانام علة للوضع وليس الانام مصدرا وفاقد القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق اي افتقار فان الاملاق علة القتل وهو وان كان مصدرا لكنه ليس قلبيا وفاقد الاتحاد في الزمان نحو قول امرئ القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها اي خلعت ثيابها لاجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول ابن صخر الهذلي وإني لتعروني لذكراك هزة اي نشاط فان الذكرى علة لعرو الهزة وفاعل العرو والهزة مختلف فان فاعل العرو وهو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك وانما قلنا ان هذه الشروط لجواز النصب لانه يجوز فيه اي في المفعول لاجله المستوفي الشروط المذكورة الجر بحرف التعليل لكنه بقلة في الحال الاول اي المجرد من ال والاضافة نحو قوله من امكم لرغبة فيكم جبر وبه رد على الجزولي في منعه الجر فيما ذكر ويكثر في الحال الثاني اي المقرون بال ومن القليل قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ويستويان اي الجر والنصب في الحال الثالث اي المضاف فمن النصب قوله تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله

لوى الستر الا بسيحه المتفصل

ومن

ومن الجر قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله وجه الاول بانه لما تجرد اشبه الحال والتمييز فكان حقه وجوب النصب وفي كلام شيخ المحققين الاحسن ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل اه لان ما يذكر من العلل تابع للوجود وانكار بعضهم له ليس في محله الرابع منها المفعول فيه وقدمه على المفعول معه لان العامل يصل اليه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول معه كما سيأتي وهو اي المفعول المسمى ظرفا عند البصريين لوقوع الفعل فيه بالمعنى الاتي ويسمى عند اكثر الكوفيين صفة وسماه الفراء من الكوفيين محلا لان الظرف عند الكوفيين ما تناهت اقطاره كالجراب وهو ما اي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا او شبهه مذكورا او محذوفا جوازا او وجوبا ضمن معنى في اذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها لانه لا يصح التصريح في الظروف التي لا تتصرف كعند بل لو صرح بها في شيء نحو سرت في يوم الجمعة لم يسم ظرفا اصطلاحا فلا يكون من المفعول فيه وانما فسرنا ما باسم لقوله في بيانها من اسم زمان مطلقا عن التقييد بالمبهم اي سواء كان مبهما ام مختصا واختصاصه اما بوصف او اضافة او بلام التعريف ام كان معدودا ونعني نريد معاشر النحاة بالمختص ما يقع جوابا لمتى ونعني بالمعدود ما يقع جوابا لكم وقيل ان المعدود كالعشر الاول كما يصلح ان يكون جوابا لمتى يصلح ان يكون جوابا لكم فهو وارد على كل من تعريفي المختص والمعدود ونعني بالمبهم في الزمان ما لا يقع جوابا لشيء منها وانما كان المراد باطلاق ما ذكر لقوله او اسم مكان مبهم وهو اي المبهم في المكان ما ليس له صورة يدل عليها بنفسه بل تتوقف دلالته عليها على شيء اخر ولا اي وليس له حدود محصورة كاسماء الجهات كفوق وتحت فانه لا حدود محصورة لشيء منها ولا يدل على صورة مسماة بحيث تنكشف ويعلم الا بذكر ما يتعلق به وهو المضاف اليه بخلاف نحو الدار والبيت فانه يدل على صورة مسماه بنفسه وله حدود محصورة

مطلب في بيان المفعول فيه

١١٧

وانتصابهما في نحو دخلت الدار وسكنت البيت ليس على الظرفية
بل على التوسع باسقاط الخافض فليس من المفعول فيه وانما صلح
اسم الزمان للظرفية مبهمًا ومختصًا ولم يصلح لها اسم المكان الا مبهمًا
لان اصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان اقوى من دلالته
على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزامًا قاله
المصنف فان قيل حيث تضمن اسم الزمان واسم المكان معنى
في كان حقه البنا لما علم من ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبني
اجيب بان المقتضى للبنا ان يخلف الاسمُ الحرفَ في افادةِ معناه
الذي حقه ان يؤدي به ويطرح ذلك الحرف غير منظور اليه هذا
معنى التضمن كما قال تقدم وليس هذا منه اذ المراد هنا ان معنى
الحرف مراعي في الكلام فليس الاسم قايمًا مقامه في افادة ذلك
المعنى ثم اخذ المصنف يمثل لما تقدم من اسم الزمان المبهم والمختص
بانواعه الثلاثة والمعدود واسم المكان المبهم مع ذكر انواعه
الثلاثة فالزمان المبهم اشار اليه بقوله نحو صمت يومًا واعتكفت
حينا ومدة والمختص بالوصف اشار اليه بقوله او يومًا طويلًا والمـ
والمختص بالاضافة اشار اليه بقوله او يوم الخميس والمختص بلام
التعريف اشار اليه بقوله او اليوم اي الحاضر والمعدود اشار
اليه بقوله او اسبوعًا او يومين ومن ثم قال الاول اي المثال
الاول المبهم والمثال الثاني الموصوف والمثال الثالث المضاف
والمثال الرابع المقرون بال والمثال الخامس المعدود والمكان
المبهم ثلاثة انواع الجهات الست واسماء المقادير وما صيغ من الفعل
فالنوع الاول اشار اليه بقوله نحو جلست خلف زيد ويرادف
خلف وراء نحو جلست وراءَ زيدٍ او فوقه او تحته وما اشبه
ذلك من بقية اسماء الجهات الست لكل كاين في مكان نحو امامَ
زيد ويرادف امام قدام ويمينه وشماله وذات يمينه وذات
شماله وشبهها اي شبه اسماء الجهات الست في الشياع كناحية
الدار وجانبها ومكان بكر تقول جلست ناحية الدار وجانبها
ومكان بكر وفي كلام بعضهم ان جانب مما يتعين التصريح فيه

بني والى النوع الثاني اشار بقوله واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد
كسرت ميلا وفرسخا وبريدًا والى النوع الثالث اشار بقوله وما
صيغ اي اشتق من الفعل اي اللغوي الذي هو اسم الحدث الذي
هو المصدر الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة
عامله كرميت مرمى زيد فمرمى مشتق من الرمي الذي اشتق
منه رمي وفي التنزيل شاهدًا لهذا النوع وهو قوله تعالى وانا
كنا نقعد منها مقاعد للسمع فلو اختلفت مادته ومادة عامله
نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في القياس ان يجعل مجلس ظرفًا بل
يجب التصريح فيه بفي الا ما شذ من قولهم هو مني مقعدَ القابلةِ
ومزجرَ الكلبِ ومناطَ الثريا فانه يحفظ ولا يقاس عليه لمخالفة مادته
لمادة عامله وهو الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرًا عن هو
فلو عمل في مقعد قعد وفي مزجر زجر وفي مناط ناط لم يكن في ذلك
شذوذ ولا مخالفة للقياس وظاهر صنيعه ان ما صيغ من الفعل
مختص باسم المكان وليس كذلك فكان حقه ان ينبه على نظيره
في اسم الزمان اذ قولك قعدت مقعد زيد يصح ان يراد به الزمان
اي زمان قعوده كما يصح ان يراد به المكان نبه عليه الشاطبي وقد تبع
المصنف ابا علي الفارسي في جعل اسماء المقادير من اسم المكان
المبهم وقد خالفه الشلوبين وجعلها من الشبيهة باسم المكان المبهم
ويوافقه قول بعض شيوخ مشايخنا تعريف المصنف للمكان المبهم
بما ذكر لا يشمل اسماء المقادير والصواب انها ملحقة باسماء الجهات
بجامع التغيير والتبديل اي لان اليمين يصير شمالا والخلف
يصير امامًا الى غير ذلك وفي اسماء المقادير يصير المبدا منتهي
وفي شرح الشذور لمصنفه وهو الجمال ابن هشام وحقيقة القول
فيه اي في هذا القسم الذي هو اسماء المقادير ان فيه ابهامًا و
اختصاصًا اما الابهام فمن جهة انه لا يختص ببقعة بعينها
واما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية فعلى هذا يصح فيه
القولان اه وجعل المصنف ما صيغ من الفعل من اسم المكان المبهم

يخالفه قول المرادي الظاهر انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه بعضهم
وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية حيث قال واما المكان فلا يكون
من اسمائه ظرفا صناعيا الا مكانا مبهما او مشتقا من اسم الحدث فجعله
قسيمه اه كلام المرادي وفي كلام بعضهم قد يقال انه يستعمل
مبهما كقعدت مقعد او غير مبهم كقعدت مقعد زيد اذا
علم هذا فلا باس بعلم ما خرج عن التعريف فخرج بتضمن معنى في نحو يوما
من قوله تعالى يخافون يوما وحيث من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالته فان يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان والمكان ليسا على
معنى في لانه ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في
ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان
فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وخرج باسم الزمان
والمكان نحو قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في لان النكاح ليس
بواحد منهما والحق باسم الزمان والمكان في انتصابهما على المفعول فيه
اشياء منها اسماء عرضت دلالتها على الزمان او المكان كاسماء العدد
المميزة بالزمان او المكان كسرت عشرين يوما وثلاثين فرسخا وما افيد
به كلية او جزئية الزمان او المكان كسرت جميع اليوم او جميع
الفرسخ او كل اليوم او كل الفرسخ وسرت بعض اليوم او بعض الفرسخ
او نصف اليوم او نصف الفرسخ ومنها ان يكون اسم عين نحو لا اكلمه
القارظين اي مدة غيبة القارظين وهما رجلان خرجا لجمع القرظ فقعدا
وطالت غيبتهما **والخامس** منها **المفعول معه** اي الذي فعل الفعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه نحو ضرب
زيد وعمرا او يكون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه والاصح
انه قياسي وقيل سماعي ولاجله اخر عن المفاعيل قال بعضهم ولم يقع
في القران بيقين قال الجلال السيوطي قلت في القران عدة مواضع
اعرب كل منها مفعولا معه احدها وهو اشهرها قوله فاجمعوا امركم
وشركاءكم اي اجمعوا انتم مع شركائكم الثاني قوله تعالى قوا انفسكم واهليكم
نارا اي مع اهليكم الثالث قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب

مطلب بيان المفعول معه

والمشركين

والمشركين اه وقد يقال مراد هذا البعض باليقين ما ينفي معه احتمال غير المفعولية
المذكورة **وهو** اي المفعول معه **الاسم** المنصوب **الفضلة الواقع بعد واو**
المصاحبة اي المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد
المسبوقة بفعل نحو جاء الامير والجيش فقد دلت الواو على ان ما بعدها
شارك معمول الفعل الذي قبلها وهو الفاعل في ذلك الفعل في وقت واحد
او مسبوقة **باسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل** فيه
ما تقدم فكل من الجيش والنيل صاحب الفاعل في صدور الفعل عنه وهو
المجيء في الاول والسير في الثاني ونحو سرت والطريق وانا سائر والطريق
فالطريق صاحب الفاعل في وقوع الفعل عليه والناصب لهذا المفعول ذلك
الفعل او الاسم لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو ولا المخالفة **فخرج**
بقيد الاسم الفعل نحو قولك **لا تاكل السمكة وتشرب اللبن بالنصب**
والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما **و**خرج **بالفضلة العمدة نحو**
اشترك زيد وعمرو وخرج **بالواقع بعد واو المصاحبة** شيئان احدهما
الواقع بعد مع نحو جئت مع زيد وثانيهما الواقع بعد واو العطف نحو
ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان دلت على مشاركة عمرو لزيد في المضروبية
لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبته له في ذلك في وقت واحد **و**خرج بالمنصوب
و بالمسبوقة بفعل نحو قولك **كل رجل وضيعته** بالرفع عطف على كل
والضمير راجع الى المضاف وهو كل اي كل رجل مع ضيعته كل رجل مقترنان
وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دوابهم **و**خرج
باسم فيه معنى الفعل وحروفه **نحو** قولك **هذا لك واباك** بالموحدة
فانه وان تقدم فيه اسم فيه معنى الفعل بواسطة تاويله بالمشار اليه لكن
ليس فيه حروف ذلك الفعل الذي هو اشير **فلا يتكلم به** اي بهذا المثال
خلافا لابي علي الفارسي حيث اجازه قياسا على قولهم ما لك وزيدا
حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما
كان لك وزيدا واجيب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعي الى تقدير
الفعل في الثاني وهو تقدم ما الاستفهامية وتاخير المجرور وهما بالافعال

مطلب خبر كان

اولي بخلاف الاول ليس فيه الا الثاني السادس منها خبر كان وبعض اخواتها
اي نظايرها في رفع الاسم ونصب الخبر نحو قايما من قولك كان زيد قايما
السابع منها اسم ان واسم اخواتها اي نظايرها في نصب الاسم ورفع — مطلب اسم ان
الخبر نحو زيدا من قولك ان زيدا قايم وتقدما اي خبر كان واسم ان
واخواتهما في الكلام على المرفوعات فلا حاجة الى اعادة ذلك لما
جبلت عليه النفوس من معادات المعادات الثامن منها الحال والا — مطلب في بيان الحال
فصح تانيث وصفها فيقال حال حسنة وقد يونث لفظها فيقال حالة
حسنة والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها
حويلة وهي من التحول اي التنقل وهي نوعان مؤسسة ومؤكدة
والمعرف هنا انما هو النوع الاول المذكور تعريفه في قوله وهو اي الحال
الوصف ولو تاويلا الفضلة اي ما ليس جزء من الكلام النحوي وان
توقف صدقه عليه المبين لهيئة اي صفة صاحبه اي صاحب
ذلك الوصف قصدا فخرج بالوصف نحو القهقري في قولك رجع
زيد القهقرى ودخل بقولنا ولو تاويلا الجملة الواقعة حالا نحو جاء
زيد والشمس طالعة لانه في معنى مقارنا لطلوع الشمس ونحو ثبات
في قوله تعالى فانفروا ثبات لانه في معنى متفرقين فعلم ان المراد بالهيئة
الصفة لا الصورة المشاهدة كما هو المتبادر والا لخرج ما تقدم
ونحو تكلم صادقا ومات مسلما ولا يشكل على الوصف الحال الموطئة
وهي الجامدة لان الحال في الحقيقة وصفها لا هي وخرج بالفضلة
الخبر نحو ضاحك من قولك زيد ضاحك وبالمبين للهيئة التمييز
فانه مبين للذات وخرج بقولنا قصدا النعت فانه وان بين هيئة
صاحبه نحو رايت رجلا راكبا فان المقصود بالذات من النعت بيان
التقييد وان لزم منه معنى اخر ويقال مثل ذلك في بعض افراد التمييز
نحو فارسا من قولهم لله دره فارسا فان فارسا وان حصل به بيان
الهيئة فليس الغرض من ذكره ذلك ثم اخذ يعمم في صاحب الوصف
فقال فاعلا كان صاحبه اي الوصف لفظا نحو زيد من قولك

[illegible]

جاء

جاء زيد راكبا فراكبا حال من زيد وهو فاعل جاء لفظا او معنى
نحو زيد من قولك زيد في الدار قايما فان قايما حال من الفاعل معنى
وهو الضمير الذي انتقل من المحذوف نسيا الى الظرف وانما كان فاعلا
معنى لان الفعل وهو استقر مثلا لما حذف نسيا وانتقل الضمير منه
الى الظرف لم يكن ذلك الفعل موجودا في اللفظ ولا في التقدير بل معناه
مفهوم من الظرف وقيل حال من زيد لانه وان كان مبتدا صورة هو فاعل
معنى لان المعنى استقر زيد في الدار قيل وهو اقرب الى معنوية الفا
عل او كان صاحبه مفعولا لفظا نحو الفرس من قولك ركبت الفرس
مسرجا فمسرجا حال من الفرس وهو مفعول ركبت لفظا او معنى
نحو هذا زيد قايما فان قايما حال من المفعول معنى وهو زيد وانما
كان مفعولا معنى لان المعنى اشير الى زيد واشير مفهوم من
الكلام وليس موجودا في اللفظ ولا في التقدير وهذا اذا كانت
الحال من الفاعل نصا او من المفعول نصا وقد تاتي الحال محتملة
لان تكون من الفاعل او من المفعول وحينئذ ان لم يكن لبس
بان قامة قرينة لفظية او حالية على تعيين صاحب الحال
جاز تاخيرها عنهما اعتمادا على القرينة والا وجب ذكرها
تالية لصاحبها لازالة اللبس او كان صاحبها مجرورا با
لحرف نحو هند من قولك مررت بهند جالسة فجالسة حال
من هند او كان صاحبها مجرورا بالمضاف بشرط ان يكون
المضاف بعض المضاف اليه نحو لحم من قوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من الاخ واللحم الذي
هو المضاف بعض الاخ الذي هو المضاف اليه او يكون ذلك
المضاف كبعضه اي كبعض المضاف اليه في الاستغناء عنه
بحذف ذلك المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو ملة
من قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال
من ابراهيم وملة كبعض المضاف اليه لانه في ذلك يستغنى بذكر

المضاف اليه الذي هو ابراهيم عن ذكر المضاف الذي هو ملة اذ يصح
ان يقال في الكلام اتبع ابراهيم حنيفا كما يقول من رأى وجه هند
رايت هندا فيستغنى بذكر الكل عن ذكر بعضه بخلاف رايت غلام
هند قايمة لا يجوز او يكون ذلك المضاف عاملا في الحال اي
ان يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل نحو مرجع من قوله تعالى
اليه مرجعكم جميعا فان مرجع عامل في الحال التي هي جميعا
النصب اي فجميعا حال من الكاف الذي هو المضاف اليه والمضاف
الذي هو مرجع مما يعمل عمل الفعل لانه مصدر ميمي بمعنى الرجوع
وكان القياس فتح جيمه لان المصدر الميمي قياس عينه الفتح
فالعامل في الحال هنا المضاف الذي هو مرجع وهو عامل ايضا
في صاحب الحال الذي هو المضاف اليه وهو الكاف والعامل
في الحال فيما سبق اي في ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا وفي
قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا هو ان ياكل وان اتبع وهو
العامل في نفس المضاف الذي هو لحم وملة ايضا وليس ذلك
العامل عاملا في المضاف اليه الذي هو صاحب الحال وهو اخيه
وابراهيم فان قيل كيف يجوز ان يكون عامل المضاف عاملا
في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه مع
قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها اجيب بانه لما
كان المضاف اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له او كبعضه جاز
ان يكون عامل المضاف عاملا في الحال وان لم يكن عاملا في
صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان بمنزلة معمول
ذلك العامل فكان ذلك العامل عاملا فيه وهذا حكمة لشترا
ط ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه او كبعضه نبه
عليه بعض شيوخ مشايخنا وهو ماخوذ من كلام المحقق
في حواشي الكشاف ثم شرع يتكلم على اقسام الحال فقال وتنقسم
الحال بالنظر الى وصفها الى ثلاثة اقسام الى منتقلة اي غير

لازمة

لازمة لصاحبها كما مثلنا به فيما سبق من قولنا جاء زيد راكبا الا
ترى ان الركوب قد يفارق زيد وينتقل الى صفة اخرى و
يجيء ماشيا وهذا هو الاصل فيها لما علمت انها ماخوذة من التحول
والى لازمة لا تفارق صاحبها اي وهي غير موكدة اي لا يفهم
معناها بدون ذكرها لان كلامه كما علمت في المؤسسة نحو قولك
دعوت الله سميعا اذ هذه الصفة لا تفارقه سبحانه وتعالى
ونحو قولك خلق الله الزرافة بفتح الزاي وضمها وادعى
بعضهم ان الضم فيها من لحن العامة يديها بدل بعض من
الزرافة اطول من رجليها فاطول حال من يديها لازمة
لا تفارق عادة ونحو قولك خلق الله اليربوع يديه بدل
بعض من اليربوع اقصر من رجليه فاقصر حال من يديه
لازمة لا تفارقه عادة ونحو قايما بالقسط والى موطية
بكسر الطاء وهي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق نحو قوله
تعالى فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو
الملك وسويا نعت لبشرا وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة
اي لانه الحال في الحقيقة كما علمت وهذا الاسم الجامد وطاء
الطريق لمجيئه قبله موصوفا به وفيه ان المعنى حينئذ
تمثل لها الملك حال كونه بشرا وليس كذلك فالاولى
١١٧ ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي تمثل لها ببشر اي تشبه به
وتصور بصورته ثم لا يخفى ان الموطئة لا تقابل اللازمة والمنتقلة
وانما تقابل المشتقة فكان الاولى ان يقول وتنقسم الى مشتقة
كما مثلنا والى موطئة وتنقسم الحال بالنظر الى زمانها الى ثلاثة اقسام
ايضا الى مقارنة في الزمان اي تقترن ايضا مع مضمون عا
ملها في زمن واحد نحو هذا بعلي شيخا بمعنى كبير فان الشيخوخة
مقترنة مع الاشارة في زمن واحد والى مقدرة ويقال لها
المنتظرة وهي المستقبلة نحو قوله تعالى ادخلوها اي الجنة

خالدين اذ الخلود غير مقارن للدخول فالمعنى ادخلوها مقدرين
الخلود والي محكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبًا
فالمقصود من ذكر راكبا حكاية صفة الركوب الواقعة في الزمن
الماضي ويجوز ان تكون في المثال المذكور من المقارنة بان
يكون راكبا اريد منه المعنى المقارن لعامله وتنقسم
الحال بالنظر الى الافراد والتعدد الى قسمين مفردة كما
تقدم من الامثلة ومتعددة لمتعدد متفقة او مختلفة
والاولى في المتفقة الجمع نحو لقيت زيدًا راكبين ويجوز التفريق
وله صورتان الاولى ان يجعل كل حال بعد صاحبه والثانية
ان تذكر بعد ذكر صاحبها فالاولى نحو لقيت راكبا زيدا راكبا
والثانية نحو لقيت زيدا راكبا راكبا والاولى في المختلفة
حيث لا قرينة يعرف بها صاحب كل جعل كل حال بجانب صاحبها
نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف تكرير
الحال بعد ذكر صاحبها على غير الترتيب بان نجعل الحال
الاول للثاني والثاني للاول مثلا نحو لقيته مُصعدًا منحدرًا
فحينئذ تعدد الحال الاول وهو مصعدا للثاني من الاسمين وهو
المفعول الذي هو الهاء فقد اتصلت الحال بصاحبها وبالعكس اي
فتعدد الحال الثاني وهو منحدرا للاول من الاسمين وهو الفاعل
الذي هو التاء والتزم ذلك خوف اللبس وشاهده اي هذا
الصنيع من حيث مجيء الحال على غير الترتيب قوله عهدتُ سُعادَ
ذَاتَ هوًى مُعَنًّى فزدتُ وعادَ سَلوًا انا هواها فمعنّى الذي هو
الحال الثاني حال للاول من الاسمين اي التاء التي هي فاعل عهدت
وذات هوى الذي هو الحال الاول حال للثاني من الاسمين اي سعاد
التي هي مفعول عهدت وفي هذا قرينة يعرف بها صاحب كل وهي
التذكير والتانيث فهو خلاف الغرض في المسئلة من انه
لا قرينة يعرف بها صاحب كل كما هو المستفاد من مثاله فلا يصح
ان يكون شاهدًا والمعنى اني انا وسعاد متحابين فاما

هواها
انا فصرت الجازد باد المحبة واما هي فصار سلوانا وقد تاتي على الترتيب
فيكون الحال الاول للاول من الاسمين والحال الثاني للثاني منهما ان امن
اللبس بان اي كانت قرينة يعرف بها صاحب كل كقوله اي امرئ القيس خرجت
بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي التي هي
الحال الاول حال من الاسم الاول اي التاء في خرجت اي التي هي فاعل
خرجت وجملة تجر بالتاء الفوقية التي هي الحال الثاني حال من الاسم
الثاني اي الهاء في بها اي التي هو مفعول خرجت غير صريح والمعنى
اخرجتها من خدورها حال كوني ماشيًا وحالة كونها جارة على اثرنا في
وقد ميها ذيل مرطها تخفي الاثر قصد الستر وهذا على حد قولك
لقيت هندا مصعدًا منحدرة فقد علمت ان ما اقتصر عليه المصنف عند
عدم القرينة خلاف الأولى ومتعددة لغير متعدد اي لواحد اما
مع الترادف والتداخل وقد يحتملهما نحو قولك جاء زيد راكبًا متبسمًا
فان جعلت راكبا ومتبسمًا حالين من زيد حالا بعد حال فهي الحال
المترادفة بمعنى المتتابعة سميت بذلك لترادفها اي تتابعها
وقد اجاز ذلك الجمهور ومنعه الفارسي وجماعة قايلين بان صاحب
الحال اذا كان واحدًا لا يقتضي العامل الا حالا واحدة وفي كلام شيخ
المحققين جوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال مختلفة متضا دة
كانت او غير متضادة كخبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك قياسًا على الزمان
والمكان لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست
خلفك وامامك وضربت اليومَ امسِ اه وان جعلت متبسمًا حالا
من فاعل راكبا المستتر فيه فهي الحال المتداخلة سميت بذلك
لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الاولى لانه ضمير مستتر
فيها هذا كله اي التعريف وما بعده ثابت وحاصل في الحال المبينة
وهي المؤسسة اي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها الا انما
يشمل المؤكدة فليس التعريف في كلامه لمطلق الحال بل للمؤسسة
كما علمت ويخرج الحال عن كونها مؤسسة وقد تاتي الحال
مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وعرفها شيخ المحققين

بانها اسم غير حدث يجيء مقررًا لمضمون جملة الخ وفيه قصور كما يعلم من قول المص
وهي ثلاثة انواع النوع الاول موكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها
من صريح لفظ عاملها وتاكيدها له اما لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس
رسولاً واما معنى لا لفظا نحو فتبسم ضاحكا لان التبسم هو الضحك الخفيف
فهو نوع من الضحك ولفظهما يختلف والنوع الثاني موكدة لصاحبها
وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها نحو لآمن من في الارض
كلهم جميعًا لان معنى جميعًا مستفاد من صاحب الحال وهو الاسم الموصول
لانه من صيغ العموم وفي التمثيل بذلك لما ذكر اشارة للرد على الشيخ ابن مالك
حيث مثل به للموكدة لعاملها وهذا النوع ذكره الجمال ابن هشام وقال في
المغني واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها والنوع الثالث موكدة
لمضمون جملة قبلها وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة
وتلك الجملة مركبة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد ابوك
عطوفا فان العطف والحنو من شان الابوة وجعل الشيخ ابن مالك
هذا النوع من الموكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب
لما فيه من معنى الاشتقاق ومن ثم اشترط الجمود المحض هذا وغير
خاف ان الموكدة من الحال اللازمة كما صرح بذلك الجمال ابن هشام
في الاوضح حيث قال وتقع وصفا تاما في ثلاثة مسائل احدها
ان تكون موكدة الخ فقول المص فيما سبق والى لازمة اي غير
موكدة وقد نبهنا عليه فيما سبق وعامل الحال الاولى والثانية
مذكور وهو في الاولى تبسم وفي الثانية آمن وعامل الحال الثالثة
محذوف وجوبًا مقدر بعد الخبر تقديره في المثال المذكور كما قال
سيبويه احقه ونحوه كاعرفه فالكلام المبتدا انا نحو انا ابوك
عطوفا فالتقدير احق او اعرف عطوفا واختار الشيخ المحققين
ان العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وعلى
قول المصنف يعلم انه لا يجوز تقديم هذه الحال على الجملة ولا على
مطلب في بيان التمييز — احد جزئيها التاسع منها التمييز ويقال له التفسير والتبيين
فهي الفاظ مترادفة وهو اي التمييز لغة فصل الشيء عن غيره

واصطلاحا

واصطلاحا اسم صريح نكرة بمعنى من البيانية التي لبيان الجنس
كما سننبه عليه لا التي يكون المجرور بها عين المبين بها لتخلف
ذلك في نحو طاب زيد نفسا ولا الابتدائية كما سننبه عليه
مبين لابهام اسم اي رافع لخفائه او لاجمال نسبة فهو
من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالنجم بمعنى الناجم فخرج
بقيد التنكير نحو وجهه بالنصب من قولك زيد حسن وجهه
فانه نصب على التشبيه بالمفعول به واما قول الشاعر
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو فال في النفس زائدة
فهي في معنى النكرة وخرج بمعنى من الحال فانه بمعنى في
ويخرج نحو عشرة من الدراهم لوجود من مع التعريف فانه ليس
تمييزا اصطلاحا وخرج بالمبين لابهام اسم او لاجمال نسبة
اسم لا التبرئة نحو لا رجل فانه اي رجل اسم نكرة بمعنى
من الاستغراقية لا المبينة اي التي لبيان الجنس ويخرج
بها المفعول الثاني لاستغفر في قول الشاعر استغفر الله ذنبا
لست محصيه فانه بمعنى من الابتدائية فالاول وهو المبين
لابهام اسم يقع بعد اسم المقدار عددا او مساحة او وزنا او كيلا
فهو منحصر في اربعة مواضع احدها اي تلك المواضع الاربعة
العدد المركب والعدد الملحق بالجمع اي جمع المذكر السالم والعدد
المعطوف نحو احد عشر كوكبا وعشرون رجلا وتسع وتسعون
نعجة فاحد عشر وعشرون وتسع وتسعون اسم مبهم وكوكبا ورجلا
ونعجة اسم نكرة بمعنى من البيانية مبين للابهام الحاصل في ذلك
الاسم اللاحق له ثانيها اي تلك المواضع المساحة نحو شبر
ارضا فشبر اسم مبهم وارضا تمييز لانه اسم نكرة بمعنى من البيانية
مبين للابهام الحاصل في ذلك الاسم ثالثها اي تلك المواضع الوزن
نحو رطل زيتا فرطل اسم مبهم وزيتا تمييز لانه اسم نكرة بمعنى من
البيانية مبين للابهام الحاصل في ذلك الاسم ورابعها اي تلك.

صددة وابتداء لما ان عرفت وجوهنا اهـ

124

المواضع الكيل نحو اردب قمحًا فاردب اسم مبهم وقمحًا تمييز لانه اسم
نكرة بمعنى من البيانية مبين للابهام الحاصل في ذلك الاسم ومن المعلوم
ان هذه المقادير اذا انتصب عنها التمييز يراد بها المقدرات لا المقادير
فيراد المعدود والمزروع والموزون والمكيول وناصب هذا التمييز
في هذه المواضع الاربعة نفس ذلك الاسم المبهم وهو وان كان
جامدًا الا انه انما عمل لتشبيهًا له بالمشتق وهو اسم الفاعل ووجه
الشبه انه طالب له في المعنى اولانه حصل فيه ما به التمام وهو التنوين
او النون والتنوين في احد عشر مقدر وفي كلام الاخفش التحقيق
ان هذا التمييز لا ناصب له وانما شبه بالمعمول ثم لا يخفى ان كون
هذه الثلاثة الاخيرة اسم للمقدار واضح لان بها يعرف مقدار الشيء واما
الاول الذي هو العدد فليس من جملتها عند المحققين قال الجمال
ابن هشام لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه
يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول
عندي مقدار رطل زيتًا ولا تقول عند مقدار عشرين اهـ ثم حصر هذا
القسم في هذه الامور الاربعة مبني على التقريب على المبتدي والا
فمنه ما يقع بعد ما يشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرًا وما يشبه
الكيل نحو كوز ماء وما افهم غيرية نحو لنا غيرها ابلًا او مثلية نحو
لنا امثالها شياء او تعجبًا نحو لله دره فارسًا او كان فرعًا للتمييز
نحو جبة خزًا لان الجبة ماخوذة من الخز فهي فرع بهذا الاعتبار
والثاني وهو المبين لاجمال نسبة يقع في اربعة مواضع ايضا
قيل اولي من هذا اربعة اقسام لان ما ذكره اقسام للتمييز لا للمواضع
التي يقع فيها احدها اي تلك المواضع الاربعة المنقول عن الفاعل
نحو قوله تعالى اشتعل الراس شيبًا اصله اشتعل شيب الراس
فحول الاسناد من المضاف الي المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة
اي في نسبة الاشتعال للراس فجيء بالمضاف وهو شيب الذي
كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك اي التحويل المذكور
ان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرًا اوقع في النفس

لحصوله

لحصوله بعد الطلب ولان فيه افادة علمين وفي كلام بعض الفقهاء الحاكم
اذا اراد التعليم لا بد له ان يجمع بين اجمال تتشوق اليه معه النفس و
تفصيل تسكن اليه ثانيها اي تلك المواضع الاربعة المنقول عن المفعول
نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونًا اصله وفجرنا عيون الارض
فحول المضاف اي حول الاسناد عنه الي المضاف اليه فحصل ابهام
في النسبة اي في نسبة التفجير للارض فجيء بالمضاف وجعل تمييزا
لذلك واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على المفعولية والعلة
فيه اي في التحويل المذكور والباعث عليه ما تقدم من ان ذكر
الشيء مبهمًا ثم مفسرًا اوقع في النفس هذا مذهب اكثر المتاخرين
وذهب الشلوبين الي ان انتصاب عيونًا ليس على التمييز بل على
الحال المقدرة لان الارض حال التفجير لم تكن عيونًا وانما صارت عيونًا
بعد ذلك واستند في ذلك الي ان س لم يذكر المنقول عن المفعول
وتبع الشلوبين في ذلك ابن ابي الربيع لكنه خرج الاية
على وجهين اخريين احدهما ان عيونا بدل بعض من كل حذف
ضميره اي عيونها الثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الخافض
اي بعيون ورده الجمال ابن هشام ثالثها اي تلك المواضع
المنقول عن المبتدا نحو قوله تعالى انا اكثر منك مالا وولدًا
اصله مالي اكثر منك فحول المضاف اي حول الاسناد عنه الي
المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجيء بالمضاف وجعل تمييزا
لذلك واقيم الضمير المضاف اليه مقام المضاف فارتفع
على الابتدا مكانه وانفصل والعلة في التحويل والباعث عليه
ما تقدم رابعها اي تلك المواضع غير المنقول عن شيء كالواقع
بعد اسم التفضيل وله حالان اما ان يكون منصوبا او مجرورا ولا
يكون منصوبا الا ان حسن جعله فاعلا لفعل يجعل مكان اسم
التفضيل من لفظه ومعناه نحو زيد اكثر مالا اذ يصح ان

تقول زيد كثر ماله وانما جاز نصبه في نحو زيد اكرم الناس رجلاً
مع تخلف الشرط المذكور اذ لا يصح ان تقول زيد كرم رجل لتعذر
جره باضافة اسم التفضيل له لاضافته اولا للناس فلا يضاف ثانيا
لامتناع اضافة اسم التفضيل مرتين وناصب التمييز في هذه الموا
ضع الاربعة المسند من فعل في الاول والثاني وهو اشتعل في
الاول وفجرنا في الثاني او شبهه في الثالث والرابع وهو اكثر في
الثالث واكرم في الرابع الباب العاشر منها المستثني اي ما يطلق عليه

مطلب في باب الاستثنا

هذا اللفظ في بعض احواله اي وذلك فيما اذا كان منصوبا وادوات
الاستثنا ثمانية وهي الا وهي حرف اتفاقا وهي امها اي ام الادوات
اي اصلها لان ام كل شي اصله وعماده كما تقدم اي اكثرها استعمالا
ومن ثم بدأ بها وغير فانها تخرج عن الصفة وتتضمن معنى الا
كما ان الا تخرج عن الاستثنا وتتضمن معنى غير فيوصف
بها جمع منكر قبلها وهي ينتقل اعرابها الي ما بعدها نحو لو كان فيهما
الهة الا الله اي غير الله وسوي بلغاتها الاربع فانه يقال
فيها سوي بكسر السين كرضي وسوي بضم السين والقصر
كهدي وسواء بفتح السين والمد كسماء وسواء بكسر السين
والمد كبناء قال في المغني والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر
مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر انتهى والمد مع الكسر اغربها ومن
ثم اخرها وذهب ش والجمهور الي ان سوي ظرف مكان بمعنى وسط
ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الشعر فلا تكون بمعنى غير
وذهب الرماني وابو البقا الي انها تستعمل ظرفا غالبا وبمعني
غير قليلا قال الجمال ابن هشام والي هذا المذهب اذهب وفي
كلام ابن عصفور ان الاستثنا بغير الاولي من باقي اللغات
بطريق القياس عليها وليس وهي فعل عند الجمهور وقيل حرفيتها
مطلقا وقيل حرفيتها في باب الاستثنا خاصة ولا يكون
وهي فعل وخلا وعدا وحاشا وهذه الثلاثة مترددت بين

الفعلية

الفعلية والحرفية كما سياتي في كلامه ولم يحفظ سيبويه في عدا
غير الفعلية وفي حاشا غير الحرفية وللمستثنى بها اي بهذه
الادوات الثمانية احكام فالمستثني بالا ينصب وجوبا اذا كان
ما قبلها قبل الا تاما موجبا بفتح الجيم نحو قام الناس الا زيدا
فقام فعل ماض والناس فاعل والا حرف استثنا وزيدا
منصوب بالا بذاتها علي الاصح من اقوال ثمانية منها انه بالا
بمعنى استثني اي لتضمنها هذا المعني ورده ابن الانباري بحجة
اوجه منها انه لو كان كذلك لوجب ان لا يجوز في المستثني
الا النصب مع جواز الرفع والجر في النفي علي البدل نحو ما جاني
احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد ومنها انا اذا قدرنا استثني
زيدًا وهلا قدرتم امتنع زيدٌ قال وحكي عن ابي علي الفارسي
انه كان مع عضد الدولة في محل خارج البلد فسأله عضد
الدولة عن المستثني بما انتصب فقال ابو علي بالا لان التقدير
فيه استثني زيدًا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع زيد
فرفعته فقال ابو علي اذا رجعنا ذكرت الجواب الصحيح ان شاء
الله تعالى ثم قال والصحيح قول اكثر البصريين ان العامل هو الفعل
بتوسط الا لان هذا الفعل وان كان لازما في الاصل الا انه قوي
بالا فتعدي الي المستثني ونظيره نصب المفعول معه بالفعل
قبله بواسطة الواو نحو استوي الماء والخشبة وعلق بقوله
منصوب بالا قوله علي الاستثنا وهو واجب النصب لانه مستثني
١٢١ من كلام تام موجب اذ المراد بالتمام ان يكون المستثني منه
مذكورًا في الكلام وقوله قبلها وقع التقييد به لموافقته
الغالب وليس معتبرا في معني التمام كما سيعلم من كلامه والمراد با
لايجاب اي بكونه موجبا ان لا يتقدمه نفي او شبهه وهو النهي
والاستفهام وهذا الحكم ثابت سوا كان الاستثنا متصلا
ام منقطعا والمراد بالاستثنا ان يكون المستثني بعض المستثنى

المتصل

منه واما قوله ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
ففيه نظر لان نحو جاءني بنوك الا ابني زيد منقطع مع ان المستثنى
من جنس المستثنى منه والاستثنا المنقطع متلبس بخلافه
اي بمخالفة المتصل واطلاق الاستثنا عليه مجاز على الراجح وهو
ان لا يكون بعض المستثنى منه واما قوله ان لا يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه ففيه نظر علمته ومن ثم قال شيخ
المحققين قد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن
بعضهم اه ولابد ان يكون المستثنى المنقطع بينه وبين المستثنى
منه مناسبة فلا يقال جاء القوم الا ثعبانا مثلا فالمتصل نحو قام
القوم الا زيدا لان زيدا بعض القوم والمنقطع نحو قام الخيل
الا حمارا لان الحمار ليس بعض الخيل وفي الاستثنا المتصل اشكال
مشهور هو لا يخلو اما ان يكون زيد داخلا في القوم ولا فان كان
داخلا لزم التناقض لان المعنى ح جاء زيد مع القوم ولم يجئ وان
كان غير داخل فهو خلاف اجماعهم وللناس في الجواب عن هذا
الاشكال مذاهب من احسنها انه داخل في مفهوم القوم خارج عن
حكمه ولا تناقض اي فيقدر ان الاسناد للقوم بعد اخراج المستثنى
الذي هو زيد منه وان كان الاسناد الى المستثنى منه قبل الاخراج
منه ذكرا واما المستثنى المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه
وعن حكمه معا وان كان ما قبل الا من الكلام كلاما تاما
غير موجب بان تقدم عليه نفي او شبهه كما علمت فانه
لا يخلو اما ان يكون الاستثنا متصلا او منقطعا فان
كان الاستثنا متصلا جاز فيه وهو الارجح الاتباع للمستثنى
منه في اعرابه رفعا ونصبا وجرا لفظا او محلا وجاز فيه
النصب على الاستثنا اتفاقا من الحجازيين والتميميين
فالاتباع لفظا نحو ما قام القوم الا زيد بالرفع على الا
بدال من القوم بدل بعض من كل عند البصريين
ولم يحتج للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط هنا
لان الا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يتضرر الخالف

بين المبدل منه والبدل في كون الاول منفيا والثاني مثبتا خلافا
لثعلب وعلى انه عطف نسق عند الكوفيين لان الا
عندهم من حروف العطف في باب الاستثنا خاصة بمنزلة لا
العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها ونحو ما قام القوم الا
زيدا بالنصب على الاستثنا والاتباع محلا نحو ما فيها احد
الا زيد بالرفع ولا اله الا الله بالرفع وليس زيد بشيء الا شيئا
لا يعبأ به بالنصب وان كان الاستثنا منقطعا فان لم يمكن
تسلط العامل على المستثنى وجب النصب على الاستثنا اتفاقا
بين الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا النقص
بالنصب لا غير على الاستثنا اي ما زاد هذا المال لكن نقص ولا يجوز
رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسلط العامل عليه اذ لا
يقال زاد النقص على معنى ان النقص يزيد المال اي يكثر بسببه
لا على معنى ان النقص زاد في نفسه وكثر لان البدل على نية تكرار
العامل فلا بد ان يصح تسلط العامل على البدل وذهب بعضهم الى ان
النقص بالرفع على الابتدا وخبره محذوف التقدير ما زاد هذا المال
لكن النقص شأنه وان امكن تسلط العامل على المستثنى ففيه
خلاف بين الحجازيين والتميميين فالحجازيون يوجبون
نصب المستثنى اي يوجبون النصب على الاستثنا ولا يجيزون فيه
الاتباع لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس بعض المستثنى
منه والتميميون يجيزون فيه الاتباع للمستثنى منه
١٢٢ لكن بمرجوحية نحو ما قام القوم الا حمارا بالنصب على الاستثنا
واجبا عند الحجازيين وراجحا عند التميميين ويجوز عندهم الا
حمار بالرفع على انه بدل لصحة تسلط العامل عليه اذ يقال قام حمار ما لم
يتقدم المستثنى على المستثنى منه اي مع تاخيره عن العامل فيهما
اي في الاستثنا المتصل والمنقطع اي والمقسم انه كلام تام
غير موجب فان تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب
على الاستثنا وامتنع الاتباع قولا واحدا لان التابع لا يتقدم

على المتبوع مادام باقيا على تبعته نحو ما قام الا زيدًا القوم
وعليه قول كميت بن زيد الاسدي وما لي الا آل احمد شيعة وما لي
الا مذهب الحق مذهب ونحو ما قام الا حمارًا احد واعرابه اي
تطبيق هذا المركب على القواعد النحوية ما نافية قام فعل ماض
والا حرف استثنا وزيدًا وحمارًا نصبا يحتمل ان يكون فعلا وان
يكون مصدرًا على الاستثنا والقوم واحد كل منهما فاعله
واحترزنا بقولنا مادام باقيا على تبعيته عن ما خرج
عن التبعية فانه يجوز ان يتقدم على المتبوع وحينئذ لا يجوز نصبه
على الاستثنا بل يعرب بحسب العوامل وذلك في مثل ما مررت
بمثلك احد بالجر فان المتبوع وهو احد اخر عن تابعه وهو مثلك
وصار تابعًا له على انه بدل منه بدل كل من كل وبذلك يوجه قولهم
اي العرب على ما حكاه يونس ما لي الا ابوك ناصر برفع المستثنى
وهو ابوك الذي لو كان منصوبا بالا لكان مستثنى مع تقدمه على
المستثنى منه الذي هو ناصر اي الذي لو نصب لفظ الاب لكان
هو مستثنى منه وانما وجب الرفع للفظ الاب لانه لم يبق على تبعيته
بل صار متبوعًا وصار متبوعه وهو ناصر تابعا له وحينئذ يكون
اعرابه بالمعنى المتقدم ما نافيه تميمية بنا على انه لا يجوز تقدم
خبر الحجازية ولو ظرفا على الاسم لا يقال ولا تناقض النفي لانا نقول
ذلك نفي خبرها ولي خبر مقدم والا حرف استثنا ملغى لكون
الاستثنا مفرغا وابوك مبتدا موخر ومضاف اليه وناصر
بدل او عطف بيان من ابوك بدل كل من كل لان ناصرا وان
كان عاما في سياق النفي لكنه اريد به خاص فصح ابداله لان الاعم
لا يبدل من الاخص ولا يجوز تقدم المستثنى على جزءي الكلام جميعًا
اي على كل من المستثنى منه والعامل نحو الا زيدًا ما قام القوم وان
كان ما قبل الا من الكلام كلامًا غير تام بان لم يذكر فيه المستثنى
منه وغير موجب بان تقدمه نفي او شبهه كما تقدم كان
ما بعد الا على حسب ما يقتضيه ما قبلها من العوامل ويسمى
هذا الاستثنا استثناء مفرغا لان ما قبل الا من العوامل

تفرغ

تفرغ للعمل فيما بعدها فان كان ما قبل الا يحتاج الى
مرفوع لاقتضائه الرفع رفعنا ما بعد الا وقلنا ما قام الا زيد
فزيد مرفوع على الفاعلية بقام لاقتضائه الرفع والاستثنا
في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف
والتقدير في المثال المذكور ما قام احد الا زيد فحذفوا المستثنى منه
واشغلوا العامل بالمستثنى وان كان ما قبل الا يحتاج الى
منصوب لاقتضائه النصب نصبنا ما بعد الا وقلنا ما
رايت الا زيدًا فزيدًا منصوب على المفعولية برايت
والاصل ما رايت احدًا الا زيدًا وان كان ما قبل الا يحتاج الى
مخفوض لاقتضائه الخفض خفضنا ما بعد الا وقلنا
ما مررت الا بزيد فزيد مخفوض بالباء المتعلقة بمر
والاصل ما مررت باحد الا زيد فان قيل لم ترك المصنف القسم الرابع
وهو الموجب غير التام نحو قام الا زيد اجيب بان هذا القسم غير
جائز عندهم لانه لا يستقيم في الاغلب لان معنى هذا التركيب
قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد فلذلك ترك في كلامهم
ومن غير الغالب استقامته نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد
وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم المعنى هذا المتقدم كله
حكم المستثنى بالا واما حكم المستثنى بغير وسوى بلغاتها
الاربع فهو الجر لان المستثنى بهما مجرور دائما بهما وقوله بالاضافة
ضعيف ويحكم لغير وسوى بما اي بالحكم الذي حكمنا به للاسم
الواقع بعد الا من وجوب النصب على الاستثنا مع التمام
والايجاب مطلقا اي متصلًا او منقطعًا نحو قام القوم غير
زيد وسوى زيد وقام القوم غير حمار وسوى حمار بنصب
غير لفظا وسوى تقديرًا ويجوز في المعطوف على هذا المستثنى
الجر مراعاة للفظ والنصب مراعاة للمعنى تقول قام القوم غير
زيد وعمرو وعمرًا ومن جواز الوجهين وهما النصب على الاستثنا
والاتباع للمستثنى منه اتفاقا بين الحجازيين والتميميين وذلك
اذا كان الكلام تامًا غير موجب وقد اشار الى ذلك بقوله

مع النفي اي او شبهه والتام وكان الاستثنا متصلا نحو
ما قام القوم غيرُ زيدٍ وسوى زيدٍ برفع غير وسوى
على الاتباع ونصبهما على الاستثنا فان كان منقطعا والحالة
هذه فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب
على الاستثنا اتفاقا بين الحجازيين والتميميين نحو ما زاد
هذا المال غيرَ النقص او سوى النقص وان امكن تسليط
العامل على المستثنى وجب نصبه على الاستثنا عند الحجازيين
وجاز فيه عند التميميين الاتباع بمرجوحية نحو ما قام
القوم غيرُ او سوى حمارٍ بالرفع والنصب لغير وسوى ما لم
يتقدم المستثنى على المستثنى منه باقيا على تبعيته والا وجب
النصب على الاستثنا وامتنع الاتباع اتفاقا فالنحو ما قام غيرَ
او سوى زيدٍ القوم وما قام غيرَ او سوى حمارٍ القوم ومن
الاجراء على حسب ما يقتضيه العوامل مع النفي
اي او شبهه وعدم التمام وهو الاستثنا المفرغ نحو ما قام
غيرُ زيدٍ وسوى زيدٍ برفع غير لفظا وسوى تقديرًا
على الفاعلية لاقتضائه اي العامل ذلك وما رايت غيرَ
زيدٍ وسوى زيدٍ بنصب غير لفظا وسوى تقديرًا على
المفعولية لاقتضاء العامل ذلك وما مررت بغير زيدٍ
وسوى زيدٍ بجر غير لفظا وسوى تقديرًا بالباء لاقتضاء
العامل ذلك واما حكم المستثنى بليس ولا يكون فهو النصب
وجوبًا وهو المراد بقوله واجب النصب لكونه خبرهما ولا
يكون الا متصلا ولا يكون مفرغا واسمهما ضمير مستتر
فيهما وجوبًا عايد على اسم الفاعل او اسم المفعول المفهوم
من الفعل او شبهه السابق عند سيبويه او البعض
المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين
او على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين
نحو قاموا ليس زيدًا ولا يكون زيدًا والتقدير في ذلك
على الاول ليس هو زيدًا ولا يكون هو اي القايم زيدًا

والتقدير

والتقدير في نحو ضُربوا ليس زيدًا ولا يكون زيدًا ليس هو اي
المضروب زيدًا او ليس هو ولا يكون هو اي بعضهم زيدًا على الثاني
او ليس هو ولا يكون هو اي قيامهم قيام زيدٍ على الثالث فحذف المضاف صح
واقيم المضاف اليه مقامه ولا يخفى ان جملة ليس ولا يكون
يجوز ان يكون في موضع نصب على الحال وان تكون مستانفة
ولا يخفى ان فيما قاله سيبويه والكوفيون قصورًا لانه لا يشمل
نحو القوم اخوتك ليس او لا يكون زيدًا لانه لم يتقدم فيه فعل
ولا شبهه واما حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا فاما النصب
واما الجر وقد اشار الى الاول بقوله يجوز نصبه على المفعولية
وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبًا وفي تفسيره الخلاف
السابق في اسم ليس ولا يكون ولا يجوز نصبه الا ان قدرتها
افعالا بتضمين خلا معنى جاوز والا فهو قاصر لانه يقال خلتِ
الدارُ فلا ينصب المفعول به بنفسه والى الثاني اشار بقوله
ويجوز جره بها ولا يجوز جره بها الا ان قدرتها حروفًا
جارة للمستثنى المذكور نحو قام القوم خلا زيدًا او زيدٍ
وعدا زيدًا وزيدٍ وحاشا زيدًا او زيدٍ بنصب زيد
وجره في الامثلة المذكورة والجر بالاولين قليل وبالثالث
كثير وقد تتعين هذه الكلمات الثلاثة للفعلية وحينئذٍ يتعين
نصب المستثنى بها ويمتنع جره وذلك اذا اقترنت بها ما المصدرية
والى ذلك اشار رحمه الله تعالى بقوله ما لم تتقدم ما المصدرية
على خلا وعدا اي وحاشا وان كان اقترانها بما المصدرية قليلا
ومن ثم اقتصر على خلا وعدا اي محل جواز الوجهين ما لم تتقدم
ما المصدرية على خلا وعدا فان تقدمت عليهما وجب
النصب وامتنع الجر ومثلهما حاشا كما علمت لتعين الفعلية
وانتفاء الحرفية ح باقتران ما المصدرية لان ما المصدرية
مختصة بالافعال اي لا تتصل الا بالافعال نحو قاموا ما خلا
زيدًا او ما عدا عمرًا وما حاشا بكرًا وفيه ان هذه الافعال

١٢٩

جامدة لوقوعها موقع الحرف وهو الا وما المصدرية لا تدخل على جامد
كما في التسهيل فان لم تكن ما مصدرية بان كانت زايدة لم تتعين
هذه الكلمات للفعلية وحينئذ يجوز الوجهان والى ذلك اشار
بقوله ما لم يحكم بزيادة ما فان حكم بزيادتها فانه يجوز الجر
حينئذ على تقدير الحرفية لانتفاء تعيين الفعلية لعدم تقدم
ما المصدرية وممن اجاز زيادة ما الجرمي وحكى عن العرب ما خلا
زيد وما عدا زيد بالجر على زيادة ما ونازعه في المغني بانه ان ادعي
زيادتها قياسا فغاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو فبما
رحمة عما قليل وان ادعي ان ذلك سماعي فهو من الشذوذ بحيث
يحفظ ولا يقاس عليه وممن صرح بقلة اقتران حاشا بما المصدرية
ابن مالك في التسهيل فقال وربما قيل ما حاشا وعليه قول القايل
رايت الناس ما حاشا قريشا وبه يرد على من انكر اقترانها بما وبني
عليه انها حرف لا غير وممن انكر ذلك سيبويه ولم يحفظ فيها
الا الحرفية كما قدمناه عنه وتبعه على ذلك البصريون
الا المبرد فانه وافق الكوفيين على انها تكون فعلا ومما استدلوا
به ان الجار والمجرور يتعلق بها في قولهم حاشا لله ورد بان
اللام زايدة لا تتعلق بشيء اه وظاهر كلام ابن الانباري
ان عدم اقترانها بما قدر متفق عليه بين البصريين والكوفيين
لانه لم يذكر ذلك في ادلتهم على الفعلية الحادي عشر منها اسم
لا النافية للجنس العاملة عمل ان وهي لا النافية للجنس اي لصفته نصا　مطلب بيان اسم لا النافية للجنس
لا ظهورا ومن ثم اختصت بهذا الاسم لان العاملة عمل ليس
وان نفت الجنس ايضا في بعض الاحيان نحو قوله تعز
فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضا الله واقيا لكن
تنفيه ظاهرا لا نصا ومن ثم اشتهرت بالنافية للوحدة فالنفي
في العاملة عمل ان امكن ومن ثم قيل لها لا التبرئة كما تقدم
وان كان حق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كاينة
ما كانت لان البراة هي النفي واطلاق التبرئة عليها من باب
زيد عدل ولا يكون اسم لا المذكورة اي النافية للجنس نصا الا
نكرة ولا يكون الا منصوبا لفظا او محلا فيكون منصوبا لفظا

اذا كان مضافا نحو لا غلام سفر حاضر فلا نافية للجنس اي
لصفته وهو الحضور عن الغلام لا لنفي الغلام نفسه وغلام من
غلام سفر اسمها منصوب بها لفظا لانه مضاف وحاضر خبرها
مرفوع بها او لم يكن مضافا لكن كان شبيها بالمضاف في اصل
العمل فيما بعده وان كان عملهما مختلفا وهو اي الشبيه بالمضاف
المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه وكان ذلك الشيء
معمولا له مرفوعا كان ذلك الشيء الذي هو المعمول نحو لا قبيحا
فعله حاضر فقبيحا صفة مشبهة اسم لا منصوب بها لفظا
لانه مشبه بالمضاف وفعله فاعلها وحاضر خبرها مرفوع
بها او منصوبا كان نحو لا طالعا جبلا مقيم فطالعا اسم لا
منصوب بها لفظا لانه مشبه بالمضاف وهو اسم فاعل وفاعله
ضمير مستتر فيه وجبلا مفعول به ومقيم خبرها او مخفوضا
كان ذلك المعمول بخافض يتعلق مخفوضه به اي باسم لا نحو
لا مارا بزيد عندنا فمارا اسم فاعل وهو اسم لا منصوب
بها لفظا لانه شبيه بالمضاف وبزيد متعلق به اي بمار وفي
كونه عاملا للجر بواسطة الحرف نظر وعندنا خبرها
ومثل الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وذلك
الشيء كما علمت الملحق به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وكان ذلك
الشيء غير معمول له كالمعطوف نسقا نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا
لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكالمنعوت بجملة نحو
لا عظيما يرجي لكل عظيم غير الله او بشبه الجملة نحو لا حليما عندك
او في الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وليس
فيه كما لا يخفى وصف المعرفة بالجملة كما في يا عظيما يرجي فان
لم يجعل ما ذكر نعتا بل جعل حالا من فاعل عظيما او حليما
كان من الشبيه بالمضاف لا من الملحق به لكن نسيا تي في باب الندا
جواز اعتبار النعت بالجملة وشبهها بعد الندا فيكون مبنيا نحو يا عظيم
يرجي لكل عظيم فهل يقال بمثله هنا فيقدر النعت بذلك بعد بناء
الاسم مع لا فيجوز لا عظيم يرجي او عندك او في الدار لا يبعد

نعم بل هو أولى من ذاك لسلامة هذا من وصف المعرفة بالجملة و
حينئذ يتخرج الحديث وهو لا مانع لما اعطيت بترك التنوين
بتقدير تعلق هذا الجار والمجرور بمانع بعد تركيبه مع لا ولا يحتاج
الى تخريج البغداديين له بانه منصوب ترك تنوينه اجراله مجرى
المضاف ولا لتخريجه على قول البصريين ان هذا الجار والمجرور متعلق
بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما اعطيت فان لم يكن
اسم لا مضافا ولا شبيها به بل كان اسم لا مفردا اي غير مضاف
ولا شبهه اي المضاف ولا ملحقا به فانه لا يكون منصوبا
لفظا بل محلا فيبني على ما ينصب به لو كان معربا فيبني على
الفتح اي الفتحة نحو لا رجلَ ولا رجالَ لانهما ينصبان بالفتحة
لو اعربا و بني على نايب الفتحة اي الياء في التثنية اي المثنى
وفي جمع المذكر السالم فالاول اي المثنى نحو لا رجلين
والثاني اي جمع المذكر السالم نحو لا زيدين بكسر الدال
لانهما ينصبان بالياء لو اعربا نيابة عن الفتحة كما علمت لا يقال
زيدين مفرد زيد وهو علم وقد ذكرت ان اسم لا لا يكون
الا نكرة لانا نقول قدمنا ان العلم اذا اريد جمعه هذا الجمع ينوي تنكيره
فالجمع نكرة ويبني على نايب الفتحة ايضا اي الكسر اي الكسرة
في الجمع بالالف والتاء نحو لا مسلمات بالكسر من غير تنوين
لانه اي الجمع المؤنث ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة لو اعرب
كما علم وقد يفتح اي يبني على الفتح جوازا بناء على الاصل المرفوع
بنى اجراء للباب على وتيرة اي طريقة واحدة ويكون المراد
بما ينصب به ما حقه ان ينصب به وذلك عند ابي عثمان المازني
دون غيره من البصريين فقد قال ابن جني لم يجز اصحابنا اي
البصريون الفتح الا شيئا قاسه ابو عثمان والصواب الكسر من
غير تنوين اه وعلى جواز الوجهين اي البناء على الكسر من غير تنوين
والبنا على الفتح جرى في الاوضح وفي سبك المنظوم للشيخ ابن
مالك انه يبني على الكسر مع التنوين قال فان تنوينه كنون
مسلمين لا كتنوين زيدٍ فلا ينافي البنا اي ليس تنوينه

للعرف

هي

للعرف بل للمقابلة والمنافي للبنا الاول دون الثاني وقيل
يتعين بناوه على الفتح للخفة لان الحركة ليس هي للاسم فقط
بل للمجموع المركب وهو لا والاسم ورجحه في المغني وفي كلام
البدر الدماميني الحق ان الوجهين ثابتان عن العرب مع ارجحية
الفتح بنقل الثقاة فلا وجه بعد ذلك للاختلاف ولهذا قال
ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا امرا اه واختلف الناس
في علة بناء اسم لا فقيل وهو الارجح هي تضمن معنى من الاستغراقية
لان قولك لا رجل في الدار مثلا بمنزلة قولك لا من رجل في الدار
ومن ثم صرح بها في قول القايل وقال الا لا من سبيل الى هند و
قيل هي لتركيبه مع لا اي وتقدم ان علة بنا المركب كخمسة
عشر بتضمنه معنى حرف العطف الثاني عشر منها المنادى
بفتح الدال وهو المطلوب اقباله اي توجهه ولو بقلبه
ولو حكما بحرف مخصوص وهي يا واخواتها الادوات واي وبه الغز
الحريري في قوله وما العامل الذي يتصل اخره باوله ويعمل معكوسه
مثل عمله فان يا اخره متصل باوله ومعكوسه وهو اي يعمل
عمله كما علمت وايا وهيا وا وخرج بالمطلوب اقباله المتفجع
عليه نحو يا محمداه فانه ليس مطلوبا اقباله وفي كلام شيخ
المحققين المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا
محمداه كانك تقول تعالى فانا مشتاق اليك كذا قال ودخل بقولنا
ولو حكما نحو يا سماء ويا ارض ويا الله ونحو يا زيد لا تقبل وخرج بحرف
مخصوص نحو قولك اطلب اقبال زيد ليس منادى اصطلاحا
وانما ينصب اي المنادى اي يكون منصوبا لفظا اذا كان
مضافا نحو يا عبد الله او كان شبيها بالمضاف في اصل
العمل فيما بعده وهو ما عمل فيما بعده اما الرفع نحو يا حسنا
وجهه فحسنا صفة مشبهة ووجهه فاعلها او اما النصب
نحو يا طالعا جبلا فطالعا اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر وجبلا
مفعول له او اما الجر بخافض يتعلق به نحو يا رفيقا بالعباد
فرفيقا من امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل للمبالغة
وفي كون رفيقا عامل الجر بواسطة الحرف نظر كما تقدم في
اسم لا وتقدم ان المتعلق انما هو المخفوض او كان نكرة غير

مطلب في باب
المنادي

١٤٦

متصودة اي اريد بها غير معين نحو قول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي ونحو قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه لان
الاعمى والواعظ لا يقصدان رجلا بعينه اي شانهما
وظاهر حالهما ذلك فان كان المنادى مفردا اي ليس مضافا
ولا شبيهه اي شبه المضاف ولا نكرة غير مقصوده فانه لا يكون
منصوبا باللفظ بل بمحله فيبنى على ما كان يرفع به لو كان معربا
فيبني على الضم اي الضمة في نحو يا زيد ويا رجال ويا هندات
لانه اي زيد ونحوه مما ذكر يرفع بالضم اي الضمة لو اعرب
كما علم ويبنى على الالف في المثنى نيابة عن الضمة نحو يا
زيدان لانه يرفع بالالف نيابة عن الضمة لو اعرب ويبني
على الواو نيابة عن الضمة في جمع المذكر السالم نحو يا زيد
ون لانه يرفع بالواو نيابة عن الضمة لو اعرب كما علم وان كان
نكرة مقصودة اي اريد بها معين فانه يبني على الضم اي
الضمة من غير تنوين نحو يا رجل لمعين اجراء لها اي
النكرة المقصودة مجرى العلم في افادة التعيين وعلة
بناء المنادى المذكور شبهه للحرف في المعنى لانه وقع موقع الكاف
الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف الخطاب لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك ثم لا يخفى ان محل
وجوب بناء النكرة المقصودة على الضم ما لم توصف تلك النكرة
المقصودة بجملة او شبهها فان وصفت بجملة او شبهها
وهو الظرف او الجار والمجرور جاز فيها النصب والضم ويترجح نصبها
على ضمها لان النعت بما ذكر من تمام المنعوت وان
لم يكن عاملا فيه فان المنعوت ليس عاملا في النعت فالحقت
تلك النكرة لكونها غير عاملة فيما بعدها بالشبيه بالمضاف
في كونه عاملا فيما بعده بجامع ان ما اتصل بها من تمامها فالمنادي
المنصوب اما مضاف او شبيه به او شبيه بذلك الشبيه وهو
الملحق بالشبيه بالمضاف كما في هذا القسم لا الاان هذا الثالث
يجوز فيه مع النصب الضم فالموصوف بجملة نحو قولهم في نداء الباري
يا عظيما يرجى لكل عظيم وعظيم من امثلة المبالغة كرفيق
فجملة يرجى في موضع نصب نعتا لعظيم قبل ندايه

فهو

فهو من ندا الموصوف هذا قول الشيخ ابن مالك وقول الجمال ابن هشام
الانصاري احترازا عن الحضراوي جملة يرجى في موضع نصب
على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل في الحال هو
العامل في صاحبها وهو هنا عظيما وعليه فهي اي هذه النكرة
المقصودة من امثلة الشبيه بالمضاف لا من الملحق به لان
ما اتصل بها معمول لها هذا توجيه النصب الذي هو الراجح واما
توجيه الضم الذي هو المرجوح وهو يا عظيم يرجى لكل عظيم فلان
جملة يرجى نعت لعظيم لكن نعت بها بعد ندائه لا قبله فهو من
وصف المنادي لا من نداء الموصوف اي اعتبر الوصف بها بعد النداء
ووجه مرجوحيته انه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة لانه نكرة
مقصودة مع ان الجمل بعد المعارف احوال لا صفات كما سياتي وفيه
ان هذا اي وصف المعرفة بالجملة لازم للشيخ ابن مالك ويقال في
شبيه الجملة بما قيل به في الجملة نحو قولك لمعين يا عظيما عند الناس
او في الناس او يا عظيم عند الناس او في الناس الثالث عشر منها
خبر كاد وخبر اخواتها اي نظايرها اعلم يا من يتاتي منه العلم
وفقك الله تقدم بيان التوفيق ان كاد واخواتها اي
نظايرها تسمى افعال المقاربة وهي اي هذه التسمية من باب
تسمية الكل اي المجموع اي افعال المقاربة وافعال الرجا وافعال الشروع
باسم جزئه اي باسم بعض ذلك المجموع الذي هو افعال المقاربة فهو
من باب التغليب لا من باب تسمية الكل باسم جزئه لان تسمية الكل باسم
جزئه عبارة عن الاطلاق الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية
المركب من كلمتين فاكثر كلمة وحقيقة الحال انها اي افعال هذا
الباب كما علمت ثلاثة اقسام القسم الاول ما وضع للدلالة
اي لاجل الدلالة على قرب الخبر اي المخبر به اي على قرب حصوله
فالموضوع له القرب لا الدلالة عليه اذ هي امر عارض لذلك الموضوع له
ويقال بمثل هذا فيما ياتي بعد وهو اي هذا القسم افعال ثلاثة
احدها كاد وهي اشهر تلك الافعال ومن ثم بداء بها ومعناها
في اصل الوضع قرب ولا تستعمل بهذا المعنى فلا يقال كاد زيد من الفعل

مطلب في بيان خبر كاد

اي قرب منه ولا تكون الا ناقصة وقد يأتي منها المضارع واسم الفاعل
والمصدر نحو يكاد وكايد وكود اوكيدا بقلب الواو وثانيها اي تلك
الافعال الثلاثة كرب بفتح الراء افصح من كسرها وهي في الاصل
بمعنى قرب وتستعمل بهذا المعنى فيقال كربت الشمس من الغروب
اي قربت منه وهي في هذا المثال قاصرة تامة وتأتي ناقصة وجاء
منها المضارع نحو كَرَبَ بالفتح يكرُبُ بالضم كنصر ينصُر واسم الفاعل
نحو كارب وقيل هو من كرب التامة ولم يجئ منها المصدر وثالثها
اي تلك الافعال اوشك وهي في الاصل بمعنى اسرع وتستعمل بهذا
فيقال اوشك فلان في السير اذا اسرع فيه فتكون تامة وتستعمل
ناقصة فكل من كرب واوشك يستعمل تامًّا وناقصًا بخلاف كاد لا
تستعمل الا ناقصة وقد جاء منها المضارع نحو يوشك وهو اكثر استعمالًا
من ماضيها وجاء منها اسم الفاعل نحو موشك وحكي المصدر وهو
ايشاك والقسم الثاني ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على رجائه
اي الخبر اي رجاء المتكلم له وتقدم معنى الرجا وانه في الحقيقة يشمل
الاشفاق وهو بهذا المعنى هو المراد هنا وهو افعال ثلاثة ايضا
احدها حَرَى بالحاء والراء المهملتين وهي بفتح الراء وقد تكسر وتستعمل
تامة وناقصة مسندة الي ان والفعل ولم تتصرف وثانيها اي تلك
الافعال الثلاثة اخلولق بالخاء المعجمة وتستعمل تامة وناقصة
مسندة الي ان والفعل وثالثها اي تلك الافعال عسى وتستعمل
تامة وناقصة مسندة الي ان والفعل غالبا وتتصرف تصرفا ناقصا
وقد جاء منها المضارع وهو عسي يعسوا ويعسي والقسم الثالث
ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على الشروع فيه اي في الخبر
اي التلبس باول اجزائه وهو كثير ومنه انشا وطفق بفتح الفاء
وكسرها فهو من باب ضَرَبَ يضرِبُ او من باب عَلِمَ يَعْلَمُ او فرح يفرح و
قد جاء منها المضارع والمصدر وهو يطفِق بالكسر طَفْقًا بفتح
الفاء على ان ماضيه طفق بالفتح ويطفق وبالفتح لم يجئ منه اسم
الفاعل وجاء منه المصدر وهو من باب فرح يفرح وجاء على طفوقًا
على ان ماضيه طفق بالفتح ايضا لكن من باب قعد لا من باب ضرب
وعلق بكسر اللام وجعل وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجئ
منه اسم الفاعل ولا المصدر واخذ وقام وهلهل وهب بالتشديد

وكلها

عامر
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
٥١

وكلها اى هذه الاقسام الثلاثة تعمل عمل كان واخواتها وهو رفع
الاسم ونصب الخبر الا ان خبرها يجب كونه جملة وشذ مجيئه
مفردًا بعد كاد وعسى كقوله فأبت الى فهم وما كدت ايبًا وكقول
الزبا عسى الغوير ابؤسا ولا بد ان تكون تلك الجملة فعلية
وشذ مجيئها اسمية بعد جعل في قوله وقد جعلت قلوص بني
زهير من الاكوار مرتعها قريب ولا بد ان تكون تلك الفعلية فعلها
مضارع وشذ مجيئه ماضيًا بعد جعل في قول ابن عباس رضي الله عنهما
فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا ولا بد ان يكون
ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز ان يرفع السببي الا
بعد عسى خاصة كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده على
رواية الرفع وذلك الذي استوفى هذه الشروط نحو قولك
كاد زيد يقرأ وحيث كانت هذه الافعال مثل كان واخواتها
فيقال في اعرابها مثل ما قيل في اعراب كان واخواتها فيقال كاد فعل
ماض ناقص وتقدم معنى النقصان على الكلام على كان وزيد
اسمها مرفوع بها وجملة يقرأ في موضع نصب خبر كاد وكذا
الباقي من هذه الافعال يقال في اعرابه مثل ما ذكر بلا فرق
نحو كرب القلب في هواه يذوب واوشك زيد ان يفعل كذا
وحرى زيد واخلولق ان يقوم وعسى زيد ان يزورنا وانشاء
زيد يتكلم وطفق زيد يفعل كذا وعلق زيد يسمع وجعل زيد
يقول واخذ زيد يتكلم وقام بكر ينشد وهلهل عمرو وهب زيد
يفعل الا ان لهذه الافعال افتراقا من وجه وذلك في اقتران
الخبر اي خبرها بان المصدرية فانها في ذلك اي بالنسبة
لذلك اربعة اقسام ما يمتنع اقتران خبره بها وما يجب
اقتران خبره بها وما يغلب اقتران خبره بها وما يقل اقتران
خبره بها فيمتنع اقترانه بها مع افعال الشروع لانها للحال وان
للاستقبال وبينهما تناف ويجب اقترانه بها مع حرى واخلولق
من افعال المقاربة ويغلب اقترانه بها مع عسى التي هي من
افعال الرجا وكان القياس الوجوب ومن ثم قال البعض جمهور

البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة واوشك التى هي
من افعال المقاربة الحاقا لها بعسى وفى التصريح عن الشلوبين
ان خبر اوشك لا يغلب اقترانه بان الا ان جعلت للترجي
كعسى واما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا يغلب اقترانه بها ويقل
اقترانه بها مع كاد وكرب من افعال المقاربة لان المضارع ظاهر
فى الحال وان تخلصه للاستقبال وبينهما تناف فان قيل
الاخبار بما اقترن بان المصدرية يودي الي الاخبار بالحدث
عن الذات اجيب بانه من باب زيد عدل او فى الكلام مضاف
محذوف يقدر قبل الاسم او قبل الخبر ثم لا يخفى ان فى تصريحه
بان خبر هذه الافعال يجب ان يكون جملة مع قوله بان خبر
بعض هذه الافعال يقترن بان المصدرية نظر ظاهر لان
مع اقتران الفعل بان المصدرية لا جملة فكان الاولي ان يقول
يشترط فى خبر هذه الافعال ان يكون فعله مضارعا الرابع
عشر منها اي المنصوبات خبر ما الحجازية فان اهل الحجاز
اعملوا ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها فى نفي الحال والدخول
على المعارف والنكرات وفى دخول الباء فى الخبر نحو قوله تعالي
ما هذا بشرًا فهذا اي ذا اسمها وبشرًا خبرها وانما تعمل
اي ما الحجازية هذا العمل اي رفع الاسم ونصب الخبر الذي
هو خلاف القياس لانها من الحروف المشتركة بين الاسماء
والافعال كما تقدم بشروط ثلاثة احدها ان لا يقترن الاسم
بان الزايدة وثانيها ان لا ينتقض نفي الخبر بالا وثالثها
ان لا يتقدم الخبر على الاسم ولو ظرفا فان اقترن الاسم
بان الزايدة نحو قولك ما ان زيد ذاهب او انتقض نفي
الخبر بالا نحو قوله تعالي وما محمد الا رسول قد خلت من
قبله الرسل او تقدم الخبر على الاسم نحو ما فى الدار رجل
بطل العمل فى الامثلة الثلاثة ولذلك وجب رفع الجزئين
بعدها وانما يبطل العمل فى ذلك لانها اي ما انما عملت حملا على
ليس وليس لا تزاد بعدها ان فكذا ينبغي ان لا يعمل

ما حمل عليها اذا وردت ان بعده لكن روي العمل مع ان الزايدة
فى قول القايل بني غدانة ما ان انتم ذهبا على رواية النصب
وخرج على ان إن نافية موكدة لما لا زايدة وقد تهمل اي ليس
اذا انتقض نفي الخبر اي خبرها بالا نحو ليس الطيب
الا المسك بالرفع حملا على ما حيث تهمل عند انتقاض نفي
خبرها فاهمالها عند انتقاض النفي وهو اصل مقيس عليه لانهم
قد يحملون الاصل على الفرع كما يحملون الفرع على الاصل حكي
بعضهم قال دخل بعضهم على ابي عمرو ابن العلا فقال له يا ابا عمرو
وما شيء بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك
تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو هيهات
نمت وادلج الناس ثم قال ابو عمرو لخلف الاحمر وللشخص اخر امضيا
الي ابي مهدية اي الحجازي فلقناه الرفع فانه يابي وامضيا الي المنتجع ابن
نبهان التميمي فلقناه النصب فانه يا باه قالا فمضينا الي ابي مهدية
فوجدناه قايما يصلي فلما قضي صلاته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا
له جيئنا لنسالك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول
ليس الطيب الا المسك ورفعنا فقال اتامراني بالكذب على كبر سني واين
الا النصب قالا ثم جيئنا الي المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب
الا المسكَ ونصبنا فقال ليس الطيب الا المسكُ ورفع وجهدنا به ان
ينصب فلم ينصب فرجعنا الي ابي عمرو وعنده الرجل لم يبرح فاخبرناه بما
لحقنا فاخرج الرجل خاتمه من يده ودفعه الي ابي عمرو وقال بهذا سدت
الناس يا ابا عمرو ولا يخفى عليك ان هذه القصة تضمنت ان اهل الحجاز
لا يهملون ليس فى هذه الحالة ويرضون النصب والمفهوم من كلام المص
ان اهل الحجاز يهملونها فى هذه الحالة ويوافقون بني تميم فى الرفع ح
ولضعف ما هذه فى العمل حيث عملت بطريق الحمل لا بتصرف فيها
فلذلك اشترط الترتيب فى معموليها واجاز الفرا تقديم خبرها
مطلقا وابن عصفور تقديمه اذا كان ظرفا ويعلم من عدم جواز تقديم
الخبر على الاسم عدم جواز تقديم معموله ومن ثم اهملت فى قول القايل وما كل
من وافى منى انا عارف بنصب كل على انه مفعول عارف نعم استثني منه
ما اذا كان المعمول ظرفا فلا يضر تقديمه نحو ما عندك زيد مقيمًا

وما بي انت معنيا لتوسعهم في الظرف وهو واضح عند من يجوز تقديم الخبر
ان كان ظرفا واما عند من يمنعه فيطلب الفرق بين المعمول والخبر حيث
يجوز تقديم الاول دون الثاني وقد يفرق بان التابع يغتفر فيه ما لا
يغتفر في المتبوع واما بنو تميم فيهملون ما ولا يعملونها مطلقا كما هو القيا
س كما علمت ومن ثم قيل على لسانهم ومهفهف الاعطاف قلت له
انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام اي انا تميمي لا حجازي قال الاصمعي
ان ما لم تجئ في الشعر الا على لغة تميم اي ما خلا ابيات قليلة وفي كلام
بعضهم ان ما لم تجئ في القران الا على لغة الحجاز ما خلا قليلا كقوله
تعا وما انت بهادي العمي عن ضلالتهم على قراءة حمزة **فائدة** وكذلك
لا مما يعمل هذا العمل اي رفع الاسم ونصب الخبر بطريق الحمل على ليس عند
الحجازيين ايضا بالشروط المذكورة غير الشرط الاول لعدم تأتيه فيها
فلا معنى لاشتراطه وفيه ما تقدم في الكلام على الاسماء الستة ويزاد
على الشرطين الباقيين تنكير معموليها **اي** لا النافية للوحدة او للجنس
ظهورا واشتهرت بالنافية للوحدة لكن عملها قليل جدا ولذلك لا
تعمل الا في الشعر خاصة ولم اقف على مثال للاول في شعر وتقريبه ان
يقال لا رجل في الدار بل رجلان او رجال فان لم يقل بل رجلان بان
قيل لا رجل في الدار بالرفع احتمل ان يكون لنفي الجنس وان يكون
لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امراة وعلى الثاني
بل رجلان او رجال ومن الثاني اي من نفي الجنس ولا بد قول القايل
تعز فلا شيء على الارض باقيا فشيء اسمها وباقيا خبرها وفيه
رد على كثير من الناس زعموا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية
للوحدة لا غير وفيه رد ايضا على من قال بلزوم حذف خبرها بل هو الغالب
ومنه قول جد طرفة ابن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لي فبراح اسمها ولي المحذوف خبرها وعن الجزولي بنو تميم لا
تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين وهذا استثناء
غريب لا اعلمه عن احد وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف
ومن النوادر مجيء احد معموليها معرفة كقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا
ولا المال باقيا ومما يعمل العمل المذكور بطريق الحمل على ليس باتفاق
من العرب وهم الحجازيون والتميميون لات وهي لا النافية زيدت
عليها التاء لتانيث اللفظ والمبالغة وغير الجمهور من النحاة لم يعملها
بل قال ان جاء بعدها مرفوع فهو مبتدا محذوف الخبر او منصوب

فهو

فهو معمول لفعل محذوف ولا تعمل الا في اسم الزمان خاصة ويكثر عملها
في لفظ الحين ويقل في غيره كالساعة والاوان ولا يجمع بين اسمها
وخبرها والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص
بالنصب اي ولات الحين حين مناص وقرئ ولات حين مناص لهم بالرفع
اي ولات حين مناص حينا ومما يعمل العمل المذكور عند اهل العالية
وهم ما فوق نجد الى ارض تهامة ان النافية وانكر عملها من النحاة
اكثر اهل البصرة سمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد الا بالعافية
ومن ثم ذكر الشيخ ابن مالك ان عملها نادر ولا ينافيه قول بعضهم ان عملها
اكثر من عمل لا لانه مع ندوره هو اكثر من عمل لا لان عمل لا خاص بالشعر كما
علمت **الخامس عشر** منها اي المنصوبات **التابع للمنصوب وهو**
اي التابع **اربعة النعت** حقيقي او سببي **نحو رايت زيدا الفا
ضل** ورايت زيدا القائم ابوه **والعطف** نسقا او بيانا **نحو رايت
زيدا وعمرا** ورايت اباحفص عمر **والتوكيد** لفظيا او معنويا **نحو
رايت** زيدا زيدا ورايت **زيدا نفسه والبدل باقسامه
نحو رايت زيدا اخاك** واكلت الرغيف ثلثه واظهر الله زيدا
علمه وركبت زيدا الفرس **فهذه التوابع الاربعة منصوبة
وناصبها ناصب متبوعها الا البدل فناصبه مقدر مماثل
لناصب متبوعه ولذلك اخر السادس عشر** منها اي المنصوبات
وبه تتم **الفعل المضارع** ولا يكون منصوبا لفظا الا **اذا دخل عليه
ناصب ولم يتصل باخره شيء يوجب بناءه كنون النسوة** اي
الموضوعة للنسوة وان استعملت في غيرهن **او نون التوكيد** ثقيلة
او خفيفة والا لم يكن منصوبا لفظا وكان منصوبا محلا على ما تقدم
ونواصبه اي الفعل المضارع **المتفق** عليها عند النحاة البلدين
اربعة احدها **ان بفتح الهمزة وسكون النون** اي المصدرية
لتبادرها عند الاطلاق وقيل لها المصدرية لانها تؤول مع الفعل
بعدها بمصدر ومن ثم تسلط عليها وعلى مدخولها العامل فوقعت مع
مدخولها مبتدا في نحو قوله تعا وان تصوموا خير لكم وخبرا للمبتدا
في نحو الراي ان تفعل كذا وفاعلا في نحو بدا لي ان اقوم ومجرورا
بالحرف نحو عجبت من ان تفعل ومفعولا به في نحو اردت ان افعل وتقدم

مطلب في باب تابع المنصوب

مطلب في بيان نواصب الفعل المضارع

قوله اي البصريين والكوفيين اه

١٧

بعض ذلك في ان المفتوحة المشددة وان هذه الساكنة ام الباب
ومن ثم بدا بها وخرج بقولنا المصدريه المخففة من الثقيلة
وهي التي فصلت السين بينها وبين الفعل نحو قوله تعالى علم أن سيكون
منكم مرضى اي علم انه اي الشان والامر او الحال سيكون منكم
مرضى وقد الغز في هذا الحريري بقوله واين تدخل السين فتعزل
العامل من غير ان تحامل فان السين كما علمت اذا دخلت بين أنْ
والفعل المضارع ارتفع الفعل بعدها وعزلت عن عملها فيه النصب
وثانيها لن وهو حرف بسيط لا ابدال فيه وقيل مركب اصله لا ان بيان لن
حذفت الهمزة مع حركتها تخفيفا والالف لخوف التقاء الساكنين
وقيل فيه ابدال اصله لا ابدلت الالف نونا ورد بان المعروف
ابدال النون الفا لا العكس وثالثها اذن وهو حرف بسيط
وقيل مركب فقيل اصله اذ ان نقلت حركة الهمزة الى الذال
ثم حذفت تلك الهمزة وقيل اذا ان لانها تفيد معنى اذا وهو
الربط ومعنى ان وهو النصب حذفت همزة ان مع حركتها تخفيفا
ثم الف اذا لخوف التقاء الساكنين وعليها فرسم النون واضح
وقال شيخ المحققين الذي يلوح لي ويغلب على ظني ان اصله
اذ حذفت الجملة المضاف هو اليها وعوض منها التنوين وعليه
قيل برسم ذلك التنوين نونا مطلقا وبه قال المبرد حتى قال
اشتهى ان تكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن
وقيل الفا مطلقا وقيل ان نصبت يرسم ذلك التنوين الفا
والا رسم نونا للفرق بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس
كما رسموا نون التوكيد الخفيفة نونا اذا حصل لبس بسبب رسمها
الفا كما علمت وقيل ان وصلت بالكلام رسم نونا عملت او لا مثل
من وعن واذا وقف عليها رسم الفا نحو يدا ودما ورابعها
كي المصدرية المرادة عند الاطلاق وما اقتضاه كلامه
من ان هذه الاربعة جمع عليها عند نحاة البلدين فيه نظر فان
كلا من اذن وكي انما هو ناصب على الاصح عند البصريين
لا

لاتفاقا منهم ومقابل الاصح عندهم ان الناصب للمضارع بعدهما
ان مضمرة لزوما مثال ان المصدرية نحو قوله تعالى ان تقول
نفس فان حرف نصب واستقبال اما انها حرف نصب فواضح
لانها تعمل النصب اي تنصب المضارع لفظا او محلا واما انها حرف
استقبال فلانها تخلص المضارع للاستقبال اي تعين
زمان المضارع بعدها للاستقبال بعد ان كان محتملا له
وللحال اما على الاشتراك كما قال المحقق انه الحق او على الحقيقة
والمجاز اي حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لكنما قال شيخ
المحققين انه الاقوى قال لانه اذا اخلاه عن القراين يحمل على الحال
ولا يصرف الى الاستقبال الا بالقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
قال السيوطي وهو المختار عندي واختاره ايضا ابن فلاح في
مغنيه وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز
اولى اه وتقول فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ لفظا بأنِ المصدرية
باتفاق اهل البلدين وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وربما
جزمت ومنه قول الشاعر ● تعالوا الى أنْ يأتِنا الصيدُ نحطب ●
وقد تهمل فيرتفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر ● أنْ تقرآنِ
على أسماءَ ويحكما مني السلامَ وأنْ لا تُشعِرا احدَا ● ومثال لن
نحو قوله تعالى لن نبرح فلن حرف نفي ونصب واستقبال
اما النفي فلانها عند التجرد عن القرينة لمجرد نفي الحدث
اي تدل على انتفاء حدث المضارع في الزمن المستقبل ولا
تفيد حينئذ توكيده ولا تابيده وحينئذ يكون قولك لن
افعل كذا مساوٍ لقولك لا افعل كذا واما النصب والاستقبال
فعلوما ان مما تقدم قريبا في الكلام على ان المصدرية
ونبرح فعل مضارع منصوب لفظا بلن باتفاق اهل البلدين
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وربما جزمت المضارع و
منه قول الشاعر ● فلن يحل للعينين بعدك منظر ● وتاتي لن
للدعا عند ابن عصفور تمسكا بقول الشاعر ● لن تزالوا كذلكم ثم لازلت
لكم خالدا خلود الجبال ● ولم يثبته ابن مالك وغيره وقالوا لا حجة

في البيت لاحتمال ان يكون خبرًا وفيه بعد لنافرته للسياق وعدم
التناسب بين المعطوفين والمعطوف عليه **ومثال اذن نحو**
قولك اذن اكرمك جوابًا لمن قال انا غدا ازورك
فاذن حرف جواب دايمًا اي تقع في كلام يجاب به كلام اخر
ملفوظا به او مقدر فالجواب في الحقيقة هي الجملة التي وقعت
اذن فيها ولا تقع في كلام مقتضب ليس جوابا عن شيء
وليس المراد انها من احرف الجواب كما قد يتوهم فيقال لو كانت
من احرف الجواب لجاز الاقتصار عليها وترك الجملة بعدها
كنعم ولا وهي حرف جزاء ايضا لكن غالبًا وقيل دايما اي
يقصد بما بعدها المجازاة على فعل ما قبلها كما في المثال
فانك قد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته وقد تتمحض
للجواب كقولك لمن قال لك انا احبك اذن اصدقك
فانه لا يتصور هنا الجزاء لان المعنى على الحال والجزاء لا يكون
الا في الاستقبال او الماضي وصاحب القيل تكلف مجيء الجزاء في
نحو هذا **و**هي حرف **نصب** ايضا اي ينصب المضارع **واكرمك**
فعل مضارع منصوب لفظا **باذن** على الاصح عند اهل
البصرة وقد علمت ما يقول ما يقابله **وعلامة نصبه فتح الميم**
التي هي اخر المضارع **ويشترط لنصبها** اي لجوازه شروط
ثلاثة احدها **ان تكون مصدرة في اول الجواب** وثانيها
ان يكون الفعل المضارع الداخلة عليه بعدها زمنه
مستقبلا وثالثها **ان يكون** ذلك الفعل **متصلا بها** بان
لا يفصل بينه **و**بينها فاصل غير القسم فانه **لا يضر فصله**
منها **بالقسم** وقد علمت انها مع استيفاء هذه الشروط الثلاثة
يجوز اهمالها ورفع المضارع بعدها وهو الاكثر اذا وقعت بعد الواو والفاء
ومن ثم قرا السبعة واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون
الناس نقيرًا قال بعضهم وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى
اذن فان لم تستوف اذن الشروط المذكورة بان لم تكن مصدرة
بان **وقعت** متاخرة نحو اكرمك اذن او وقعت حشوًا اي معتمدا
ما بعدها على ما قبلها بان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها

نحو

نحو انا اذن اكرمك **واني اذن اكرمك** او جزا الشرط قبلها نحو
ان تأتني اذن اكرمك او جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن اكرمك
قال شيخ المحققين ولا يقع المضارع بعدها معتمدًا على ما قبلها بالاستقراء
في غير هذه المواضع الثلاثة اهـ **او كان الفعل** الداخلة عليه
زمنه غير مستقبل بان كان **للحال نحو** قولك **اذن تصدق**
جوابًا لمن قال لك **اني احبك** اذ المراد تصديقه في الحال **او**
كان ذلك غير متصل بها بان **فصل بينهما فاصل غير القسم**
وغير لا النافية ولو ظرفا او نداء **نحو اذن** في الدار او يوم الجمعة
او يا زيد **اكرمك اهملت** وجوبا في **الامثلة الثلاثة** اي
مثال عدم التصدر ومثال عدم الاستقبال ومثال الفصل
بغير القسم ومثله لا النافية وح يجب رفع المضارع بعدها لضعفها
لضعفها بتاخرها او بوقوعها حشوًا او بالفصل بينها وبين معمولها
بغير القسم **وانما اغتفر الفصل بالقسم لانه موكد** للكلام فلا يعد
فاصلا **نحو اذن والله اكرمك بالنصب** جوابا لمن قال لك
اريد ان ازورك وقد مثنا ان مثل القسم لا النافية وهو ما ذكره الجمال
ابن هشام في الشذور والمغني قال نحو قولك اذن لا اهينك جوابًا
لمن قال ما تقدم وعلله بان النافي كالجزء من المنفي فلا يعد فاصلا
وظاهره ان غير لا من ادوات النفي مثلها في ذلك وفي كلام الشيخ
ابي حيان لا يجوز ان يفصل بينهما فيبقى عملها الا بالقسم ولا النافية
خاصة اهـ وفي كلام بعضهم لم يسمع الفصل بشيء من الندا او الظرف
فالصحيح منعه **ومثال كي نحو** قوله تعالى **لكيلا تاسوا فكي حرف**
مصدري ونصب اما انها مصدرية فلانها تؤول مع الفعل بعدها
بمصدر اي وتقديره في الاية لعدم اساتكم بالمثناة التحتية لو
الفوقية اي حزنكم لان مصدر تاسوا الاسى اي الحزن لا الاساءة
ففي القاموس اسيت كرضيت اي حزنت **واما انها حرف نصب**
فلعملها النصب وعلامة كونها مصدرية تقدم اللام اي
لام التعليل عليها لفظا او تقديرًا ولم تظهر ان بعدها في الصورتين
فالاول كالاية الكريمة المذكورة والثاني نحو قولك كيلا تاسوا ان قدرت

نسخة الشمني اساتكم وهنا اولى وهي اساكم اهـ

للام قبلها وناصبوا فعل مضارع منصوب بكي المصدرية وعلامة
نصبه حذف النون فان ظهرت ان بعدها في الصورتين نحو جئت
لكيما وكي ان تكرمني جاز كونها مصدرية وان موكدة لها وجاز كونها
تعليلية موكدة لتلك اللام الملفوظ بها او المقدرة قبلها ويترجح كونها
تعليلية على كونها مصدرية لان آن ام الباب كما علم وما كان اصلا
في باب لا يجعل موكدًا لغيره قال الجمال ابن هشام ولان تاكيد الجار
بالجار اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري هذا وفي
كلام شيخ بعض شيوخنا كي بعد اللام بمعنى ان اي لانها مصدرية
فتكون ان بعدها بدلا منها اي لا تاكيدًا لها وخرج بالمصدرية التعليلية
وسياتي الكلام عليها وما جاء منصوبا من الافعال المضارعة ولم
يذكر قبله شيء من هذه النواصب الاربعة فالناصب له
ان مضمرة اما وجوبًا واما جوازًا وتضمر ان مطلقا بعد سبعة احرف
اربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف وانما خصت
ان بالاضمار لانها ام النواصب كما علمت وهم يخصون الامهات
بزيادة الاحكام اظهارًا للمزية اما حروف الجر الاربعة
فاحدها لام التعليل عند اهل البصرة ومنها اللام الموكدة ومثلها
لام العاقبة وتضمر ان بعدها جوازًا وبعد الثلاثة الباقية
وجوبا نحو قوله تعالى لتبين للناس فتبين فعل مضارع منصوب
بان مضمرة جوازا بعد لام التعليل عند اهل البصرة وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة ونحو قوله تعالى انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ونحو قوله تعالى فالتقطه ال فرعون
ليكون لهم عدوًا وحزنًا وانما لم تكن اللام في مثل هذا للتعليل
لان ال فرعون لم يلتقطوه ليكون لهم عدوًا وحزنا ومحل اضمار ان
اذا لم يقترن الفعل بلا الزايدة او النافية والا وجب اظهار
ان وادغامها في لا نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لئلا يكون للناس
وثانيها لام الجحود اي النفي وفي كلام بعضهم الجحد انكار ما
تعرف مطلقا فهو حينئذ من اطلاق الخاص وارادة العام وهي
المسبوقة بكون ناقص منفي بما او لم نحو ما كان او لم يكن

و

وتضمر ان بعدها وجوبًا فالاول نحو قوله تعالى ما كان الله ليطلعكم
على الغيب والثاني نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم فيطلع
في الاول ويغفر منصوبان بان مضمرة وجوبا بعد لام الجحود
عند اهل البصرة اي ما كان الله مريدًا لاطلاعكم او للغفران لهم فالخبر
محذوف متعلق به ذلك المنسبك من ان والفعل وهو معمولها
وقد جاء الخبر مصرحا به قال الشاعر سموت ولم تكن اهلًا
لتسموا وخرج بالكون غيره من اخوات كان واجاز بعضهم في ذلك
نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرًا واجاز بعض اخر في باب ظن نحو
ما ظننت زيدا ليضرب عمرًا قال الشيخ ابو حيان ولم يسمع فيجب
منعه اه وخرج بالناقص التام فلا تضمر ان بعد كان اي
يكون التامة وخرج بما ولم غيرهما من ادوات النفي وثالثها
حتى الجارة التي بمعنى الى بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها او بمعنى
كي التعليلية بان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها او بمعنى الا ان
لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها او مسببا عنه وتضمر ان بعدها
وجوبا ولا ينصب الفعل بعدها الا اذا كان الفعل زمنه مستقبلًا
بالنسبة لما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمن
التكلم او لا بان كان ماضيا بالنسبة لزمن التكلم فالاول اي
المستقبل زمنه بالنسبة لما قبلها وبالنسبة لزمن التكلم ايضا
نحو قوله تعالى حتى يتبين لك اي الى ان يتبين فيتبين فعل
مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى عند اهل البصرة
ومثل ذلك اسلم حتى تدخل الجنة اي كي تدخل الجنة وقوله في الحديث
وكل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
او ينصرانه اي الا ان يكون ابواه كذا قال ابن هشام الخضراوي
وقال ابن هشام الانصاري في المغني بعد حكاية ما تقدم ولك
ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك
حتى يكون اه والنصب في هذا القسم واجب والثاني اي المستقبل
زمنه بالنسبة لما قبلها الماضي بالنسبة لزمن التكلم نحو قولك
سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا وقت

التكام الا انه وقت وجود السير كان مستقبلاً فحكي بصيغة المضارع
نظرا لذلك ليكون السامع بواسطة تلك الصيغة كالمعاين لذلك
الامر ومن قوله تعا وزلزلوا اي ازعجوا بانواع البلا حتى يقول الرسول
والذين امنوا معه كان منقضيًا وقت التكام اي نزول الاية واخبارنا
به الا انه كان وقت الزلزال مستقبلاً محكي بصيغة المضارع نظرًا
لذلك لما تقدم والنصب في هذا القسم جايز لا واجب ومن ثم قراء
نافع حتى يقول بالرفع ورابعها كي التعليلية اي التي هي نص
في التعليل وهي التي لم تتقدم عليها اللام لا لفظا ولا تقديرًا
او ظهرت ان او اللام بعدها نحو جيتك كي ان تكرمني اوكي لتكرمني
وان لم تتقدم عليها اللام لفظا ولم تظهر ان ولا اللام بعدها جاز
كونها مصدرية وتعليلية باستواء نحو جيتك كي تكرمني
فان قدرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة للفعل بنفسها
وان لم تقدر اللام قبلها كانت تعليلية ويكون الفعل منصوبًا
بعدها بان مضمرة اضمارًا لازما كما في قوله تعا كي تقر عينها
اذا لم يتقدم قبلها لام العلة فتقر فعل مضارع منصوب
بان مضمرة بعد كي اضمارًا لازمًا فعلم ان كي لها ثلث احوال
اما ان تكون مصدرية لا غير واما ان تكون تعليلية لا غير واما
ان تكون محتملة لهما وحينئذ اما ان يترجح كونها تعليلية
واما ان يكون الامران فيها على حد سواء ومن التعليلية ما اتصل
بها ما الاستفهامية او المصدرية مجردة من اللام فالاول كقولك
في السوال عن علة الشيء كيمه اي لمه والثاني كقول الشاعر وانما
يرجى الفتى كيما يضر وينفع اي للضرر والنفع اي ليضر من يستحق
الضر وينفع من يستحق النفع وقد تستعمل كي اي هذا اللفظ اسمًا
مختصرًا من كيف فيرفع المضارع بعدها وفي المعنى ويقال فيه
اي كيف كي كما يقال في سوف سو قال الشاعر كي تجنحون
الى سلم واما حروف العطف الثلاثة اي التي تضمران بعدها
ايضا اذا اردت معرفتها فالاول فالاول او العاطفة التي تصلح
موضعها الى او كي التعليلية او الا ان واضمار ان بعدها لازم ويصلح
لهذه المعاني الثلاثة نحو قولك لالزمنك او تقضيني حقي

اي

اي الى اوكي او الا ان او تكون بمعنى كي خاصة نحو قولك لارضين
الله او يغفر لي اي كي يغفر لي وتكون بمعنى الا ان خاصة نحو
قولك لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وكل من يقضيني
ويغفر ويسلم فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد او اضمارًا
واجبا وان وما بعدها في تاويل مصدر معطوف باو على
مصدر متصيد ايضا لكن مفروض لعدم وجود السابق والتقدير
في المثال الاول ليكونن مني لزوم لك او قضاء منك لحقي وفي
المثال الثاني ليكونن مني ارضاء لله او غفران منه لي وفي المثال
الثالث ليكونن قتل للكافر او اسلام منه وربما ظهرت
ان بعد او في الضرورة ومنه قول الشاعر او ان تلوم لحاجة
لوامها فان لم يصلح موضعها شيء مما ذكر بان سبقت باسم خالص
من التاويل بالفعل اضمرت ان بعدها جوازا لا وجوبا والاظهار احسن
من عدم الاظهار نحو قوله تعا وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيًا
او من وراء حجاب او يرسل رسولاً بالنصب في قراة غير نافع بان
مضمرة جوازا وان وما بعدها في تاويل مصدر معطوفا باو
على ذلك الاسم الخالص والتقدير الا وحيًا او ارسالا وثانيها
وثالثها فاء السببية اي العاطفة المفيدة لسببية ما قبلها
لما بعدها وواو المعية اي العاطفة المفيدة لمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعدها في زمان واحد حالة كونهما واقعتين في جواب
الطلب بغير لفظ الخبر والمصدر واسم الفعل والطلب له انواع اشتهر
منها ثمانية ومن ثم قال المصنف في الاجوبة الثمانية الاول من
تلك الاجوبة الثمانية جواب الامر وسياتي انه طلب للاعلا
من الادنى رتبة الفعل نحو قولك تعال فاحسن اليك او واحسن
اليك فاحسن اليك فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد الفا التي للسببية والواو التي للمعية في جواب الامر وان
وما بعدها اسم تاويله معطوف بتلك الفا او الواو على اسم مؤول
فرضا وتقديرًا من الكلام السابق والتقدير ليكن منك مجيء فاحسان
او واحسان اليك ويقال بمثل ذلك في جميع ما ياتي والثاني من
تلك الاجوبة جواب النهي وسياتي انه طلب ترك الفعل

مطلب الفا والواو
بعد الجواب

من الاعلا الى الادنى رتبة نحو قولك لا تخاصم زيدًا فيغضب
او ويغضب فيغضب فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبًا
بعد الفاء او الواو المذكورتين في جواب النهي و الثالث من
تلك الاجوبة جواب التمني وهو كما تقدم محبة اي ميل النفس
الى حصول الشيء الغير الواجب مستحيلا كان و تعلقه به اكثر
او ممكنا غير مترقب حصوله و تعلقه به قليل و لما كان الغالب
ان من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قيل في التمني
انه طلب ما لا طمع فيه اي في حصوله لاستحالته او ما فيه
اي في حصوله عسر فلا تترقبه النفس فالاول اي ما لا طمع
في حصوله نحو قول من هو في زمن الشيخوخة ليت الشباب
يعود يومًا فاخبره بما فعل المشيب والثاني اي ما في حصوله
عسر نحو قول منقطع الرجا ليت لي مالًا فاحج منه او واحج منه
والرابع من تلك الاجوبة جواب الترجي وهو كما تقدم محبة اي
ميل النفس الى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصوله المحبوب
للنفس المترقب حصوله الذي لا وثوق بحصوله و لما كان الغالب
ان من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قيل في الترجي
هو طلب الامر المحبوب نحو قولك لعلي اراجع الشيخ فيفهمني
او ويفهمني و الخامس من تلك الاجوبة جواب العرض بفتح
العين المهملة وسكون الراء وبالضاد المعجمة وهو الطلب
برفق ولين اي طلب غير موكد نحو قولك الا تنزل عندنا •
فنكرمك او و نكرمك والسادس من تلك الاجوبة جواب •
التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين وهو الطلب •
بحث وانزعاج اي طلبا متاكدا نحو قولك هلا احسنت •
الى زيد فيشكرك او و يشكرك والسابع • او الا احسنت
من تلك الاجوبة جواب الاستفهام وهو طلب التفهم ولو
لغير المتكلم بالاستفهام من المخاطب ان يحصل مضمون ذلك
للمتكلم بالاستفهام او لغيره واما قول المصنف في تفسير الاستفهام
اي طلب الفهم ففيه مسامحة لانه لما كان الفهم هو المقصود

في

في الحقيقة عبر به والا فالمطلوب من المخاطب بالاستفهام كما
علمت انما هو التفهيم لانه هو المقدور له لا تحصيل الفهم لانه غير مقدور
فالاول اي طلب التفهم للمتكلم بالاستفهام نحو قولك هل لزيد
صديق فيركن اليه او ويركن اليه والثاني اي طلب
التفهم لغير المتكلم بالاستفهام نحو قوله تعالى خطابا لسيدنا
عيسى عليه السلام وعلى نبينا افضل الصلاة واتم التسليم
اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فانه سبحانه
وتعالى طلب بهذا الكلام اقرار عيسى صلى الله عليه وسلم في
ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ذلك ليتقرر عند النصارى كذبهم
فيما ادعوه فقد طلب التفهم لغير المتكلم بالاستفهام فهذا من الاستفهام
الحقيقي كما حققه ابن السبكي والثامن من تلك الاجوبة جواب
الدعاء وسيأتي ما يعلم منه انه طلب الفعل او عدمه من الادنى
للاعلى رتبة نحو قولك رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل
صالحا ونحو قولك رب لا تواخذني فافوز او وافوز والدعاء من
اقسام الامر والنهي فلو سكت المص عنه لاستغنى عن ذكره وحيث
ذكره وفا بالطريقة المعروفة وهي طريقة جمهور المعتزلة وجرى
عليها بعض الاصوليين لغرض التادب وجرى عليها النحاة وجعلوها
مذهبا كان المناسب ان يذكر جواب الالتماس وهو طلب المساوي
رتبة الفعل او عدمه من مساويه وفاء بذلك وكان المناسب
ايضا ان يذكر جواب الاشفاق حيث لم يجعل الترجي شاملا
له نحو قولك لعل الرقيب ينظرني فاهلك او واهلك وقد قدمنا
ان الترجي شامل له لان الاشفاق يرجع الى طلب الامر المحبوب
وبعد النفي المحض اي الخالص من معنى الاثبات نحو قولك لا
يقضى على زيد فيموت او ويموت فقد انتفى الموت بسبب
انتفاء القضاء لانه بانتفاء السبب ينتفي المسبب بخلاف نحو قولك
الم تاتني فاحسن او واحسن اليك فلا يجب النصب بل يجوز الرفع

لان هذا النفي ليس خالصا من معنى الاثبات بل فيه معنى الاثبات لانه استفهام
تقريري وبخلاف نحو قولك مازال تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا اوما
تاتينا الا فتحدثنا او تحدثنا فانه يجب الرفع ولا يجوز النصب لان
فيه نفي النفي في الاول والثاني فيه انتقاض النفي بالا قبل الفعل
فلو انتقض النفي بالا بعد الفعل لم يوثر في وجوب النصب نحو قولك
ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وقد الحق بالنفي المحض امور مذكورة في
المطولات لا نطيل بذكرها وظاهر كلامهم ان نصب المضارع بعد فاء
السببية او واو المعية في الاجوبة المذكورة مسموع عن العرب وفي
كلام الشيخ ابي حيان ما يخالفه حيث ذكر انه لم يسمع النصب
بعد واو المعية الا بعد اربعة النفي والامر والنهي وجواب
التمني والباقي من الاجوبة المذكورة بالقياس عليها وخرج بالفاء
العاطفة المفيدة للسببية الفاء التي لمجرد السببية المجردة عن
العطف ويقال لها الاستئنافية والفاء التي لمجرد العطف المجردة عن
السببية فان المضارع يرفع بعدهما وجوبا نحو ما تاتيني فاكرمك بالرفع
اما في الاولى فيكون المضارع مستئنفا مبنيا على مبتدا محذوف اي
فانا اكرمك بسبب عدم اتيانك تقول ذلك اذا كنت كارها لمجيئه
فالنفي خاص بما قبل الفاء واما الثانية فلكون المضارع يصير
شريكا للاول في الرفع والنفي بالعطف اي ما تاتيني فما اكرمك ومن
هذا قوله تعالى فلا يوذن لهم فيعتذرون اي لا يوذن لهم فلا يعتذرون
وكذا منه ولا يقضى عليهم فيموتون على قراءة الرفع فيموتون معطوف
على يقضى وليس جوابا اي لا يقضى عليهم فلا يموتون اي انتفا
الامران معا وكذا ان جعلت الواو لمجرد العطف او للاستيناف
لم ينتصب المضارع بعدها بل يجزم على الاول ويرفع على الثاني
نحو قولك لا تاكل السمكة وتشرب اللبن بجزم تشرب بالعطف على
تاكل وبرفعه على الاستيناف وخرج بالطلب بغير لفظ الخبر والمصدر
واسم الفعل الطلب بذلك فلا ينصب المضارع في جوابه بل يجب رفعه
فالطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس او وينام الناس
بالرفع والطلب بالمصدر نحو ضربا زيدا فيهابك او ويهابك بالرفع

والطلب

والطلب باسم الفعل نحو نزال فنكرمك او ونكرمك بالرفع وقد
علمت من كلام المؤلف اذا ان لا تضمر جوازا بعد شي مما ذكره الا
بعد لام التعليل ولا يخفى انه يضم الى ذلك مما لم يذكره ثلاثة
اشياء وهي الواو والفاء وثم العاطفة المسبوقة باسم خالص
من التاويل بالفعل فان ان تضمر بعدها جوازا فالاول
نحو قول ميسون زوج معاوية ام ولده يزيد • ولبس عباءة وتقر
عيني • والثاني نحو قول الشاعر • لولا توقع معتر فارضيه • والثا
لث نحو قول الشاعر • اني وقتلي سليكا ثم اعقله • بنصب المضارع في
ذلك بان مضمرة جوازا وهي وذلك الفعل في تاويل اسم معطوف على
ذلك الاسم الخالص من التاويل بالفعل والتقدير في الاول ولبس
عباءة وقرة عيني وفي الثاني لولا توقع معتر فارضاي اياه وفي
الثالث ان قتلي سليكا ثم عقلي اياه وخرج بالخالص من التاويل
بالفعل الاسم المؤول بذلك فلا ينتصب المضارع بعد تلك الواو
والفاء وثم بل يجب رفعه فالفاء نحو قولهم الطاير فيغضب زيدا
الذباب برفع يغضب لان الاسم المعطوف عليه وهو الطاير
مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير ومن ثم عطف
عليه الفعل ثم لما ذكر نواصب الفعل المضارع اراد تتميم الفايده
بذكر الجوازم له بقوله وجوازم الفعل المضارع احد عشر
جازما ولا يخفى ان الجزم في اللغة القطع لان هذه الجوازم تقطع
الحركة وما ناب عنها وتلك الجوازم قسمان ما اي قسم يجزم
فعلا واحدا وما اي قسم يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا
واحدا اربعة احرف احدها لم ويجزم المضارع لفظا او محلا
فلفظا نحو لم يلد ولم يولد وربما رفع المضارع بعدها ومنه قول
الشاعر • لم يوفون بالجار • وهو ضرورة وقيل لغة وربما نصب
المضارع بعدها نحو الم نشرح فقيل بها وقيل لا والاصل
نشرحن بنون التوكيد الخفيفة حذفت فبقيت الفتحة دليلا
عليها ورد بان فيه شذوذا من وجهين احدهما توكيد المنفي
بلم الثاني حذف نون التوكيد لغير وقف ولا ساكنين وثانيها

[illegible]

ولما بتشديد الميم اختها اي اخت لم في النفي وجزم المضارع والاختصاص به وهي المرادة عند الاطلاق نحو قوله تعالى لما ياتكم والاكثر على انها مركبة من لم الجازمة وما الزايدة وقيل بسيطة بخلاف لما الحينية ويقال لها لما الرابطة اي وهي حرف وجود لوجود على الاصح وبقابله انها اسم من الظروف فقيل بمعنى حين وقيل بمعنى اذ نحو قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت وبخلاف لما الايجابية اي التي بمعنى الا نحو قولك اقسمت عليك لما فعلت كذا اي الا فعلت كذا اي لا اطلب منك الا فعل كذا فانهما اي لما الحينية ولما الايجابية لا يدخلان على المضارع بل يدخلان على الماضي دون المضارع وتدخل الثانية على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراة من شدد الميم وثالثها لام الامر نحو قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعا نحو قوله تعالى ليقض علينا ربك ولام الالتماس كقولك لمساويك رتبة لتفعل كذا ورابعها لا في النهي نحو قوله تعالى لا تخف ولا تحزن ولا في الدعاء نحو قوله تعالى لا تواخذنا ولا في الالتماس نحو قولك لمساويك لا تفعل كذا هذا بيان عمل هذه الاحرف واما بيان معانيها اي هذه الاحرف فلم حرف لنفي اي انتفاء حدث الفعل المضارع في الزمن الماضي مطلقا اي سواء اتصل ذلك الانتفاء بالحال الذي هو زمن التكلم ام لا فانه قد يكون مستمرا متصلا كما تقدم في المثال وهو لم يلد وقد يكون منقطعا كما في قوله تعالى لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى ثم كان شيئا مذكورا ولا يدل على توقع حصول ما بعده ولا يشترط ان يكون زمن الفعل بعده قريبا من الحال فيقال لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يحذف مجزومها لقرينة اختيارا فلا تقول في جواب هل دخلت البلد قاربتها ولم تريد دخلها واما قول الشاعر احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم اي فان لم توصل فضرورة ويقترن به ان الشرطية نحو فان لم تفعلوا ولما حرف لنفي اي انتفاء حدث الفعل المضارع

في الزمن الماضي لكن متصلا ذلك الانتفاء بالحال الذي هو زمن التكلم ويدل غالبا على ان ما بعده متوقع حصوله ويشترط ان يكون زمنه قريبا من الحال ولا يقال لما يكن زيد في العام الماضي مقيما وقال الشيخ بن مالك انا لا اشترط كون منفي لما قريبا من الحال بل ذلك هو الغالب اه فالمتصل بالحال نحو قوله تعالى لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ومن غير الغالب ان لا تدل على التوقع كقولهم ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويحذف مجزومه لقرينة اختيارا فتقول في جواب هل دخلت البلد قاربتها ولما تريد دخلها ولا تقترن به ان الشرطية فلا يقال ان لما قال شيخ المحققين لانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي ومعموله اه فقد علمت مما تقرر ان لم ولما يشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع ونفي حدثه وقلب زمانه للمضي وجزمه ومما يشتركان فيه ايضا انه قد يلحقها همزة الاستفهام وقد اشار الى ذلك بقوله وقد يلحقهما همزة الاستفهام اي التقرير وهو حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي ومن ثم قال فيتغير الكلام معهما وحينئذ يجاب ببلى دون نعم نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والما زيد او للحقيقي كقولك لمن قال لم افعل كذا الم تفعله اي احق انتفاء فعلك له فيجاب بنعم او لا واقتران همزة الاستفهام بلم اكثر من اقترانها بلما وعلمت مما تقرر ايضا انهما يتخالفان في ان النفي بلم لا يجب ان يكون مستمرا الى زمن التكلم بخلاف النفي بلما فيقال لم يقم زيد ثم قام ولا يقال لما يقم زيد ثم قام للتناقض وان لم لا يوذن لها بتوقع حصول ما بعدها بخلاف لما فانها تؤذن بذلك كثيرا وان لم لا يشترط ان يكون زمن ما بعدها قريبا من الحال بخلاف لما وان مجزوم لم لا يحذف اختيارا لقرينة بخلاف لما ولام الامر والدعا والالتماس كل منها حرف موضوع لطلب الفعل من الدون في الاولى ومن الاعلا في الثانية ومن المساوي في الثالثة رتبة وقد تستعمل في غير الطلب كالخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا او التهديد نحو فمن شاء فليومن ومن شاء فليكفر وقد تحذف هذه اللام ويبقى عملها في ضرورة الشعر خاصة كقول ابي طالب محمد تفد نفسك كل نفس ولا في النهي

والدعا والالتماس كل منها حرف موضوع لطلب الترك من الدون
في الاولي ومن الاعلى في الثانية ومن المساوي في الثالثة رتبة
وقد تستعمل في غير الطلب كالتهديد وذلك كقولك لولدك
لاتطعنى وقد سمع الجزم بلا الثانية اذا صلح قبلها كي نحو جيئته
لايكن له علي حجة لكنه قليل وفي كلام شيخ المحققين ولايبعد
ان تجعل لا في مثل هذا التركيب للنهي فعلم ان الطلب من الا
علا الي الادني رتبة امر ان كان الطلب للفعل ونهي ان كان
الطلب لعدم الفعل وان كان الطلب للفعل او لعدمه من الادني كان
الي الاعلا رتبة دعاء ومن المساوي رتبة التماس وهذه التفرقة
طريقة سلكها جمهور المعتزلة وتبعهم بعض الاصوليين للتادب وجري
عليها النحاة كما تقدم والاصح كما في جمع الجوامع وغيره ان ذلك
يسمي امرًا ونهيا هذا ما يتعلق بما يجزم فعلا واحدا واما الذي يجزم
فعلين فهو قسمان حرف واسم فالحرف قسمان متفق على حرفيته
ومختلف فيها فالحرف المتفق على حرفيته ان بكسر الهمزة وسكون
النون الشرطيه بقرينة المقام ولانها المرادة عند الاطلاق مجردة
عن ما او مقرونة بها فان حرفيتها باتفاق وهي ام ما يجزم فعلين
ومن ثم قدمها والحرف المختلف في حرفيته اذما فان حرفيته انما
هي على القول الاصح الذي جري عليه الجمال بن هشام في الاوضح
وهي بسيطة وقيل هي اسم وعليه جري في القطر وهي مركبة من
اذ الظرفية وما الزايدة الكافة لها عن الاضافة واستدل لاسميتها
بان اذ كانت قبل دخول ما اسمًا والاصل بقاء الشي على ما كان
عليه ورد بانه ثبت لها التغيير بدخول ما فانها كانت قبل دخول
ما للماضي وصارت بعده للمستقبل فقد تحقق التغيير فدل ذلك
على انها انسلخت عن الاسمية بدخول ما كما انسلخت حبّ من الفعلية
في حبذا بتركيبها مع ذا ورد بانه لا يلزم من تغير زمانه اذ بدخول
ما انسلاخها عن الاسمية بذلك بدليل انه لم يتغير زمن المضارع
بدخولها عليه وتصييره ماضيا كما علمت ولا يخرجه ذلك عن
كونه يسمى مضارعًا وكذا ان تغير زمن الفعل الماضي وتصييره
مستقبلا بدخولها عليه ولا يخرجه ذلك عن كونه يسمى ماضيا

وهما

وهما اي ان واذ ما موضوعان لمجرد الدلالة اي لاجل الدلالة على تعليق
الجواب على الشرط ولفظ الدلالة ساقط في بعض النسخ وسقوطه واضح
لان الدلالة عارضة للوضع وليست الموضوع لها وقد تجزم إن فعلًا واحدًا وذلك
اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط نحو زيد وإنْ
كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي نعمة لئيم فقد صرح كثير بانه لا جواب
لانْ ح وقد يحذف كلمن شرطها وجوابها في الضرورة ومنه قالت
بناتُ العمِّ يا سلمي وإنْ كانَ فقيرًا مُعْدمًا قالَتْ وإنْ لان المعنى
قالت بنات العم يا سلمي اترضين بهذا البعل وان كان فقيرًا معدمًا
قالت رضيت به وان كان فقيرًا معدما وخرج بالشرطية النافية والمخففة
من الثقيلة والزايدة فانها لا تجزم والاسم قسمان متفق على اسميته و
مختلف فيها ايضا فالمتفق على اسميته ما عداهما والمختلف في اسميته
مهما والصحيح انها اسم والاسم مطلقا نوعان ظرف وغير ظرف فغير
الظرف خمسة اشياء من بفتح الميم وما ومهما واي وكيفما والظرف
ايضا خمسة اشياء وهو نوعان زماني ومكاني فالظرف الزماني شيئان
متى وايان والظرف المكاني ثلاثة اشياء اين وانى وحيثما وهي
اي ادوات الشرط تنقسم باعتبار الموضوع له ستة اقسام احدها ما
وضع للدلالة اى لاجل الدلالة علي مجرد تعليق الجواب علي
الشرط وهذا معنى في الغير غير مستقل بالمفهومية وهو ان واذ ما
كما علمت والقسم الثاني ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على مجرد
من يعقل وبهذا المعنى كانت اسماء لانه معنى في نفسه مستقل بالمفهومية
كما في قولك انسان ثم ضمن معنى الشرط اي معنى هو الشرط و
هو تعليق الجواب على الشرط اي عقد السببية والمسببية بين الجملتين
بعدها وهذا معنى في غيرها غير مستقل بالمفهومية ولذلك بني كما
١٣٨ بني للشبه الوضعي وهو من بفتح الميم الشرطية فقد ظهر الفرق
بين حرف الشرط واسمه وربما خفي على بعض الافهام حتى اورد ذلك
الامام السبكي على الجمال بن هشام فقال اجمعوا على اسمية مَنْ الشرطية
وعلى حرفية إنْ الشرطية فكيف تختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية
مع تساويهما في المفهوم وقد علمت الجواب عنه وقد يستعمل في غير العا قل

في مقام التغليب وخرج بالشرطيه الاستفهامية والموصولة والنكرة النا
قصة والنكرة التامة فانها لا تجزم والقسم الثالث ما وضع للدلالة
اي لاجل الدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط فلذلك يبني
كما يبني للشبه الوضعي وهو ما الشرطيه وقد تاتي للعاقل قليلا
فيسئل بها عن صفة من يعقل وعن الحقيقة المجهولة فاذا قيل
زيد ما هو كان سوألاً عن صفته فيجاب بعالم مثلا واذا قيل
ما هذا كان سوألاً عن حقيقته فيجاب بانسان مثلا وقول فرعون
لموسى ما رب العالمين يحتمل ان يكون من الاول فجواب موسى صلي
الله عليه وسلم بقوله رب السموات الخ واضح ويحتمل ان يكون من
الثاني وحينئذ يكون الجواب من موسى صلى الله عليه وسلم تنبيهاً
لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات لان حقيقته غير معقولة
للبشر وخرج بالشرطية الاستفهامية والموصولة والنكرة الموصوفه
والنكرة التامة والزايدة فانها لا تجزم وما يبنى لتضمن المعنى
المذكور فقط وهو مهما وهي بسيطة على وزن فعلى فحقها ان
تكتب بالياء وقيل مركبة من ما الشرطية وما الزايدة فاصلها
ما ما وابدلوا الفها اي الف ما الاولي هاء كراهة توالي المثلين
وانما ابدلت ها لمجانسة الهاء اللالف والقسم الرابع ما وضع
للدلالة اي لاجل الدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط
فلذلك بني وهو متى مجردة عن ما او مقرونة بها وهي للعموم
في الزمان وهذيل تجر بمتي فهي عندهم حرف جر بمعنى من قال
شاعرهم في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى
لجج خضر لهن نئيج وقد يهمل فيرتفع المضارع بعدها ومنه قول سيدتنا
عايشة رضى الله عنها إن أبا بكرٍ رجلٌ أسِيفٌ وإنّه متى يقومُ مقامَك
لا يسمع الناس وايان بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح النون وسليم
تكسرها وكما تكون مجردة من ما تكون مقرونة بها وهي للعموم في الزمان
قال ابن جني وينبغي ان يكون اصلها أيّ آوانٍ فحذفت الهمزة مع الياء الثانية
فبقي ايوان فادغمت في الواو بعد القلب ياء في الياء فهي مركبة والقسم
الخامس ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على المكان ثم ضمن
معنى الشرط فلذلك بنى وهو اين بفتح الهمزة وسكون الياء

وفتح

وفتح النون مجردة عن ما او مقرونة بها وهي للعموم في المكان وأنّى بفتح
الهمزة والنون المشددة بعدها الف مجردة من ما وهي للعموم في المكان
وحيثما ولا تفارقها ما وهي كافة لها عن الاضافة وهي للعموم في المكان
والقسم السادس ما هو متردد بين الاقسام الخمسة صوابه
الاربعة وهي من يعقل وما لا يعقل والزمان والمكان وهي اي بفتح
الهمزة وتشديد الياء الشرطية بقرينة المقام مجردة عن ما او مقرونة
بها فانها بحسب ما تضاف اليه من العاقل وغيره من زمان
او مكان او غيرهما ثم ضمن معنى الشرط وانما لم يبن لذلك لانه عارض
ذلك ملازمتها للاضافة الى المفرد فهي في قولهم ايهم يقم اقم معه من
باب مَنْ اي للعاقل وفي قولك أيّ الدوابِّ تركبْ أركبْ
من باب ما اي لغير العاقل وفي قولك ايّ يومٍ تصمْ أصمْ من باب
متى اي للزمان وفي قولك ايّ مكانٍ تجلسْ اجلسْ من باب
أين اي للمكان وخرج بالشرطية الموصولة والاستفهامية فلا يجزمان
ولا يخفى ان هذه الاقسام الستة خلت عن كيفما مع ذكره لها
فيما يجزم فعلين وسيمثلها امثلة ذلك اي هذه امثلة ادوات الشرط
مطلقا اي الجازمة لفعل واحد او لفعلين فهذه ترجمة ولا يخفى انه
قدم امثلة ما يجزم فعلاً واحدًا ولعله انما ذكر امثلة ذلك هنا ثانيًا
لبيان كيفية الاعراب فيها فقال مثال لم نحو قوله تعا لم تكن امنت
من قبل اعرابه لم حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع وجزم وتكن فعل
مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ومثال لما نحو قوله
تعالى لما يذوقوا عذاب اعرابه لما حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع وجزم
ويذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون
لانه من الافعال الخمسة وقد علمت انها تجزم بحذف النون ثم ذكر مثال
لام الامر ولام الدعاء المذكور بعينه فيما سبق فقال ومثال لام الامر نحو قوله
تعالى لينفق ذو سعة من سعته اعرابه اللام لام الامر وينفق
فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون وذو
فاعل وسعة مضاف اليه ومثال لام الدعاء نحو قوله تعالى
ليقض علينا ربك واعرابه اللام لام الدعاء ويقضي فعل مضارع

١٢٦

مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال المعتلة
التي اخرها حرف علة وقد علمت انها تجزم بحذف اخرها وعلينا جار ومجرور
متعلق به اي بيقضي وربك فاعل بيقضي والكاف مضاف اليه
ومثال لا في النهي نحو قوله تعالى لا تخف ولا تحزن فلا حرف نهي
وجزم وتخف وتحزن مجزومان بلا وعلامة جزمهما السكون
ومثال لا في الدعاء نحو قوله تعالى لا تواخذنا فلا حرف دعاء و
جزم وتواخذ فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه السكون
وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت ونا مفعول به ومثال
ان نحو ان تومنوا وتتقوا يوتكم فان حرف شرط جازم
يجزم فعلين الاول فعل الشرط والثاني جواب الشرط وجزاوه كما
سياتي ومن ثم قال وتومنوا فعل الشرط وهو مجزوم بان وعلامة
جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة وتتقوا معطوف على
تومنوا فهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويوتكم جواب
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال
المعتلة وقد تقترن إن بلا النافية فيجب قلبها لاما وادغامها
في لا فيصير مجموعهما في اللفظ كالا الاستثنائية نحو الا تنصروه الا
تنفروا الا تفعلوه فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية
وقد ظن ذلك بعض من يدعي الفضل فقال في الا تفعلوه ما هذا
الاستثناء متصل ام منقطع قال بعضهم وكان ينبغي ان يجاب بان
الاستثنا الذي تخيلته متصل بالجهل منقطع عن الفضل ومثال
اذ ما قول الشاعر وانك اذ ما تات ما انت آمر به تلف من
اياه تامر اتيا فاذ ما حرف شرط جازم يجزم فعلين وتات فعل
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال
المعتلة وتلف بمعنى تجد من الفي كذا اذا وجده جواب الشرط وهو
مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال المعتلة ومثال
من نحو قوله تعالى من يعمل سوءا يجز به فمن اسم شرط جازم
يجزم فعلين محلها رفع على الابتداء ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم
وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على من
ويعمل وفاعله ذلك العائد على من في موضع رفع على الخبرية

لمن

لمن على الصحيح وانما توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعلق فقط
لا من حيث الخبرية ومن ثم لم تفتقر الى ضمير يرجع من الجواب الى اسم الشرط
الذي هو المبتدا قال صلى الله تعالى عليه وسلم من ملك ذا رحم محرم فهو
حر فان هو عايد الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك ذكره الجمال
بن هشام وقيل الخبر جواب الشرط لانه به تتم الفايدة ولا شك
ان الخبر محط الفايدة ومن ثم ادعي شيخ المحققين ان جملة جواب
الشرط كلام كما سياتي وقد علمت جواب هذا وهو ان الفايدة انما توقفت
على الجواب من حيث التعلق لا من حيث الخبرية وقيل الخبر هما وقيل
لا خبر له وهذه الاقوال جارية في كل اسم شرط وقع مبتدا ويجز
جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الالف ومثال
ما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم يجزم
فعلين وموضعها نصب على المفعولية للفعل بعدها فهو اي الفعل
عامل في محلها اي محلها النصب وهي اي ما عاملة في لفظه اي الفعل
الجزم وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة ومن
خير بيان لما او في محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا
فعلا كاينا من خير ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
السكون ومثال مهما نحو قول الشاعر وانك مهما تامري القلب
يفعل فمهما اسم شرط يجزم فعلين محله رفع على انه مبتدا وجملة
تامري اي تامر مع فاعله الذي هو الضمير المستتر العايد على
مهما خبره وهو اي تامر مجزوم بها لانه فعل الشرط وعلامة جزمه
حذف النون لانه من الافعال الخمسة وياء المونثة محذوفة لالتقاء
الساكنين والقلب مفعول به لفعل الشرط الذي هو تامري ويفعل
جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر لموافقة
١٤٠ حركة الروي وهو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة والشرط وجوابه
خبران ومثال اي نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فاي اسم شرط يجزم فعلين مفعول فهو منصوب بتدعوا مقدما
عليه وجوبا وفي بعض النسخ وما صلة اي زايدة وتدعوا مجزوم
بها اي باي فالفعل الذي هو تدعوا عامل في لفظها اي النصب وهي عاملة
في لفظه الجزم وفي هذا ونظايره الغز بعضهم بقوله واي عامل

يعمل فيه معموله ولا ينقطع ما حوله وعلامة جزمه حذف النون
وفله اي فله جار ومجرور خبر مقدم والاسما مبتدا مؤخر
والحسني نعت للاسما ومحل الجملة الابتدائية اي المصدرة
بالمبتدا الذي هو فله الاسماء جزم على انها جواب الشرط
ومثال كيفما هي كيف مع ما الزايدة وتفارقها ما وتستعمل مع ما
ومجردة عنها شرطا غير جازم عند البصريين غير قطرب بشرط
موافقة جوابها لشرطها لفظا ومعنى نحو كيف او كيفما تصنع اصنع
بالرفع وتستعمل شرطا جازما عند الكوفيين وقطرب بالشرط المذكور
نحو كيفما وكيفما تجلس اجلس بالجزم ولا يجوز كيف او كيفما تجلس
اذهب بالجزم اتفاقا من اهل البلدين وقيل لا تجزم الا ان
اقترنت بما ومن هذا التقدير يعلم ان تمثيل المصنف لجزم كيفما
بقوله كيفما تتوجه تصادف خيرا لا يجوز لبصري ولا كوفي
فكيفما اسم شرط جازم يجزم فعلين كما هو سياق كلامه في محل
نصب بالفعل بعده وهو تتوجه الذي هو فعل الشرط
مجزوم بها فهي عاملة معمولة وتصادف جواب الشرط مجزوم بها
وعلامة جزمه السكون ولم اقف له اي الجزم بها على شاهد
من شعر ولا نثر من كلام من يحتج بكلامه وانما قاس الجزم بها
الكوفيون وقطرب على بقية ادوات الشرط اي بالشرط المتقدم
وعورض بانها خرجت عن بقية ادوات الشرط باشتراط الشرط
المذكور فلا يحسن القياس ومثال متى نحو قول الشاعر متى
اضع العمامة تعرفوني فمتى اسم شرط جازم يجزم فعلين في
موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه الفعل بعده وهو اضع
واضع فعل الشرط وهو مجزوم بها وعلامة جزمه السكون و
كسر لالتقاء الساكنين فهو سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال
المحل بالحركة العارضة لخوف التقاء الساكنين وتعرفوني جواب الشرط
وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والاصل تعرفونني
ومثال ايان نحو قول الشاعر ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا لم

تدرك الامن منا لم تزل حذرا فايان اسم شرط جازم يجزم فعلين
وهو في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه الفعل بعده
وهو نؤمنك ونؤمنك فعل الشرط وتأمن جواب الشرط و
هما مجزومان وعلامة جزمهما السكون وغيرنا مفعول به
ومنا حال ولم تزل جواب اذا وحذرا خبر لم تزل ومثال اين نحو قوله
تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت فاين اسم شرط جازم يجزم
فعلين وهو في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه الفعل
بعده وهو تكونوا وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم
وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو
مجزوم وعلامة جزمه السكون والموت فاعل يدرك ومثال
اني نحو قول الشاعر فاصبحت اني تأتها تستجر بها تجد حطبا
جزلا ونارا تأججا اصله تتأججن بنون التوكيد الخفيفة خففت
بحذف التاء وقلب نون التوكيد الفا وقفا والجملة صفة لنارا
فانى بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة اسم شرط جازم
يجزم فعلين وهو في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه
الفعل بعده وهو تأت من تأتها وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم
وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه بدل اشتمال
وتجد جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ومثال
حيثما قول الشاعر حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر
الازمان اي فوزا في مستقبل الازمان لان الغابر كما يطلق
على الماضي يطلق على المستقبل فهو من الاضداد فحيث من حيثما
اسم شرط جازم يجزم فعلين وهو في محل نصب على الظرفية المكانية
وناصبه الفعل بعده وهو تستقم وما زايدة وتستقم فعل الشرط
ويقدر جوابه اي جواب الشرط مجزومين وعلامة جزمهما
السكون فقد علمت مما تقرر ان ادوات الشرط بالنسبة للخلاف
في حقيقتها اربعة اقسام ما هو حرف باتفاق وهو ان وما هو اسم
كذلك وهو الباقي ما عدا اذما ومهما وما فيه خلاف والاصح انه

اسم وهو مهما وما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما وبالنسبة
لاقترانه بما على ثلاثة اقسام ما لا يعمل الا معها وهو اذ وحيث
ومنها ما لا يقبلها وهو من وما ومهما وان ومما يجوز فيه الامران
وهو اين ومتى وانى وايان واي وكيف ويسمى الاول من الفعلين
كما علمت فعل الشرط اي فعل هو الشرط لان المتكلم جعله شرطا وسببا
لتحقق الثاني وان لم يكن كذلك خارجا وذهنا ويسمى الثاني
منهما اي الفعلين جواب الشرط لانه يقع بعد وجود الاول
كما يقع الجواب بعد السؤال ويسمى ايضا جزاء الشرط لانه مبني
على الاول الجزاء في الاخرة ثوابا او عقابا على العمل في الدنيا
وفي كلام بعضهم ان تسميته جوابا وجزاء مجاز سواء كانا اي فعل
الشرط وجوابه مضارعين كما مثلنا او ماضيين لفظا نحو ان
عدتم عدنا ولا يجوز ان يكون الشرط ماضيا معنى فلا يقال ان
قام زيد امس تمت الا بتاويل ان تبين او الاول من الفعلين
مضارعا والثاني منهما ماضيا نحو من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له او بالعكس اي الاول ماضيا والثاني مضارعا
نحو قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ثم لما
تكلم على المرفوعات ثم المنصوبات شرع يتكلم على المجرورات فقال
باب اي هذا باب المجرورات والترجمة ساقطة في اكثر
النسخ المجرورات المشهورة عند النحاة قسمان لا غيرا اما مجرور
بالحرف واما مجرور بالمضاف لا مجرور بالاضافة ولا بالحرف
المقدر على الاصح وقيل ما يقال فيه مجرور بالمضاف هو مجرور
بالاضافة التي هي النسبة بين المضاف والمضاف اليه ورده
شيخ المحققين بانه لو كان كذلك لكان العامل في الفاعل
والمفعول النسبة بينهما وبين الفعل ولا قايل به ورده بعض
شيوخ مشايخنا بانه انما لم يقل بمثل ذلك في الفاعل والمفعول لانه
اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل وقيل ما يقال فيه انه مجرور بالمضاف
هو مجرور بالحرف المقدر اي الذي تكون الاضافة على معناه وزاد
بعضهم

بعضهم على القسمين المذكورين الجر اي المجرور بالتبعية وسيأتي
الجواب عنه وزاد بعضهم على ذلك ايضا الجر اي المجرور بالمجاورة
وسيأتي الجواب عنه ايضا وزاد بعضهم على ذلك ايضا الجر اي المجرور
بالتوهم وسيأتي الجواب عنه ايضا فالقسم الاول من القسمين وهو المجرور
بالحرف ما يجر بمن وهي تجر الظاهر والمضمر ومن معانيها الابتداء الجزي
اي ابتداء المسافة زمانا او مكانا او غيرهما وما يجر بالي وهي تجر الظاهر
والمضمر ايضا ومن معانيها الانتهاء الجزي اي انتهاء المسافة زمانا
او مكانا او غيرهما فالابتداء والانتهاء المكانيان والمجرور ظاهر نحو قوله
تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والابتداء والانتهاء الزمانيان
والمجرور ظاهر نحو سرت من اول الليل واتموا الصيام الى الليل وغيرهما
في من والى والمجرور ظاهر نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم
وغيرهما في من والى والمجرور مضمر نحو الكل منه واليه وتستعمل
من فعل امر من مان بمعنى كذب وتستعمل اسما قال الزمخشري في قوله
تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي حينئذ
موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله وتستعمل الى اسما بمعنى النعمة
وجمعها حينئذ آلاء بالمد ومن ترعد من بلاغات الزمخشري قوله طعم الالاء
احلا من المن وهو امر من الالاء عند المن فانه اراد بالالاء الاولى
النعم واحدتها الي وبالثانية الشجر المر وله تدل الى على دخول ما بعدها
فيما قبلها الا بقرينة ولو كان من الجنس وما يجر بعن وهي تجر الظاهر
والمضمر ايضا ومن معانيها المجاوزة حسية وهي بعد الشيء عن المجرور
بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى بها فالحسية نحو رميت السهم
عن القوس اي ابعد السهم عن القوس بسبب الرمي ومعنوية نحو
رضي الله عن المؤمنين ورضوا عنه وما يجر بعلى وهي تجر الظاهر
والمضمر ايضا ومن معانيها الاستعلاء حقيقة او حكما استعلاء ما قبلها
على ما بعدها فالحقيقي نحو زيد على الفرس والحكمي نحو قولك توكلت
على الله واقبلت عليه وتستعمل اسما كقول الشاعر غدت من عليه
وتستعمل فعلا ماضيا كقوله تعالى ان فرعون علا في الارض وما يجره
بفي وهي تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها الظرفية حقيقة
او حكمية فالظرفية الحقيقية ان يكون مدخولها له احتوا والمظروف
له تحيز نحو المال في الكيس والحكمية تخالف ذلك نحو النعيم في الجنة

ونحو قوله تعالى وفيها ما تشتهي الانفس وزيد في البرية وانت اخي في
الله اي في رضاه وفي صدر زيد علم وفي نفس زيد كبر وتستعمل اسمًا بمعنى
الفم في حالة الجر ومنه الحديث حتى ما تجعل في في امراتك وتستعمل
فعل امر للمؤنثة من وفا يفي في وما يجر برب بضم الراء وتشديد الباء
اشهر لغاتها المتكثرة وهي للتكثير كثير وللتقليل قليل بل لا تفيد التقليل
الا بقرينة ولا تكون الا صدرا ولا تجر الا نكرة ولو معنى موصوفة
غالبا نحو رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة ونحو ربه رجلا
قليل بل قيل ان الضمير في ذلك نكرة ومن لغاتها فتح الراء نحو رب
وتستعمل حينئذ اسمًا بمعنى المالك وما يجر بالباء الموحدة اي
مسماها وهو ب وهي تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها التعدية
اي تصيير الفاعل مفعولا لايصال معنى الفعل الى الاسم لانه مشترك بين
ساير حروف الجر غير الزايده وشبهها نحو اعتصمت بالله واستعنت
به وما يجر بالكاف اي مسماها وهو ك ولا تجر الا الظاهر ومن
معانيها التشبيه اي الدلالة على ان شيا ما شارك مدخولها في
شي ما نحو الادمي كالنخلة اذا قطع راسه مات وتستعمل
اسمًا بمعنى مثل نحو تضحكن عن كالبرد اي مثل البرد وما يجر باللام
اي في مسماها وهو ل وتجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها
الملك نحو المال لزيد والاختصاص والاستحقاق نحو الذل للبغاة
ولهم سوء المنقلب وفي كلام ابن الخشاب ان اللام مع ما لا يصلح للتمليك الاختصاص
ومع ما يصلح للتمليك واضف اليه ما ليس بمملوك للاستحقاق ومع ما عدا ذلك
للتمليك وذكر المص في التصريح ان التي للاستحقاق ما كانت بين معنى
وذات كالعمارة للدار والتي للاختصاص ما كانت لغير ذلك كالسرج للدابة
وتستعمل فعل امر فتقول يا زيد ل عمرا كما تقدم وما يجر بحروف القسم
بفتح القاف والسين اي اليمين اي الباء الموحدة اي مسماها وهي ب
وهي بالجر بدل من حروف وهي ام حروف القسم ومن ثم لم تختص بالظاهر
ويذكر معها فعل القسم نحو بالله وبه واقسم بالله او به والواو
بالجر عطفا على الباء اي مسماها وهو و وقد تبدل هاء فيقال ها
الله بقطع الهمزة وها الله بوصلها ولا تجر المضمر بل تختص بالظاهر
وهي فرع الباء لانها بدل منها لقرب المخرج ولا يضر في كونها فرعا

عن الباء كونها اكثر استعمالا في القسم من الباء ذكره الاندلسي في شرح المفصل
وقد الغز الحريري في ذلك بقوله واي عامل نايبه ارحب منه ذكرا
واعلم منه مكرا واكثر لله تعالى ذكرا نحو والله والرحمان
والخالق ولا يؤتى معها بفعل القسم لما قيل انها عوض عنه فلا يقال
اقسم والله والتاء المثناة فوق اي الفوقية اي مسماها وهي ت
وهي بالجر عطفا على الباء ولا تجر الضمير ولا كل ظاهر بل تختص بنوع منه
وهو لفظ الجلالة على الاشهر وهي فرع الواو لانها بدل منها فهي بدل
من بدل ومن ثم ضاق التصرف فيها واختصت بلفظ الجلالة ليحصل
لها الجبر بجر اشرف الاسماء وفي كلام ابن الخشاب التاء وان ضاق
تصرفها فقد بورك فيها في الاختصاص باشرف الاسماء واجلها
اه نحو بالله ووالله وتالله ما رايت فتنة اعظم من هذه
الفتنة الواقعة في اخر سنة اثنين وسبعماية وذلك
في عشر ذي القعده واستمرت الى اخر ذي الحجة بين اقبردي الدويدار
ومن معه من العساكر وبين قانصوة خال السلطان الملك الناصر
محمد ابي السعادات ابن المرحوم قايتباي وكان خاله المذكور مع
السلطان بالقلعة واقبردي محاصرا لها حصارا شديدا بحيث
منع من يصعد لها ان يصحب شيئا من جنس ما يوكل واشتغل الناس
بالهم والغم وارتفعت الاسعار وبطلت الحسبة وانقطع الجالب
وقفلت الاسواق وكان ابتدا القتال بين الطايفتين في اول يوم
من ذي الحجة وترك السلطان الخروج من حريمه وترك الطايفتين
وما هم فيه واتهم بانه مع اقبردي باطنا على خاله وقتل بين الطايفتين
خلق كثير ثم انكسر اقبردي ومن معه من الامراء والجند ورميت دورهم
وكثير من دور العامة واطلقت فيها النيران واخذت الجيران بذنب
الجيران واعوذ بالله من شر سنة ثلاث وفيها ارتفعت الاسعار
وعزت الاقوات ومات فيها جماعات من الجوع وقويت شوكة طايفة
من العسكر يقال لهم الجلبان اشتد اذاهم على الناس حتى هجموا الحمامات
واخذوا النساء منها وفعلوا بهن ما حرمه الله تعالى وصاروا يخطفون
العمايم في الشوارع ويؤذون من بها بانواع الاذى وقبحوا جدا ثم ان

السلطان استدعاهم ودفع لكل واحد منهم عشرين دينارًا على ان يكفوا عن
تلك القبايح فما انكفوا وكان ذلك استخفافا بالسلطان الملك الناصر
محمد ابي السعادات ابن السلطان المرحوم قايتباي فانه لما تولى بعد
وفاة والده في اواخر سنة واحد وتسعمايه صدرت حركات مستبشعة عنه
وخرافات مستقبحة تنفض بسفهه وبحونه بل بذهاب عقله وجنونه
منها ما يضحك ويبكي ومنها ما لجراحات القلب ينكي اختل بهما
نظام الملك وانحلت بها عرى السلطنة وسقط من اعين العساكر
وسطى عليه جماعة من مماليك والده بالسيوف والخناجر في يوم خرج
فيه منفردا عن خدمه متباعدا عن خوله وحشمه واسقوه كاس
الحمام مترعا وقطعوه قطعًا قطعًا وذلك في سنة اربع وتسعماية
وقد سمع جر التاء للفظ رب مضافا للكعبة وهو قليل نحو ترب
الكعبة وفي الاوضح ومما يختص بالله ورب مضافا للكعبة اوليا
المتكلم وهو التاء الخ وظاهره مساواة ذلك للفظ الجلالة وسمع
جرها للفظ الرحمان وهو نادر ففي الاوضح وندر تالرحمان وتحياتك
وفي المغني وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمان انتهى والقسم
الثاني من القسمين وهو المجرور بالمضاف ثلاثة اقسام ما يقدر
باللام الملكيه او الاختصاصية او الاستحقاقية بان يستفاد من
ذلك ما يستفاد من ذكر اللام مع المضاف اليه بان لا يكون المضاف
اليه جنسًا للمضاف ولا ظرفا له وهي الاكثر نحو غلام زيد وقنديل
المسجد ويد زيد ووجه عمرو وذي مال وعند زيد ومع عمرو وما
يقدر بمن الجنسية اي يستفاد من ذلك ما يستفاد من ذكر من
مع المضاف اليه بان يكون المضاف اليه جنسًا للمضاف وهي
كثيرة نحو خاتم فضة وما يقدر بفي الظرفية اي يستفاد من
ذلك ما يستفاد من ذكر في بان اضيف الى زمان المضاف نحو مكر
الليل او اضيف الى مكان المضاف نحو اعتكاف المسجد وهي قليلة فالاول
من هذه الامثلة الثلاثة على معنى غلام لزيد وقنديل للمسجد ويد
لزيد ووجه لعمرو والمعنى فيما بعده صاحب لمال ومكان لزيد ومصاحب
لعمرو والثاني منها على معنى خاتم من فضة والثالث منها على معنى
مكر في الليل واعتكاف في المسجد قال الشهاب السمين والمشهور
ان

ان الاضافة اما على معنى اللام او على معنى من وكونها على معنى في غير
صحيح واما قوله تعالى مكر الليل فلا دلالة فيه لان هذا من باب البلاغة
وهو التجوز في ان جعل ليلهم ونهارهم ماكرين مبالغة في كثرة وقوعه
منهم فيهما نظير قولهم نهاره صايم وليله قايم فاذا لما كانت هذه الاشياء
لكثرة وقوعها في هذه الظروف وصفها بها مبالغة في ذلك وهو مذهب
حسن مشهور في كلامهم انتهى وفي كلام بعضهم ان الاضافة لا تكون
الا على معنى اللام فقط ويقدر في ثوب خز ثوب لخز لان الثوب
مستحق للخز لانه اصله اي ومثله خاتم فضة وبعضهم وهو الشيخ
ابن الحاجب لم يجعل المجرور قسمين بل قسما واحدا حيث حصر المجرور
في المضاف اليه فقط وهو حينئذ كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لفظا كالقسم الاول اي وهو الذي تقدم انه المجرور بالحرف
وتسمية المجرور بالحرف الظاهر مضافا اليه خلاف المشهور او نسب
اليه بواسطة حرف الجر تقديرا كالقسم الثاني اي وهو الذي تقدم
انه المجرور بالمضاف وعلى هذا فالعامل في زيد من غلام زيد الحرف
المقدر لا المضاف فالعامل عند هذا البعض ليس الا الحرف الظاهر
او المقدر وقد علمت ضعفه ثم ان هذا البعض اعتبر في الحرف
المقدر ان يكون مرادا في الكلام احترازا عن المفعول فيه والمفعول
له قال لان حرف الجر وان كان مقدرا فيهما لكنه غير مراد وقد
اغفل المصنف هذا القيد من كلام هذا البعض واما تابع المخفوض
اي المخفوض بالتبعية الذي زاده بعضهم على القسمين السابقين
كما تقدم فلا وجه لزيادته لانه لا يتوهم خروجه عن القسمين بل هو
داخل فيهما اذ الصحيح في التابع للمجرور في غير البدل انه
مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل ابي بكر
نفسه وعمرو فالفاضل اي وما عطف عليه من التوابع مجرور بالباء
اي بتلك الباء الجارة لمتبوعه الذي هو زيد او من مضاف نحو غلام
هند الفاضلة ام عمرو نفسها وغلامها في الدار فالفاضلة
اي وما عطف عليها من التوابع مجرور باضافة الغلام اليها
في المعنى لانه مضاف لمتبوعها اي لما هي صفته او عطف بيان عليه

اوتوكيدا او معطوفا عليه نسقا فكانه مضاف الي ذلك واما في البدل
فالعامل فيه مقدر مشابه للمذكور وهو الحرف او المضاف نحو مررت
بأبي حفص عمرٍ او جاني غلام أبي حفص عمرَ لان البدل على نية
تكرار العامل واما الجر اي المجرور بالمجاورة الذي زاده
بعضهم على القسمين ايضا نحو خرب من قول بعض العرب هذا جحر
ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب المجرور بجر وكان حقه
اي خرب الرفع اي ان يكون مرفوعا لانه نعت لجحر المرفوع على الخبريه
لاسم الاشارة والجر اي المجرور بالتوهم الذي زاده بعضهم على القسمين
ايضا نحو لست قايما ولا قاعد بالجر عطفا على قايما المنصوب على
توهم انه مجرور بدخول الباء لانه يكثر دخول الباء في خبر ليس
فلا وجه لزيادتهما لانه لا يتوهم خروجهما عن القسمين ايضا بل هما
داخلات فيهما فانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف
والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة ابي حيان الحال
وهذا لف ونشر مرتب فالمجرور بالمجاورة لان الجر في خرب جاء ولع
لمجاورته لضب والجر الحاصل في ضب انما هو بالمضاف الذي هو جحر
فكان الجر في خرب بالمضاف والثاني في المجرور بالتوهم لانه مجرور
بحرف غاية الامر انه متوهم ولما انهى المصنف الكلام على انواع المعربات
شرع يتكلم على حقيقة الجملة واقسامها تكثيرا للفايدة فقال
ذكر الجملة اي بيان حقيقة الجملة وذكر اقسامها هذه ترجمة
الجملة اي حقيقتها كل مركب اسنادي اي ما وجد فيه اسناد
ولو بحسب الاصل بدليل قوله افاد نحو قام زيد ام لم يفد نحو ان
قام زيد وقد علمت مما سبق انه لا بد في الكلام من الفايدة فا
لجملة اعم من الكلام مطلقا فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاما
ويدل لذلك قولهم جملة الشرط جملة الصلة جملة الخبر جملة الجواب
الي غير ذلك مما ليس كلاما لعدم الفايدة فيه وقيل الكلام و
الجملة مترادفان وقيل ترد الجملة للكلام فلا بد فيها من الفايدة
قال ابن ناظر الجيش وهو الذي يقتضيه كلام النحاة واما قولهم جملة
الشرط فالاطلاق مجازي باعتبار ما كان او ورد بان الاصل في

الاطلاق

الاطلاق الحقيقة وقيل يرد الكلام للجملة اي لا يشترط في الكلام الفا
يدة وفي كلام شيخ المحققين جملة جزاء الشرط وجملة جواب
القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية اهـ وفي كلام
سيدي المحققين الحق ان الكلام هو مجموع المركب من الشرط والجزاء
لا الجزاء وحده واما جواب القسم فكلام بلا نزاع ووجه ذلك بما
يطول وقد قدمنا ذلك وهي اي الجملة تنقسم بالنسبة الي التسمية الي
قسمين اما ان تكون فعلية واما ان تكون اسمية اي منسوبة
الي الفعل المصدرة به او منسوبة الي الاسم المصدرة به فالاسمية
هي المصدرة باسم مسند اليه غيره او مسند الي غيره ولا فرق بين
ان يكون ذلك الاسم لفظا اي ملفوظا به صريحا نحو زيد قايم مثال
للاسم الصريح المسند اليه غيره واقايم زيد مثال للاسم الصريح المسند
الي غيره وفي بعض النسخ قايم زيد بدون همزة الاستفهام وفيه
نظر ظاهر لان الوصف لا يرفع الفاعل الا ان اعتمد على الراجح لا يقال
هو خبر مقدم وهو مسند للمبتدا لانا نقول تكون الجملة حينئذ
مصدرة بالمسند اليه لا بالمسند الي غيره ويبعد ان يمثل لاحد القسمين
بمثالين ويترك القسم الاخر بغير مثال او يكون غير ملفوظ
به صريحا بان يكون تقديرا اي مقدرا مؤولا من ان والفعل
نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مؤول من ان الفعل
باسم تقديره صيامكم او صومكم خير لكم والفعلية هي المصدرة بفعل
لفظا اي ملفوظا به نحو قام زيد او تقديرا اي مقدرا نحو يا
عبد الله فعبد الله مفعول بفعل محذوف اي مقدر تقديره
ادعو عبد الله والمراد بكون الاسم والفعل صدرا انما هو بحسب
الرتبة والاصالة لا بحسب الذكر فلذلك قال والمعتبر من
المصدر ما هو مصدر في الاصل لا في اللفظ وحينئذ فجملة
كيف جاء زيد وفريقا كذبتم فعلية لا اسمية لان الاسم المتقدم
فيهما المصدرة به وهو كيف وفريقا في نية التاخير لانه مفعول
للفعل فان قلت بقي من التقسيم جملتان ليستا اسميتين
ولا فعليتين وهما الجملة الشرطية وهي المصدرة باداة الشرط

اي المبدوءة

والجمله الظرفية وهي المصدرة اي المبدوءة بالظرف نحو اعندك اوفي
الدار مال لانهالم تصدر باسم ولا بفعل قلت في الجواب عن ذلك انا
لا نسلم خروج كل من الجملة الشرطية والجملة الظرفية المذكورتين عن
الاسمية والفعلية ونمنع انهما لم يصدرا بما ذكر اما الشرطية فانها
ان صدرت بحرف شرط اي جازم كما هو المتبادر عند الاطلاق فلا
يرد ان لولا حرف شرط وهو مختص بالجملة الاسمية على ان ابن جماعة
توقف في لولا كون لو ولولا من ادوات الشرط قال لانهما للربط دون
الشرط قال لا يقال الربط مستلزم للشرط لاني اقول ممتنع لانه
اعم مطلقا اللهم الا ان يقال جعلهما من ادوات الشرط مجاز لوجود
الربط اي ومنه كلام المصنف الاتي في الكلام على الجملة الواقعة
جوابا لشرط جازم فهي فعلية نحو ان قام زيد قمت لانه سياتي
انه ينظر لما بعد الحرف المصدر به الجملة وان صدرت باسم اي باسم
شرط فهي اسمية ان كان ذلك الاسم مسندا اليه بان يكون
مبتدا نحو من يقم اقم معه والا يكن مسندا اليه بان لا يكون
مبتدا بل مفعولا فهي اي تلك الجملة فعلية نحو ما تصنع اصنع
فلم تخرج الجملة الشرطية عن الاسمية والفعلية وهذا التفصيل وا
ضح وبه يرد اطلاق قول المغني الصواب انها اي الجملة الشرطية من
قبيل الفعلية واما الجملة الظرفية فان قدرت فيها الظرف
متعلقا بفعل محذوف كاستقر اي وجعلت مال فاعلا بذلك
الفعل فهي فعلية والا بان قدرته متعلقا باسم محذوف كمستقر
اي وجعلت مال فاعلا بذلك ~~الفعل~~ الاسم فهي اسمية فلم تخرج
الجملة الظرفية عن الاسمية والفعلية وكذا لا تخرج ان جعلت
مال مبتدا مخبرا عنه بالظرف لان الجملة حينئذ اسمية ولا بد
وان جعل متعلق الظرف فعلا كاستقر وبما حملنا كلامه عليه
لا يرد ما يقال اذا اعرب مال مبتدا والظرف خبر عنه متعلقا
باستقر مثلا فهي جملة اسمية بلا مرية وصدق على ذلك
ان الظرف يتعلق بفعل لما علمت ان كلامه فيما اذا جعل مال
فاعلا لا مبتدا وفيه ان في المغني ما يفيد ان مالا اذا جعل

فاعلا

فاعلا بنفس الظرف لاعتماده على الاستفهام فالجملة ظرفية ولا يقال
فيها فعلية ولا اسمية وان كان الظرف اسما فعلم ان جملة اعندك
او في الدار مال يحتمل ان تكون اسمية وذلك اذا جعل مال فا علا
بذلك الاسم الذي قدرت متعلقا به الظرف وان تكون فعلية
وذلك اذا جعل مال فاعلا بذلك الفعل الذي قدر متعلقا بالظرف
واما اذا جعل مال مبتدا والظرف خبره فالجملة اسمية ولا بد وان
جعل متعلق الظرف فعلا واما اذا جعل مال فاعلا بنفس الظرف
لاعتماده على الاستفهام لا بمتعلقه المقدر فالجملة ظرفية ولا يقال
فيها اسمية ولا فعلية وان كان الظرف اسما فان صدرت بحرف
نظرت الى ما بعد ذلك الحرف فان كان ما بعده اسما نحو ان
زيدا قايم فهي جملة اسمية نظرا الى مدخول ذلك الحرف ولا عبرة
بذلك الحرف وان كان ما بعد الحرف فعلا نحو ما ضربت زيدا فهي
جملة فعليه نظرا الى مدخول ذلك الحرف ولا عبرة بذلك الحرف
ثم هي للترتيب الذكري تنقسم الجملة ثانيا بالنسبة الى الوصفية
الى الجملة الصغرى و الجملة الكبرى فان قلت النظر في الجملة
الصغرى الى العجز لانها التي تقع خبرا عن المبتدا كما سياتي وفي
الجملة الكبرى الى الصدر لانها التي يقع خبر المبتدا فيها جملة
كما سياتي فلاي شي قدمت ما يراعى فيه العجز الذي هو الجملة
الصغرى على ما يراعى فيه الصدر وهو الجملة الكبرى قلت الجملة
الصغرى جزء والجملة الكبرى كل واعتبار الكل انما يكون بعد
اعتبار الجزء طبعا فوضع الجزء ثم الكل ليوافق الوضع الطبع
وفيه انه كان مقتضى هذا الجواب ان يقدم بيان حقيقة الجملة
الصغرى على بيان حقيقة الجملة الكبرى وقد عكس ذلك
فان قلت لم قلت الصغرى والكبرى بالتعريف بال ولم تقل
صغرى وكبرى بالتنكير كما قال الجمال ابن هشام في القواعد
قلت لانهما اي صغرى وكبرى من باب اسم التفضيل اي لان
صغرى مونث اصغر وكبرى مونث اكبر وكل من اصغر واكبر
اسم تفضيل واسم التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة
الى معرفة يجب ان يكون مفردا مذكرا دايما ولو كان

١٢٦

موصوفه الذي هو المفضل مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا فيقال زيد
او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات اصغر واكبر
من عمرو كما تقدم واذا قرن اسم التفضيل بال يجب مطابقته لموصوفه
الذي هو المفضل مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا فيقال زيد الاصغر او
الاكبر وهند الصغرى او الكبرى والزيدان الاصغران او الاكبران
والهندان الصغريان او الكبريان والزيدون الاصغرون او الا
كبرون والهندات الصغر او الكبر فتانيث المجرد مما ذكر لحن
ومن ثم قال الجمال ابن هشام في المغني انما قلت صغرى وكبرى موافقة
لهم اي النحويين وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او الاضافة
ولذلك لحن من قال وهو ابو نواس في وصف الخمر بالخاء والراء المهملة
كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب • ولكن
ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم ترد به المفاضلة مطابقا مع كونه
مجردا • قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما • وانتم ما اقام الايم
اي ليام فعلى ذلك يتخرج البيت المذكور وقول النحويين اي جملة
صغرى وجملة كبرى وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفا
صلة صغرى اه المقصود منه وان اضيف اسم التفضيل فان
كان الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ايضا لكن يلزم في المضاف اليه
ان يطابق الموصوف تقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين
والهندات افضل نساء وان كان الى معرفة فتارة يجب المطابقة
وتارة تجوز فالاول نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان • اي
عادلاهم والثاني نحو اكابر مجرميها ولتجدنهم احرص الناس على
حياة واذا اردت معرفة الكبرى والصغرى فالكبرى ما كان
الخبر فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا فجملة زيد قام ابوه من
زيد الى ابوه اي زيد وابوه وما بينهما ونحو ظننت زيدا يقوم ابوه
جملة كبرى لان الخبر فيها وقع جملة وهي كبرى لا غير وذلك
ان زيد مبتدا وجملة قام ابوه من الفعل والفاعل خبر عنه وجملة

قام

قام ابوه من الفعل وهو قام والفاعل وهو ابوه جملة صغرى لانها
وقعت خبرا عن زيد وهي صغرى لا غير وكبر الجملة وصغرها
بحسب كثرة الكلمات وقلتها وقد تكون الجملة الواحدة كبرى
وصغرى باعتبارين مختلفين نحو زيد ابوه غلامه منطلق
فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا ثاني وغلامه مبتدا ثالث و
منطلق خبر المبتدا الثالث والمبتدا الثالث الذي هو غلامه
وخبره الذي هو منطلق خبر المبتدا الثاني وهو ابوه والرابط
بينهما الهاء من غلامه لان الخبر حينئذ جملة ليست عين المبتدا
والمبتدا الثاني الذي هو ابوه وخبره الذي هو جملة غلامه منطلق
خبر المبتدا الاول الذي هو زيد والرابط بينهما الهاء من ابوه
لما تقدم والروابط فيها طريقان احدهما ان يضاف كل من المبتدءات
غير المبتدا الاول الى ضمير متلوه والمبتدا الاول يبقى بحاله ولا يضاف
اليه غيره كما في مثال المصنف وعليه فالمعنى اي التقدير زيد غلام
ابيه منطلق لا غلام ابي زيد منطلق كما زعم المصنف في شرح القواعد
لان القصد الاخبار عن زيد بان غلام ابيه منطلق لا مجرد الاخبار
عن غلام ابي زيد بالانطلاق ثم من زيد الى منطلق اي زيد ومنطلق
وما بينهما جملة كبرى لا غير لان خبرها جملة وجملة غلامه
منطلق جملة صغرى لا غير لانها وقعت خبرا عن مبتدا وهو ابوه وجملة
ابوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار الخبر فيها جملة وهو ابوه منطلق
وصغرى باعتبار كونها خبرا عن زيد وفي المغني وقولهم لا غير لحن
وانما يقال ليس غير ورد بان لا غير مسموع فقد اورد ابن مالك قول
الشاعر • جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال •
وثاني الطريقتين ان تاتي بالروابط بعد خبر المبتدا الاخير وتاتي
بها مرتبة فتوصل كلا بضمير ما قبله حتى المبتدا الاول نحو زيد
هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والى ذلك اشار
بقوله وقس على ذلك اي على ما تقدم في الروابط في الطريقة الاولى
ما تقدم فيها في الطريقة الثانية نحو زيد عمرو بكر مقيم عنده في داره
فبكر مقيم جملة وهي خبر عن عمرو والرابط بينهما الهاء من عنده

كون الخبر مع

١٦٧

وعمرو وخبره قال المصنف في شرح القواعد ويتفرع من هذين الطريقتين
طريقة ثالثة مركبة منهما وهي ان تجعل بعض الروابط مع المبتدا وبعضها
مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون ضاربوهما باذنه اه وقد تكون
الجملة لا صغري ولا كبري لفقد الشرطين السابقين اي شرط
الكبري وهو كون الخبر جملة وشرط الصغري وهو كونها خبرا نحو زيد
قايم وقام زيد اذ لا يقال في ذلك جملة صغري لانها لم تقع خبرا ولا
كبري لان خبرها ليس جملة وقد يحتمل ان تكون الجملة كبري وان لا
تكون كبري ولا صغري نحو قوله تعالى انا آتيك به فانه يحتمل ان يكون
آتيك فعلا مضارعا فالجملة كبري وان يكون اسم فاعل فلا تكون
الجملة لا كبري ولا صغري ورجح الثاني قال في المغني ويؤيد الثاني
ان الاصل في الخبر الافراد ذكر الجمل التي لا محل لها من محال الاعراب
والجمل التي لها محل من محال الاعراب هذه ترجمة وقدم الجمل التي
لا محل لها من الاعراب موافقة لما في المغني ومخالفة لما في القواعد
مع ان ما فيه الاعراب اشرف لجمعها محل لها من الاعراب على الاصل في الجمل
وهو الاستقلال وعدم حلولها محل المفرد فقال الجمل التي لا محل
لها من الاعراب سبع الجملة الاولي الابتدائية اي المبتداء بها
الكلام اسمية كانت او فعلية وليس المراد بها المبدوأة بمبتداء
كما استعمله المصنف فيما سبق ولا ما يشمل ذلك لان المبدوأة
بالمبتداء قد يكون لها محل وحينئذ كان الاولي التعبير بالمستا
نفة وهي نوعان مبتدا بها الكلام حقيقة نحو انا انزلناه او
حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
وفسر البيانيون المستانفة بما كانت جواب سوال ينشا
عن الكلام السابق نحو فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول
الثانية جواب نشا عن الكلام السابق تقديره فماذا قال لهم
ومن ثم لم تعطف على الاولى • الجملة الثانية الصلة لموصول
اسمي او حرفي فالاولي اي الصلة لموصول اسمي نحو قوله تعالى
الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب فجملة انزل صلة الذي

مطلب في بيان الجمل التي لا محل لها من الاعراب

فلا

فلا محل لها من الاعراب واما الموصول نفسه ففي محل جر صفة للجلالة
والثانية اي الصلة لموصول حرفي نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب
فجملة نسوا صلة ما المصدرية ويفترق الموصولان اي الموصول الاسمي
والحرفي بان الموصول الاسمي لا يسبك مع صلته بمصدر بخلاف
الموصول الحرفي فانه يسبك مع صلته بمصدر وتقديره في المثال
بنسيانهم وتفترق صلتاهما بان صلة الموصول الاسمي تحتاج
الي رابط يربطها بالاسم الموصول كما تقدم وصلة الموصول الحرفي
لا تحتاج اليه اي الى ذلك الرابط بل لا يصح تعلق الرابط به اذ لا
يعود الضمير الا على الاسماء وباقتران صلتاهما يفترقان
ايضا ويفترقان ايضا من حيث انه يصح ان يقال في الموصول
الحرفي مع صلته في محل كذا كالجر في المثال المذكور لانهما كالكلمة
الواحدة ولا يقال ذلك في الموصول الاسمي حتى يكونا في محل
جر كما في المثال المذكور وان كان مع صلته كالكلمة الواحدة لان الموصول
الحرفي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا بخلاف الاسمي فانه معرب
محلا قال الجمال ابن هشام في المغني وبلغني عن بعضهم انه كان
يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول اي الاسمي وصلته في محل
كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمته لك اي انه لا يقال
ذلك وانما يقال الموصول في محل كذا والصلة لا محل لها بدليل ظهور الا
عراب في نفس الموصول • قال تعالى ربنا ارنا اللذين • وقال الطاي فحسبي من
ذي عندهم ما كفانيا • وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا • الجملة
الثالثة المعترضة بكسر الراء كعينة راضية وبفتحها على انه
من باب الحذف والايصال وهي الواقعة بين شيئين متلازمين
اي متطالبين يطلب كل الاخر كالمبتدا والخبر والفعل والفاعل
والفعل والمفعول والشرط وجوابه والقسم وجوابه والصفة والموصوف
والصلة والموصول والتاكيد ومؤكده وقد والفعل وهذا عند النحاة
واما البيانيون فلا يشترطون ذلك بل يجوزون الاعتراض
في اخر الكلام وكثيرا ما يستعمله الزمخشري بهذا المعنى فقد جوز

صح

ان تكون جملة ونحن له مسلمون اعتراضية اي ومن حالنا انا له
مخلصون التوحيد قال في المغني ويرد عليه اي على الزمخشري مثل
ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض
الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين الشيئين المتطالبين
اه والغرض من الاعتراض بالجملة اما تقوية الكلام او تحسينه
ثم ان هذين الشيئين اللذين يقع بينهما الاعتراض اما ان يكونا
مفردين او مفرد وجملة او جملتين سواء اقترنت تلك الجملة
المعترضة بواو الاعتراض فيهن اي المفردين والمفرد والجملة و
الجملتين ام لا اي ام لا تقترن بها فالمقترنة اي من امثلة
المقترنة بالواو باقسامها الثلاثة نحو علي رضى الله عنه وان
لم يحمل السلاح شجاع فجملة وان لم يحمل السلاح جملة معترضة
بين مفردين وهما المبتدا والخبر وهما علي وشجاع وتلك الجملة مقترنة
بالواو ونحو قول الشاعر ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان فجملة وبلغتها جملة دعائية لا حالية لان شرط
الحالية ان تكون خبرية والدعائية انشائية وهي معترضة
بين اسم ان وهو مفرد الذي هو الثمانين وخبرها وهي جملة
احوجت فهي بين مفرد وجملة مقترنة بالواو ونحو قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار فجملة ولن تفعلوا
معترضة بين جملتين جملة الشرط وجملة جوابه مقترنة
بالواو وغير المقترنة بالواو باقسامها الثلاثة اي بين
مفردين او مفرد وجملة او جملتين اي امثلة ذلك نحو قوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم فجملة لو تعلمون معترضة
بين مفردين وهما الموصوف وصفته وهما قسم وعظيم غير
مقترنة بالواو ونحو السر ان شاء الله يزول فجملة ان شاء الله
معترضة بين مفرد وجملة وهما المبتدا والخبر وهما السر يزول
غير مقترنة بالواو ونحو قوله تعالى فلا اقسم اي اقسم بمواقع
النجوم الى قوله تعالى انه لقران كريم وما بينهما وهو قوله
وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بجملة في ضمن تلك الجملة

اعتراض

اعتراض بجملة وهو لو تعلمون كما تقدم وتلك الجملة التي ضمنها جملة معترضة
بين جملتين اي جملة القسم وهي لا اقسم بمواقع النجوم وجملة جوابه
وهي انه لقران كريم وفي هذا التمثيل نظر لان تلك الجملة المعترضة التي
هي وانه لقسم مقترنة بالواو وقد علمت ان قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم
اعتراض بجملة في ضمن هذا الاعتراض بهذه الجملة اعتراض بجملة وهي
لو تعلمون فليس اعتراضا واحدا بجملتين بين شيئين فقط كما في قوله
تعالى في سورة ال عمران رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم حيث اعترض فيه بجملتين
الاولى الجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت والثانية الجملة الفعلية
وهي وليس الذكر كالانثى بين شيئين فقط وهما الجملة المعطوفة و
المعطوفة عليها المصدرتان باني بل هما اعتراضان كل منهما بين
شيئين مخصوصين مغايرين للشيئين اللذين بينهما الاعتراض الآخر
الاعتراض الاول بين القسم وجوابه والثاني بين الموصوف والصفة
ومن ثم اعترض في المغني على الزمخشري فيما افهمه كلامه من مساواة
ما هنا لما في سورة ال عمران حيث قال في المغني قال الزمخشري اي في
سورة ال عمران هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو
تعلمون عظيم اه وفي التنظير نظر لان الذي في الاية الثانية التي هي
وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراضان كل منهما بجملة اي كل منهما
بين شيئين مخالفين للشيئين اللذين بينهما الاعتراض الاخر لا اعتراض
واحد بجملتين اه اي بين شيئين فقط وهما المعطوف والمعطوف
عليه وبهذا تعلم ما في كلام المصنف في شرح القواعد قد مثل
فيه لبقية ما قدمناه انه يقع فيه الاعتراض فراجعه الجملة الرابعة
المفسرة لغير ضمير الشان لانها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما
تليه وهي لا محل لها مطلقا اي سواء كان لما تفسره حظ اي محل
من الاعراب ام لا فالاولى اي المفسرة لما له حظ من الاعراب
نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب
اي لا اب بين ابوين فشان عيسى كشان ادم من حيثية الخروج

لكان اولى
ولو مثل بهذا الشعر من
جملة بوب الرقعات التي منها
تعود الفيافي تصطاد بشلها
لان عادل عبد العزيز
واسكني منها اذا لا اقبلها
اهـ تقرير شيخنا
الحفار

عن مستمر العادة من المتولد بين اب وام له من حيث كونه خلق من تراب كما
يعطيه ظاهر اللفظ وفي الكشاف ان هذا من تشبيه الغريب بالاغرب
لان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير
اب وذلك اقطع للخصم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب
مما استغرب. فجملة خلقه من تراب اي مع ما بعدها تفسير لمثل
المجرور بالكاف والثانية اي المفسرة لما لا حظ له من الاعراب
نحو قولك زيدا ضربته فجملة ضربته مفسرة لجملة مقدرة وهي
ضربت وتلك المقدرة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية
اي مستأنفة وفصل ابو علي الشلوبين بفتح المعجمة واللام او لضم
اللام وهو بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر فقال التحقيق ان الجملة
ان فسرت ما لا محل له كما تقدم في المثال الثاني فلا محل لها
لانها تابعة لما تفسره في عدم اعرابه والا بان فسرت ما له محل كما تقدم
في المثال الاول فهي لها محل لانها تابعة تابعة لما تفسره في اعرابه
واتفق الجميع من النحاة على ان المفسرة لضمير الشان لها
محل من الاعراب لانها خبر ففي نحو انه زيد قايم في محل رفع
على الخبرية لان وفي نحو كان هو زيد قايم في محل نصب على
الخبرية لكان ومن ثم استثناها المصنف واحترزنا عنها في التعريف
بقولنا الفضلة لانها كما علمت عمدة وقولنا الكاشفة لحقيقة ما تليه
تخرج صلة الموصول فانها وان كانت كاشفة للموصول لكن لا تكشف
حقيقته بل تشير اليها بحال من احوالها وفي المغني ان المفسرة ثلاثة
اقسام مجردة من حرف التفسير اي كما في الامثلة المتقدمة ومقرونة وهو اي
به كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو
فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اذا لم تقدر الباء قبل ان الجملة الخا
مسة الواقعة جوابا للقسم اي لفعله سواء ذكر فعله وحرفه
ام لا بل ذكر حرفه فقط او لم يذكر واحد منهما فالاولى نحو قولك
اقسمت بالله ان الصلح خير من اقامة الشرور والفتن الواقعة
في هذا الزمن يعني زمن تاليف هذا الكتاب وهو زمن السلطان الملك
الناصر ابي السعادات محمد ابن المرحوم السلطان قايتباي كما تقدم فجملة
ان الصلح خير جواب لفعل القسم والثانية حم والكتاب المبين
انا

انا انزلناه فجملة انا انزلناه جواب والكتاب اي للفعل المتعلق
به الذي هو اقسم لان فعل القسم كما علمت لا يجامع الواو والثالثة نحو
قوله تعالى واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم الجملة السادسة الواقعة
جوابا لفعل شرط غير جازم كاذا ولو ولولا اي نظايرها في افادة
الشرطية من غير جزم وهي لو ولولا الشرطيتان وكيف على ما تقدم فيها
مطلقا اي سواء اقترن الجواب بالفاء او باذا الفجائية اولا او واقعة
جوابا لفعل شرط جازم كان واخواتها اي نظايرها في افادة
الشرطية والجزم للفعلين ولم يقترن الجواب بالفاء ولا باذا الفجائية
مثال الاولى اي الواقعة جوابا لشرط غير جازم نحو قولك اذا جاء
زيد فاكرمه فجملة اكرمه جواب اذا مقترنة تلك الجملة بالفاء
ونحو قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فجملة
انتم تخرجون جواب اذا مقترنة باذا الفجائية ونحو اذا جاء
زيد اكرمته فجملة اكرمته جواب اذا غير مقترنة بالفاء
ولا باذا الفجائية ومثال الثانية اي الواقعة جوابا لشرط جازم
نحو ان جاء زيد اكرمته فجملة اكرمته جواب ان الشرطية
اي جواب فعلها غير مقترنة تلك الجملة بالفاء ولا باذا الفجائية
وتقديرنا المضاف في كلامه وهو لفظ فعل متعين لان ظاهر صنيعه
ان المراد بالشرط الادات لوصفه بكونه جازما وغير جازم ومن المعلوم
ان الشرط بمعنى الادات لا جواب له الا ان يجعل في كلامه استخدام
بان يراد بالشرط فعل الشرط وبالضمير في قوله جازما وغير جازم الشرط
بمعنى الادات الجملة السابعة التابعة لما لا محل له من الاعراب
نحو قام زيد وقعد عمرو فجملة قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد و
جملة قام زيد ابتدائية اي مبتدا بها الكلام اي مستانفة لا محل
لها من الاعراب وكذلك ما عطف عليها وهي جملة قعد عمرو لا محل
لها من الاعراب فان جعلت الواو للحال لا للعطف كانت الجملة في محل
نصب على الحال من زيد وكانت قد مقدرة قال ابن جماعة ويرجح الاول
لان الاصل في الواو كونها عاطفة هذا ما يتعلق بالجمل التي
لا محل لها من الاعراب واما الجمل التي لها محل من الاعراب فلا
يخفى انها سبع ايضا هو مصدر اض اذا رجع يقال اض ايضا

اذا رجع رجوعًا اي رجع المصنف الى تعداد مواضع استعمال الجمل التى
لها محل من الاعراب بعد تعداد مواضع استعمال الجمل التى لا محل لها من الا
عراب الجملة الاولى الواقعة خبرًا لمبتداء في الحال او في الاصل اي لم ينسخ
او نسخ فالاولى اي الواقعة خبر المبتدا لم ينسخ نحو زيد ابوه منطلق
فجملة ابوه منطلق من المبتدا والخبر خبر زيد والرابط الهاء من ابوه ومحلها
الرفع وهو خبر غير منسوخ والثانية اي الواقعة خبر مبتدا نسخ نحو
كان زيد ابوه قايم فجملة ابوه قايم من المبتدا والخبر خبر كان ومحلها
النصب وهو خبر منسوخ الجملة الثانية الواقعة حالا مرتبطة بالواو
فقط او بالضمير فقط او بالواو والضمير معًا فالاولى اي المقترنة
بالواو فقط نحو جاء زيد والشمس طالعة فجملة والشمس طالعة
من المبتدا والخبر محلها النصب على الحال من زيد الذي هو فاعل
جاء والثانية اي المقترنة بالضمير فقط نحو جاءني زيد يده على
راسه فجملة يده على راسه من المبتدا والخبر في محل نصب على
الحال من زيد الذي هو فاعل جاء والثالثة اي المقترنة بالواو
والضمير معًا نحو قوله تعالى الم تر اي تنظر الى الذين خرجوا من
ديارهم وهم الوف فجملة وهم الوف من المبتدا والخبر في محل نصب على
الحال من الواو في خرجوا التي هي فاعل الجملة الثالثة الواقعة
مفعولا للقول الخالص ذلك القول من معنى الظن اي المحكية
بالقول المذكور نحو قال اني عبد الله فجملة اني عبد الله من اسم
ان وخبرها محلها النصب على المفعولية للقول اي على انها
مفعول به وقيل مفعول مطلق مبين للنوع لانها دالة على نوع
مخصوص ورده في المغني ولا يكن محلها نصبا الا اذا لم تنب عن
الفاعل نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون وكما تقع الجملة
مفعولا به في باب القول تقع مفعولا به في باب ظن واعلم على انها
مفعول ثان لظن وثالث لاعلم وفي باب التعليق للفعل القلبي
ومن ثم اطلق في المغني فقال الجملة الثالثة الواقعة مفعوله فان
كان القول بمعنى الظن فانه لا يعمل شيئا في محل الجملة وانما يعمل
في مفرداتها نحو اتقول زيدا عالما اي اتظن فزيدا مفعول اول
وعالما مفعول ثاني الجملة الرابعة المضاف اليها اسم زمان

او

او مكان فالاولى اي المضاف اليها اسم زمان نحو اذا جاء نصر الله فجملة
جاء نصر الله محلها الجر باضافة اذا اليها والثانية اي المضاف
اليها اسم مكان نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته فجملة يجعل
رسالاته من الفعل والفاعل محلها الجر باضافة حيث اليها
الجملة الخامسة الواقعة جوابا لفعل شرط جازم وهو اي
ذلك الشرط الجازم ان الشرطية واخواتها اذا كانت تلك الجملة
الواقعة جوابا مقترنة بالفاء او باذا الفجائية مثال الاولى
وهي المقرونة بالفاء نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله
به عليم فجملة فان الله به عليم محلها الجزم لانها جواب
ما الشرطية ومثال الثانية وهي المقرونة باذا الفجائية نحو
قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
فجملة هم يقنطون محلها الجزم لانها جواب ان الشرطية
وفي المغني ان اذا في هذه الاية نايبة عن الفاء بخلاف ما اذا
كان الشرط غير جازم او جازما ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية
فان الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها من الاعراب كما تقدم
في الكلام على الجمل التي لا محل لها والسر في ذلك ان الفاء واذا الفجائية
يهيئان الجملة لربطها بالادات فاذا خلت الجملة عنها توجهت
الادات بنفسها للفعل فتجزمه لانه المطلوب بالادات لا الجملة
الجملة السادسة التابعة لمفرد فان محلها تابع لذلك
المفرد في اعرابه من رفع ونصب وجر فالرفع نحو قوله تعالى
من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من اسم لا
وخبرها محلها الرفع لانها نعت ليوم الواقع فاعلا ليأتي
والنصب نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى
الله فجملة ترجعون فيه من الفعل والفاعل محلها النصب
لانها نعت ليوم الواقع مفعولا لاتقوا والجر نحو قوله تعالى
ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها محلها
الجر لانها نعت ليوم ويوم مجرور باللام الجملة السابعة

التابعة لجملة لها محل من الاعراب قال فى المغنى ويقع ذلك فى بابي
النسق والبدل خاصة اعترض هذا الملخص بان قولك زيد قام ابوه قام
ابوه فيه الجملة الثانية فى محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر وليست
فى واحد من البابين فالمعطوفة نسقا نحو زيد قام ابوه وقعد
اخوه فجملة تقعد اخوه من الفعل والفاعل محلها الرفع ان كانت
معطوفة على الفعلية الصغرى اي الواقعة خبرا عن زيد
الذي هو المبتدا وهي جملة قام ابوه فان كانت معطوفة على الجملة
الكبرى باسرها اي جميعها وهي زيد قام ابوه اي فانها لا محل لها
من الاعراب لانها معطوفة على جملة ابتدائية اي مستانفة
والاول من هذين الوجهين اولى لان فيه عطف جملة فعلية على
مثلها ومن المعلوم ان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى
من تخالفهما اللازم على الثاني وهو عطف جملة فعلية على جملة
اسمية والواقعة بدلا وشرطها ان تكون اوفى بتادية المعنى
من الاولى كقول الشاعر • اقول له ارحل لا تقيمن عندنا • فان
الجملة الثانية اوفى بتادية المعنى المراد وهو اظهار الكراهة
لاقامته عندهم من الجملة الاولى فان الثانية تدل على ذلك
بالمطابقة والاولى تدل عليه بالالتزام كذا فى المغنى ومثل له
ايضا بقوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون ونظر فى ذلك الدماميني واعتذر عنه بما
فيه نظر ايضا ثم ذكر ضابطا للجملة التى لها محل من الاعراب والجملة
التى لا محل لها من الاعراب فى الاغلب فقال والضابط فى الا
غلب هو ان كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من الاعراب
بحسب ما يستحقه ذلك المفرد من الاعراب وكل جملة لا تقع
موقع المفرد لا محل لها من الاعراب ومن غير الاغلب فيهما
اي فى الاول والثاني الجملة الواقعة بعد الفاء او بعد اذا الفجائية
اذا كانت تلك الجملة جوابا لفعل شرط جازم فانها اي تلك
الجملة لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم اصلا لا لفظا ولا محلا
لان اذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية والفاء لا تدخل الا على

ما لا يصلح ان يكون شرطا فكان ينبغي ان لا يكون لها محل من
الاعراب مع ان محلها من الاعراب الجزم كما تقدم ولا يخفى
ان هذا انما هو من غير الاغلب فى الثاني لا فى الاول ايضا ثم ذكر
حكم الجمل الخبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب بقطع النظر
عن قائلها وعن سائر الخصوصيات بعد المعرفة او بعد النكرة بقوله
حكم الجمل الخبرية المحضة اي المتمحضة للخبرية اي الخالية
عن شائبة الانشاء وهي الخبرية لفظا ومعنى الواقعة بعد
المعارف والنكرات هذه ترجمة اذا وقعت الجملة المذكورة
بعد معرفة محضة اي متمحضة للتعريف اي خالية عن شائبة
التنكير وهي المعرفة لفظا ومعنى ومنها النكرة المخصوصة كما
يدل عليه كلامه فهي اي تلك الجملة حال من تلك المعرفة حيث
لا مانع يمنع من ذلك وذلك نحو قوله تعالى وجاءوا اباهم عشاء
يبكون فجملة يبكون حال من الواو فى جاءوا اي جاءوا باكين
اي متباكين فان منع من وقوعها حالا مانع بان صدرت تلك الجملة
بدليل استقبال كالسين ولن لم تكن حالا نحو زارني زيد سا كافيه
ولن انسى له ذلك للتنافي واذا وقعت الجملة بعد نكرة محضة
اي متمحضة للتنكير اي خالية عن شائبة التعريف وهي النكرة
لفظا ومعنى اي التى لم تخصص بشيء من المخصصات فهي
اي تلك الجملة نعت لتلك النكرة حيث لا مانع نحو ليوم لا ريب
فيه فجملة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها نعت ليوم كما تقدم
فان منع من وقوعها نعتا مانع لم تكن نعتا نحو قوله تعالى او كالذي
مر على قرية وهي خاوية على عروشها لان الواو لا يعترض بها
بين الصفة وموصوفها خلافا لابن جني وان تبعه الزمخشري
فقال فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ان
جملة ولها كتاب معلوم صفة لقرية قال وتوسطت الواو ايذانا
بالصاق الصفة بالموصوف اه وحينئذ تكون جملة وهي خاوية
حالا من قرية لوصفها بقوله على عروشها اي ساقطة على عروشها فذمت

الحال على تلك الصفة واما جملة يرجي لكل عظيم من قولهم في نداء
الباري يا عظيما يرجي لكل عظيم فقد تقدم عن الجمال بن هشام انها
حال لا صفة لانه معرفة محضة لانه منادي مقصود ومن ادعى
انها صفة كالشيخ بن مالك لا يتخلص من ذلك لكونه قدرها
صفة قبل الندا كما سبق لبعض اله وهام له ان ذلك انما هو
مصحح للنصب لا مخلص من وصف المعرفة فان قلت كيف تقع
الجملة نعتا وحالا مع ان الحال ونعت النكرة واجبا التنكير
والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير قلت في الجواب عن ذلك
الجملة وان لم تتصف بذلك حقيقة الا انها اذا وقعت موقع
المنكر نزلت منزلته اي منزلة المنكر فكانت في حكم النكرة فهي
نكرة حكما لقيام موجب التنكير وانتفاء مقتضي التعريف
واذا وقعت اي الجملة بعد ما ليس معرفة محضة ولا نكرة محضة
بل بعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت اي تلك الجملة
الحالية نظرا للتعريف واحتملت الوصفية نظرا للتنكير نحو
قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فجملة يحمل من قوله يحمل
اسفارا يحتمل ان تكون حالا من الحمار نظرا الى التعريف الحا
صل للفظ الحمار فانه معرف بال الجنسية ويحتمل ان تكون
صفة نظرا الى التنكير الحاصل لمعناه لانه نكرة بحسب المعنى
فان المراد به الجنس لان ال فيه جنسية كما علمت فالمراد من
الحمار ماهيته وحقيقته مطلقا او في ضمن فرد اي فرد كان
لا في ضمن جميع الافراد ولا حمار معين اي الماهية المذكورة
في ضمن فرد معين والاسفار جمع سفر بالكسر وهو الكتاب
الكبير فالاسفار الكتب الكبار اي يحمل كتبا كبارا والتقييد
بالكبار لم اقف عليه لغيره من كتب العلم فهو يمشي بها ولا
يعلم ما فيها الا ما يجنيه من الكل والتعب وهذا مثل
ضربه الله تعالى لمن يعلم ولا يعمل بعلمه وكل من علم ولم يعمل
بعلمه فهذا امثله لان علم هذا العالم جهل والحاصل له من تعلم

العلم انما هو مزيد التعب وعظيم النصب وقد اشار الي هذا المعنى بعض
العارفين وهو ابن عروس بقوله • حمار الغبي وايش معناه حامل ثقيل
الاراطل غيره ملتذ بحلواه وهو حامل الحمل باطل • وخرج عن ذلك اي
عن الخبرية المحضة الجملة الانشائية لفظا ومعنى والجملة الخبرية لكنها
غير الجملة الخبرية المحضة اي المتمحضة للخبرية بان تكون انشائية
ولو معنى فانهما لا يكونان حالا من معرفة ولا يكونان نعتا لنكرة
ثم شرع في حكم الظروف والمجرورات بعد المعارف والنكرات بقوله
حكم الظروف الزمانيه والظروف المكانيه والمجرورات بالحروف
الاصلية التي لا تشبه الزايدة كحكم الجمل الخبريه المحضة
وحينئذ تكون تلك الظروف والمجرورات احوالا ونعوتا ومحتملة
لهما فهي بعد المعارف المحضة اي المعرفة لفظا ومعنى احوال
نحو جاء زيد على الفرس او فوق الناقة او عشاء فالمجرور وهو الفرس
واما قوله فالجار والمجرور اي وهما على الفرس ففيه تسامح والظرف
وهو فوق حالان من زيد لانه اي زيد معرفة محضة اي معرفة
لفظا ومعنى كما تقدم وهي بعد النكرات المحضة اي النكرات
لفظا ومعنى اي التي لم تخصص بوجه من وجوه التخصيص ومنه
النكرة المقصودة في باب النداء فهي صفات نحو مررت برجل
في دار او تحت السقف فالجار والمجرور وهما في دار وفيه
ما علمت والظرف وهو تحت صفتان لرجل وهي بعد ما ليس
معرفة محضة ولا نكرة محضة بل ما يحتمل التعريف والتنكير
احتمالا اي الظروف والمجرورات الحالية والوصفية نحو يعجبني
الثمر على اغصانه او فوق الشجر فالجار والمجرور وهما على
اغصانه وفيه ما علمت والظرف وهو فوق يحتملان الحالية نظرا
الى لفظ الثمر فانه معرفة لفظا لانه معرف بال الجنسية ويحتملان
الوصفية نظرا الى معناه اي الثمر فانه نكرة معنى فان المراد
به الجنس اي ماهية الثمر وحقيقته مطلقا او في ضمن فرد ما لا
في ضمن جميع الافراد ولا في ضمن فرد معين كما علمت في نظيره والحكم

على نفس الظرف او المجرور بانه حال او صفة خلافا في الصحيح كما نبه عليه
في قوله فان قلت اذا وقعا اي الظروف والمجرورات حالا او صفة
تعلقا بعامل محذوف وجوبا بناء على وجوب تقديره عاما مطلقا وليس
كذلك بل محل وجوب تقديره عاما اذا لم توجد قرينة على الخصوص
والا جاز تقديره خاصا وحينئذ يكون جايز الحذف كما تقدم وياتي
ايضا وذلك العامل المحذوف وجوبا او جوازا هو الحال او النعت
اي الصفة على الصحيح لا نفس الظرف والمجرور ولا مجموع المحذوف
وذلك الظرف او المجرور فان قدر اي المحذوف فعلا كانا اي الظروف
والمجرورات من قبيل الجمل وان قدر اسما كانا من قبيل المفردات
فلا يخرجان عن الجملة والمفرد وقد تقدم حكم كل منهما فالوجه افرادهما
بالذكر المقتضي ذلك لكونهما قسما ثالثا قلت في الجواب عن ذلك
ان هذا التقدير الذي ذكرناه اي تقدير الفعل او الاسم ليس قولا
مجمعا عليه فان الاكثرين قدروه فعلا وغيرهم قدروه اسما وفيه
ان من قدر الفعل لا يمنع تقدير الاسم والخلاف بين الاكثرين وغيرهم
انما هو في الاولى منهما كما قدمناه بما فيه في الكلام على خبر المبتدا فكان
الاولى للمصنف ان يقول بدل هذا قلت كون المقدر هو الحال
او النعت ليس مجمعا عليه بل هو الصحيح كما نبهنا عليه ويقابل الصحيح
ان نفس الظرف او المجرور هو الحال او النعت وهو ما اشتهر على
السنة المعربين وقيل الحال او النعت هو مجموع المتعلق المحذوف
والظرف او المجرور وقد قدمنا ثم ايضا عن تحقيق بعضهم ان
هذا الخلاف لفظي ويقال بمثله هنا فعدم ذكرهما والسكوت
عنه بالكلية فيه اخلال بالعلم بحكمهما في الجملة اي من بعض
الوجوه وهو الوجه المتقدم الذي صار اليه المخالف للصحيح لا
سيما على المبتدئين الذين لا يهتدون الى رجوعهما الى الجملة
او المفرد وقد قدمنا ثم هذا السؤال والجواب عنه واضفنا
اليه سؤالا اخر والجواب عنه فان قلت هذه القاعدة التي ذكرتها
وهي ان الظروف والمجرورات بعد المعرفة المحضة احوال وبعد
النكرة المحضة صفات منتقضة بمثل قوله تعالى واذكر في

الكتاب مريم اذ انتبذت من اهلها فاذ ظرف وقع بعد معرفة
محضة وهي مريم وليس حالا بل هو بدل اشتمال من مريم اي اذكر
مريم حين انتباذها لان الاحيان كما قال القاضي عياض مشتملة
على ما فيها اهـ ونظر فيه الكواشي بان الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجثة
ولا حالا منها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها اهـ فليتامل ومنتقضة
ايضا بمثل قولك ضربت رجلا بسيف فالجار والمجرور يعني
بسيف وقع بعد نكرة محضة وهي رجلا وذلك المجرور متعلق بضربت
فهو لغو وليس نعتا لرجل قلت في الجواب عن ذلك هذه القا
عدة مشروطة بوجود المقتضي وانتفاء المانع وما اوردته
ونقضت به من المثالين ليس كذلك اي لم يوجد فيهما المقتضي
ولم ينتف فيهما المانع فان المقتضي للحالية والوصفية
هو التخصيص اي الغرض منهما التخصيص والا فالمقتضي للحالية
التعريف والمقتضي للوصفية التنكير وهو اي التخصيص منتف
هنا في المثالين لعدم افادتهما له والمانع موجود فيهما وهو العا
مل الخاص المذكور وهو اذكر في المثال الاول وضربت في المثال الثاني
وقد علمت ان الظرف والمجرور اذا وقعا حالا او صفة لا بد ان
يتعلقا بعامل محذوف وجوبا وهذا عامل مذكور ولما كانت
الظروف والمجرورات بالحروف الاصلية التي لا تشبه الزايدة
غير مستقلة كان لا بد اي لا فراق للظروف والمجرورات بالحروف
الاصلية التي لم تشبه الزايدة من عامل يعمل فيها تتعلق تلك
الظروف والمجرورات به اي بذلك العامل ويسمى ذلك العا
مل فيهما المتعلق به بفتح اللام اي اسم مفعول لتعلقهما ولا بد
ان يكون ذلك المتعلق فعلا او ما يشبهه او ما يؤول بما يشبهه
او ما يشير الى معناه واحترزنا بالحروف الاصلية عن الحروف
الزايدة وقولنا التي لم تشبه الزايدة احترازا عما يشبهها فانها
اي الزايدة اي وما يشبهها لا تتعلق بشيء فمن الزايدة الباء
ومن في نحو قوله تعالى كفى بالله شهيدا وهل من خالق وما

يشبه الزايدة لعل في لغة عقيل ومن ثم حكموا على مجرورها بانه في محل
رفع على الابتدا في قول القايل لعل ابي المغوار منك قريب كما تقدم
ورب ومن ثم حكموا على مجرورها بانه في محل رفع على الابتدا او في محل
نصب على المفعولية في نحو رب رجل عالم لقيته على حد زيدا
ضربته ثم تارة يكون متعلقها اي متعلق تلك الظروف والمجرورات
مذكورا نحو صليت في الجامع خلف الامام وتارة يكون
غير مذكور بان يكون محذوفا وسياتي مثاله والمحذوف
تارة يكون عاما والعام ما لا يخلو منه فعل كحال الاستقرار
اي حال هي الاستقرار والحصول وتارة يكون خاصا وهو ما
ليس كذلك كالقيام و[illegible] والقعود والمحذوف تارة يكون
واجبا اي واجب الحذف وذلك اذا كان عاما وتارة يكون جايزا
اي جايز الحذف وذلك اذا كان خاصا وسياتي مثالهما اي
مثال واجب الحذف ومثال جايز الحذف وبدا بالمتعلق المحذوف
فقال فان كان اي المتعلق المحذوف عاما واجب الحذف اي
ولا يكون العام الا واجب الحذف سمي الظرف والجار والمجرور
ح اي حين اذ كان متعلقه عاما مستقر بفتح القاف اسم مفعول
وانما يسمى بذلك لاستقرار الضمير المنتقل من ذلك المتعلق
العام المحذوف بعد حذفه اليه اي الى ما ذكر من الظرف والجار
والمجرور واستتاره فيه وحينئذ الاصل ان يقال مستقر فيه
فحذفت منه تلك الصلة وهي فيه تخفيفا على المتكلم وذلك
الضمير هو فاعل ذلك المتعلق المحذوف وذلك اي تقديره عاما
واجب الحذف في مواضع اربعة وعد واجب الحذف لا بقيد
كونه عاما في المغني ثمانية منها اي من تلك المواضع الاربعة
الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة للموصول الاسمي نحو جاء
الذي عندنا او في الدار ومنها ما اشار اليه بقوله او وقعا
خبرا عن المخبر عنه في الحال او في الاصل نحو الحمد لله والركب

اسفل

اسفل منكم وكان زيد في الدار او عندك وان زيدا في الدار او عند
ك ومنها ما اشار اليه بقوله او وقعا صفة نحو مررت برجل
عندك او في الدار وفي كلام المحقق ان الجار اذا كان من التبعيضية
والمجرور بها لا يقع صفة وهو خلاف ما في كلام شيخ المحققين وغيره
ومنها ما اشار اليه بقوله او وقعا حالا نحو جاء زيد على الفرس
او فوق الناقة او عندنا وهما اي الظرف والجار والمجرور في هذه
المواضع الاربعة متعلقان بعامل محذوف وجوبا وهو
عام اي لوجوب تقديره عاما فعلا او اسما ولذلك قال وتقديره
استقر او حصل او ثبت او نحوها من الافعال العامة او تقديره
مستقر او ثابت او حاصل او نحوها من الاسماء العامة فكل من
الامرين جايز والخلاف انما هو في الاولى منهما وقد قدمنا في الكلام
على الخبر بما لا يختص به بل يشركه ما ذكر معه وهو ان الجمال
ابن هشام قال في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره فعلا
ولا اسما بل بحسب المعنى وذكر فيه انه اذا قدر فعلا فان اريد
المضي قدر الماضي وان اريد الحال او الاستقبال قدر المضارع
وقد اغفلوه وجواز الامرين فيما ذكر محله في غير صلة الموصول
اي غير ال اما في الصلة المذكورة فيتعين تقدير الفعل ويمتنع
الاسم وقد اشار الى ذلك بقوله الا في الصلة للموصول الاسمي
غير ال فانه لا يقدر اسما بل يتعين تقديره فعلا فيقدر استقر
لا مستقر بلا خلاف كما في المغني لان الصلة لا تكون في الموصولات
غير ال الا جملة وقد علمت مما سبق ان في ذلك العامل المتعلق
ضمير مستقر وحيث حذف انتقل الضمير وحذف ذلك العامل
الذي كان فيه وسكن في الظرف او الجار والمجرور ويبقى
الضمير مرتفعا بذلك الظرف او المجرور كما كان مرتفعا بذلك
لنيابة الظرف او المجرور عن ذلك العامل ومن ثم لم يجز اظهار
ذلك العامل ويسمى كل من الظرف والجار والمجرور مستقرا
لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وكان الاصل ان

يقال مستقر فيه فحذفت فيه تخفيفا على المتكلم على ما تقدم ثم لا يخفى
ان هذا اي القول بوجوب تقدير المتعلق في هذه المواضع عاما مطلقا
وانه لا يسمى الظرف مستقرا الا حينئذٍ اي حين تقدير ذلك المتعلق
عاما تبع فيه المصنف اطلاق غالب النحاة ولا معول عليه فلا يجب
في هذه المواضع تقدير المتعلق عاما مطلقا بل يجوز تقديره خاصا
حيث قامت قرينة على الخصوص فيقدر في نحو زيد من العلماء
معدود وحينئذ يكون ذلك المتعلق جائز الحذف لا واجبه وفي
المغني وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ثم ابطله بما
يطول واذا حذف ذلك الخاص لم ينتقل منه ضمير الى الظرف والمجرور
بل يحذف مع ضميره كما تقدم فلا يقال لذلك الظرف والمجرور مستقر
بنا على ان المستقر ما انتقل اليه الضمير من عامله بعد حذفه و
استقر فيه وهو ما استقر واما اذا قلنا ان المستقر هو ما
استقر فيه معنى عامله وفهم منه فيسمى ذلك الظرف والمجرور
مستقرا لانه يستقر فيه معنى عامله الخاص ويفهم منه كما يستقر
فيه معنى عامله العام كما قدمنا ويفهم منه وفي كلام سيدي
المحقق تقدير النحاة للمتعلق عاما انما هو مجرد تمثيل وتقريب
اي لانه متعين فانك اذا قلت زيد على الفرس او من العلماء او
في البصرة كان المقدر اي جاز ان يكون المقدر راكب ومعدود ومقيم
اي لقيام القرينة على الخصوص والا جاز تقديره خاصا وفي المغنى
لا يجوز تقديره الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل فيكون
الحذف حينئذ جائزا لا واجبا وفي كلام سيدي المحقق وانما سمي
هذا القسم من الظروف اي الذي قدر متعلقه خاصا وحذف مستقرا
لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه وتقدير خصوصه لا يقال
لا يخرج الظروف عن كونها ظروفا مستقرة لان معنى ذلك
الفعل الخاص استقر فيها ايضا قال ولما كان تقدير الافعال
العامة هنا ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر
بما عامله محذوف عام اهـ وانما كان العام ضابطا مطردا

لانه لو صرح في كل محل بالفعل لامتنع الامر على افهام المتعلمين فجيء بالامور
العامة تقريبا عليهم وهذا الخلاصة توضيحنا في خبر الكلام على بسملة شيخ
الاسلام **وان كان عامله خاصا** اي في غير تلك المواضع الاربعة
لما علمت انه فيها لا يكون الا عاما واجب الحذف عند المصنف **ونعني**
اي نريد **به** اي بالخاص **ان يكون غير الاستقرار** والحصول **سمي**
كل من الظرف والجار والمجرور لغوا او ملغي لالغائه عن الضمير
ولا يسمى مستقرا **لعدم استقرار الضمير فيه** وانتقاله اليه
من ذلك المتعلق **سواء ذكر** اي ذلك المتعلق **المتعلق به** وهو واضح
لانه لم يحذف حتى يتوهم انتقال الضمير منه بعد حذفه **نحو صليت**
عند زيد في المسجد فالظرف وهو عند **والجار والمجرور**
وهما في المسجد **متعلقان بصليت** وهو عامل خاص مذكور
ولو كان العامل العام مذكورا في غير تلك المواضع الاربعه نحو
استقريت عند زيد في المسجد سمي كل من الظرف والجار والمجرور
لغوا لعدم استقرار الضمير فيه على قياس ما ذكر **ام حذف** ذلك
المتعلق الخاص **وسواء حذف وجوبا** لوجود ما هو كالعوض
منه **نحو يوم الخميس صمت فيه فيوم** من يوم **الخميس منصوب**
بعامل محذوف وجوبا مفسرا بالعامل المذكور على سبيل
الاشتغال بالضمير والاصل صمت يوم الخميس صمت فيه على
حد قولك زيدا ضربته ولا يجوز ذكر عامله اي اليوم
لان العامل المذكور وهو صمت **كالعوض منه وهم لا يجمعون**
بين العوض والمعوض وعلى قياسه يقال في العامل العام
بيوم الجمعة جوابا لمن قال متى استقريت ثم رايت بعض المشائخ
قال انما ترك المصنف العامل العام المذكور لانه لا يتعلق به
غرض ثم شرع يتكلم على اعراب الاستعاذة واعراب جملة من السور
القرانية تمرينا للمتعلم فقال **اعراب الاستعاذة** لا يخفى ان
الاستعاذة ليست من القران اتفاقا وهي مندوبة وقيل واجبة
والاصح في كيفيتها الصيغة المشهورة وهي **اعوذ** اي اعتصم

والتجئ وهو فعل مضارع اصله اعْوُذ نقلت ضمة الواو للساكن
قبلها لثقلها مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم على الاصح
وفاعله ضمير المتكلم مستتر فيه اي في ذلك الفعل وجوبا لا يجوز
اظهاره وهو احد المواطن السبعة التي يجب فيها استتار
الضمير لعدم حلول الاسم الظاهر او الضمير المنفصل محله حتى لو برز
كان تاكيدا لذلك المستتر تقديره اي ذلك المستتر انا بالله
جار ومجرور متعلق باعوذ الباء للاستعانة من الشيطان جار
ومجرور متعلق ايضا باعوذ ومن للتعليل او لابتداء الغاية
اي اعتصم او التجئ مستعينا بالله من اجل او مبتدا ذلك من
الشيطان والشيطان هو المتمرد من الجن قيل او من الانس
او الحيوان والجمهور على انه مشتق من الشطن اي البعد لبعده
من رحمة الله وقيل من الشيط اي الاحتراق وضعف بوجود
النون وسقوط الالف في تصاريف هذه الكلمة فعلى الاول
يكون مصروفا اذا سمي به وعلى الثاني يكون ممنوعا من الصرف واذا
لم يسمي به يكون مصروفا قوله واحد لفقد العلمية كما علم ذلك من
الكلام على ما لا ينصرف والرجيم فعيل بمعنى مفعول اي مرجوم
بالطرد او بالشهب او بمعنى راجم لانه يرجم غيره بالاغواء نعت
للشيطان مفيد للذم اي الغرض منه افادة ذم منعوته اعراب
البسملة مصدر بسمل اذا قال بسم الله وهذا من باب
النحت لان العرب تنحت اي تجمع من الكلمتين كلمة واحدة
كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة وهو نوع من الاختصار
ومنه ايضا حمدل اذا قال الحمد لله وجعفل اذا قال جعلت فداك
وسبحل اذا قال سبحان الله وحيعل اذا قال حي على الصلاة وحي
على الفلاح وحيهل اذا قال حيهلا وطلبق اذا قال اطال الله
بقاءك ودمعز اذا قال ادام الله عزك وحسبل اذا قال حسبي
الله وسمعل اذا قال السلام عليكم وربما نسبوا الاسم الماخوذ من

السمية

اسمين كقولهم رجل عبشمي نسبة لعبد شمس ويتلمي نسبة الى يتم الله
وعبدري نسبة الى عبد الدار بسم جار ومجرور وكل مجرور بحرف اصلي
لم يشبه الزايد لا بد له من عامل يعمل فيه ويتعلق به من فعل او اسم فيه رائحة
الفعل عام او خاص مذكورا او محذوف على ما تقدم انفا متعلق بمحذوف
وما في بعض النسخ من قوله وجوبا فيه نظر ظاهر لكثرة الاستعمال
تقديره اقرأ اي فعلا خاصا وعليه يكون الظرف لغوا او تقديره
قرائتي اي اسما خاصا وحينئذ يكون ذلك الاسم مبتدا وعليه يكون
الظرف اما خبرا او متعلقا بمحذوف ذلك المحذوف هو الخبر لذلك المبتدا
المقدر والتقدير قرائتي كائنة او مستقرة بسم الله ولا يلزم عليه حذف
المصدر وابقاء معموله اي عمل المصدر محذوفا كما بينته في خبرا الكلام
وبينة فيه ايضا انه لا يحسن ان يكون الجار والمجرور متعلقا بذلك
المبتدا المقدر لان الخبر او متعلق الخبر لا يقال انه متعلق بالمبتدا
اصطلاحا على انه نوعا من المتعلق فعلم من هذا ان الحكم على الجار
والمجرور بانه متعلق بذلك المحذوف واضح في الاول دون الثاني الا
على المعنى المذكور فليتامل ولا يغتر بما وقع لبعضهم هنا الله مجرور
بلفظ اسم لانه مضاف اليه لفظ اسم الرحمن الرحيم نعتان
لله لانهما صفتان مشتقتان من الرحمة وقيل اي قال الاعلم
الرحمن علم بالغلبة لا صفة فهو بدل من الله لا نعت له والرحيم
حينئذ نعت للرحمن لا لاسم الله لان البدل لا يتقدم على النعت
اذا اجتمعا كما تقدم اعراب بقية سورة الفاتحة اي فاتحة
الكتاب العزيز لانها مفتتحة ومن ثم سميت ام القرآن لانها اصله
ولها اسماء كثيرة الحمد مبتدا ولله جار ومجرور متعلق بمحذوف
وجوبا لتقديره عاما لعدم قرينة الخصوص تقديره مستقر اي
اسما عاما او تقديره استقر اي فعلا عاما ذلك المحذوف
خبر المبتدا على التحقيق اي الحمد مستقر او استقر لله فهو ظرف
مستقر رب بالجر نعت اول وهو اي رب مضاف والعالمين
مضاف اليه فهو مجرور به وقرئ شاذا بالنصب وبالرفع

وفيهما القطع ثم الاتباع لان قوله تعالى الرحمن بالجر نعت ثان لله
والرحيم كذلك نعت ثالث لله ومالك كذلك نعت رابع
له الان يقال من رفع اونصب رب فعل كذلك بالرحمن والرحيم
ومالك لوجود القراة فيها لذلك ايضا فلا اتباع بعد القطع
ومالك قرئ به عاصم والكساي وقرأ غيرهما ملك قال ابو شامة
واكثر المصنفون في القراة والتفاسير من الترجيح بين هاتين
القراتين حتى ان بعضهم يبالغ في ذلك الى حد يكاد يسقط وجه
القراة الاخري وليس هذا محمودا بعد ثبوت القراتين حتى اني
اصلي بهذه في ركعة وبهذه في ركعة اه ومما رجحت به قراة مالك
انها امدح لعموم اضافته اذ يقال مالك الانس والجن والطير
ولا يقال ملك الطير وكون ملك نعتا واضح لانه معرفة بالاضافة
لان اضافته محضة واما مالك فان اريد به المضى فكذلك لما
ذكر ويؤيده قراة ملك بصيغة الماضى وان اريد به الحال
او الاستقبال فمشكل وقوعه نعتا فان اضافته غير محضة واجيب
بان اسم الفاعل هنا اريد به الثبوت والدوام من غير نظر الى
مضى ولا الى غيره ولذلك قال المصنف وصح ذلك اي وقوع مالك
نعتا لله لدلالته على الدوام والاستمرار لا التجدد والحدوث
لكونه من صفات الباري تعالى فالمعنى انه تعالى متصف بانه
مالك يوم الدين مطلقا وهو اي مالك مضاف ليوم اضافة
محضة فيتعرف بها وصح وقوعه نعتا للمعرفة كما علمت ويوم مضاف
اليه مالك او ملك فهو مجرور به وهو اي يوم مضاف ايضا اي كما
انه مضاف اليه الدين مضاف اليه يوم فهو مجرور به والاضافة
هنا على معنى اللام اياك ايا ضمير منفصل والكاف حرف خطاب
على الاصح من اقوال اربعة وذلك الضمير مفعول مقدم لنعبد
لافادة الاختصاص والحصر لان العبادة غاية التذلل ولا يستحقها
الا من له غاية الافضال فالعبودية اظهار التذلل والخضوع
ونعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم على
الاصح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا لا يجوز اظهاره
وهذا

وهذا ايضا من المواطن السبعة التي يجب فيها استتار الضمير كما
تقدم تقديره نحن وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب اذ كان
مقتضى الظاهر ان يقال اياه نعبد واياك فيه ما تقدم وهو
مفعول مقدم لنستعين ونستعين فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا لما تقدم تقديره نحن معطوف على نعبد
واصل نستعين نستعون استثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى الساكن قبلها فسكنت الواو بعد النقل وانكسر ما قبلها فقلبت
ياء نحو ميزان وميقات وقرئ نستعين بكسر حرف المضارعة
وهي لغة مطردة في نحو هذا اي في المضارع الذي ماضيه مبدوء
بهمزة وصل وهي هنا استعان وقدم سبحانه وتعالى العبادة على
الاستعانة لانها وصلة لطلب الحاجة اهدنا فعل دعاء اي
صيغة معناها الدعاء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
انت ونا مفعول اول والصراط مفعول ثان المستقيم نعت
للصراط والاصل اهدنا للصراط او الى الصراط لانه يتعدى للاول
بنفسه وللثاني باللام او الى قال تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم
وقال يهدي للتي هي اقوم صراط بدل من الصراط بدل كل من كل
لغرض التاكيد وهو مضاف والذين مضاف اليه وهو اسم
موصول يحتاج الى صلة وعايد النعت فعل وهو انعم وفاعله
وهو التاء والجملة صلة الذين وعليهم جار ومجرور متعلق
بانعمت والهاء والميم اي الهاء ضمير عايد على الذين غير
نعت الذين وفيه ان غير نكرة لا تتعرف بالاضافة كبقية
اخواتها وهي مثل وشبه وخدن والذين معرفة واجيب بان
غير ان وقعت بين ضدين كما هنا تعرفت بالاضافة لانحصار
الغيرية او ان الموصول مستثنى من المعارف لانه يشبه النكرة
من حيث ابهامه فصح وصفه بالنكرة او غير بدل منه اي من
الذين وغير مضاف والمغضوب مضاف اليه وال في المغضوب
اسم موصول لا حرف ومغضوب صلة ال وهو اسم مفعول

والتقيد بغير الذين غضب عليهم استغني عن جمعه بجمع الضمير
بعده لان فعله غضب وهو لازم واسم المفعول يحتاج الحرف ع
ينوب عن فاعله واسم المفعول لا يبني من اللازم الا بعد تعديته
عليهم جار ومجرور متعلق بمغضوب في موضع رفع علي انه
نايب الفاعل ولا الواو عاطفة ولا صلة لتوكيد النفي
المستفاد من غير لئلا يتوهم عطف الضالين علي الذين
انعمت قال الكوفيون هي بمعني غير قال الشهاب السمين
وهذا قريب من كونها زايدة اي صلة فانه لو صرح بغير
كانت للتاكيد ايضا وقد قرا بذلك عمر بن الخطاب
رضي الله تعالي عنه الضالين معطوف علي المغضوب
اجماعا
اي وغير الضالين واما امين فليست من القران اتفاقا
وهي اسم فعل مبني علي الفتح كاين وكيف لاجتماع الساكنين
ومعناه استجب وفيه المد والقصر والمد افصح واشهر
وحكي معه الامالة وتشديد ميمه اي مع المد والقصر
روي عن الحسن وجعفر الصادق وذكر الجوهري انه خطا
اعراب سورة لئيلاف قريش بسم الله الرحمن
الرحيم تقدم اعرابها فلا عود ولا اعادة لئيلاف جار
ومجرور اختلف الناس في المتعلق به فقيل متعلق بقوله في السورة
قبلها فجعلهم كعصف ماكول وايد بانهما كانا سورة واحدة من غير
فصل في مصحف ابي وقراهما ايضا عمر بن الخطاب رضي الله تعالي
عنه في الركعة الثانية من صلاة المغرب بعد ان قرا في الاولي
سورة والتين ورد بانهم اجمعوا علي الفصل بينهما وقيل متعلق
بمقدر تقديره فعلنا ذلك اي اهلاك اصحاب الفيل لئيلاف قريش
وقيل متعلق بيعبدوا وايلاف مضاف وقريش وهم اولاد النضر
بن كنانة علي الاصح مضاف اليه ايلافهم توكيد لفظي وقيل
بدل من ايلاف الاول بدل كل من كل ولا يضر كون الاول

مطلق

مطلق والثاني مقيد اذ هو علي حد قولك عجبت من احسانك الي زيد
وهو اي ايلاف مصدر الف بالمد مضاف الي فاعله ورحلة
مفعوله وهو مضاف والشتاء مضاف اليه وهذه الرحلة كانت
الي اليمن والصيف معطوف علي الشتاء وهذه الرحلة كانت
الي الشام فليعبدوا فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه
حذف النون والواو فاعله والفاء زايدة وقيل دخلت الفاء
لما في الكلام من معني الشرط اي فان لم يعبدوه لساير نعمه
عليهم التي لا تحصي فليعبدوه لاجل انه اظهر نعمه عليهم وهذا
بناء علي ان لايلاف متعلق بيعبدوا رب مفعوله اي مفعول
يعبدوا وهو مضاف وذا من هذا مضاف اليه البيت عطف
بيان علي ذا من هذا ونعت له الذي نعت لرب اطعمهم
فعل وهو اطعم وفاعل وهو الضمير المستتر ومفعول وهو الهاء
والجملة من الفعل والفاعل صلة الذي والعايد الي الموصول
ذلك الضمير المستتر في اطعمهم المرفوع اي الذي في محل
رفع اي علي الفاعلية من جوع عظيم اي من اجله متعلق
باطعمهم وامنهم فيه ما تقدم في اطعمهم وهو معطوف علي
اطعمهم من خوف اي من اجله متعلق بامنهم اعراب سورة
الماعون بسم الله الرحمن الرحيم ارايت فعل وهو راي
وفاعل وهو التاء اي ابصرت او عرفت ونظر فيه ابو حيان
بان رايت لا يعرف كونها بمعني عرفت الذي مفعول به لرايت
يكذب فعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه جوازا والجملة
من الفعل والفاعل صلة الذي وعايدها اي تلك الصلة
الضمير المستتر في يكذب بالدين اي بالجزا والحساب
الجار والمجرور متعلق بيكذب فذلك الفاء فا جواب شرط
مقدر اي ان لم تبصره او تعرفه فهو ذلك وقيل عاطفة
وذا اسم اشارة الي الذي يكذب موضعه رفع علي

الابتدا واللام للبعد النسبي والكاف حرف خطاب لا موضع
لها من الاعراب الذي خبر ذا من فذلك يدع اي يدفع بعنف
اليتيم فعل وهو يدع وفاعله وهو الضمير المستتر في يدع
جوازا محله رفع ومفعول وهو اليتيم والجملة من الفعل المذكور
وفاعله صلة الذي وعايدها ذلك الضمير في يدع
المرفوع اي الذي في محل رفع على الفاعلية ولا يحص معطوف
على يدع وهو فعل وفاعل ومفعول محذوف تقديره ولا يحض
غيره على طعام اي اطعام متعلق بيحض وهو مضاف و
المسكين مضاف اليه فويل مبتدا للمصلين متعلق باستقرار
محذوف وذلك المحذوف خبر ذلك المبتدا وهو ويل على ما
تقدم الذين نعت اول للمصلين هم مبتدا عن صلوتهم متعلق
بساهون وساهون اي غافلون خبر المبتدا الذي
هو هم وجملة المبتدا وخبره صلة الذين والذين نعت ثان
للمصلين وهم مبتدا يراءون الناس باعمالهم خبره والجملة من
المبتدا والخبر صلة الذين ويمنعون معطوف على يراءون
الماعون مفعول يمنعون والماعون فاعول من المعن وهو
الشيء القليل ومن ثم فسروه بنحو الابرة والفاس ولم يذكر
المفعول الثاني ليمنعون الذي هو الناس اما للعلم به او لان
الغرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعونه تنبيها على مزيد خستهم
اعراب سورة الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم انا اي المشددة
ان حرف توكيد ونصب ونا اسمها والاصل اننا بثلا
ث نونات الاولى مشددة بنونين حذفت النون الثانية
منهما لتوالي الامثال وادغمت الاولى في نون انا اعطيناك
فعل وهو اعطى وفاعل وهو نا ومفعول اول وهو الكاف
والخطاب له صلى الله تعالى عليه وسلم الكوثر مفعول ثان وهو
حوضه صلى الله تعالى عليه وسلم الذي ترد عليه امته وهو نهر
في الجنة

الجنة
وجملة اعطيناك اي جملة الفعل والفاعل من ذلك خبر ان فصل لله
الفاء عاطفة وهي للسببية اي بسبب هذه النعمة العظيمة صل
وفيه عطف جملة فعلية انشائية على جملة اسمية خبرية وصل
فعل امر لربك والمنعم عليك جار ومجرور متعلق بصل وفيه
التفات من التكلم الى الغيبة وانحر فعل امر وفاعله ضمير مستتر
معطوف على صل وحذف متعلقه للدلالة ما قبله عليه ان حرف
توكيد ونصب شانئك اي باغضك اسم ان وهو مضاف
والكاف ضمير متصل مضاف اليه هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب
الابتر منقطع العقب وليس ضمير الفصل موكدا لشانئك كما قد
يوهمه قول ابي البقا يجوز ان يكون هو للتاكيد لانه لا يوكد الظاهر
بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ويمكن ان يكون مراد ابن
ابي البقاء انه تاكيد للضمير المستتر في شانئك وهو واضح
نبه عليه في المغني خبر ان اعراب سورة الكافرون بسم الله
الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
انت يا حرف نداء ايها منادى مبني على الضم وها حرف تنبيه
الكافرون نعت اي لا حرف نفي لا اعبد فعل مضارع نصه
مستقبل اي لا اعبد فيما يستقبل من الزمان وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره انا ما اسم موصول بمعنى الذي في موضع
نصب على المفعولية باعبد تعبدون فعل مضارع زمنه
حاضر الذي هو تعبد وفاعله الذي هو الواو والمفعول محذوف
والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعايد من الفعل والفاعل
محذوف كما تقدم تقديره تعبدونه اي لا اعبد في المستقبل الذي
تعبدونه الآن ولا الواو حرف عطف لا حرف نفي انتم مبتدا
عابدون خبره في المستقبل ما اسم موصول في موضع نصب
على المفعولية بعابدون اعبد فعل مضارع زمنه حاضر
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا ومفعوله محذوف

والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعابد الذي هو المفعول محذوف
كما تقدم تقديره اعبده اي ولا انتم عابدون في المستقبل الذي اعبده الآن
ولا نافية انا مبتدا عابد في المستقبل خبره اي خبر انا ما اسم موصول
في موضع نصب على المفعولية بعابد عبدتم فيما مضى وعبد من عبدتم
فعل ماض والتاء فاعله وهو اي ذلك الفعل وفاعله صلة ما والعا
يد الذي هو مفعول عبدتم محذوف تقديره عبدتموه اي ولا انا
عابد في المستقبل الذي عبدتموه فيما مضى ولا حرف نفي انتم مبتدا
عابدون في المستقبل خبره ما موصول اسمي مفعول عابدون
اعبد فعل مضارع زمنه حاضر اي الان وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره انا والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعايد
الذي هو المفعول محذوف تقديره اعبده اي ولا انتم عابدون
في المستقبل ما اعبده الان لكم جار ومجرور متعلق باستقرار
محذوف خبر مقدم دينكم اي دين من دينكم مبتدا موخر وهو مضاف
والكاف مضاف اليه ولي جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف
خبر مقدم ودين مبتدا موخر وهو مضاف اليه ياء المتكلم المحذوفة
عند السبعة اي دين من ديني وتسمية الاول من المتضايفين مضا ف
اليه خلاف المشهور وفايده تكرار العطف اختلاف المعاني
من ماض وحال واستقبال كما علمت فقد قيدت كل جملة بزمان
غير الزمان الاخر وقيل ان قوله ولا انا عابد ما عبدتم تاكيد لقوله
لا اعبد ما تعبدون وقوله ولا انتم عابدون ما اعبد والغرض من
ذلك قطع اطماع الكفار وتحقيق الاخبار بانه لا يعبد الهتهم في
زمن من الازمنة ردا عليهم حيث قالوا له اعبد الهتنا سنة
ونحن نعبد الهك سنة فنزلت وانهم لا يسلمون ابدا وقد جاء
في الحديث ان هذه السورة تعدل ربع القران اعراب سورة ال
النصر بسم الله الرحمن الرحيم اذا ظرف لما يستقبل
من الزمان اعترض في المغني هذه العبارة بانها توهم ان اذا محل
المستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا
للزمن مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا وذلك
الظرف خافض لشرطه منصوب بجوابه وهو قول الاكثرين

وهو

وهو الصحيح وقيل الناصب له شرطه وهو قول المحققين وهو جا وهو فعل
ماض نصر من نصر الله فاعل وهو اي نصر مضاف والله مضاف اليه
والمفعول محذوف اي نبيه والمؤمنين على اعدايهم وجملة الفعل
الذي هو جاء والفاعل الذي هو نصر في محل جر بالاضافة اذا اليها
وهذا معنى كونه خافضا لشرطه والفتح اي فتح مكة معطوف على
نصر ورايت ابصرت فعل وفاعل معطوف على جاء والناس
مفعول رايت ويدخلون فعل وهو يدخل وفاعل وهو الواو والجملة
من الفعل والفاعل في موضع نصب على الحال من الناس اي حالة
كونهم داخلين في دين الله جار ومجرور وهو مضاف والله مضاف
اليه متعلق اي ذلك الجار والمجرور بيدخلون افواجا جماعة بعد ان
كان يدخل فيه الواحد بعد الواحد وهي حال من فاعل يدخلون
فهي حال متداخلة لما علمت في باب الحال ويجوز ان تكون جملة
يدخلون في محل نصب على انها المفعول الثاني لرايت لجعلها
علمية فسبح امر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وقرن فعل
بالفاء لانه جواب اذا هو العامل فيها النصب على الصحيح كما
بحمد الباء جار وحمد مجرور متعلق ذلك الجار والمجرور بسبح او حال
اي حال كونك ملتبسا بحمد ربك وحمد مضاف ورب من ربك
مضاف اليه ورب مضاف اي كما هو مضاف اليه والكاف مضا ف
اليه واستغفره معطوف على سبح وهو فعل وفاعل مستتر فيه
وجوبا تقديره انت ومفعول وهو الهاء انه ان حرف توكيد
ونصب والهاء اسمها في محل نصب كان فعل ماض ناقص
واسمها ضمير مستتر فيها يعود على ربك توابا خبر كان
وكان واسمها وخبرها في موضع رفع خبر ان اعراب
سورة تبت بسم الله الرحمن الرحيم تبت خسرت تبت
فعل ماض والتاء حرف تانيث يدا فاعل تبت مرفوع به
وعلامة رفعه الالف لانه مثنى يد والمراد جملته وخص
اليدين بالذكر لان اكثر الافعال يزاول بها ويدا مضاف
وابي مضاف اليه ومضاف ايضا اي كما هو مضاف اليه ولهب

مضاف اليه وفي الاتفاق ليس في القرآن من الكنى غير ابي لهب واسمه
عبد العزى ولذلك لم يذكر اسمه لانه حرام شرعًا وقيل للاشارة الى انه
جهنمي ه وفي الاول نظر لان الحرمة انما هي على الواضع لا على المستعمل وتب
خبر فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ابي لهب والجملة
من الفعل والفاعل معطوفة على ما قبلها اي الجملة قبلها وفيه عطف
الخبرية على الانشائية فهو على حد قولهم اهلكه الله وقد هلك
ما نافية اغنى فعل ماض عنه عن جار والهاء مجرور متعلق ذلك
الجار والمجرور باغنى ماله فاعل اغنى ومال مضاف والهاء مضاف
اليه ويجوز ان تكون ما استفهامية فيها معنى النفي والتقدير اي
شيء اغنى ماله اي لم يغن عنه شيئا وما يحتمل ان يكون
موصولا اسميا بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله
وجملة كسب من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة ما لا محل لها
من الاعراب والعائد الذي هو المفعول محذوف والتقدير والذي
كسبه ويحتمل ان يكون اي ما موصولا حرفيا تسبك مع
صلتها بمصدر وجملة كسب صلتها ولا تحتاج الى عائد
بل لا يجوز وما وصلتها في تاويل مصدر مرفوع بالعطف
على ماله والتقدير وكسبه ويجوز ان تكون ما استفهامية
فيها معنى النفي والتقدير واي شيء كسب اي لم يكسب شيئا
سيصلى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير
مستتر فيه يعود على ابي لهب ونارا مفعول يصلى ذات
بمعنى صاحبة نعت نارا وذات مضاف ولهب مضاف اليه
وامراته بالرفع يحتمل ان يكون معطوفة على فاعل يصلى
الذي هو الضمير المستتر فيه لوجود الفصل بالمفعول وصفته و
ان سيصلى ابو لهب وامراته نارا وحينئذ لا يحسن الوقف
على ذات لهب حمالة على هذا الوجه فيها اوجه احدها انها
نعت امراته ثانيها انها عطف بيان ثالثها انها بدل رابعها
انها خبر لمبتداء محذوف اي هي حمالة ويجوز ان لا تكون معطوفة
على فاعل يصلى بل ان تكون امراته اي امراة من امراته مبتدا
وهو مضاف والهاء مضاف اليه حمالة خبره وحمالة مضاف والحطب

مضاف

مضاف اليه في جيدها في جار وجيد مجرور وجيد مضاف والهاء
مضاف اليه يتعلق ذلك الجار والمجرور باستقرار محذوف لانه
خبر مقدم حبل مبتدا موخر وجملة المبتدا والخبر خبر ثاني
لامراة على الثاني او نعت او حال لحمالة على جعلها بمعنى الحال
او الاستقبال لانه ورد انها يوم القيامة تحمل النار كما كانت تحمل
من حطب الذات واضافة الوصف بالمعنى المذكور لفظية فهي نكرة
بعدها صفة على الاول من امراته او من حمالة بناء على معناها المضي
لانها كانت تحمل الشوك وتطرحه في طريقه صلى الله تعالى عليه وسلم
اذا خرج للصلاة واضافة الوصف بالمعنى المذكور حقيقة والجملة
بعد المعرفة تكون حالا هذا كله على قراءة امراة بالرفع واما على قراءتها
بالنصب فهو مفعول لفعل محذوف واجب الحذف اي اذم حمالة الحطب
وحينئذ يحسن الوقف على ذات لهب من مسد متعلق باستقرار
محذوف لانه صفة لحبل اعراب سورة الاخلاص بسم الله
الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره انت هو ضمير شان لان المقام مقام تعظيم محله
رفع على الابتدا وجملة الله احد خبر محلها رفع ولا تحتاج
لرابط لانها عين المبتدا كما علم الله الصمد مبتدا وخبره لم
يلد لم فيه جازم ويلد مجزوم ولم يولد لم فيه جازم ويولد مجزوم
معطوف على ما قبله ولم يكن لم فيه جازم ويكن مجزوم معطوف
ايضا على ما قبله اي كالذي قبله له جار ومجرور يحتمل ان يكون
متعلقا بكفوا وكفوا خبر يكن مقدم واحد اسمها موخر والتقدير
لم يكن احد كفوا له ويحتمل ان يكون له متعلقا باستقرار محذوف
على الخبرية ليكن وكفوا منصوب على الحال لانه في الاصل نعت
لاحد واحد نكرة ونعت النكرة اذا قدم عليها انتصب على
الحال والتقدير ولم يكن احد مستقرا له حال كونه مكافيا قال الجمال
بن هشام في شرح الشذور والظاهر الاول وعليه المعول وفي
الحديث ان هذه السورة تعدل ثلث القران اعراب سورة الفلق
بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعل مستتر فيه

وجوبا تقديره انت اعوذ فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره انا برب الباء فيه جار ورب مجرور متعلق
اي ذلك الجار والمجرور باعوذ ورب مضاف والفلق مضاف
اليه من شر جار ومجرور متعلق باعوذ ايضا ما يحتمل ان
تكون موصولا اسميا مجرور المحل باضافة شر اليه اي
بلفظ شر المضاف اليه وجملة خلق من الفعل والفاعل
المستتر فيه صلة ما والعائد الذي هو المفعول محذوف و
التقدير من شر الذي خلقه ويحتمل ان تكون اي ما
موصولا حرفيا يؤول مع صلته بمصدر وجملة خلق صلتها ولا
الي لتلك الصلة عليها اي على ما وهي اي ما وصلتها في تاويل
مصدر مضافا اليه والتقدير من شر خلقه ومن
شر من فيه جار وشر مجرور معطوف على من شر غاسق
مضاف اليه شر اذا ظرف للمستقبل من الزمان وهو مضاف
وجملة وقب من الفعل والفاعل المستتر فيه مضاف اليه
ومن شر النفاثات مضاف اليه شر في العقد جار ومجرور
متعلق بالنفاثات ومن شر جار ومجرور معطوف
على من شر ايضا وحاسد مضاف اليه شر اذا ظرف
لما يستقبل من الزمان وهو مضاف وجملة حسد من
الفعل والفاعل المستتر فيه في محل جر باضافة اذا اليها
اعراب سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم قل
فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت اعوذ فعل
مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا برب
الباء فيه جار ورب مجرور متعلق باعوذ ورب مضاف
والناس مضاف اليه ملك نعت لرب وهو مضاف
والناس مضاف اليه اله نعت بعد نعت لرب واله
مضاف والناس مضاف اليه واظهر المضاف اليه فيهما
لمزيد البيان من شر جار ومجرور متعلق باعوذ
وشر مضاف والوسواس مضاف اليه والخناس نعت

للوسواس

للوسواس الذي اسم موصول في موضع جر نعت للوسواس ايضا
وجملة يوسوس من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة الذي
وعائدها اي تلك الصلة فاعل يوسوس المستتر فيه
في صدور جار ومجرور متعلق بيوسوس وصدور مضاف
والناس مضاف اليه من الجنة متعلق ايضا بيوسوس
والناس معطوف على الجنة وفيه ان الناس لا يوسوسون
في صدور الناس وانما يوسوسون في صدورهم الجن ومن
ثم جعل بعضهم الناس معطوفا على الوسواس اي من الوسواس
والناس واجيب بان الناس يوسوسون ايضا في صدور
الناس بمعنى يليق بهم في الظاهر ثم تصل وسوستهم الى
القلب وتثبت فيه بالطريق المؤدي الى ذلك قال الجلال
المحلي وفي هذا القدر كفاية الذي اوردناه والمنهل الذي
سلكناه للمبتدي لان المقصود تدريبه والحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والله اعلم بالصواب وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده في
شرح هذا الكتاب • واسال لي ولجميع الاحباب • من هو
اكرم مسؤل • واعظم مامول • ان يرزقنا النعيم المقيم • وان
يجعل هذا خالصا لوجهه الكريم • وان يسلك بالمشتغل
به الطريق القويم • فيلتحق الخالف بالسالف • والجاهل بالعارف •
ولا تدع فانه فوق المقصود • ودون الاسهاب • يفتح للطلاب •
مغلق الابواب • ويذلل الابيات الصعاب • جانب القشور
واختار اللباب • ولعمري لقد تماثلت به عقود فوائد تحرره •
ودراري اسلاك نثره • واعوذ بالله من بليد جاهل • وغبي
غافل • يمد بصر بصيرته لمحاسنه الباهره • فتنكر عينه
ضوء شمس احسانه الظاهره • ومن ذي فهم قويم • وطبع مستقيم •

بلحظه لا بعين الانصاف • لحسد اركبه طرق الاعتساف • فخط
من قدره تكلفا وعنا • كضرائر الحسنا • وعذرهما
عندي مقبول • وموضوع قولهما على راسي محمول • وقد قيل
وذو النقص في الدنيا بذي الفضل مولع • فليقف الحسود
حيث اوقفه القدر • وحيث ادركه الفجر • وهذه نفثة
مصدور • ضاقت به الامور • في هذا الزمان الذي به ثوب
العلم اخلقت جدته • واملقت ثروته • وتكدرت صفوته • لا معلم
يفيد • ولا متعلم يستفيد • ولكن الامر لذي العفو المالوف
المعروف بالمعروف • وله الحمد اولا واخرا • باطنا وظاهرا • والصلاة
والسلام على من ارسله من ابعد البرية هما • واطهرها
شيما • واعزها ديما • وعلى اله واصحابه ائمة الاقتدا •
ونجوم الاهتدا • ما وقب غاسق • ونفث طارق • صلاة
بالقبول مرسومه • وبالموصول مختومه • والحمد لله وحده
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين امين

تم الكتاب بعون الملك الوهاب وحسن
توفيقه على يد افقر العباد الى ربه الملك
الجواد خادم نعال الفقرا محمد
ابن المرحوم سليم اللهم اغفر
له ولوالديه ولكل المسلمين
اجمعين امين وصلى
الله على سيدنا
محمد وعلى اله
وصحبه اجمعين
في يوم
الاحد

[illegible] ١٢٤٢